

# كِتَابُ الْبَكَافِيَةِ فِي النُّجُومِ

تأليف

الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف  
بأبي الحاجب النخوي المايكي

٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ

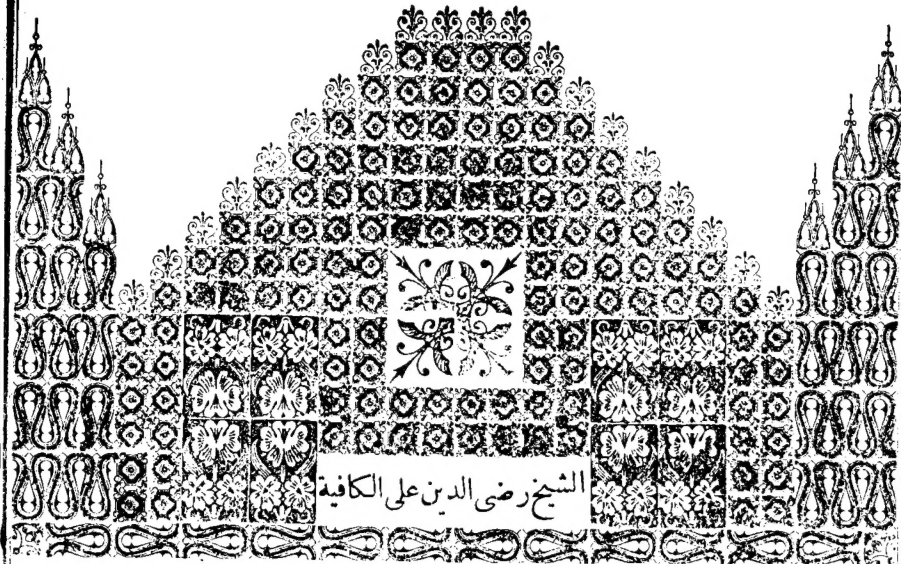
شرح

أشيع رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النخوي ٦٨٦هـ  
رحمه الله

الجزء الأول

نلفتُ نظر القارئ الكريم إلى الاستدراكات الملحقة  
بآخر الجزء الأول وذلك لمراجعتها قبل القراءة.

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان



الشيخ رضى الدين على الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جلت آلاؤه عن ان تحاط بعدد \* ونعمت كبرياؤه عن ان تشمل بحد \*  
 ٢ تاهت فى مواشى معرفته سائلة الافهام \* وغرقت فى بحار عزته سابعة الاوهام \*  
 كل ما يخطر بالذوى الافكار فيعزل عن حقيقة ملكوته \* وجيع ما تعقد عليه ضمائر \*  
 اولى الابصار فعلى خلاف مآذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته \* وصلواته على \*  
 خاتم انبيائه \* ومبلغ انبائه \* محمد بن عبد الله المشر به ٣ قبل ميلاده \* وعلى السادة \*  
 الاطهار ٤ من عترته واولاده \* وبعد فقد طلب الى بعض من اعنى بصلاح حاله \*  
 ٥ واسعفه بما تسعه مقدرتى من مقترحات آماله \* تعليق ما يجرى مجرى الشرح على \*  
 مقدمة ابن الحاجب عند قرأتها على ٦ فانتدبت له ٧ مع عوز ما يحتاج اليه الغائص فى هذا \*  
 ٨ الحج \* والسالك لثل هذا الفج \* من الغفلة الوقادة والبصيرة النقادة \* بذلا لمسؤله \*  
 وتحقيقا لما موله \* ثم اقتضى الحال بعد الشروع \* ٩ التجاوز عن الاصول الى الفروع \*  
 فان جاء مرضيا فيبركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغرورى صلوات الله على مشرفه لاتفاقه \*  
 فيه \* والا ففى قصور مؤلفه فيما يتحبه \* والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حبيبنا \*  
 ونعم الوكيل \* ( قوله الكلمة لفظ وضع لعنى مفرد ) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل \*  
 تمر وتمره وليس المجرد من التاء من هذا النوع جعل الذى التا كى بجئ تحقيقه فى باب الجمع \*  
 بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء ٤ لكن التكلم لم يستعمل \*  
 ٥ الاعلى ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب \* وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام \*  
 من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما فى النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

( بسم الله الرحمن الرحيم )  
 ٢ قوله تاهت فى مواشى ( المواشى الفاو ز جمع مومة واصلاها مومة على فعللة وهى مضاعف قلبت واوها انفا تخر كها وانفتاح ما قبلها )  
 ٣ قوله قبل ميلاده ( اى قبل زمان ولادته ٤ قوله من عترته ( عتره الرجل نسله ورهطه الادنون اى الاقربون ٥ قوله واسعفه ( اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيت له واسعفته اعنته على امره ٦ قوله فانتدبت له ( ندبه لامر فانتدب له اى دعاه له فاجاب ٧ قوله مع عوز ( عوز الشئ عوزا اذا لم يوجد ٨ قوله الحج ( الحج معظم الماء كالجمعة والفج الطريق بين الجبلين ٩ قوله ( التجاوز عن الاصول ) جاوزت الشئ وتجاوزته بمعنى وتجاوز عنه اى عفا وكأنه ضمن التجاوز معنى التباعد

٢ قوله الجناب ( بالفتح الفناء وما قرب من محلة القوم ٣ قوله الغرورى ( والغرى الحسن يقال ( مجازا ) رجل غرى والغرى ان قبر مالك وعقيل سمي غرين لان النمران بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله يوم يؤسه ٤ قوله لكن الكلام لم يستعمل ( اى لم يطلق ٥ قوله ( الاعلى ما فوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ قوله وهو اشتقاق بعيد ) بعد المناسبة المعنوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى



٧ (قوله كلمة شاعر) اي قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) اي بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به ٩ (قوله لكن القول اشتهر) اي في عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) اي في العرف اللغوي ٣ (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه) ٣ قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر ليتناول الضمائر النوية ولا شك ان تلك الكلمات من شأنها ان تلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل ايضاً وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى ٤ (قوله مع قصد ان يصير متواطئاً عليه) اي لا بد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهمه من اللفظ ولا يتصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لا يخلو عنه ظاهراً فتأمل

٥ (قوله فلا يقال اذا استعملت) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه. بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد باولا لاخر اجمعه عن حد الوضع

٦ (قوله كما اذا سميت يزيد) اي بعد كونه مصدراً ٧ (قوله ومحرفات

مجازاً على القصيدة والجل يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعالى ﴿وتمت كلمة ربك الحسنى﴾ واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى القول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه \* ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدر ا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاماً وتكلم كلاماً بل هو موضوع جنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملاً او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على الممهل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له \* فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيداً كان او لا ٩ لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله \* ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاماً كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنيك حيثك بضم الدال بمعنى دهنيك بفتحها وقد اخصص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجئ \* والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولاً لمعنى من المعاني ٤ مع قصد ان يصير متواطئاً عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جملاً او لا بل لوجعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه ٦ كما اذا سميت يزيد رجلاً ولا يقال لكل لفظة بدت من شخص لمعنى لها موضوعاً له من دون اقتزان قصد التواطؤ بها ٧ ومحرفات العوام على هذا ليست اللفظاً موضوعاً لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا للمعنى الا ان يفسرنا الوضع بصوغ اللفظ مهملاً كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كعنى ضرب ونصر فالعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلية فعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل

العوام آه) الظاهر ان المحرف الاول استعمل اللفظ المحرف في ذلك المعنى بتوهم وضعه لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه لمشابهة المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات

٢ ( قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه ) فيخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المهملات ولا يرد حينئذ ماسياتي من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولا يخفى عليك ان اعتبار الافراد والتركيب في الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى او اعتبر ما يستلزم دلالتها عليه ٤ اعني الوضع وعلى هذا فلو قال المص

الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية ذلك الحسن فد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سياتي وربما يتوهم ان مفرد في عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالتباس وانه صرح في شرحه بخلاف ذلك ومنهم من قال جعل المص المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لكنه لم يرد باللفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاء في مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فيهما فتحو بعليك مركب على الاول لا الثاني ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ويخرج مما لا ينحصر

جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه \* والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة للفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يتخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة ( ٢ ) ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعات على ما يجئ ( واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنسبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون ( ٣ ) واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن الممهل لانه دال ايضا على معنى كحياة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعيا وبقوله لمعنى عما صيغ للمعنى كالمهملات كاه ونحوه من الهذيان وقدم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين ( فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكما كثرة وتما واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة ( ٤ ) فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجئ في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا ﴾ اى كل الانسان والام يحجز الاستثناء لانه عند الجمهور من النجاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كافي بقوله تعالى ﴿ ان اكله الذئب ﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ دلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود في هذا الموضوع هو الثاني اى ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ( ٧ ) ان قيل لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث ( فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او حكمها كالنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة بحبية ( وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امرأة

مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد ( صوم ) فلا اعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحينئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور ولا فيكون معنى عبد الله علما مركبا ولا يكون عبد الله علما داخلا في حد الكلمة والمراد بالكلمة في حد المفرد هو المعنى ٥

٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه آه ) فيستغنى بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات لا تخرج به فاحتيج الى قيد الافراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التاء من يدعى ان نحو عبدالله علم ليس كلمة واحدة محتاج الى التاء لاجراء مثله ولعله انسب ٥ بقواعد العربية ٩ قوله وحروف المضارعة على معنى ) وهو

الاستقبال او الحال  
٢ قوله ( وعلى حال  
الفاعل ) من التكلم  
والخطاب والتذكير مثلا  
٣ قوله ( والتنوين ولام  
التعريف ) لاختفاء في ان  
التنوين ولام التعريف من  
حروف المعاني وقد عدوها  
فيهما فكل واحدة منهما  
كلمة على حياها فتحو  
الرجل كلمتان لكلمة واحدة  
لان قيد افراد المعنى اخرجها  
عن حدها كما اخرج نحو  
قلا وقالوا لكن لشدة  
الامتزاج بينهما يطلق  
عليهما اللفظة كما مر  
واما الف التثنية وواو  
الجمع وياء النسبة وتاء التأنيث  
المتحركة والفاء التأنيث فقد  
قبل انها من حروف المباني  
زيدت في الكلام وجعل  
المجموع دالا على المعنى  
المقصود كالف ضارب وميم  
مضروب فان الدال على  
الفاعل هو مجموع لفظ  
ضارب الان هذه الدلالة  
انما حصلت بزيادة الالف  
فلذلك قيل انها للفاعل كما

صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يجمع ( ٨ فان قيل كان ينبغي  
ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات ) قلت لا يخرج مثل  
ذلك تاء والوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كارتطى وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما يلفظ به  
مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين ( ان قيل هلا استغنى بقوله  
وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد  
وضع المفردات لالى الواضع ( فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان  
الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة  
واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات  
القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل  
على وزن مفعول وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمضمر والجمع ونحو ذلك  
وتحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين  
مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب  
اجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة  
بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ( ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري  
وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل  
على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع  
٢ وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التأنيث في قائمة ٣ والتنوين ولام التعريف والفاء التأنيث  
فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين ( فالجواب ان جميع  
ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة  
وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية  
ولعامتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم  
المنسوب اليه نحو غمرى وعلوى ووشوى ونحو ذلك ٦ فتغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه  
والمضارع ٨ وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكن لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت  
٩ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجئ في اول التصريف  
ان شاء الله تعالى ٢ اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث  
مدلول حروفه المرتبة والاختبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه  
الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع  
الحركات والسكنات الموضوعه وضعا معينا والحركات مما يلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

قيل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال للطاوعة مع ان كل واحد من استفعال وانفعال كلمة حقيقة لا كلمتان في حكمها فكذلك نحو  
بصري ومسلمان فالالفاظ المشتملة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة فالهمزة  
في اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضير المستتر كلمة اخرى

٣ قوله ( ولا يصح ان يدعى ههنا ) لما ذكرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة

٤ قوله ( فلا اعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد ) وقد يقال ان الحركات الطارية والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فلا اعتراض مندفع قوله ( وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ اي لان المعنى الكلمة لفظ

٦ قوله فتقول هذا ايضا مغالطة ( فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدى نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون

اسما

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ٣ ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب بجزء كلمة كما دعيها في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فلا اعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معا \* قوله ( وهى اسم وفعل وحرف ) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كئنائى من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام ( فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو مر يزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمه الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجيين خل وعسل وما ذكره قسمه الشئ الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ويزيد بالجزئى ما يدخل تحت كل واحد يصح كون الكل خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرى اوفى كونهما حكيمين على شئ نحو زيد قائم وقاعد اوفى حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف اوفاهما في الاصل لحصول احد الشئين ( فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اراد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة للجمع والخلو كما هو المذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل ( فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين ) قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط ه وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ماض ٦ فتقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هوله كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

( فان قيل )

٧ (قوله قلت لم يردان من آء) يعنى ان كلمة من فى هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة فى معنى الابتداء والحكم بالحرفية  
انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذى هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال فى قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من  
وضرب اسمان لهما مستعملين فى معنيهما ٧ فالمدكور فى هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعنى الحكم  
يكون من وضرب اذا اريد  
بهما لفظهما اسمين كلام ظاهرى  
مال اليه جماعة نظرا الى  
جواز الحكم عليهما وليس  
بصحح لان دلالة الالفاظ  
على انفسها ان سلت فليست  
بالوضع قطعاً لثبوتها فى  
الالفاظ المهملة كقولك  
جسق مهمل ودعوى وضع  
المهمات للدلالة على انفسها  
بما لا يقدم عليه من له مسكة  
فى مباحث الالفاظ والتحقيق  
ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية  
والفعلية والحرفية فى انفسها  
بل بالقياس الى ما وضعت  
هى بازائها من المعانى فاذا  
اردت ان تحكم على لفظ  
بما ثبت له فى نفسه وتلفظ به  
واجريت عليه الحكم وقلت  
مثلا ضرب مركب من  
ثلاثة احرف لم يكن هناك  
ضرب دالا على شئ هو  
المحكوم عليه بالتركيب بل  
هو نفسه محكوم عليه بذلك  
وقد احضر فى ذهن السامع  
بان تلفظ به وكذلك اذا  
حكمت على لفظ بما ثبت له  
بالقياس الى ما وضع له وعين

( فان قيل فاذا كان نحو من وضرب فى قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين  
فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثانى فعل وهل هذا الاتناقض ٧ قلت لم يردان  
من فى هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل فى المعنى الذى وضع له  
اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض فى نحو ضرب زيد (ومثله  
اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه  
لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا  
قولك الفعل لا يستدلى به على الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هوله  
(وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الشئ الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه  
ولفظ المجهول مطلقا مشعوره وبمعناه اذ هو ما لا تعرفه فى جميع ذلك مبتدآن احدهما  
محكوم عليه بشئ وهو المذكور فى لفظك والاخر محكوم عليه بقبض ذلك وهو المكنى  
بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين \* قوله (لانها اما  
ان تدل على معنى فى نفسها او لا الثانى الحرف والاول اما ان يقرن باحد الازمنة الثلاثة  
او لا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها) اعلم ان اسم ان ضمير  
الكلمة والمضاف محذوف امام الاسم او من الخبر اى لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة  
ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر  
او يقيم واللام فى قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله وهى اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة  
محصورة فى هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمة  
اما ان يدل على معنى فى نفسه او على معنى لافى نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى  
لا فى نفسه والاول اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها اما ان تقرن باحد الازمنة الثلاثة  
او لا الثانى الاسم اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول  
الفعل اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه دائرة بين النفي  
والاثبات فتكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان قنين بدليل الحصر حد كل واحد  
من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كإيناء المركب من الجنس والفصل هو الحد\*  
قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم) انما قدم حد الكلمة  
على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب  
العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ وتوقف المركب على جزئه ونعنى بتضمنه الكلمتين  
تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن  
وجزاء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم فى جواب من قال ازيد

بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الانفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفاد له من غيره  
والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية



قوله (فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة) النسبة اعم من الاسناد ٨ المذكور ههنا وجنس له فكانها مذكورة

تقدير افلذلك قال ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية ه قوله (فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر) قبل الاسناد نسبة فلا يقوم الابشيثين مسندو مسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او مافي حكمهما في قبول الاسناد به او اليه فلذلك اقتصر على كلمتين

٦ قوله (الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال) اي اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان انشائية او طلبية

٧ قوله (جزاء الشرط وجواب القسم كلامان) جواب القسم كلام بلاتزاع واما جواب الشرط فقيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قوله ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود متعلقا بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكيفية

قام او اقام زيد او احدهما مقدار ادون الاخر وهو اما فعل كافي ان زيد قام او الفاعل كافي في زيد قام او المبتدأ او الخبر كافي قوله تعالى ﴿فصبر جميل﴾ والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ٤ (فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها) (وقولنا في الحال كافي قام زيد وزيد قائم وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك اولعاك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفض بخلاف اللام وخذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المنكلم لا ضرب ولتضرب لما قل استعمالها) (وقولنا بكلمة كافي زيد قائم) (وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه) (فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه من زيد بحث ان شاء الله تعالى) (وقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا اما مكم يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر) (وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصل المقصود متركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقام زيدان فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود متركب به لذاته ٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جلا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء ٧ فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه (والكلام ما تضمن الاسناد الاصل وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس) (واما قال بالاسناد ولم يقل بالخبر لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلب والانشائي كاذكرنا) (واحتراز بقوله بالاسناد عن بعض ماركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثالث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احدا جزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه مسندا لامسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

٨ قوله او بمعنى مع آه) قيل رد على هذا الوجه الاخير ان الاسناد ح يكون داخلا في المتضمن ويلزم اتحادهما مع مائتضمنه فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يؤول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد واما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ٩ مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين

٩ قوله وقال المص ان الضمير في قولهم مادل آه قال المص في الايضاح الضمير في مادل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتبارها في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتبارها في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكرناه كالا ينفى على ذى فطنة واما اعتراض الشارح فليس بشئ اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظة في في الموضوعين واحد بل لا تصور ذلك لان كون المعنى معقولا في نفسه ملحوظا في ذاته وكونه ملحوظا في غيره الة لتعرف حاله امر معقول كما او ضحناه واما حكم الدار كحسنها مثلا فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستفادا من غيرها

مع الفعل او الحرف او الحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسندا واما نحو يازيد فلسدياء مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرباط ٨ او بمعنى مع اى مع هذا الرباط \* قوله (الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) لم يقتصر على ماتقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدام صرح به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر (قوله مادل اى كلمة دلت والاورد عليه الخط والعقد والنسبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احدا قسام الكلمة في قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها (وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف ان الضمير في قولهم مادل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى مادل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك (وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره تقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ٢ والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غير هافغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتووين التنكير وقد يكون جملة كفى هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في مقام زيد اذ قيام زيد منفي ٣ فالحرف موجود لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كفى نحو بصرى او مؤخر عنه كفى الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتبارها تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها او غيرها وذلك لان ارتباط حسننها بغيرها اذا كان سببها ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها) قد طول الكلام في تحقيق ح



٤ قوله (وقديكون الحرف دالا على معنيين) والاكثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الضمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدرة ولا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من النحاة ولم يدقق النظر فيها ليطالع على مقاصدها ٦ قوله (فمعنى ١٠ من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل

قطعا ذل لو كان معناهما واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء قال السكاكي لو كان الابتداء والانتها والظرفية معاني من والى وفي مع ان الابتداء والانتها والظرفية لكانت هي ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام وفي ذلك اشارة الى ما حققناه من معاني الحروف واما ما يقال من ان البراضع اشترط في دلالة من على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة والجواب بان ذكر المتعلق في الحرف لتحصيل دلالة على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه تحكما بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه به لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك مما لا يشبهه فساد على ذي مسكة في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل هزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما (٤ وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاعلى في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان ٥ وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تقيدها معاني الفاعلين بعد الافعال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يحجز الاخبار عن من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة للحرف وحده لا معنى له اصلا ذاهو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جاني رجل طويل موجود لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك صاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول ليقوم به الطول \* واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصه له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربة زيد لكنهم احتزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج

دلالته على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه تحكما بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه به لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك مما لا يشبهه فساد على ذي مسكة في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

٨ قوله ( ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الأعلى معنى في غيره ) أي الحرف لا يدل الأعلى معنى معقول في غيره فلم يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ١١ ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول في نفسه وعلى

نسبته إلى غيره وهي معقولة في غيرها آية لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة الخصوصية ذكر فاعله كذا كمتعلق الحرف ٩ قوله ( ويتبين معنى قوله غير مقترن أم ) وذلك لأن السلب إنما يتعلل بتعلل الإيجاب فإذا علم معنى الافتتان بأحد الأزمنة الثلاثة علم معنى عدم الافتتان به ٢ قوله ( إن قلنا أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ) أو بالعكس ٣ قوله ( وكذا إن قلنا أيضا باشتراك في الحال والاستقبال ) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه أراد باشتراكهما فيه قلب ٤ قوله ( سواء كان الانشاء العارض ) أي غير الأصلي أعني الوضعي ٥ قوله ( لازما ) أي غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله ( ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي أم ) قال المص الماضي والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

بذلك عن الوضع ويصح أن يعترض عليه بالأفعال فإن ضرب وضع ليدل على ضاربة ما ارتفع به ٨ ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الأعلى معنى في غيره فإن ضرب مفيد في نفسه الأخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الأعلى ابتداء في غيره ( قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين أيضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أو لا فيكون الظرف والمظروف مدلول لفظ واحد بالوضع الأصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معينا في نفس الأمر لأن ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ( ويخرج نحو الصبح والغروب والقبولة والسرى لأن اللفظ وإن دل على زمان لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة أي الماضي والحال والمستقبل ) وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وإن افتتن الحدان كل واحد منهما بأحد الأزمنة معينا عند السامع لكن لا بدالة اللفظ عليه وضعا ويخرج أيضا اسم الفاعل والمفعول عند العمل لانهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال والاستقبال إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا ( وكذا يخرج أسماء الأفعال لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع ٢ إن قلنا أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ٣ وكذا إن قلنا أيضا باشتراك في الحال والاستقبال لأن اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لأحدهما معينا ( وكذا تدخل الأفعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لأحدهما معينا في الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كافي عسى أو غير لازم كافي بعت واشترت ٦ ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال إذا أريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لأن لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان أو في المكان نحو مضى في الأرض وكذا المستقبل والحال ( والأولى أن يقال الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الأصل ولا يرد أيضا مثل الصبح والغروب والسرى والأسماء الموضوع دالا بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة كالتعبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي أو في المستقبل فاندلته على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتبة بالوزن ومن ثمه تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر ٧ وغيره يعبر والحق أنه بمعنى الماضي أو البقاء في المكان أو في الزمان قال الله تعالى

غير مقترن بزمان فإذا أريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يأت فالعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فتوهم

٨ قوله ( والحق ان مثل هذا الابهال لا يحسن في الحدود ) وقد يقال لابهال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من العبارة  
واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ ( وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من

تفسيره ) وهوان الاقتران  
باحد الازمنة الثلاثة انما  
هو بحيث يكون ذلك الزمان  
مدلول اللفظ ايضا وقديقال  
اعتبار الحثية مشهور في  
الحدود فالعنى مادل على  
معنى مقترن من حيث هو  
مقترن فيكون دالاعلى  
الاقتران ايضا ٢ قوله  
( واما الكاف الاسمية فعنها  
المثل آه ) فعنى الاسمية  
بالفارسية مانه ومعنى  
الحرفية همجو ٣ قوله  
( بخلاف رب عند من قال  
بحرفيتها فان معناها القلة التى  
في مجرورها ) لا القليل  
٤ ( قوله ولوقلنا الحرف  
مالايدل الاعلى معنى في غيره  
لم يرد عليه آه ) اى لم يرد  
الاعتراض على حد الحرف  
بهذه الاسماء وان اكتفى  
بدلالته على معنى في غيره  
وردت نقصا عليه كالأفعال  
على ما مر ٥ قوله ( ومن  
خواصه ) اورد من  
للتبعيض اذ من جللتها تاء  
التأنيث المتحركة وياه  
النسبة وكونه فاعلا ومفعولا  
وموصوفا ومثنى ومجموعا  
ومنادى ومصرفا وقد اشار

﴿ كانت من الغارين ﴾ وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل  
والحال ( ٨ والحق ان مثل هذا الابهال لا يحسن في الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل  
غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة  
في المعنى المقصود بها ) ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه  
الاسمية وكما الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه  
( فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكان  
لإيفيدا معناهما الذى هو الشئ المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذى مثلا تفيد  
معناها الذى هو الشئ المبهم في نفسها لافى صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام  
ورفعه منها لالاباث ذلك الابهام فى الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما  
من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف ( وكذا اسم الإشارة الا  
انه كثيرا ما يكتفى بقريئة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسمية فعنها المثل  
بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل فى لفظ آخر وكذا معنى كم كثير  
لا الكثرة التى هى معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها  
القلة التى فى مجرورها وانما وجب القول بهذا فى رب وكما والكافين الاسمية والحرفية  
صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكما  
بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله  
فى رب وكذا فى الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان  
( واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما مادل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره  
نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام  
اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء  
واى فى الموضعين دال على ذات ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم  
( ويجوز الجواب عنه بما قال سيديوه ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة  
وان حذفنا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل اايهم ضربت  
وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اى معنى الاستفهام والشرط فالعنيان عارضان  
فيها وان كانا لازمين وكذا ماسوى اى من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب  
اى امن تضرب ومن بمعنى اى فى التعيين فى الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان  
من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا  
٤ ولوقلنا الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف  
ورب وكما قوله ﴿ ٥ ﴾ ( ومن خواصه دخول اللام والجر والتوئين والاسناد اليه  
والاضافة ) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله ( والخاصة مطردة غير منعكسة ) هكذا ( غير )  
ذكر المص فى شرح المفصل قال بعضهم اراد ان

( قوله والمراد بالاطراد ) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ ( قوله فيطرد قضية الحد والمحدود ) جعل اول الاطراد صفة ١٣ - الحد والخاصة فلذلك قدمهما في التركيب مبتدأ وجعله تانيا باعتبار

القضية الحاصلة منهما ومن المحدود وذى الخاصة فاخر هما اذ ذلك حقهما فهما فيها

٩ ( قوله اى لام التعريف الحرفية ) لما صح اطلاق لام

التعريف على لام الموصول وان لم يشتر ذلك الاطلاق

دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية ٢ ( قوله والفعل

لا يدل على الذات الاضمتا ) الظاهر من كلامهم جميعا ان

دلالة الفعل الاصطلاحى وهو المقصود ههنا على الذات

التزامية لاتضمنية وبيان الشارح ظاهر في العكس

فتأمل ٣ ( قوله الاضمتا ) يرد عليه ان الصفات ايضا لاتدل

على الذات الاضمتا كما علم بما سبق فيجب ان لا يعرف باللام

كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكما

عليه وما وقع محكما عليه لا يقصده بالافهمومه الذى

هو واحد بل يقصده ذاته اعنى ما صدق عليه مفهومه

وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به

فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة

هنا الى تعيين ٤ ( قوله واما

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فيجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم \* والمراد بالعكس عند النحاة ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والایجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين ٨ فطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام ( قوله دخول اللام ٩ اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لاتدخل الاعلى فعل في صورة الاسم كما يجئ في الموصولات وبخلاف سائر الالامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك ) وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوع لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الاضمتا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه ٤ ( واما قول الشاعر \* يقول الخنئ ٥ وابعض العجم ناطقا \* الى ربنا صوت الحمار الجذع \* فليست اللام فيه للتعريف بل هى اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ فيجئ لا يجئ الا في ضرورة الشعر ) وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاضالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب ( واما التنوين فاخص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهى اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ٧ ودج وسيبويه قبل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احدوا ابراهيم فليس يتخصص بالتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم ينصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف ٢ وتانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذف علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معر بالمشابهة للفعل الذى اصله البناء وثالثها لتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لا يكون الاسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

قول الشاعر يقول الخنئ ( اى الفحش ) ٥ ( قوله وابعض العجم ناطقا ) تمييز بمعنى نطقا اى ابعض نطق العجم واراد به صوتها ولا يصح اه

٣ ( قوله لم تثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ) لانه غير منصرف ٤ ( قوله وليس فيها ايضاشئ \* من تلك المعاني ) يعني الاربعة  
٥ ( قوله لكنهم حطوها عن النون ) اي اقسام التنوين ٦ ( قوله لان التاء التي كانت فيها للحض التانيث سقطت فيه علامة والتاء لجمع المؤنث  
لا لحض التانيث فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك ٧ ( قوله وان قلنا انه لا علامة  
تانيث فيها لا متحضة آه ) لا بد في المؤنث من علامة التانيث ١٤ اما لفظا او تقدير لانهم عرفوه بذلك ٨ ( قوله

اقولهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انتوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن ٣ لم تثبت في نحو قوله  
تعالى من عرفات \* ولو كانت للتشكيك لم تثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه  
ولا لترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب  
الانترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابع للجر كما في جمع المذكر فالتنوين في جمع المذكر قائم مقام  
التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس  
في النون شئ من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم  
علامة لتمام الاسم فقط ٤ وليس فيها ايضاشئ \* من تلك المعاني ٥ لكنهم حطوها عن النون بسقوطها  
مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها \* وقال الربيعي وجار الله  
ان التنوين في نحو مسلمات للصرف \* قال جار الله وانما لم تسقط في عرفات لان التانيث فيها  
ضعيف ٦ لان التاء التي فيها كانت لحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله  
نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متحضة للتانيث ولا مشتركة  
لانه لا يعود الضمير اليها الا هو ثانياً قول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد  
٨ كافي قوله \* ولا ارض اقبل ابقاها ٩ فتأنيثها لا يقتصر عن تانيث مصر الذي هو بتأويل  
البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن ٢ وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه  
لو سقط تبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسرة فيه  
متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف ما منع هذا مع انه ٣ جوز  
المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وبقاء الكسر ويروى بت امرئ القيس \*  
٤ تنورتها من اذرعات واهلها \* يثرب ادنى دارها نظر على \* بكسر التاء بلاتنوين  
٥ وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر  
ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين  
في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحمة ( واما تنوين  
الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم  
في روى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بتأنيثها من المد  
فيبدل منها التنوين لمناسبتها اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد  
وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والعرف باللام قال \* اقلن اليوم عاذل والعتابن \* وقولي  
ان اصبت لقد اصابن \* ولم يسمع دخولها الحرف ٧ ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمن

كافي قوله ولا ارض ) اي  
لا مكان ولا موضع ٩ قوله  
فتأنيثها لا يقتصر عن تانيث  
مصر الذي هو بتأويل  
البقعة ) لا مانع في مصر من  
تقدير التاء ليكون مؤنثا  
باختبار ذلك التقدير وفي  
عرفات ما ذكرنا من المانع  
وهو انه لم يعهد تقدير التاء مع  
وجودها واما تانيث الضمير  
فيكفي فيه وجود التاء التي  
الجمع المؤنث ولا يكفي ذلك  
في منع الصرف لضعفه ٢  
( قوله وانما لم يسقط في نحو  
من عرفات لانه لو سقط  
تبعه الكسر ) لان الكسر  
في غير المنصرف انما سقط  
تبع السقوط التنوين ٣ قوله  
جوز المبرد والزجاج ههنا  
مع العلمية حذف التنوين  
وابقاء الكسر ) لان جعل  
الكسر تابعا للتنوين في السقوط  
ههنا كافي سائر غير المنصرف  
يوجب ذلك المحذور ٤  
( قوله تنورتها ) تنورت اي  
رايت من بعيد ٥ قوله  
وبعضهم يفتح التاء في مثله

ولا يبالى بما ذكر من المحذور ٦ ( قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك ) ( في القافية )  
الترنم ) ويلحق آخر الابيات والانصاف المصرفة ٧ ( قوله ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمن )  
التمثيل في الحرف بالقافية المطلقة نحو ربن اولي

٨ (قوله وهو كقوله وقاتم) أى مغبر الجوانب ٩ (قوله الاعماق) العمق بالضم والفتح ايضا ما بعد من اطراف المفاوز  
٢ (قوله حاوى) أى خالى ٣ (قوله ١٥) المخترقن) الموضع الذى يمر فيه الرياح \* اخره مشبهة الاعلام

لما ع الخلفقن الخلفق السراب  
أى رب مظلة كذا قطعته

فى القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو تجاوز الحد  
وحدهذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك التزم فاذا دخل القافية  
المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا  
٨ وهو كقوله \* وقاتم ٩ الاعماق ٢ حاوى ٣ المخترقن \* فيفتح ما قبل النون تشبيها  
لها بالخفيفة او يكسر للساكنين كافى حينئذ على ما ينجى فى آخر الكتاب وانما الحق بالروى  
المقيد تشبيهه بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه  
اما فى الحال او فى الاصل كاذ كرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل  
لا يدل على الذات الاضما والحرف لا يدل على معنى فى نفسه وهذه العلة اختص التثنية  
والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا  
فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير فى نحو قوله \* يا ملىح ه غزلا  
ناشدن لنا \* من هؤلاء بين الضال والسم \* راجع الى المفعول المتعجب منه أى هن مليحات  
والتصغير للشقة نحو يابنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التأنيث فى ضربت  
فى غير موضعه واما نحو قوله تعالى \* رب ارجعون \* على تأويل ارجعنى ارجعنى  
ارجعنى ٦ وقول الحجاج يا حرسى اضربا عنقه أى اضرب اضرب فليس الاول بجمع  
والثانى بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه  
اواكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرير كاذ كرنا والتكرير ضم  
الشئ الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتأنيث والتثنية والتثنية والتثنية  
ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى  
والجموع لمشابهة لهما من حيث ان التأنيث كيد اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله فى اللفظ وان  
كان اياه فى المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل ليك وسعديك وقوله تعالى \* ارجع  
البصر كرتين \* فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به (واختص الاضافة اعنى كون  
الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كافى غلام رجل واما متعرف كافى غلام زيد  
والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة فى نحو  
ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى  
فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا فى مثلها الاسما (ولم يذكر المص من  
خواص الاسم كونه مضافا اليه لثلايرد عليه مثل قوله تعالى \* يوم يجمع الله الوسل \*  
من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد  
المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل أى يوم جمع الله قيل  
والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف  
نحو ايتك يوم قدم زيد الحار او البارد \* واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله  
فى كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

٤ (قوله وانما اختص  
كون الشئ مسندا اليه آه)  
فان قيل كيف يصح جعل  
الاسناد اليه خاصة للاسم  
مع شموله لفيكون منعكسا  
قلنا لاشمول ولا انعكاس  
ولذلك احتاج من عرف  
الاسم بما يصح ان يحدث  
عنه الى ان يقول او يكون فى  
معنى ما يصح ان يحدث عنه  
ليدخل فيه الاسماء اللازمة  
الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن  
لنا آه) شدن الغزال  
شدونا قوى وطلع قرنه  
واستغنى عن امه (الضال  
بالالف الصدر البرى  
الواحدة ضالة والسمرة  
بضم الميم من شجر الطلح  
وجهمه اسم

٦ (قوله وقول الحجاج

يا حرسى) الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تغل حارس الا بقصد  
معنى الحراسة دون الجنس



٨ (قوله كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيدا مركب الى ضرب) اي مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب آه) هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلاً لا حد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازوج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معازوج) هذا زوج في نفسه وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه ٣ (قوله فيوهم ان العرب من الاسماء لا يكون الامر كبا من الاسماء لا يكون ١٦ الامركبا من شيئين فصاعدا كخمسة

عشرون نحوه) التثنية بعلمك اظهروا ان كان قوله ونحوه شاملاً له وجعل التثنية را جمعا الى المركب مطلقا لا يحسن ٤ (قوله الاترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا آه) قيل المبتدأ مركب مع الخبر وليس احدهما عاملا في الآخر على المذهب المختار عند البصرية فالمعتبر في الاعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل

وحده كان الاسمية في قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها وامام من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله (وهو مركب ومبنى المركب الذي يشبهه مبنى الاصل) هذا حد مركب الاسم لا مطلق المركب لانه في صنف الاسماء فلا يندكر الاقسامها فكذا قال الاسم المركب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احدهما الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزاء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيدا مركب الى اضرى وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا ٩ كما تقول مثلاً لا حد الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معازوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه ٣ فيوهم ان العرب من الاسماء لا يكون الامر كبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشرون نحوه وهذا أب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله ٤ الاترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في باب لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا مس وذلك

٥ (قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد) فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصلة دون العروض المتبادر

(بان يقال)

من الثاني ان

اصله ان يبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يدفع ما اورده ويختصر مبنى الاصل في الامور الثلاثة والجملة من حيث هي ٦ قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا الجملة من حيث هي جملة ٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اي يخرج هذه الاسماء المعربة عن حد العرب



٨ قوله ( وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه ) جعل صاحب الكشف الاسماء المعددة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع ١٧ في العرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل

الاباء اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في العرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة

٢ وهذا الحد نسخ ٩ قوله ( توقف كل محدود على حده فيكون دورا ) ولا يندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة العرب هو

الاختلاف الحاصل في كلام المنشيء والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلامهم وذلك لان حصول الاختلاف في كلام المنشيء مطابقا لما في كلامهم هو المقصود

الاصلي من معرفة العرب لكن معرفة العرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لا معرفة

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اى ان ضرب والام يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لامشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال ( وانما ذكر في حد العرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا من قسمي المبنى وذلك لان لاسم اما ان يبني لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفا علىة والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجي نحو الف باتانا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخج وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المتركب اى الاسم الذي فيه سبب الاعراب فخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويحيى في التصريف في باب التقاء الساكنين نحقيق الكلام في الاسماء المعددة تعديدا انشا الله تعالى ( واما ان يبني مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يحيى في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما ياتي ( فقوله الذي لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صرح بالاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه \* قوله ( وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لقطا او تقديرا ) هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد العرب حكما من احكامه لازما له جعله انحاء حد العرب فقالوا العرب ما يختلف آخره باختلاف العامل ( قال المصنف ٢ وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لفة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة العرب اولا فان حددنا العرب باختلاف العامل كان معرفة العرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة العرب لتمييز عند المنشيء للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة العرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثق به كالقرآن وغيره جاز تعريف العرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة العرب ( ان قيل اى فرق بين العرب والمبنى في الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المتركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض ( فالجواب ان العرب يختلف آخره تقديرا الى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستتقال كما في المنقوص ٣ بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذا المانع من الاعراب في جلته وهو مناسبتها للمبنى لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جلته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره

الاختلاف الحاصل ( ش ) في كلامهم فقول ( ٢ ) المنشيء مثلهذا الاسم ( ل ) معرب وكل ما هو معرب فاختلافه في كلامهم هكذا فهذا الاسم اختلافه في كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من هم التعريف

٤ قوله ( هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح ) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيهه على علة وضع ١٨ ~~في~~ الاعراب في الاسماء فهذا الايدان بمنزلة

التصريح

٥ قوله ( بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء ) ولو كان من تمام الحد كما يحتمله عبارة المتن لم يرد النقص بالعامل

٦ قوله ( ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ) اذا كان الاختلاف دالا على هذه المعاني كان هو الاعراب وهو باطل عند المص فالصواب ان الضمير لما

٧ قوله ( فهم في الظاهر كالقاطع والسكين ) ولا شك ان القاطع انما حصل من القاطع بهذه الآلة ٨ قوله وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى وباءه ( اه ) يعني ان الفتح قبل الالف والياء في المثنى والضم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الآخر ايضا

٩ قوله ( لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته آه ) لم يرد ان آخر العرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح بن اراد ان الاختلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتباري وليس

( قوله لنظا او تقدير مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظا او تقدير \* قوله ( الاعراب ما يختلف آخره به ) ٤ هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح \* وقوله ( ليدل على المعاني المتعورة عليه ) ٥ بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للعرب وفي قوله به لما قوله المتعورة اي المتعاقبة ( قوله عليه اي على العرب ) قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذي يختلف آخر العرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب ٧ فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الاعراب الان الحاجة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لآلة ولهذا سموه عاملا ( ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجودة بان يقال بآلة الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ( ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وباء النسبة وقده لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر اتني لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر واتني لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى وباءه وواو الجمع وباءه وذلك لانه قال الاعراب ما يختلف آخره بالعرب به والعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والجمعوع الابد لحاق الاحرف المذكورة به لانك اخبرت مثلا في قولك جائي مسلان من المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تنبيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر العرب بهذه الاحرف ( ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلان ومسلمون ليس في الاخر اذا الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالثنوين فكما ان الثنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان ( قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما يختلف آخره ولا يختلف آخر شئ بشئ الا وهناك اختلاف اذا الفعل متضمن للمصدر ( وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا ٢ فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لم يتركب الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ( ولهم ان يقولوا هذا منكم بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد ( والحق

الموجود في آخر العرب الا تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المتعورة عليه فهي الاعراب لذلك ( ان معنى الامر الاعتباري الذي يتصف بها آخر العرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في آخر العرب سببا لاتصافه

٤ قوله ( فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات آه ) قال ولئن سلم ان ثمة اى فى آخر زيد امراً زائداً فلا بد ان يكون ناشئاً عن متعدد ١٩ من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم

الاعراب الى ثلاثة يريد ان الامر الزائد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشئ من متعدد اذ لا يعقل اختلاف من امر واحد ولا شك ان الاختلاف الناشئ من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين اذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففي المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب قطعاً ولم يوجد هناك الا اختلافان وما يظن من حصول الاختلاف نظراً الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معرباً لزم ان يكون في الطرف الآخر كذلك دفعا لتحكم فيكون في حال السكون السابق معرباً ايضا وهو باطل وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباءً منثوراً قوله ( فقد حصل

ان معنى قولنا يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات فلما ضمنت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تعابير الحالات المنتقل إليها وان كانت داخلية فى مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة \* هذا اذا عرب بالحركات وان عرب بالحروف فالاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط اورده مع القلب كما اذا اردت مثلاً اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبها الفا فى النصب ويا فى الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذى زيد فى الآخر لغرض بعينه اعراباً ايضا او جعله مع القلب اعراباً كما جعلت الالف والواو الميزيتين علامتين للتثنية والجمع فى نحو مسلمان ومسلمون علامتى الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر وكذا فوه وذومال فقد اختلف حال الواو والالف رفعا لانهما صارا لشئيتين بعدما كانا لشئ واحد ( وينبغى ان يقدر كل واحدة من الكسرتين فى نحو ان السلمات وبالسلمات غير الاخرى فالاختلاف فى آخره ثلاثة فهما كضممتى فلك مفرداً وفلك مجموعاً وكذا قمتنا نحو ان احدو باجد وياأ ان المسلين وبالمسليين وان المسلين وبالمسليين ٩ وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعراباً لان علامتى التثنية والجمع لا يجوز حذفهما ٢ فتبين لك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفاً كما فهم المص فهى ايضا ثلاث اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة قمتة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا فى الحروف ولو جعلنا تحول الضمة قمتة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات ( ٣ والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاً وهو ثلاثة ( وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم فى اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلاً زيد اسماً لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءنى زيد فلا اختلاف اذ لم تتحول حركة الى حركة بعد ( ٤ والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما فقيه اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة لكان الالتزام مشتركاً بينه وبين النحاة ٥ لقوله ما اختلف آخره به فلم يتقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره به ( فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف ( قوله ليدل على المعانى تعليل لوضع الاعراب فى الاسماء \* اعلم ان ما يحتاج الى التمييز بين معانى الكلام على ضربين احدهما

بالحركة الواحدة اختلاف فى الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة ( اى من السكون ٧ قوله ( وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة آه ) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه

ان يكون في كلمة معينان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جيع الافعال المضارعة عند من قال باشتر اكهما ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني عن الآخر لان جاعله لاحد المعنيين ٥ واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما ( والثاني ان يكون في الكلمة معينان او اكثر يطرأ احدهما او احدها على الآخر او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة من المطرود عليه ٧ ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كافي التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجل ورجال وضرب وقد يحتلبه حرف دال عليه صابر كاحد حروف تلك الكلمة كافي المثني والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعروف نحو مسلمان ومسلون ومسلات وزيدى ومسلية والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرء المعنى لازماً للكلمة فان كان الطارئ معنى واحداً لا غير ككون الفعل عدة فيما تركب منه ومن غير فلاحاجة الى العلامة لانها تطلب للتلبيس بغيره وان كان الطارئ اللزماً احد الشئيين او الاشياء فاللابق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٨ ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرأ بسببه المعنى كائن هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابغاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات ٧ وجعلت في بعض الاسماء حروف المدوهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلها تذكرها في كل واحد منها ولم تحتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفاً التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للمدوهي ثلاثاً الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل ان نصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل والخال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر ( وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ) ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير المكسر فيزيه مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى

٦ قوله ( واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر ) اي الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى الآخر اصلاً وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه اليها وربما لاحظته فنصب قرينة ٧ قوله ( ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة ) فان المستعمل في المعنى المجازي لا بد له من ملا حظة المعنى الحقيقي فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجالا ٨ قوله ( ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى ) كالعامل الذي يطرأ به المعاني المعنوية على الاسماء ٩ قوله ( وجعلت ) اي العلامة في بعض الاسماء حروف المد ٢ قوله ( معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى العمد ) اي اضيف اليه معنى العمد وهو معنى الفعل بواسطة حرف

العمدة بحرف معنى آخر منضم الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لافعلن فاذا عطف على المجرور فالجمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر (وقد يحمل على الحمل كما في قوله تعالى ﴿واسمحو برؤسكم وارجلكم﴾ بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كافي الاضافة زال النصب المقدر كما سيجي \* ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمى عاملا فتكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقبل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام (وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والقراء الكل واحد منهما صار عمدة بالآخر (واختلف في ناصب الفضلات فقال القراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور ٣ اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة (وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس بصحيح لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة (وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه مقتضى للفضلات (وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المهد المذكور (وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة (ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجي في باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل مخذوفا نسبيا منسيا مع حرف الجار الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثنائي وعلى معنى من في نحو خاتم فضية اذ هو مبين بالثنائي فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجي فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مر يزيد والاصل فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا (وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا ٦ اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا (واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم (واما الافعال فلا يلزمها الامعنى واحد طارئ كما مر بلى قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد المعنيين اللتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيظلك على ما يجي في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون

٣ قوله (اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة) اى ما عداهما من متعلقات الفعل

٤ قوله (فهما معا سبب كونها فضلة اى في كون الفضلة فضلة)

٥ قوله (ايضا ذلك) اى كونه حكم الفضلة  
٦ قوله (اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين) اى الاسم والفعل

٧ قوله ( اسماء الاصوات كنخ وجه وده ) جه وده كلاهما زجر لالاء ، ودج صياح للدجاج ٨ قوله ( تكتبان في الطريق لام الف ) قال ابو النجم العجلي اقبلت من عند زياد كالحرف تخط رجلاي بخط مختلف وتكتبان في الطريق لام الف قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفاء المتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولها معا لانه ميزين قسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفي الكشف ان مسمى الالف لا يكون الاسا كنفا لم يمكن جعل المسمى ههنا صدر الاسم كافي الحروف الاخر ولم يستثن من اسماء الحروف ٢٢ الا الالف قيل وذلك لان اسم

والهمزة محدث وهى داخله  
في الالف وبالجملة فالالف  
اما مختص بالساكنة  
او متناول للمتحركة ايضا  
وقد حكم الشارح بانه اسم  
للهمزة فقط لانه مصدر بها  
على قياس سائر اسماء  
الحروف وجعل اسم  
الساكنة لفظة لا وفيه  
تكلف لا ينبغي ثم ان جعله  
اسماء الحروف في سلك الالف  
صوات بعيد جدا لان  
اسماء الحروف تستعمل  
في التراكيب مرادا بها  
معانيها التي يراد بها حال  
افرادها وتعرف باللام  
كذلك كسائر الاسماء  
العربية بخلاف الاصوات  
فانها اذا وقعت في التراكيب  
يراد بها الفاظها فالحق  
فيها ما حقق في الكشف  
منقولا عن ائمة النحويين غاية  
ما في الباب ان وقوع هذه  
الاسماء بطريق التعديد  
كثير كاسماء العدد ٩

وقالوا اعراب المضارع اصلى لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يبحى في بابه  
فظهر بهذا التقدير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل  
كل اسم ان يكون معربا ( فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهى في حالة  
الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعدودة ) قلت انما حكم بذلك لان  
الواضع لم يضع الاسماء الاتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة بخلاف لنظر  
الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للتركيبات عارض لها لكون استعمالها مفردة  
عارضها غير وضعي ( وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان  
منها احدهما ٧ اسماء الاصوات كنخ وجه وده لان الواضع لم يضعها الاتستعمل  
مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يبحى في بابها والثاني اسماء حروف التهجى  
لانها كالحكاية لحروف التهجى التي ليست بكلمة ومن ثم كانت او ايلها تلك الحروف  
الحكاية الالفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام  
المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة  
( واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف  
( واما قوله ٨ تكتبان في الطريق لام الف ٩ فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا  
( ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز  
ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد  
حذف منه شيء كيدوم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا وتا وثا  
( ٢ وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن  
وتاء الضمير وكافه فعلم انه يبتنى لشبوت علته فجوز بناءه على اقل من ثلاثة ( ثم نقول لا يلزم  
الكسائي والقراء ما الزما في ترفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ  
والخبر على الاخر لانه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم  
على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء ( وانما لم يلزمهما ذلك ٣ لان العامل النحوي  
ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبا ايضا تقدمه  
لكونه كالسبب كما مر ( ٥ قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه  
متأخر عنه من وجه آخر ٦ فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

قوله ( فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا ) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لاصورة ( المنسوب )  
لها معينة الا في اول الكلمة ٢ قوله ( وانما صاغ على اقل من ثلاثة آه ) قال صاحب الكشف ان اسماء الحروف تقع  
في التعديد كثيرا فحقت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يتدفع كلام الشارح ٣ قوله ( لان العامل النحوي  
ليس مؤثرا ) فان قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدمه بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هناه

٢ ( قوله واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما ) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال هو عامل ٢٣ معنوى ضعيف ينتفى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك

يطل عمله معها

٣ ( قوله ووجه مشابهتهما

للفضلة ) اى المبتداء

المنصوب والخبر المنصوب

٤ ( قوله تجىء في ابوابها )

اى العوامل المذكورة

٥ ( قوله وانما جاز تقدم كل

واحد من جزئى الاسمية

على الآخر آه ) ومن قال

العامل هو الابتداء قال لما

لم يكن شئ منها معمولاً

للاخر جاز تقدم كل واحد

منهما على الآخر الا ان

المحكوم عليه اولى بالتقديم

٦ ( قوله تداعين باسم

الشيب في مثل ) قائله

ذوالرومة وتامه جوانبه

من بصرة وسلام\* الشيب

بكسر الشين صوت مشافر

الابل عند شرب الماء

والمثل اسم موضع وقيل

الذي فيه ثلثة والبصرة

بحجارة رخوة يميل الى

البياض والسلام بكسر السين

الحجارة الرقيقة قوله تداعين

المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعاه واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفكرة آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الآخر فى نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا ﴾ فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اعلان فى الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولادليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ( ولما كان مستكرا فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان اخواتها وما ولا الثبئة على ما يجىء فى ابوابها فصارت العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم ان ولا الثبئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفضلة ٤ يجىء فى ابوابها ٥ وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما فى الآخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدما فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ فى الخبر ولم يعتنوا بحال الفاعل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنائيات وبعض الظروف ( واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلى ولا يحتاج الى تعليل واعرابهما فى نحو قوله ٦ تداعين باسم الشيب فى مثل \* وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو \* ويا هاج بينهم جدال \* معال بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب \* ( قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة ) اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزأ من الياء وقحه الاتيان بعده بشئ من الالف والافاخر كحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنتك لما كنت تأتى حقيق الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شذبة بعضها على بعض فى حوض مثل او مكان

جوانبه من هذين الحجرين



٧ (قوله وبضد ذلك سكون الحرف يعني ان سكون الحرف ان لا يؤتى ٢٤ بعده بشئ من هذه الابعاض بلا فصل

٨ (قوله لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده) ومن فرط الاتصال وشدة اللزوم تعذروا تعسر النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تعسر اصلا في ترك الحركة فالاتيان بشئ من تلك الابعاض لازم الحرف اما بعده بلا فصل واما قبله

بلا فصل او مع فصل ٩ (قوله وحركة البناء كسرا لان الاولين) اى الجر والحفظ

٢ (قوله من صورة الفم من الثالث) اى الكسر ٣ (قوله والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف) يمكن ان يقال الظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الحركات والحروف وذلك لان الاعراب انما سمي اعرابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى والابانة انما هى للحركات والحروف انفسها لانها اعلام المعانى اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة وايضا سمو المعانى بالمقتضية

سمى الحرف متحركا كما نك حركت الحرف الى مخرج حرف المد ٧ وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف ٨ لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تاما (وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضمنت الشفتين لاجراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضمنا وحركة الاعراب رفعاً لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لشبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتح كأن الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا (واما جرافك الاسفل الى اسفل وحفظه فهو ككسر الشئ اذا اكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وحفظا ٩ وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود ٢ من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا (وانما سمي المغرب مغربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه واله الثيب يعرب عنها لسانها (اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص (قوله فالرفع علم الفاعلية) اى علامتها (والاولى كلبينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمدة والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمدة تشبيها بالفضلات كما مضى (وعلى قول المصنف الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى اولفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه (فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاء مسلم ومسلمون وابوك (والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلما وايك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو يزيد وباحدو بمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فروعها كما يحكى وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلو قوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فهى لا تقع الاعلى حركات غير اعرابية بناءة كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعاً والكوفون يطلقون القاب احدا النوعين على الآخر مطلقا (وقوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة ٣ والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات

(وانما)

اى للاعراب ولا شك انها تقتضى اولا وبالذات ما هى علامة لها واما الاختلاف فهو

ع تابع لذلك الافتضاء فالظاهر ان الاعراب هوتلك العلامات واما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهم متقابلان فنقول هذا التخيل يضمحل بان العرب فيه شيان الاختلاف وما هو سببه واما المبنى فليس فيه الا عدم الاختلاف اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفي عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هو سبب ٢٥ الاختلاف ولما لم يكن في المبنى الا عدم الاختلاف اى البقاء على

حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

٤ ( قوله وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة آه ) واذ قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ما هي صفة الاسم فالوجه في جعل الاعراب في آخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هي صفة لدلوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

٥ للاعراب نسخ

٦ ( قوله نظرا الى انسمى عاملا في الحقيقة

( ٤ ) وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف ( قوله والعامل مابه يقوم المعنى المقتضى ٥ ) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحو ان قيام العرض بالجواهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالامراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالوجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحملها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كائنها هى الموجودة للمعاني وعلاماتها كما تقدم فلماذا سميت الآلات عوامل ( فالباء في قوله به يقوم للاستعانة ٦ نظرا الى انسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كافي في قولك قام هذا العرض بهذا الحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما ٢ لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير ( فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكرهنا عمل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيى في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا ولذا الجر رب المقدرة بعد الواو والفاء وبلى ليس بضعيف ( ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه ( وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل مابه يقوم المعنى المقتضى ( وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل ( قوله فالقدرد

آلة والمقوم هو المتكلم ) لان هذه المعاني ليست

قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل ٢ ( قوله لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير ) اما الظهور في نحو قام به فلا خفاء فيه واما في نحو تقوم به فلانه تفعل منه فعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ ( قوله وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية ) اعنى حين سئل كيف اصبحت قال خير اى بخير

٤ ( قوله وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء ) ٢٦ الستة آه قبل الاسماء الستة يعلم خروجها

من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر في عدد فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحالها كالاكتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

٥ ( قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ) فيكون الباء للالصاق

٦ ( قوله والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا آه ) التمثيل بالمكسر من جمع المؤنث اولى لان المكسر من جمع المذكور قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط في القيد الاول فجعله احترازا

عما لا يخرج القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني انساب

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وجوك وهوك وفوك وذو مال مضافة الى غيراء المتكلم بالواو والالف والياء المثني وكلاهما مضافا الى مضمرة واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واو لو وعشرون واخوانها بالواو والياء ) هذا تقسيم الاسماء العربية بحسب اعراباتها المختلفة وذلك اننا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب وان كل واحد منها في اى معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب خلفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثني ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا ( المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤ وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احتراز عنه لوجب ان لا يستوفى شيء من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثني اذا عرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكثير احترازا عن السالم لان اعراب المذكور منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء ) وانما اعراب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشا بهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون ( قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ ) وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع واتصافه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه ( والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ٥ ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ) ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة العينة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة ( وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والجرة عمرا على ما يجيى ( ٦ ) والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو اجد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيى في بابه ) ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها وهى الاسماء الستة بشرط اعرادها وكونها غير

٧ ( قوله لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه ) اى ما يصغر منها احتراز عن ذو ٨ ( قوله وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيها ٢٧ ) قيل فلا حاجة ايضا الى قوله مضافة الى غيرياء المتكلم لانه

اوردها مضافة الى خيرها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتج الى التصريح به وايس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن الثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ ( قوله وايش الغرض من ردها ) قيل هى كلمة مستقلة بمعنى اى شئ وليست مخففة منه

٢ ( قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قيل الحروف آه ) ولانه لا يكون الا عراب في وسط الكلمة

٣ ( قوله وقال الربيعي ابو الحسين

٤ اوله واننى حيثما يثنى الهوى بصرى \* من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

٥ ( قوله ينباع من زفرى غضوب جصرة ) اى قوية ضخمة وتامة زيافة مثل الفسيق المكرم

٦ ( قوله وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب

مصغرة و اضافتها الى غيرياء المتكلم لانها اذا تثبتت اوجهت فاعرابها ساثر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت ٧ لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليم وزن فعيل وحرف العلة المجمعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لماسند كرو والمضاف الى ياء المتكلم لا يثبن اعرابه على ما سيجي ٨ ) وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيها وجعها وتصغيرها ( فلم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهى ابوك واخوك وجوك وهنوك اعلام للمعاني المتساوية كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعنى فوك وذو مال فهى في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهى مع كونها بابتداء لام الكلمة وعينها حرف اعراب ( وسنشد هذا الوجه بعد ذكر الواجهة المقولة فيها فن سيويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعنا في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وانهم ثم حذفنا الضمة للاستئصال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستئصال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ( والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام اخواتها من يدوم في رد اللام في الاضافة ٩ وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني ( وقال المصنف ظاهر مذهب سيويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو هى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين ( ٢ وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعفه ماتأول المصنف كلام سيويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب بالحركات ويتعذر ما قال فى فوك وذو مال لبقاء العرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له ( ٣ وقال الربيعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفاء لانفتاحه كما فى يا جل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الاوفقا بشرط سكون الحرف المنقول اليه ( وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما فى قوله ٤ ادنو فانظور \* وقوله ٥ ينباع من زفرى غضوب جصرة \* وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا فى الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف ( ٦ وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واماهى فالما لام او عين فعلى قوله لا يكون

واماهى فالما لام او عين آه) هذا يناسب ما قيل من ان الاعراب

هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم فى التركيب الاول لا يكون معربا

في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمّة  
وقال ابو على انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف  
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترنا وان اراد ان الحركات  
مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنف كلام سيديويه  
عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها  
في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل  
منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تقيس التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبق  
ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه ( ويقال عليه  
اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما  
يصلح للاعراب من سنخها ٧ كما اقتصر في المثني والمجموع على ما يصلح للاعراب من  
سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذهى من سنخ المثني والمجموع ( ثم نقول انما جعل  
اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة هي ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثني  
والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها بها للاستيفاء المفرد للحركات  
والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات لانها اقوى  
من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها حركتين  
او اكثر فكرهوا ان يستبدل المثني والمجموع مع كونها فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى  
فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذه الاقوى ليثبت في المفردات  
الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها  
فروعا لها وفضلوها على المثني والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كل في موضعه وكل  
واحد من المثني والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه ( وانما اختاروا  
هذه الاسماء بخلاف نحو غدا لمشايتها للمثني باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالآخ وللآخ والاب  
( للابن وخصوصا ذلك بحال الاضافة ليعتبر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوصا هذه الاسماء  
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثني لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم  
مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها  
كأنها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات  
المجتلبة للاعراب ( وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد  
الى اصلها الا للاعراب وامافي نحو حر فليس لامه حرف علة وامانحو ابن واسم فهمزة  
الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها  
ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختراروا  
لتكون الواو التي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوها منها نحو  
يد ودم اذ لامه ياء ( ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا  
مثل الفتح والياء مثل الكسر ٤ لانتفاع ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة لتخفيف  
في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها

٧ ( قوله كما اقتصر في  
المثني والمجموع على ما يصلح  
للاعراب من سنخهما ) قد  
تقدم ان المختار عند  
الشارح ان المثني ونظائره  
كلمتان في الحقيقة صارتا من  
شدة الامتزاج في حكم  
كلمة واحدة فلا يكون  
الالف في المثني كلام الكلمة  
او عينها في كونها من سنخ  
الكلمة

٤ لانتفاع نسخة

٨ قوله (على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب) اي حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله (وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان آه) المذروان اطراف اليتين ولا واحدا لهما لانه لو كان واحدا مذكرى على ما زعم ابو عبيدة لقالوا مذريان في التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ٢ قوله (وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل) قال في الصحاح الثناء ٢٩ بالمد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو

ثناء لو افرد تقول عقلت البعير بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثنا فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لقليل ثنا ان بالهمز ككسا ان وردا ان ٣ قوله (وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما) قال في شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية عند المحققين لاحتمال وجهها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب متمسكا بالاختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استشكله وقال ان دان صيغة موضوعة للرفع وذين للنصب وحكم ان الحال في اللذان والذين كذلك واختار ايضا في

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتبني في الاربعة منها ٨ على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطراد للباب (ومعنى جوك ابو زوجك واخوه وابنه وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك) والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخوه الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا دخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد (واما قوله في كلت رجلها سلامي زائدة \* فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثان اذ لم يثبت للمفرد اثنان لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصي بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني ٩) وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذكرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنائان فكان عليه ان يذكره ٢ وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كالم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنائان طرف الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه ٣) وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للثني غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذان فتحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردة (وانما عرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم عرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما عربا هذان الاعراب المعين لان الالف كان جاب قبل الاعراب في المثنى علامة للثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخففت لقلّة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانثوا وهما وهما وكما وكوا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فاجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر

شرح الكافية بناؤها فعلى هذا يجب على المص

ههنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعراب والاعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم يجعل مثناة في الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة للثني ليتيها له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان تجعل مثناة حقيقة لكن قد خالف فيها نوع مخالفة ما لقياس ما لقياس ما داتها



اولى بها فقلبت الف المثني وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجرودون  
الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك قطع ما قبل الياء في المثني ابقاء على  
الحركة الثابتة قبل اعراب المثني مع عدم استئصالها ( واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت  
كسرا لاستئصاله قبل الياء الساكنة لوابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو  
قلبت الياء لضمه ما قبلها وواو مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس  
المجموع بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف ثوناها بالاضافة وكسر  
النون في المثني لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه  
ان يكسر لما يجيء في التصريف وقمع في الجمع للفرق لفصل الاعتدال في المثني بخفة  
الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية  
للاعراب كما ذكرنا ( وقال سيبويه حرف المد في المثني والمجموع حروف اعراب فقال  
بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالثني والمجموع  
اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصود ٣ وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف  
هذا القول ( وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده  
عوض من الحركة والتنوين قال واما ابدال من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا  
على المعنى لان الانقلاب معنى لالفاظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء نعرف ان  
هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة  
المثني والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثني  
والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ٤ ثم نقول الدال على المعنى هو الالف  
والواو والياء وهي لفظية ( فان قيل كيف يكون معرب بلا حرف اعراب ( قلنا ذلك انما  
يلزم اذا اعراب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف  
فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به ( وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل  
الاعراب لاهروف الاعراب ( وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان  
ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب فقيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثني والمجموع  
اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثني والمجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه  
( وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع  
معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة ( وقال  
بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في مثلوا الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب  
وهذا قريب من قول الكوفيون في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك ( فان قيل علامة  
الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثني والمجموع  
حصولها قبل تمام حروفها ( فاجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها  
وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة  
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة  
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي

٢ قوله ( فارتفع التباس  
المجموع بالمثني بسبب كسر  
ما قبل ياء المجموع ) قد توهم  
بعضهم ان الفرق بكسر  
النون وقمعهما الدفع الالتباس  
بين المثني والمجموع من  
المعتل اللام في حالتي النصب  
والجر وذلك لسقوط لام  
الفعل فلا يحصل الفرق  
بحركة ما قبل ياء الاعراب  
ففرق بحركة النون فيقال  
في المثني اشقين بكسر النون  
وفي الجمع اشقين بفتحها  
وهكذا مصطفين ومصطفين  
وهو سهو لان لام الفعل  
لا يحذف في المثني فيقال  
اشقيان و اشقين  
ويحذف في الجمع فلا اشتباه  
حتى يفرق بالنون

٣ قوله ( وفهم الاعراب  
من هذه الحروف يضعف )  
ضعف بنفسه و اضعفه  
غيره واما ضعفه فعناء نسبه  
الى الضعف

٤ قوله ( ثم نقول الدال على  
المعنى هو الالف والواو )  
لا الانقلاب



هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجمل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة امانون المثني والجمع فالتنوين يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين ه مع افادتهما هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شئ ( وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكره اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتذكير ) وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكين كالتنوين ( وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفاء بعد الفتح لانه حرف معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفالخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما ( وان كان الساكن حرفا خيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكمن بقيت بحالها وكذا ان كانت الفاء خلفتها نحو الثني وحبلتي ويخشي وان كانت واوا او ياء نحو القاضى ويرمى ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف ( وقال سيديويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجاء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمه والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يافتي عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلان من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يازيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة ( وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لافي المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة ( وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع ( وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

ه مع كونها علامة  
الكمال تكون على  
افادته هذا المعنى على  
خمس اقسام نسجه

٦ قوله (خرط القتاد)

قول خرطت الورق اذا  
حتته وهو ان يقبض عن  
الملاء ثم يمدك عليه الى  
اسفله والقتاد شجر له شوك  
مثال الابر (صحيح)

٦ فيها وان لم يتبع نسخه  
٢ قوله ولم تبدل التاء  
من الياء الا في اثنتين (اي  
من لفظها فان التاء فيها بدل  
من الياء في اثنتين

٣ قوله (وعند الجرmy)  
قال ابو عمر والجرmy  
الاء ملحقة والالف لام  
الفعل فعنده وزنه فعمل  
ولو كان الامر كما زعم  
لقالوا في النسبة اليها  
يتوى فلما قالوا كلوى  
واسقطوا التاء علم انهم  
اجروها بجرى التاء التي  
في اخت التي اذا نسبت  
اليها قلت اخوى

٤ قوله قال في كلت رجلها  
سلامي زائدة آه وقال في  
الصحيح هكذا في كلت  
رجليها سلامي واحدة  
كلتاها مقرونة بزائدة اراد  
في احدى رجلها السلاميات  
عظام الاصابع قال ابو  
عبيدة السلام في الاصل  
عظم يكون في فرسن البعيره  
اخره ومن يحترث  
حرثي وحرثك يهزل

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد  
ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الانويناء واحدا لانه اهدر ذلك التكرير الانظري  
(واما كلا فاعرب اعراب المثني لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفاء ولا ينفك عن  
الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثني المعنى وخص ذلك بحال  
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما وكلاهما اذا كان مضافا الى  
المضمر فالأغلب كونه جاريا على المثني تأكيده له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا  
وجئنا كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون  
تأكيده وكذا كلاكما جئنا وكلانا جئنا واذا كان في الأغلب جاريا على المثني وهو  
موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثني ان يكون مفعولا لاولى جعله موافقا لمبتوعه في  
الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيما اذا لم يتبع المثني المعرب نحو جئنا كلانا وجئنا كلاكما وجاء  
كلاهما وكلاهما جآئ (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثني اصلا الا  
يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثني  
(وذكر صاحب المعنى ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في  
الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته (والف كلابدل من الواو عند سيويه  
ان التاء منها في المؤنث كفي اخت وبنت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو  
بدلا من الياء لسماع الامالة فيه (واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المتقلبة  
عن الواو ويحذف الكلام عليه في باب الامالة (وكلتي فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كما  
في كلا وانما تجئ بالالف للتأنيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التأنيث لان التاء لم تتمحض  
للتأنيث فلهذا جاز توسطها بل فيها راحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت  
وبنت وثنان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم تقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء (واجاز  
يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الامور (والالف ايضا لما كانت  
تغير للاعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاء الجمع بينهما (٣ وعند الجرmy وزنه فعمل  
ولم يثبت مثله في كلامهم (وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف  
نوينهما لازومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى  
اللامين وزيد الف للتثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثني لافي الجمع قالوا ولم  
يستعمل واحدهما اذ الاحاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز  
للضرورة استعمال الواحد ٤ قال \* في كلت رجلها سلامي زائدة \* كلتاها مقرونة  
بواحدة \* وقال \* كلت كفيه توالى دائما \* يجيوش من عقاب ونعم \* والجواب انهما  
لو كانا مثنيين لم يجوز رجوع ضمير المفرد اليهما قال \* كلانا اذا مانال شيئا فانه ٥ \* وقال تعالى  
\* كلتا الجنتين آتت اكلها \* ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر والى  
المظهر كسائر التثاني (واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء  
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكن  
معنى المفرد مخالفا لمعنى المثني (واعلم ان كلا وكلتا لاتصافان الا الى المعارف لان

(وضعهما)

٥ قوله قال انما افردت اولو  
وعشرون) قيل كان الواجب  
حينئذ على المص ان يذكر  
اولات مع جمع المؤنث السالم  
٦ قوله (واما عليون  
وقلون فانها جمع عليّة) العلية  
بالكسر الغرفة وزنها فعلية  
من المضاف هكذا قال بعضهم  
وقيل هي بالضم وزنها فعلية  
٧ قوله (ولنا ان نحد المثنى  
بانه اسم دال آه) هذا كلام  
لا يجدي نفعاً في دفع قول  
المص لان اعتراضه على  
التحاة مبني على تحديدهم  
المثنى والمجموع بما تقدم  
ذكره نعم ان اراد ان لنا ان  
نختار لهما حدين آخرين لا  
نحتاج معهما الى استثناء تلك  
الامور فلا كلام فيه

٨ قوله (واما ذوو) فيلزم  
فيه حذف النون بسبب لزوم  
الاضافة

٩ قوله (والثاني باب غلامى)  
الاولى ان يقال يعنى كل  
ما عرب بالحركات لفظاً من  
المفردات والمجموع المكسرة  
وجمع المؤنث السالم اذا  
اضيف الى ياء المتكلم فيخرج  
ايضاً نحو عصاى وسكاراى  
ويدخل فيه نحو عبادى  
ومسلماتى ايضاً

وضعهما للتأكيد ولا يؤكد التأكيده المعنوى الا المعارف كايحى في بابه والمضاف اليه يجب  
ان يكون مثنى اما لفظاً ومعنى نحو كلال الرجاءين او معنى نحو كلالنا (ولا يجوز تفريق المثنى  
الافى الشعر نحو كلال زيد وعمر) والحق التاء بكلام مضاف الى مؤنث افصح من تجريده نحو  
كل المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿كلنا الجنين آتت  
اكلها﴾ ثم قال ﴿وجرنا خلالها نهرا﴾ (والقسم الثالث ما فيه الواو والياء) قال  
انما افردت اولو وعشرون واخوانها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة  
ثم اُلحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخوانها  
كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا  
عشرون واخوانه وليس عشرون ثلاث واربع احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهم  
ذلك اذ لو كان كذلك لقبل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع  
ثلاثة وكذا قبل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واما عليون وقلون ونحوها فانها  
جمع عليّة وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم  
دال على مفردين في آخره الف اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثانان ومذروان  
واللذان وهذان بخلاف كلالا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونجد جمع المذكر  
السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو  
وعشرون واخوانه (٨) واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان  
لان واحده ذو قال ﴿ولكنى اريد به الذويثا﴾ قوله (التقدير فيما تعذر كعصى وغلماى  
مطلقاً واستنقل كقاض رفعاً وجراً ونحو مسلمى رفعاً واللفظى فيما عداه) هذا بيان ان  
الاعراب المذكور في اى الاسماء المعربة يكون مقدراً وفي اياها يكون ظاهراً حصر الاسماء  
المقدرة الاعراب لا يمكن ضبطها فبق ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب (قوله فيما تعذر  
اى في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير  
مقامه فصار مرفوعاً فاستتر في الفعل \* اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر  
النطق به واستحالة واما تعسره واستثقاله فالتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما  
على الاطلاق اى رفعاً ونصباً وجراً الاول باب عصى يعنى كل معرب قصور فانه يتعذر  
اعرابه لفظاً في الاحول الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه خرج عن جوهره وانقلب  
حرفاً اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقاء الف ٩ والثاني باب غلامى يعنى كل  
مفرد احترازاً عن نحو غلاماى ومسلمى مضافاً الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى  
فيه مطلقاً ايضاً لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق  
الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلاً يستحق المضاف  
الاعراب الابد كونه مسنداً اليه اى كونه عدة الكلام اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه  
مسنداً اليه مسبوق بشبوتة اولافى نفسه والسند اليه الجسمى في مثلنا ليس مطلق الغلام  
بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة

٢ قوله ( لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزاموا ان يكون ٣٤ حركة ما قبل الياء كسرة ) يتجه على

الشارح ان يقال كان الاولى ان يجعل تلك الكسرة المجتلية للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدة بعد ما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التنبيه والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل ٢ قوله والطرف محل التغيير فن ثمة لم يكسر الضم اى لم يقلب الضم كسرا ٣ قوله ( فتحوسيل كهيام ) الهيام بالضم اشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الابل فتهيم في الارض لاترعى ٤ قوله ( وان كان الاسم ) الى قوله الى مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كهيام ٤ قوله ( فقالوا في جمع الوى الى ) الاولى هو الرجل المجتنب المنفرد ولا يزال كذلك ٦ قوله ( واما لفظة في في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى ) دخول في في باب غلامى ظاهر لاشبهه فيه واما في فيحتمل ان يقال اعرابه بالواو تقديرا في حال الرفع وبالياء لفظا في حال النصب والجر على قياس مسلي وكأنه انما ادرجه في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة ( في قسم )

ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب ( ثم نقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزاموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لثوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة واحتمل الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متمثلتين مستحيل ضرورة ( وكذا في نحو قاضى في المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب ( واما المستقل اعرابه فشيئان يستقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول اسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلحقفتها لاتستقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضى ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود اول كونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا بهذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على مايجب والمقصود من القاب العرب ( والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائي مسلي والاصل مسلوى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في الين واو لهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب انقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثانى كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغيير فن ثمة لم يكسر الضم في نحو سيل وميل اى لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فتحوسيل كهيام ( ٤ وان كان الاسم الذى قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا في جمع الوى الى قثبت ان الواو الذى هو علامة الرفع مقدر في جائي مسلي ( واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جائي صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف ( ٦ واما لفظة في في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في المستقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جائي زيد ومررت بزيد وان يعد

( في قسم )

٨ قوله (وكذا المجموع بالالف والتاء علماء) للمصنف ان يمنع وجود السبيين المعبرين في مسلمات علما كما عرف من كلام العلامة وان يجعل التنوين للقبالة لا للتمكن وان يحذف كما مر  
٩ قوله (وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر) سبب عدول المص عن هذا الحد ما سبق في حداء للمعرب  
٢ قوله وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة اه) قديقال دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السبيين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام او الاضافة سبيان معتبران كما في هند اذا اعتبر مقاومة سكون الوسط لا احد السبيين فيمكن ان يدعى صرف الاسم مع اللام او الاضافة على مذهبه ايضا لان المراد مما ذكره في الحد سبيان معتبران لثلاثين تقص نحو هند اذا صرف ولا يمكن اجراء ذلك في الضرورة او التناسب  
٣ قوله (بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف) اي حتى يحذف لاجل السبيين فيصير ممنوعا من الصرف يحذفه ٤

في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكى في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لا اشتغال محله بحركة الحكاية \* واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عدده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامى ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيئ في الظروف المبينة فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عدا \* قوله (غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى \* عدل ووصف وتأنيت ومعرفة وبجدة ثم جمع ثم تركيب \* والتنون زائدة من قبلها الف \* ووزن فعل وهذا القول تقريبي \* مثل عمرو واجر وطلحة وزينب و ابراهيم ومساجد ومعدى كرب وعمران واحدا وحكمه ان لا كسروا لاتنوين) قوله ما فيه علتان \* اعلم اولان قول النحاة ان الشئ الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شئ اذا حصل ذلك الشئ ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجه به العلة واية عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر لاتنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى علتين وتسميتهما ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعللة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لاعلة تامة اذ اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها واستعرف الشروط ان شاء الله تعالى (ويدخل في الحد الذى ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب ٨ وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والتنون علما لثبوت كسملات ومسملون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت علتين في جميع ذلك (ففي قوله بعد ويجوز صرفة للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السبيين المعبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناسب لان حكم غير المنصرف حكم قدي يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقدير افانه لا يتخلف عن علة الاعراب ٩ وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسبيين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة (٢ وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعاً للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التى هى التنوين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف (وقوتوا هذا القول ٣ بانه لما لم يكن مع

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لابطالة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف لان التنوين لم توجد كحذف كافى اجران واجمعون (٥) وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين مع المنع الصرف ونحو الاجر واجركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعه له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الالمشابهة الفعل \* لالاضافة والبناء ولا شيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني (وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثني وجع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو اجران ومسلمون عليم للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر (وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بلى ان سمى بهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها للعتين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر (ثم نقول اصل الاسم الاعراب كاذكرنا ثم قديتفق مشابهته للفعل وهى على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كافى اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عله (وثانيها وهو اوسطها ان يوافق من حيث تركيب الحروف الاصلية وبشابهه فى شىء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل فى البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم فى الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلا تحتاج الفعل فى كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجئ فى باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بهاعمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم (وانما احتج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية فى الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجئ في تكلف واحدة منها اذا قامت

٤ لاجل السببين والاسقط ههنا وكان الاسم بمنوع الصرف من هذه الجهة ٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف) وانما مثل بالاجر واجركم لان دخول اللام والاضافة لا ينافى وجود شىء من سببيه بخلاف ما فيه علمية مؤثرة نحو اجدكم وعثمان اذ لا علمية مع الضافة واللام فيكون هذا عند المص ايضا منصرفا ولذلك قال او لا يكون مادخله اللام والاضافة مما فيه علان من التسع غير منصرف ٥ قوله (وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لامكانه مع تحقق مقتضيه اعنى وجود السببين الا ان دخول اللام والاضافة اوجب فيهما ضعفا

٢ قوله ( فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل ) اي وهو كونه فرعاً من وجهين ٣ في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل ٣٧ وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى

الفعل نسخته

٤ قوله ( اي يكون علل منع الصرف عدلاً ووصفاً وكذا ) الاظهر ان يقال معناه يمنع الصرف عدلاً ووصفاً وكذا وكذا والنون زائدة ( قوله وهو كل الف زائدة ) اي لا للتأنيث ٦ قوله ( كما في ارطى وذفرى آه ) قال الجوهري الارطى شجر من اشجار الرمل يدبغ به والقه للخلق لا للتأنيث لان الواحدة ارطاة والذفرى من القفاء هو الموضوع الذي يعرق من البعير خلف الاذن يقال هذه ذفرى اسيلة لاينون لان النهاء للتأنيث وبعضهم ينونه في النكرة ويجعل النهاء للالحاق بدرهم وهجرع والجنبى القصير البطين يهز ولا يهز والنون والالف للالحاق بسفر جل يقال رجل جنبى بالتوين و جنبطة والقبعرى العظيم الشديد الالف ليست للتأنيث لانك تقول قبعرثة فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر هذا وما شبهه لا ينصرف في المعرفة

مقام اثنين ( فان قلت اذا شبه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شبهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس ) ٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل في تطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكماً لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا عمل عمل الفعل ( واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ في باب المبني بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل ) واذا شبه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التجب وان شبه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ في باب فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط ( قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره ) اي تكون علل منع المنصرف عدلاً ووصفاً وكذا والنون زائدة وقد اُلحق باسباب المذكورة ما شبه الف التأنيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلى سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وجنبى او لا كقبعرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التأنيث فاذا عد الالف والنون سبباً لم مشابهة الف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء او لا لم مشابهتها لهما لفظاً وامتناعاً من التاء ٧ واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا تمتنع من التاء مثل الف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين ( احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حراء في باب التأنيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا ) والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لم مشابهة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلى والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المقلبة عن علامة التأنيث اي الف التأنيث الممدودة ) واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التشكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام

وينصرف في النكرة قال وانما زيدت الالف في قبعرى ليلحق بنات الخمسة بنات الستة وقد خطى في هذا الحكم ٧ قوله ( واما الف تأنيث الالحاق الممدودة ) كعلباء لم يلحق بسرداح



٨ (قوله ككون الاسم مصغرا او منسوبا آه) قال بعضهم التصغير ٣٨ والنسبة يتاقيان الفعل لان المصغرو والمنسوب

مو صو فان معنى فلذلك لم يعبراً بخلاف الجمعية والتأنيث فانهما لا يتاقيانه بل الفعل لما كان للحقيقة لم يحتاج اليهما

٩ (قوله وغير ذلك مما لا يخصى) ككونه مثنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذوفا منه شئ ٢ (قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب) قبل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب اولانه اراد بالضرورة ما يتناوله انكسار الوزن واتزخافه وذلك مجوز وليس بموجب ٣ (قوله فهو كقولهم هنأني الشئ ومرأني) قال في الصحاح هنؤ الطعام وهنؤ بالضم والكسر وهنأني الطعام وكذلك مرؤ الطعام ومرؤ بالضم والكسر مثل فقه وفقه قال الاخفش يقال مرأني الطعام وبعضهم يقول امرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني ومرأني اذا اتبعوها هنأني قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امرأني

ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعوا الجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالت والنون فرع التي التأنيث كما يجئ بعد او فرع ما زيد اعليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشاذ ٩ وغير ذلك مما لا يخصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصوصة (قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جرا لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح الذي في باجده عندهم عمل الجار وهو يعمل الجر لا محالة (وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبنى على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبنى اى الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرى من الجر (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسل واغللا وقواريرا) قال الاخفش ان صرف مالا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف مالا ينصرف فتمرن على ذلك الستهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حل قوله تعالى سلاسل واغللا وقواريرا وقال هو والكسائي ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا فعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني احمد وبرايم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعال من في الضرورة لان من مع مجزوره كالمضاف اليه فلا ينون ماهو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وماهو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما نين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله \* فا كان حصن ولا حابس \* يفوقان مرداس في جمع \* ومنعه الباقر استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الانادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن نفسه لم يحز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى (قوله سلاسل صرف ليناسب المنصرف الذي يليه اى اغللا ٣ فهو كقولهم هنأني الشئ ومرأني والاصل امرأني (قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما تحتل ان تكون بدلا من التنوين يحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والسيلا والرسولا فلا يكون نصا فيما استشهد به من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب او اخرى الاى في هذه

٣ ( قوله و فرس مأمورة اى مؤمرة ) قال ابو عبيدة أمرته بالمدوامرته لغتان بمعنى كثرته ومنه الحديث وامر هو اى كثر قال يعقوب ولم يقله احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسراى كسروا أمر الله ماله بالمدقال وانما قيل مأمورة للازدواج والاصل مؤمرة على وزن مفعلة والسكة الطريقة المصطفة من النخل قال الاصمعى هى ههنا الحديدة التى تحرث بها ومعنى مأبورة مصلمة وقيل ملقعة ٤ ( قوله وجار حزاب ) الحزابى بالخاء المهملة والزاء المعجمة رجل حزاب وحزابية ايضا اذا كان غليظا ماثلا الى القصر ٥ ( قوله واما هو ازن ) هى ٣٩ قبيلة من قيس قوله ( وشراحيل ) علم رجل وكذا

براقش اسم كنية ومعاف اسم  
حى من الين قال الجوهرى  
شراحيل اسم رجل  
لا ينصرف فى معرفة ولا فى  
نكرة عند سيديويه لانه بزنة  
جمع الجمع وينصرف عند  
الاخفش فى النكرة فان  
صغرته انصرف عندهما  
لانه عربى وفارق السراويل  
لانهما العجمة ٦ ( قوله نحو  
جالى وكالى فى المنسوب )  
لا يعلم من هذين المثالين كون  
ياء النسب غير معتد بها فى منع  
الصرف الا اذا جعل مجرد  
هذا الوزن سببا مستقلا فى  
المنع هذا ان قصد  
الاستدلال وان قصد مجرد  
التمثيل فلا كلام فيه  
٧ ( قوله وكذا تهام بفتح  
التاء فى المنسوب ) قال  
الجوهرى تهامة بلد  
وانسبة اليها تهامى وتهام  
واذا قحت التاء لم تشدد  
كفى يمان وشأم الا ان  
الالف فى تهام من لفظها

السورة لان واخر الاى كالفوا فى يعتبر توافقه وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى  
الى قوله عليه الصلاة والسلام ( خير المال سكة مأبورة ٣ و فرس مأمورة ) اى مؤمرة  
بمعنى كثيرة الناج وقال تعالى ( والفجر ثم قال بسر ويمال سجا لموافقة قلى \* ) قوله وما  
يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث ( اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سبين  
وقوته لكونه لانظيره فى الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى الذى رباعيته ورجل شراح  
اى طويل ٤ وجار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو الترامى والتغازى فالاصل فيه  
ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء ٥ واما نحو هو ازن وشراحيل علمين فنقول عن الجمع  
وسيجئ حكمه واما يمان وشأم فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم  
يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل من  
الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن ٦ نحو جالى وكالى فى المنسوب الى جال  
وكال ٧ وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال \* ارقنى اللبلة برق  
بالتهم \* يالك برق من يشقه لايلم \* قال سيديويه منهم من يقول يمانى وشأمى بتشديد الياء  
وهو قليل ويحى وجهه فى التصريف انشاء الله تعالى \* وانما لم تعد ياء النسب عارضة ٨  
فى قارى وكراسى ٩ وعوارى وبخاتى ودباسى ونحوها لانها ثبتت فى آحادها وصيغت هذه  
المجوع على اعتبار تلك الياءات فى الاحاد وليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد وصوغ الجمع  
عليه مطردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى وعجمى وان كان يؤه للوحدة كما فى بختى  
وقيل ان ثمانيا مثل يمان والالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية ( وفيه نظر  
اذلا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربعة والخمس الى الخمس ولا معنى  
لنسب هذين العديدين الى جزئيهما وتقدير النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوب الى  
الرباعية وهى السن ( ويجوز ان يقال فى اثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان  
الثمانى لا يستعمل الا فى المعداد والثمانية فى الاصل العدد لا المعداد كما تقول فى صريح  
العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يجئ تحقيقه فى باب العدد فالالف  
فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقدير الكونه بدل من احدى يائى النسب وكذلك الياء غير  
الياء كما قيل فى هيجان وفلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال الشاعر \* يجد

وفيها بدل عن احدى يائى النسبة وقد يستعمل التهمة فى موضع تهامة ٨ ( قوله فى قارى ) القارى منسوب الى طير قري  
والانثى قريه والجمع قارى غير مصروف والدبسى طائر منسوب الى طير دبس والادبس من الطير والخليل مالونه بين السواء  
والجرة ٩ ( قوله وعوارى ) العارية بالتشديد كانهما منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب

٢ ( قوله برمة اعشار ) اى انكسرت قطعاقوله ( وثوب اسمال ) السمل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوارج  
اقتصاد تقصدت الرواح تكسرت ٣ ( قوله ونظفة امشاج ) نظفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ ( قوله  
ولابآجروآنك ) الاجر قد يشدد راءه قال فى الصحاح الآنك الاسرب وافعل من صبغ الجمع ولم يحى عليه الواحد الا آنك  
واشد قال المص وايضا يحتمل ان يكون آنك فاعلا ٥ ( قوله ولا بايلم لانها لغة ردية ) الايلم خصوص المقل وفيه ثلاث لغات ايلم  
وايلم وايلم والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم وقد فسر ٤٠ الدوم بشجر المقل ٦ ( قوله بلقتهما ) تمامه

وشطت الباطل عندى حدى  
٧ ( قوله صواحبات يوسف ) وكذا قوله قد  
جرت الطير ايامينا جمع  
ايامن جمع ايمن قوله ( وقوله )  
اي العجاج قوله ( جذب  
الصرارين ) فى الصحاح  
الصارى الملاح والجمع  
صراء مثل قارى وقراء  
وكافر وكفار وقال فى باب  
الراء الصرارى السلاح  
والجمع الصرار يون واستشهد  
بقول العجاج جذب  
الصرارين بالكروور وقال  
وقد يقال للملاح ايضا  
الصارى كالفاضى والكروور  
جمع كروو هو جبل الشراع  
٨ ( قوله كعنصوة وقحدوة )  
يقال فى رأسه عناص اذا بقى  
فى رأسه شعر متفرق فى  
نواحيه الواحدة عنصوة  
فهى فعلوة وبعضهم يقول  
عنصوة يلحقها بعرقة  
والقمحدوة خلف الرأس  
٩ ( قوله فقولنا بغير القلب

وثمانى مولعا بلقها ١٠ وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا  
( اما سراويل فاعجى فى الاشهر وقد قيدنا الآحاد بالعربية او عربى مفرد شاذ او جمع تقدير  
كما يحى واما نحووا كلب واجال فانهما وان لم يأت لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة  
وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عضد جمعيهما مع انه نسب  
الى سيويه ان افعل لا مفرد وكذا قال تعالى ﴿ مما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام وجاز وصف  
المفرد به نحو ٢ برمة اعشار وثوب اسمال ٣ ونظفة امشاج ( ولم يوصف المفرد بغير  
هذا الوزن من الجوع ولا يصح الاعتذار بمجئى افعل فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع  
لكونه منقولاً عن الجمع كداين ٤ ولا باجروآنك لانهما اعجيان ٥ ولا بايلم لانها لغة ردية  
شاذة والفصيحة ضم الهزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او هو جمع لا واحد له بدليل  
قوله ٦ بلغتوا واجتمعت اشدى ٧ فانث الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السبيين  
لكونه نهاية جمع التفسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي  
بالاقصى نحو كلبوا كلب وا كلب ونعم وانعام وانايم واما قوله عليه الصلاة والسلام  
﴿ انكن ٧ صواحبات يوسف ﴾ وقوله ٨ جذب الصرارين بالكروور ٩ جمع صراء  
جمع صار بمعنى الملاح فمما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التفسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد  
له نظير اشبه الاعجى الذى لانظيره فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سبيان  
لاسبب كالسبيين ١٠ وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الآحاد وعدم النظير فيها عنده  
سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سروايل ففيه عنده ايضا سبيان والاسباب عنده  
اكثر من التسعة ١١ وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كالكلب او  
كونه على وزن جمع الجمع كما جدد فلا اثر عنده لكونه اقصى جوع التفسير واما قيام النى التأنيث  
اعنى الممدودة والمقصورة مقام سبيين فلزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث  
فان بناؤها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها ٨ كعنصوة وقحدوة وجحارة وخزابة  
وغيرها كما يحى فى باب التأنيث ٩ قوله ( فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيا كالثلاث  
ومثلث واخروج جمع او تقديرا كمر وباب قطام فى تميم ) العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية  
بغير القلب لا للتخفيف ولا للاتحاق ولا لمعنى ٩ فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يأس وقولنا

ليخرج نحو ايس ( يمكن ان يلزم كون آيس على وزن يأس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية ( ولا )  
الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اعتبارى فلا خروج عن  
الصيغة الاصلية فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقامه قول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والتبادر من الخروج اذا  
اطلق ما لا يستند الى اخراج كفى قولك خرج زيد الى بلد كذا ونحو فخذو عنق لم يخرج عن صيغته الاصلية خروجاً تاماً  
بل يستعمل على تلك ٥

ولللتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنى وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوتر وقولنا ولا معنى ليخرج نحو رجيل ورجال (٢) قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو انصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيتها والعدول الانصراف والخروج (قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الآخر وسخر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذهما معدولان عن السخر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان نقول كانهما من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها (قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير اى خروج مقدر ويعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعدر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد (واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة وثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفأدتهما تقسيم امرضى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاء فى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلد ابدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الاثلاثة ثلاثة فتبيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعول فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت \* ولم يستر شوك حتى رميت \* فوق الرجال خصالا عشارا \* والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خاس وخميس وسداس ومسدس والسماع مفقود بلى يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيديويه ان منع الصرف فى هذا للعدل والوصف (فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعرضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر فى اربع) قلت هذا التراكيب المعدول لم يوضع الاوصفا ولم يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذا الموضوع على الوصفية كاحجر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين فقيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى (وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما فى عمر اذا دخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذ من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال فى نحو رجيل ورجال اذا لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة رجل بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل فهناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لا خروج اسم من صيغة الى اخرى فالحد محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القبود وذكر بعضهم ناقلا عن المص انه لابد من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والاورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجوع الواردة على خلاف القياس نحو امكن وكالمصغرات والمنسوبات التى وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل فى جريان هذا القيد فى جميع المعدولات

٤ نظر قال في الكشف وهي نكرات يعرفن بلام التعريف تقول ﴿ ٤٢ ﴾ فلان ينكح المثني والثلاث والرابع ٤ قوله

( فمضى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد آه ) هذا معنى ما يقال من ان آخر كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات

٥ قوله ( فمضى رجل آخر رجل غير زيد ) فاذا قيل جاء في زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاء في زيد وغيره

٦ وقوله ( في الجماعات المتأخرة ) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه

٧ قوله ( الاعلاة آه ) الغرض من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من علالة وهو سابع تقديره الاعلاة سابع او بداهة سابع لدلالة الثاني عليه

٨ قوله ( ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واو آخر آه ) لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر للمفرد المذكور معدولا لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول يكون هو مع جميع تصاريفه معدولا لكنه لا يؤثر العدل فيه لاستغنائه عنه بوزن الفعل والوصفية

ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثني ( واما آخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعال التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخران آخرون واو اخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلي والفضليان والفضليات والفضل ٤ فمضى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ٥ فمضى رجل اخر رجل غير زيد ( ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور او لا فلا يقال جاءني زيد وجار اخر ولا امرأة اخرى ) وتستعمل اخريات في المعنى الاول ولا تستعمل الامع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي ٦ في الجماعات المتأخرة وكذا الاو اخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعال التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبى بمجرد عن اللام والاضافة ما عوله نحو رجلان اخران ورجال آخرون وامرأة اخرى ومراأتان اخريان ونسوة آخر ( قيل الدليل على عدل اخرانه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر لزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعال لان افعال التفضيل مادام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقتها لهوله بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الامع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله ﴿ ٧ ﴾ الاعلاة او بداهة سابع \* اخذا من استقرار كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ( ولما منع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع غيرها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ( ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمس وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى ﴿ من ايام اخر ﴾ ( واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تحالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما ( وذهب ابن جني الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ( ٨ ) ويلزم على هذا القول ان يكون اخران وآخرون واو اخر واخرى واخرى معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واو اخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثني والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اجران واجعون كما مر واما اخريات فاستعملها باللام

( والاضافة )

الاصلية ولا في غيره الا في اخر كما قرر في الشرح

قوله ( فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصاعنى خروجه عن صيغته الاصلية آه ) انما احتاج الى هذا التفسير ليصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام فانها الشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة ٤٣ من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله ( وضع تأكيذا للمعارف ) ربما

والاضافة كما هو الاصل ولولم يكن ايضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا ( وفي ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنى والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعال التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعنى احدا الاشياء الثلاثة مطلقا ( وانما عدل عنه لتعريفه عن معنى افعال التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها كما يجئ في باب افعال التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كاذ كرنا ٢ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعنى خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كاذ كرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة ) ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجئ ( واما جمع ومثله اخواته من كنع وبصرع وتبع فالأكثر ان على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعال الجمع كحمراء وجر قال ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعال المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لاجمع وقوله \* حلائل اسودين واجرينا \* شاذ كما يجئ في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكور والمؤنث لجاز جاء في الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لصفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كسحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع فعلى الخليل انه تعريف اضافى وكذا في اجمع لان الاصل في جاءنى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ( وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجئ ) واما مع حذفه فما المانع من اعتباره ( وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى ٣ وضع تأكيذا للمعارف بلاعلامه التعريف والمؤنث كد لا يكون الا معرفة الاما جواز الكوفيون من نحو قوله \* قدصرت البكرة يوما اجمعا \* مما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول شبه العلمية ٤ ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمه وضحوة اذا كانت

يدعى كون الفاظ التوكيد اعلاما جنسية لمعانيها ففيها علمية بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلمية ٤ قوله ( ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمه وضحوة ) وقد صرح فيما بعد بان صباحا ومساء وضحى اذا اريد بها معينات كانت معربة منصرفه قال واما سحر اذا اريد به سحر بعينه فامر مشكل سواء قلنا انه مبنى على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لمخالفته لآخواته المذكورة هذا ما ذكره هناك ولا نزاع فيه الابان الجوهري حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف وامامنا ذكره ههنا من نحو عتمه وضحوة فقيه بحث لان الظاهر انهما في حكم غدوة وبكرة وفينة اذا اريد بها معينات وهى غير منصرفه وصرح به المصنف في الايضاح وقد عدها العلامة في الاعلام الاجناس

ووافقه الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولاشك ان العلمية الجنسية مؤثرة في منع الصرف مع التأنيث كاسامة وصرح الجوهري ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والتفصي عن ذلك بان تقدير العلمية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة هـ



ه وبكرة وفينة واماعشية وعمة اذا اردت بهما عشية ليلتك وعمتها فصرفتان اتفاقا كما صرح به المص في الايضاح في  
مباحث العدل بل صرح في مباحث الاعلام بان سحر اذا اريد به **٤٤** سحر بعينه غير منصرف للعدل

والعلمية او مبنى وصرح في  
مباحث العدل بان سحرا  
منونا يطلق على سحر بعينه  
فتأمل

ه قوله ( قال اتاني وعيد  
الحوص من آل جعفر فيا  
عبد عمرو لو نهيت الا  
حاوصا ) الحوص ضيق  
في مؤخر العين والمرأة  
حوصاء وعنى بالاحوص  
اولاد الاحوص بن جعفر  
بن كلاب واراد بعبد عمرو  
عبد عمرو بن شريح ابن الا  
حوص هجا الاعشى علقمة  
ابن علاثة بن عوف بن  
الاحوص فاوعده بالقتل  
٦ قوله ( فاجمع واخر  
فيهما العدل والوصف  
والوزن واخر وجمع آه )  
فقد اجتمع العدل والوزن  
فلا يكونان متضادين

٧ قوله ( وكان على المص  
ان يذكر سحر بعينه ) وقيل  
مبنى لتضمنه معنى اللام  
كأمر

٨ قوله ( ويذكر أمس رفعا  
على لغة ) انما قال رفعا لما  
سينقله ان مذهبه ان يعربوه  
في حال الرفع غير مصروف  
وان ينوه على الكسر في  
حالتى النصب والجر قال  
سيبويه وبعض بني تميم

معينات فانها اذن معارف بلاعلامه مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق  
ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه  
بالواو والذون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف ( وقال المصنف فيه وفي اجمع  
مع العدل الوصف الاصلى وان صار بالغلبة في باب التأكيدها فهاهنا كاسود وارقم  
ونحوهما وهذا قريب ) ( لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اى الصفات هو امن  
باب اجر حراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب اجر لجمعه على  
اجعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل والنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاسود  
واداهم ه قال ه اتاني وعيد الحوص من آل جعفر \* فيا عبد عمرو لو نهيت الاحوصا  
فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعال فعلا لا يجئ في الغلب الا في الالوان  
والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعال التفضيل بشهادة اجعون وجمع فكأن معنى قولنا  
قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قرأني من كل شئ فهو تفضيل لقولهم جميع نحو  
اجدوا شهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانحصر عنه معنى التفضيل فعدل في  
اللفظ عن لوازم افعال التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر ٦ فاجمع  
واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ( ويرد على جعل  
اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعا وعقه جمعى كاخري ) ( والجواب عنه انه لما انحصر عنه  
معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ) ( ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه  
افعل صار كاجر الذى هو على افعال وهو صفة فجاز جمعا كعمراء واذا جاز ذلك ان تقول  
حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا  
انضم الى الصفة وزن افعل هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق  
اذ هو غير منصرف في القول المشهور ٨ ويذكر ايضا امس رفعا على لغة بني تميم كما يجئ في  
الظروف المبينة لقيام الدليل على عدلها وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده  
معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق اولان نحو قوله تعالى  
\* فعصى فرعون الرسول \* اخذنا من استقرأ كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما  
عليتهما ففقدرة كما يجئ في الظروف المبينة ( قوله او تقديرا قدمضى التقدير \* اعلم ان ماهو  
على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد  
كصرد وهدى وجمع كعرف وجرف فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا  
واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام ( احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كحطم وخنع  
في مبالغة حاطم وخانع فهو كضروب في مبالغة ضارب ) ( وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء  
نحو يافسقى ٢ ويالكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يافساق وبالكع كما يجئ في  
باب النداء وفعل وفعل المختصان بالنداء معدولان عند الحاجة بخلاف نحو حطم وخنع

يفتحون امس بعد مذ قال السيرا في لانهم تركو صرفه وسيأتى ٩ قوله ( كحطم وخنع ) الحطم الكسر رجل حطم ( قالوا )  
وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحمة للناسبة وخنع في الارض اى ذهب ودليل خنع اى ما هر بالدلالة ٢ قوله ( وبالكع ) لكع عليه ع



قالو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقا ما هما المبالغة في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص باب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجيئ لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال (ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع افعال مبذية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فاعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو تزال وغار وفساف اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط الفتاد كل يجيئ في اسماء الافعال (وثالث الاقسام جمع فعلى افعال التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجع واتباعه كما ذكرنا هما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم قثم وجحى قبل العلمية ه فحكمنا بكونه معدولا عن وجحى لانه ثبت قائم وجاح ٤ وعدم قثم وجحى قبل العلمية ه فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما جلناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لثلاث خرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يحتمل بكونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلمنا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ٧ اما دد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلان تقدير العدل فيه وان اختلف احد الشرطين وذلك بان لا يجيئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لوجاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمرو زفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد ٨ قال الاعشى \* يا بى الظلامه منه ٩ النوفل الزفر \* لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما محال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختلف الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق بحجته ( فان قيل هلا حكم في المرتجلة التي هي ٢ نحو موهب ومكوزة ومحبيب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحبيب وحية (قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذا عدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبيب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعول بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يدنى منه مفعول بالفتح ٣ فاعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل ( وانما خولف جلا على الاكثر وذلك لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبنى على المضارع (وقد

٤ الوسخ لكع الى لصق به رجل لكع اي لثيم وامرأة لكع وقد لكع لكاعة فهو لكع وامرأة لكعاء فلا يصرف لكع في المعرفة لانه معدول من الكع ولكع من لكعاء ٣ قوله (كقثم وجحى) قثم له من المال اذا عطاه دفعة جيدة ٤ قوله (وعدم قثم) وقثم اسم رجل معدول عن قائم وهو المعطى يقال اجتحمه وهو قلب اجتاحه وجحى اسم رجل قال الاخفش لا ينصرف لانه مثل عمر ه قوله (فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا) هذا مخالف لما قد قيل من ان عمر معدول عن عامر علما ٦ قوله ( وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي) اي اسم الجنس الصفة ٧ قوله (امادد) ادت النانة تؤد اد الى رجعت الختين في اجوافها والاد الداهية والامر القطيع وكذلك الآد على مثال فاعل واداد بوقيلة يصرفه العرب وجعلوه كعمر كعقب ولم يجعلوه كعمر ٩ قوله (قال الاعشى الباهلى يا بى الظلامه منه النوفل الزفر) اوله اخور غائب يعطيها ويسألها ٩ قوله (النوفل) النوفل الكثير العطاء اي يا بى الظلامه لانه النوفل ٣ قوله (فالعديل ه

الزفر والزفير ادخال النفس زفر زفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فالعديل ه

الى الكسر في نحو موموضع وموجل) اى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧ (قوله واما مورق) قال الجوهري مورق شاذ كوحده ٨ (قوله لكن ٤٦) اكثر من مفعل كايحيى في التصريف

اى مفعل بالفتح اكثر في الكلام من مفعل بالكسر ٩ قوله (واما حيوة) الاصل حية قلبت الياء التي هي لام الفعل واو زال الادغام لكن لم تغير الصيغة

٣ قوله تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل آه) اشار بهذا التقدير الى ان عطف امتنع على صرف يقتضى تفرعه على ما تفرع هو عليه وليس بصحيح ولعل الوجه في العطف الصوري ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع ما تقدم ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لظهور ان الفرع الاول انما هو للشرط المذكور بلا واسطة وان الثاني متعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط اعني عدم مضرة الغلبة واما قوله وضعف فهو عطف على صرف بلا اشكال كما سيذكره ٤ قوله ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع آه) وليس ايضا بشيء ما قبل من ان المانع قبول التاء للتأنيث والتاء في اربعة ليست للتأنيث بل للتذكير

حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧) واما مورق في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فاعل او على انه مفعول ٨ لكن كونه اكثر من مفعل كايحيى في التصريف او همهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما (واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في الوزن (ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شمس والالزام جواز صرفه وترك صرفه كافي هند لان امر العدل ظاهر وليس كالبهجة في نوح ولو طحت حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط ٩ واما حيوة فان الصيغة لم تغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قلنا ان تركب كونها معدولة (قوله وقطام في تميم اى في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ويعني باب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كايحيى اسم فعل كزال وبنائه ظاهر وعلم المصدر على رأى النحاة كغفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشابهة باب زوال عدلا وزنا ولم يكتبوا في المشابهة بالوزن لثلاثي زنا نحو سحاب وجهام وكلامهم فانها معربة فقالوا كان زوال معدول عن ازل ففساق ونجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة (والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بنائه كله قبل لمشابهتهما ايضا انزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افرقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كضار وانما قدروا العدل فيها تحصيليا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء صحيح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتجج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقامهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان اولا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال \* قوله (الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضربه الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للظائر) الوصف ٣ تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تنظر الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم \* وانا الى الآن لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للتذكير واربع للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويمعلم فان يعمل للمؤنث فالتاء طارية بشيء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد

(بالوزن)

وذلك لان التاء في اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكور وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة

٥ (قوله قد يعرض له بعد) أي بعد كون الوزن ٤٧ ❦ الأصلي معتد به في العمل ٦ (قوله وكذا اسوداه) الاسود العظيم

من الحيات وفيه سواد  
٢ قوله (لا يتبع الموصوف  
لفظا فلا يقال قيد ادهم)  
والسرف في ذلك ان خصوصية  
الموصوف صارت بالغلبة  
داخلية في مفهوم الوصف  
مع ملاحظة اتصافه بمعنى  
المشتق منه فلا يصح اجراؤه  
على غيره وهو ظاهر ولا عليه  
ايضا ان يصير المعنى قيد هو  
قيد فيه دهمة والاسم اذا دل  
على ذات مبهمه باعتبار معنى  
مخصوص فهو الوصف  
مطلقا واذا دل على الذات  
فقط فهو اسم محض غير صفة  
مطلقا واذا دل على ذات  
معينة باعتبار معنى مخصوص  
فهو في عداد الاسماء وفيه  
شائبة الوصفية نحو آله  
وكتاب

٣ جمع اسود قال احب  
لحبها السودان حتى  
احب لحبها سود الكلاب  
٤ قوله في كتاب الشعر  
(الابرق) الابرق كل ما فيه  
سواد وبياض والابرق  
غلظ فيه حجارة ورمل وطين  
مختلطة وجمعه ابارق (قوله  
والابطح) بطحه القاء على  
وجهه فانبطح وتبطح السيل  
أي اتسع في البطحاء والابطح  
مسيل واسع فيه دقاق

بالوزن الأصلي في العمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو الثناء  
في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن  
شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصل فيهما والمخرج  
عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف  
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكور وفي الثاني  
اعني عملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث بعملة فالوزنان متساويان في عدم  
الزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على العمل (قوله فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون  
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها الشهيرة بحيث لا يحتاج  
لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل  
واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا  
النجم في الثريا والبيت في الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله  
في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا غلبت به ذلك النوع  
من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل  
اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج  
الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار  
الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف (ومعنى الغلبة تخصيص  
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام  
أي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا أي لا يتبع  
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من  
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد  
وخالف سيويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار  
الوصفية الأصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب اجرا اذا نكر بعد  
العلمية باب اسود الغالب لان معنى الوصف في اجر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد  
التشكيك لان معنى ربح اجر اذا نكر يسمى بالجر كان فيه الجرمة او لا حتى يجوز في السود ان  
٣ المسمى كل واحد منهم بالجر ربح اجر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف  
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء في يجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار  
الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه  
بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي ٤ في كتاب الشعر  
الابرق والابطح وان استعمل استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى  
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في التكررة فعملت ان معنى الوصف مقر

الحصى والجمع الاطح والبطحاء مثل الابطح

٥) قوله ومعنى ارقم) الارقم الحية التي فيها سواد وبياض  
٦) قوله (نحو ايم افعى) الايم الحية

٧) قوله (ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات اه) ظاهر كلام المص يقتضى ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلمة وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية الاصلية الزائلة بالكلمة معتبرة في منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب سيديوه فح لا يمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدلا وافعى واخيلا في معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم بطلان منع الصرف فيها كما يمكن ذلك للشارح ولا يمكن لاحد الجزم بانتفاء الوصفية الاصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه ما اورده الشارح سابقا من ان هذه

فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علق الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ٥ ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلما ثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حاجة اذن لسيويوه في منع صرف اجر المنكر بعد العملية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة بنحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها) قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى وسكون الوصف الاصلى معتبرا بضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ولا يثبت ايضا فى الاستعمال ٦ نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما رواها انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم الصفة فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع فى الاصل للوصف اى طائر ذو جدل وهو الاحكام (وقد قيل للدرع جدلاء فكأنها مؤنث اجدل وكذا توهم فى اخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ماتوهموه تحقيقا) ٧ ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيلا طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا قيت اجدلا فعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فغلط ووهم (قوله التأنيث بالناء شرطه العلمية والمعنوى كذلك وشرط تحت تأثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقروماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع) اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بالناء فاهو بالالف متحتم التأثير بلا شرط للزوم الالف وضعها على مامر ولذا قام مقام سبين وزيد بتاء التأنيث تاء زائدة فى اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف فتحو اخت وبت ليس مؤنثا بالناء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ٨ فعلى هذا الوسميت بنت واخت وهنت مذكر الصرقتها (والتأنيث بالناء على ضربين احدهما ان يكون الناء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لاهذا ولا ذاك كعرة فالعلمية شرط تأنيثه متحتم فلابوثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتأنيث بالناء فاخلل لم يحى الامن التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك لخلل ان وضع تاء التأنيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قائمة قائم فلم يعتد بالعارض (واتما قلنا فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يحى لهذا المعنى فى الصفات والاسماء الا غير لازمة

للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحجارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كافي حجارة وغرفة كما يحى في باب التأنيث ( ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن التقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لازمة لاتحذف الا في الترقيم كما يحذف الحرف الاصلى واما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لايفك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت وضعها ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالتقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استقلوها كما في جبرائيل وميكائيل وارسطاطا ليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فاعلم به ماشيت ( واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة والف الاخلاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الاحال الوضع وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى ( وكذا الحكم ان لم تفقد الزيادة الا ما فاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم ( وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له او لا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث ( وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتوين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على ما يحى في باب الاعلام \* فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حزة انه قائم مقام سبين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه مقام سبين ولا تكون سببا \* قلت لماذا ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على الازوم ( وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر ( والالف لا تقدر كالتاء اذا لاف للزومها لاتحذف حتى تقدر ( ولا توتر التاء مقدرة ايضا لام العلمية ( ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كما فعل المصنف في شرحه لان المراد بالموث المعنوى ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا الموث الحقيقى وفي نحو حائض لاتاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للذكر كعقرب وليس كذلك و لكنت تقول في تصغيره تصغير الترقيم حيضة كما تقول في سماءية وليس كذلك لانك تقول فيه حيض ( الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يحى ( واما شرط فيه العلة ايضا لان

ه الاسماء لم تخرج عن الوصفية بالكلية

٨ ( قوله فعلى هذا الوسميت بنت واخت مذكرة لصرفتها ) وان سميت بها مؤثا حقيقيا كانت كهند في جواز الصرف وعدمه ويحتمل ان يقال انها مصروفة قطعاً على قياس ما مر من كلام العلامة في عرفات وذلك لان التاء الموجودة فيها لفظا ليست بمنحضة للتأنيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن معها تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك في كلامهم كما مر هناك

هذه نسخة اوضح دلالة على المقصود

٢ ( قوله واما نحوثة وشاة فمحذوف اللام )  
 الثبة الجماعة واصلها  
 ثبي والجمع ثبات وثيون  
 وانابي والثبة ايضا وسط  
 الحوض الذي يثوب اليه  
 الماء والهاء ههنا عوض  
 عن الواو الذاهبة من  
 وسطه لان اصله ثوب  
 كما قالوا اقامة فعوضوا  
 الهاء من الواو والذاهبة  
 من الوسط  
 ٣ ( قوله ولا تقول في جزى  
 الاجزى ) جاز جزى  
 اى سريع والجزنوع من  
 السير فوق العنق  
 ٤ اسم رجل على الثلاثة  
 وسميت به لم ينصرف  
 سواء سميت به مذكرا  
 حقيقيا او مؤنثا حقيقيا  
 اولا هذا ولا ذاك وذلك  
 لان فيه تاء مقدرا وحرفا  
 سادا مسده فهو بمنزلة  
 حزة وان كان ثلاثيا  
 فاما ان يكون متحرك  
 الاوسط او لا والاول  
 ان سميت به مؤنثا حقيقيا  
 كقدم في اسم امرأة او  
 غير حقيقي كسقر لجهنم او  
 اسم سيف آه نمح

المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية ( والفرق بينهما ان العلمية  
 تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط  
 كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف  
 اخر اثر وجوبا والافقيه الخلاف كما يجيئ وما يسد مسده الحرف الاخير في الزايد على  
 الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزداد ثلاثة ٢ واما نحوثة وشاة فمحذوف  
 اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقرب من دون التاء بخلاف قدر  
 فان تصغيره قديرة فالؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذ ازداد على الثلاثة وسميت به  
 لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك  
 لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حزة ( وان كان ثلاثيا فاما ان يكون  
 متحرك الاوسط او لا ) والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير  
 حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط  
 مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف  
 الرابع انك تقول في حبلى وحبلى وحبلى ٣ ولا تقول في جزى الاجزى كالاتقول  
 في جادى الانجادى ( وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا  
 الى ضعف الساد مسد التاء ) وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف  
 عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التثنية وذلك كرجل سميت به بسقر وكتاب  
 سميت به بقدوم وانما لم يقدر لطره آن التذكير في الوضع الثانى على ما ضعف تأنيده  
 في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير ( واما اذينة وعينة  
 لرجلين فسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شئ وذلك  
 اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه بحجة اولا فان لم يكن فان سميت به  
 مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل ٤ او اسم سيف مثلا فلا  
 خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره ( فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا  
 بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التثنية  
 ) وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التثنية وما يسد مسد  
 الساد ( وكذا الخلاف فيما سكن خشوه للاعلال لاوضعا كدارونار وفي الثنائى كيد اسم  
 امرأة ) وان كان فيه بحجة كما وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير  
 اذ هما كنوح ولوط كما يجيئ وان سميت به مؤنثا حقيقيا ولا فترك الصرف لا غير لان الحجة  
 وان لم تكن سببا في الثلاثى الساكن الاوسط كما يجيئ لكن مع سقوطها عن السببية  
 لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع ( فظهر بهذا التفصيل  
 ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة  
 احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا بحجة ) وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث  
 اذا سمي به مذكر تركها المصنف ( احدها ان لا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر  
 فان ربابا اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به

كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون مجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث ( وثانيهما ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع بكسر خال من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا ( وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا ولا تستعمل الا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الامنع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حققين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زيدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما ه لظهور امر التأنيث بالطرء آن مع ساد مسد التاء اوساد مسد الساد ( وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهمسا امرأة فخليل وسيبويه وابوعمر و يمنعونه الصرف متحتما كما وجور لظهور امر التأنيث بالطرء آن ( و ابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله ( قوله و شرط تحتم تأثيره اي تأثير المعنوى والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزئب او لا كعقرب ( قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد الساد مسد التاء ( واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يحى لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلانائب فالضعف من قبله لا من قبل العلية فهو المحتاج الى التقوية لا العلية فلذا قال و شرط تحتم تأثيره اي تأثير التأنيث المعنوى به ( قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث وزئب تمتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماء وجور للعجمة ( قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوى ( قوله فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلى ذلك

ه ( قوله لظهور امر  
التأنيث بالطرء آن ) فان  
الطارى له جدة وطرأوة  
وظهور وليس ذلك الامر  
الاصلى بل هو بمنزلة  
امر بال



٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا) قال الجوهرى حنين موضع يذكر ويؤنث فان قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة انثته ولم تصرفه كما قال \* نصروا نبيهم. وشدوا ازره \* بحنين يوم تواكل الابطال \* قال ودابق اسم موضع والاغلب \* ٥٢ \* عليه التذكير والصرف لانه في الاصل

اسم نهر وقد يؤنث ولا يصرف

٣ قوله ( وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان ) سدوس بالفتح ابوقيلة وخندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفي المثل كبضع تمر الى هجر والنسبة اليه هاجرى على غير قياس وعن المكان اقام به وعمان بالتخفيف بلد واما الذى بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد

٤ قوله ( وقريش ) القرش الكسب والجمع وقد قرش يقرش قال الفراء وبه سميت قريش وهى قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت بقريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن اذ بن طابخة بن الياس بن مضر ( منه )

الامر ضعيف الا اذا سمد سده علامته حرف ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد ويكون ماء وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة وسيجيئ ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثى الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سبين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قام مقام تاء التأنيث ( واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العجمة سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا ٣ وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتأويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحى وفي الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما ( وان جوزوا صرفها وترك صرفها كافي ثمود وواسط ٤ وقريش فجوزهما ايضا على التأويل المذكور ( وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال \* وهم قريش الاكرمون اذا اتوا \* طابوا فروعا في العلى وعروقا \* وبصفونه بنت نخوتيم بنت مر ٦ وقيس بنت عيلان ( وكذا قديؤولون اسم الام بالحى فيصفونه بان ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقديؤونث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاثى قريش مصروفا اى اولاد قريش قال الله تعالى \* كذبت ثمود المرسلين \* بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كافي قوله تعالى \* وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون \* ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحى وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه ( واما نحو قولهم قرأت هودا فان جعلته اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كاه وجور ( واما اسماء الكلم المبينة في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فلاكثر الحكاية وان اعربت بها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة واللفظة ويجيئ بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى \* قوله ( المعرفة شرطها ان تكون علمية ) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

٦ ( قوله قيس بنت عيلان ) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس في العرب عيلان غيره وهو في الاصل ( مبنيان ) اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله ( نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة ) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن غيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر ٨

مبينان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب ( واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ماحذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين ٨ واذا لم يدخلهما التنوين لم يحدف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ماحذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولاتنوين لمسا بهته الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم ( وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف \* قوله ( العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشر ابراهيم ممنوع ) قوله علمية في العجمة اي كون الاسم علما في اللغة العجمة اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسماعيل اولا كقالتون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قرأته ( وانما اشترط استعمال العرب له اولا امع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنع معها جاز ان يمتنع ما بها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستقل فيه بحدف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر يجان في كركان وآذربا يكان ونحو ذلك ( واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا امع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبذخ فيصير كالكمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما في العجمة على ما قال المصنف بمجموع الشرطين واجب العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط ( وعند سيويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثير له في العجمة فتحولك عندهم منصرف متحكما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

٥ كقولهم تميم بنت مر  
فالتذكير للمحى والتأنيث  
للقبيلة سواء كان الاسم  
في الاصل لرجل او امرأة  
وبعصر وعصر اسم رجل  
لا ينصرف لانه مثل يقتل  
واقبل وهو ابو قبيلة منها  
باهلة

٨ للسبيين وفيهما لم يحدف  
التنوين للسبيين فكيف  
نسخه

٩ قوله ( والزحشرى تجاوز عما ذهب اليه  
المص ) تجاوز عنه بمعنى  
تعدى عنه وقد سبق نظيره

( ٩ ) والزحشرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمى اذا كان ثلاثيا ساكن  
الوسط جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تأثير العجمة مع سكون  
الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشئ لانهم يسمعون نحو لوط غير منصرف  
في شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنع ( والذي غره تحتم منع صرف ماء وجور  
ولولا العجمة لكان مثل هندود عدي يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ  
على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوى واما لكونه سببا  
كالعدل في ثلث والعجمة في ماء وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن  
الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ( ويتبين بما تقدم  
علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن  
الوسط وذلك ان خفة الاول الحقة بالعربى وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتى في الاصل  
وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى  
لها ثبوتى بل معناها امر عدى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها  
مقدرة فالتأنيث اقوى منها ( قوله وشتر وهو حصن باران ) ويجوز ان يقال ان امتناعه  
من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع  
اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لك لانه اسم ابى نوح النبی  
عليه السلام \* قوله ( الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرهاء كساجد ومصابع  
واماخو فرازنة فنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع  
وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمى جل على موازنه وقبل عربى  
جمع سرولة تقديرا واذا صرف فلا شكل ونحو جوار رفعا وجرا كقاض )  
قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير  
جعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب  
وجمع اكلب على اكلاب وكجمع نع على انعام وجمع انعام على اناعيم ( وانما قيدنا  
بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يحى  
في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم ( انكن صواحبات يوسف )  
وقوله \* جذب الصرارين بالكرور \* وقوله \* واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم \*  
٢ خضع الرقاب نواكسى الابصار \* كما ذكره ابو على في الجملة ( وضابط هذه الصيغة  
ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر اولا  
كساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حجر  
وحسان مع ان فى كل واحد منهما الجمعية والصفة ( وانما شرط فى هذه الصيغة ان تكون  
بغيرهاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية  
وطواعية وعلاية فتكسر من قوة جمعته فلا يقوم مقام السببين ولا سيما على مذهب  
من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيره فى الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع  
وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

٢ قوله ( خضع الرقاب  
نواكسى الابصار )  
نكست الشئ قلبته على  
رأسه والناكس المطأطى  
رأسه وجع فى الشعر على  
نواكس وهو شاذ كما ذكرناه  
فى فوارس قال الفرزدق  
نواكس الابصار كذا  
فى الصحاح فكان قوله كما  
ذكر ابو على اشارة الى  
ذلك

٣ انه اذا كان علما ينبغي ان يكون منصرفا نسخة ٤ قوله ( قوله فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاداً ) لم يقصد بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها ينوقف على عدم التنافي بين الجمعية والعلمية فلا يصح اعتبارها في مساجد بعد العلم فانه ظاهر الفساد بل اراد في هذا المقام ان يتحقق ان الجمعية يمكن ان يجمع العلم وانها لا تعتبر في منع الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلم معتبر في منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المص ٥ قوله ( الاطلاق قيد كيقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاماً ولا خاصاً بل لا بد فيه من الاطلاق ) قيد معنى الاطلاق هو ان لا يعتبر قيد ولا عدمه فهو في الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود وليس قيدا اصلاً نعم اذا اعتبر الانضمام مفهومه الى مسمى مطلقاً - ٥٥ - كان هناك تقييد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام بمحفوظ اذا

المراد الاطلاق لا التقييد بالاطلاق وقد غير في بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى معناه ان الاطلاق انما ينافي الخصوص اذا كان قيداً ولا نسلم ان هذا القيد آه م وهذا ايضا ساقط لان كلام المص هو ان الوصف مطلق اي غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة معا والا كان ذلك الاسم مقيداً بخصوصية الذات وغير مقيد بها وهو محال م هذه عبارة تلك النسخة فقول الاطلاق لا ينافي الخصوص الا اذا كان اطلاق قيداً كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاماً الى آخره منه

والمؤثر هو الشروط مع الشرط ( قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف ) قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الاثنى والذكر ضمعان وذلك ٣ لانه لا يبق اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للأسد على ما يجئ في باب الاعلام ( فقه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفاً كثمان ورباع ) والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سبين \* ٤ فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية ( فالجواب ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلاً فيكون معناه هذه الجماعة السماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقياً وهذا كما سمي بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلنا كثنى واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من معنى ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية ( والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تقيد بالخصوص والصفة تقيد بالعموم فتنافيا فنقول ٥ الاطلاق لا ينافي بالخصوص الا اذا كان الاطلاق قيداً كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاماً ولا خاصاً بل لا بد فيه من الاطلاق ٧ ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص باطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع

٧ قوله ( ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة ) معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات مبهمه باعتبار معنى معين هو المقصود فاذا قصد به دلالة على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاحجر علما لاسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لا بالكلية كاسود للحية واحجر علما لاجرا اذا قصد به معنى الحجرة فين العلمية المقتضية للملاحظة بالخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكما لها منافاة فلا يمكن ان يكون اسم علما ووصفا على الاطلاق وان امكن في العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفاً مقابل الاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شأبة الوصفية واما في قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان الخصوصية مستفادة من غيره لا منه فتأمل

٨ قوله (انما سميت هائثا) من هنأت البعير هنا اذا طليته بالقطران قال الاموى لتهنى بالكسراى تمرى قوله (قوله وان اراد المص آه) ٩ وقوله من حيث هى هى آه) لم يدع المص الا الاطلاق المنافى لاعتبار التقييد في مفهوم الصفة المجمع للقيود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا يرد عليه ما ذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والانصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية في قولهم اسم الجنس ٥٦ اما اسم غير صفة واما صفة معناه كما ذكرناه

مرتين كون الاسم دالا على ذات ما مبهم باعتبار معنى معين هو المقصود اول ترى ان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدلائها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا تتجمع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمه امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور في تفسيرها هو الاول وبه يظهر الفرعية في الاسم كما سيأتى في كلام الشارح فلذلك حكم المص بمنافاتها للعلمية وكان الشارح نظر الى الثانى فحكم بعد المناقاة وقس على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية في كرام

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب كايحى في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعية ذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعية له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجرى وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على انلى في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجرى فالعلمة هنا كالغلبة هناك لافرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هائثا لتهنا وقول حسان \* وشق له من اسمه ليحله \* فذو العرش محمود وهذا محمد \* وايضا فنحن نعلم ان القلب كالمظفر وقفة من الاعلام والقلب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى وبؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التى اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلولا لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لمح ولو كانت الصفة ٩ من حيث هى هى تقتضى العموم وتنافى الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه \* فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع هائى \* ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلى \* قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلى كافي الاقب اولم يلحق كتميتهم الاحر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلحق لمخافيا فيها ويؤمأ اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمسوخ مع لمح وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انما لم تعتبر وان لم يتألفها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية ( فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذى يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلحق فيه معنى الجمع وفي خاتم اذا

صحة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يتجمع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية (لم) اذا اعتبرنا على ما هما عليه من الاطلاق لاتجماعان العلمية نعم لاتزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الانصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الانصاف اذا كان واجبا كافي نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا في منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا اولاولا والجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم

لم يلمح فيه معنى الوصف فالاولى اذن في منع الصرف مساجد علما قال ابو على وهو ان فيه العلية وشبه العجة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعمى ليس يشبه العربي فزيد عنده في الاسباب شبه العجة (وعند الجزولى فيه سببان تامان غير مبني احدهما على سبب اخر ٢ كما قال ابو على ان فيه شبه العجة وذلك ان الجزولى يعدد عدم النظر في الاحاد سببا من الاسباب كالعلية والوصفية وغيرهما ولم يعدد شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد ابن الاخفش يصرف نحو مساجد علما والى السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الا كثرون على انه غير منصرف قال \* فتى

كما قال نسخته

٢ قوله (كما قال ابو على)  
فان ابا على جعل احد  
السيبين ههنا مبني على سبب  
آخر هو العجة

٣ قوله (وشرا ذم لفظ  
جمع بالاتفاق) الشرذمة  
الطائفة من الناس والقطعة  
من الشئ وثوب شرادم  
اي قطع وشرادم جمع بلا  
خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

فارسى في سراويل راح \* واختلف في تعليقه فعند سيويه ونسبه ابو على انه اسم اعمى مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما يناسبه فنع الصرف ولم يمنع الاجر مخففا لان جمع ما وزنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكاب والبحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجة شرطها العلية وفيه اثنا عشر المعنوي وشرطه ايضا العلية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولى فسيويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولى فيه عدم النظر والعجة الجنسية وعدم النظر عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لافي غيره لا طراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن (وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقه قال \* عليه من اللوم سروالة \* فليس يرق لمستعطف \* وبشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يحى في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كداين في مدينة معينة (وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمرو ذلك ان لنا قاعدة بمهمة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الالجمعية ولم تحقق فيه لكونه لالة مفردة فقد درناها لثلاث خرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جازك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن الافعال لانه قد جاء نحو قوله \* جاء الشتاء وقبض اخلاق \* شرادم يحب منه اتواق \* ٣ وشرادم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيويه ان افعلالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيويه له بالاجر لاجل التعريب فقط لالكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعدا لانه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف (قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حار حزاب ان يقدر الجمع وذلك تجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حار احزابي وحزابيا فنقول



٤ قوله ( هو جمع حزباء ) الحزباء الارض الغليظة والحزباء اخص منه ٥ قوله والجمع الحزابي كالصحارى بالتخفيف ( واصله التشديد كما قلنا في الصحارى ٦ قوله ( سماء الاله فوق سبع سماوات ) سماوات ( سماوة البيت سقفه

٤ هو جمع حزباء اى الارض الغليظة ٥ والجمع الحزابي كالصحارى بالتخفيف ( قوله ونحو جوارى المنقوص من هذا الجمع \* اعلم ان الاكثر على ان جوارى فى اللفظ كقاض رفعوا جرا وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى قال الفرزدق \* فلو كان عبد الله مولى هجوتة \* ولكن عبد الله مولى مواليا \* وقال آخر \* سماء الاله فوق سبع سماوات \* وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف فى النصب انه جوارى وانه غير منصرف ( ثم اختلفوا فى كون جوارى رفعوا جرا ٧ منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستئصال الظاهر المحسوس فى الكلمة ( واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزان أقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا ( والاعتراض عليه ان الياء الساقطة فى حكم الثابت بدليل كسرة الراء فى جاء تنى جوارى وكسر الراء حكم لفظى كنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كم وشج والا كان كالمعدوم كيدودم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلك مقصورى جندل وذلك ( وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوارى بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكين ( وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء فمفسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة فى الرجوع اى يلزم اجتماع الساكنين لورجعت ( والاعتراض عليه وعلى مذهب المبردان لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مرتت بجوارى كما فى اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة فى السقوط وصيرورته فتحا وبضا يلزم ان يقال جاءنى الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما ( وفسر السيرا فى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء

جمعها على فعائل كما يجمع سمحابة على سمحائب ثم رده الى الاصل ولم ينون كما ينون جوارى ثم نصب الياء الاخيرة لانه جعله بمنزلة الصحيح الذى لا ينصرف كما تقول مرتت بصحائف

٧ قوله ( منصرفا او غير منصرف ) المنقول من المصنف فى اماليه ان الصرف مذهب المبرد ومن قال بقوله ومنع الصرف مذهب سيبويه ومن قال بقوله

٨ قوله ( وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى آه ) واما ما يقال من ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذى يطرأ على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال متعلق به حال افراذه المتقدم على التركيب فيقدم عليه قطعاً فيه بحث لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة الاعراب

٩ قوله ( ومن ثم صرف

جندل وذلك آه ) ذلك ان القميص ما يلى الارض من اسافله الواحد لذلك القميص وهو قصر ( بخلاف )  
الذال والجدل الحجاره ومنه سمي الرجل والجدل بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة

بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف  
بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديره فهو على وزن افعل  
فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة  
اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين ( واما جوار فهو  
بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن  
تبينها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالقر عين الا ترى انك تقول خطايا  
وبرايا وادوى بلاتنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفاقى الجمع الاقصى ( وكل غير منصرف  
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويحى فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم  
امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل  
حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة  
في الرفع ومفتوحة في النصب والجرجاء تنى جوارى وقاضى واعيل ياء ساكنة  
ورأيت جوارى وقاضى واعيل ومررت بجوارى وقاضى واعيل ياء مفتوحة  
في الحالين ( واما قدم منع الصرف لان العلية سبب قوى في باب منع الصرف حتى  
منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله \* ٣ يفوقان مرداس في جمع \* كما  
تقدم واما عند سيويه والتحليل فحال نحو جوار ٤ واعيل علما كان او نكرة سواء  
\* واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة  
بعدياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراء كاحي والحى وقياس مثلها الحذف  
نسبا كما يحى في التصريف انشاء الله تعالى فسيويه بعد حذف الياء نسبا يمنع  
الصرف لانه بقى في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عريصره لنقصانه عن  
الوزن بحذف الياء نسبا بخلاف نحو جوار فان الياء كانت ثابت بدليل كثرة الراء كما ذكرنا  
فلم يسقط عن وزن اقصى المجموع ( والاولى قول سيويه الا ترى انك لاتصرف نحو  
يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف  
الياء الثالثة من نحو احى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة  
التي في الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل  
اعنى المحيى في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض  
التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احبو في تصغير احوى كاسبود في تصغير  
اسود كما يحى في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور  
\* قوله ( التركيب شرطه العلية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعليك ) انما كان  
شرط التركيب العلية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما  
اذ العلية كما قلنا تؤمن من النقصان ولو لاها لكان التركيب عرضة للنسكك والزوال  
( قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما  
قبل العلية كما يحى في باب المبنيات ( وكان عليه ان يقول ولا معر باجزؤه الاخير قبل  
العية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ( ويقول ايضا وان لا يكون الثانى

٢ قوله ( ويحى فيه الخلاف  
المذكور ) فسيويه يقول  
هذه قاض ومررت بقاض  
ورأيت قاضى ويجعل  
التنوين عوضا عن الياء كما في  
جوار ومن ذهب الى  
صرف جوار يقول ههنا  
هذه قاضى باثبات الياء  
ورأيت قاضى ومررت  
بقاضى باثباتها وقبحها  
فظهر الاختلاف ههنا لفظا  
اذلا خلافا في وجود ما يمنع  
الصرف فلا يتصور تنوين  
الصرف بخلاف جوار  
حيث اختلف في وجود  
ما يمنع الصرف فيه ٣ قوله  
( يفوقان مرداس ) درست  
القوم رميتهم بجرجاء والمر  
داس حجر يرمى به في البئر  
ليعلم افهاما ام لا ومنه سمي  
الرجل ٤ قوله ( واعيل )  
حال اعيل كحال جوار في  
الاتفاق على صورة  
اللفظ والاختلاف في  
الصرف وعدمه لا كحال  
قاض اسم امراة

مما يبنى قبل العملية ليخرج نحو سيويه وخسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء  
الاول على مايجي في باب المبنيات \* قوله ( هـ ما فيه الف ونون ان كان اسما فشرطه العملية  
كعمران او صفة فانتفاء فعلاية وقيل وجود فعلي ومن ثم اختلف في رجن دون سكران  
وندمان ) اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لما بهما الف التأنيث الممدودة من جهة  
امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبقوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن  
التأثير وتشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتهما نحو تساوى الصدرين  
وزنا فسكر من سكران كحمر من حراء وكون الزايدان في نحو سكران مختصين  
بالمذكر كما ان الزايدان في نحو حراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة  
اخرى مخالفة لذلك كما ان المذكر في نحو حراء كذلك وهذه الوجة الثلاثة موجودة  
في فعلاية فعلي غير حاصلة في عمران وعثمان وغطقان ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين  
آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدى  
حراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان  
مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ( وقال المبرد جهة الشبه  
ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني ٦ في النسب الى  
صنعا وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها  
واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعا وى وبهراوى كحمر اوى فابدلو النون من الواوى  
شاذا وذلك للمناسبة التى بينهما الا ترى الى ادغام النون فى الواو وجرأهم على هذا  
الابدال قولهم فى النسب الى اللحية والرقبة لحيانى ورقبانى بزيادة النون من غير ان تبدل  
من حرف فزيادتهما مع كونها مبدلة من حرف تناسبا اولى ( ثم انهم بعد اتفاقهم على  
ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التأنيث اختلفوا وقال الاكثرون تحتاج الى  
سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سيبين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر  
اما العملية كعمران واما الصفة كما فى سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة  
الى سبب اخر فالعملية عنده فى نحو عمران ليست سببا لشرط الالف والنون اذ بها يمنع  
عن زيادة التاء وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العملية او الوصف والوصف  
عنده فى نحو سكران لاسبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين ( قوله  
ان كان اسماى غير صفة وانما شرط فيه العملية ليس من بهاء عن دخول التاء كما ذكرنا  
فى التأنيث بالتاء ) قوله او صفة فانتفاء فعلاية عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة  
على كان ٧ وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلاية  
وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجيى فى باب العطف ( وقوله وقيل وجود فعلي  
والاول اولى لان وجود فعلي ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل  
مايجيى منه فعلي لايجيى منه فعلاية فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون فى كل  
فعلاية جاء منه فعلي فعلاية ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلاية فعلي  
وهذا دليل قوى على ان المعبر فى تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلي فاذا كان

هـ ان الف والنون اذا كانا  
فى اسم نسخة

٦ ( قوله فى النسب الى  
صنعا وبهراء ) بهراء قبيلة  
من قضاة

٧ اى على خبر كان وعلى  
جواب ان لمصححه

٨ ( قوله ثم تقول منع صرف رجن اولى اذ به يصير الفرد اعنى رجن ملحقا بالاعم الاغلب ٢ ( قوله كم دون بيشة من حزن ) اليش بكسر الباء نبت بلاد ٦١ الهند وهو سم وبيشة اسم موضع وقد تهمز فيقال بيشة

٣ ( قوله نحو حسان وقبان حس الرد الكلاء استأصله قبن في الارض قبونا ذهب قب اللحم ذهب نداوته

٤ ( قوله نحو شيطان ) شطن عنه اى بعد شاط يشيط اى هلك

٥ ( قوله ورمان ) رمان قيل فعال كنفاح وخاض وان لم يكن تركيب رمن مستعلا وقيل فعلان من رم ٦ ( قوله ولا في صرف

ندمان ) ندم فهو ندمان اى نادم ونادمنى فلان على الشراب فهو نديمى وندمانى وجع النديم ندام وجع الندمان ندامى والمرأة ندمانة والنسوة ندامى ايضا

( قوله وخضم ) هواسم الغبرين عمر بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سمو بذلك لكثرة خضمهم وخضم ايضا اسم ماء ٨ ( قوله ونحو تنضب ) تنضب شجر يتخذ منه السهام والتاء زائدة لانه ليس في الكلام فعلل وفي الكلام تفعل مثل تقتل وتخرج الواحدة تنضبة

المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة وجود رجنى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لامن لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف \* فان قلت لانسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلاية بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه \* قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجهها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التأثير انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ( ٨ ثم نقول منع الصرف في رجن اولى لان المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى ( وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة هل اتقى منه فعلاية اولا وهل وجدله فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر بمنوع الصرف تشبيها بسباب سكران قال ٢ كم دون بيشة من خرق ومن علم \* كانه لامع غريان مسلوب \* وقد جائت الفاظ تحتل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتل الزيادة فلا تنصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحسن والقبن فلا يصرفان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورمان ( وقال الاخفش اذا سميت باصيلا منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تنصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهزمة ( قوله ومن ثم اختلف في رجن يعنى ومن اجل الاختلاف في الشرط فن قال الشرط انتفاء فعلاية لم يصرفه في قولك الله رجن الرحيم لحصول الشرط اذ لم يجزى الرحانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجزى رجنى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولا في صرف ندمان لان انتفاء الشرط على المذهبين \* ( قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشم وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع اجر وانصرف يعمل ( لمجى \* يعمل بالتاء ( قوله يختص بالفعل نحو شم فان هذا الوزن لم يأت في الاسماء الاعجمية نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شم لفرس وبذر لاء وعثر لموضع ٧ وخضم لرجل فاصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر وترجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولا وترجس اعجمى ٨ ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع ٩ وتدرأ ١٠ وائم من الغالبة في الفعل ( واما فعل فن الخواص اذ لم يأت

٨ ( قوله ويرمع ) يرمع جارة بضم رفاق تلغ

( قوله وتدرأ وائم ) يقال فلان ذو تدرأ اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه وائم حجر يكتمل به

تضعيف ايقق ارشدت الى ان الهمزة والنون اصليان وان اشبهتا في الظاهر الزائد فايقق فعل ملحق بجعفر كهدد نسخة

٢ ( قوله كهدد ) مهدد من اسماء النساء وهو فعلل والميم اصلية والدال ملحقة

٣ ( قوله ونون نهشل ) النهشل الذنب والصقر وهو مثل جعفر ٢ قوله ( وساسم ) ساسم بفتح السين شجرا سود

٣ قوله ( نحو ايدع و افكل ) الا ايدع الزعفران والافكل على افعال الرعدة

٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يجي افعال فعلاء وهواسم يجي افعال يفعل ايضا وهو فعل لان افعال فعلاء

من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع لم يجي الا قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكرنا يساوي الاسمي والفعل في يزيد الفعل مجيئه حكاية عن النفس في باب حدث واجد في ضم الالوان والعيوب

فعل في اسماء الاجناس الأدل لدوية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ﴾ وقولهم لطائر تبشر ولاخر تنوط لتسويطه عشه فيحوز في دئل بمعنى دوية ان يكون منقولا من فعل مالم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدألان مشى سريع واما دئل علما فيحوز ان يكون من ذلك ويحوز ان يكون منقولا من دأل والتغير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلية وان صح مائل ان الوعل لغة في الوعل والرّم بمعنى الاست فهما شاذان ( قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ٩ فالوق المشتق منه مألوق اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايقق علما لكونه ملحقا بجعفر ٢ كهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعال لوجب الادغام كاشت واحب واما ألب علما فمذوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذولم يأت في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلية ( والنحاة قالوا في موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الأفعال أكثر منه في الأسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الأسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل ( والذى حل المصنف على مخالفتهم شيان احدهما انه رأى فاعل في الأفعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كانت الغلبة في الأفعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الأفعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم ٢ وساسم ( والثاني انه رأى ان نحو اجدواجر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعال التفضيل ومنهما يجي افعال فعلاء كاجر واعور وكلاهما اسمان واما افعال الفعل فلم يجي منه الاماضيا للأفعال من بعض الأفعال الثلاثية كخرج واذهب لامن كلاهما فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذارد على الاخفش قياس احسب واخل واطن واوجد وازعم على اعلم وارى ( قال ويجي افعال ماضيا للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كاشحم والحم واتمر ويقال به في الأسماء ومن غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة ٣ نحو ايدع و افكل وارنب ( ولقائل ان يقول على قوله افعال فعلاء لم يجي من جميع الأفعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين وهو ان افعال التعجب فعل ٤ ومن كل ما يجي منه افعال التفضيل الاسمي يجي منه افعال التعجب الفعل والذى جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واجد يزيد على افعال فعلاء ٥ اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى ( لكن الانصاف ان الغلبة في افعال الفعل

ه ربما يقال باب الافعال  
ليس بقليل فاذا قوبل  
افعل التعجب بافعل  
التفضيل بقي هناك في  
الاسماء افعل فعلاء وافعل  
الاسمي من غير فعل كارتب  
واخواته وبقي في الافعال  
ماضي الافعال ومضارع  
يفعل من فعل ومن فعل  
وهذه الثلاثة تزيد على  
افعل فعلاء وافعل الاسمي  
زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة  
غلبة الوزن في احد القبيلين  
لا يمكن الا بعد الاحاطة بما  
وقع على ذلك الوزن في  
القبيلين آه نسجه

٧ قوله ( وهو انا متعذر  
او متعسر ) اي العلم الذي  
هو معنى الاحاطة ههنا  
٢ قوله ( وترتب ) امر  
ترتب اي ثابت قوله ( بضم  
التاء الاولى ) وبضم الثانية  
ايضا واما ترتب بضم التاء  
الاولى وقبح الثانية على ما  
في الصحاح فقيه وزن الفعل  
مع الشرط كما في ترتب  
بقبح التاء الاولى وضم  
الثانية

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة  
بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو انا متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان  
تجعل الغلبة شرط وزن الفعل ( وفيه نظرا ذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك  
الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما تعرف مثلا ان افعل في الفعل مثلا قياس في الامر  
من يفعل الكثير الغالب كاذب واحد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا كون  
الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به في نحو شر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع  
اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر ( وانما اشترط في وزن الفعل تصديره  
بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء  
اذ لا فعل متصرف الاوله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله ( واما غير  
المتصرف كنم وبس وعسى فقل قليل فصارت هذه الزيادة لا طرادها في جميع الافعال  
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب  
الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا  
لمعنى ( واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاجر وفضل منك وقد لا تكون كارتب واكل  
وايدع فكانها لم ترد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون  
لمعنى ( وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون  
عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا تلحقه هذه التاء فكما  
تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه  
بالاسم وتترجح التاء في الجراذالوزن في الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة وبعملة  
اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ  
في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو  
استفعل واستفعل واستفعل واستفعل واعجمي ومنها تفاعل وتفعول وتفاعلي ودحرج  
ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك  
( واذا سميت بترجس بكسر النون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم  
الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما  
فانصرف ارملة ويعمل مع الوصف الاصل السليم من الخلل والوزن المشروط  
بتصدر الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني ترجس على وزن نضرب وترتب  
على وزن تقتل ( واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة  
في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء  
لا اختصاص له بالفعل كالهزمة وذلك لعدم لزوم ذلك البديل لان الاكثر في الاستعمال  
اراق وارق ( وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة  
حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب  
وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا  
المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويفزو وكذا اخش وارم واخر لان هزمة الوصل بالفعل



٣ اصله قول وبيع

ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون  
بهمزة الوصل نحو وعد وقل اصله الهمزة لولم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة  
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان  
سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فنقول في  
المسمى يتقل واخش جاءني تقول واخشى وكذا في المسمى يتقل وبيع جاءني قول  
وبيع ( وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالسمي يتقل وبيع  
وعدا وبثيل وبيع ٣ لم يعتبر الوزن الفاتت الاصلية تقول جاءني قبل وبيع وفي قول  
وبيع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو  
عند سيويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع ( وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل  
اخفى بالوزن لانه لا يتجامع اذن العلمية ( واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم  
خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم  
( واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا هذا ( واعلم  
ان الوزن المشترك في الالف والاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا  
خلاف ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمع الصرف  
في نحو جبل وعضد وكنتف وجعفر وحاتم اعلاما ( واعتبره عيسى بن عمر بشرط  
كونه منقولا عن الفعل ٤ نحو كعسب واستدل بقوله \* انا ابن جلا وطلاع الثنايا  
٥ \* متى اضع العمامة تعرفوني \* والجواب انه ان كان علما فتحكى ليكون الفعل سمي به  
مع الضمير فتكون جملة كعسب في قوله \* نبيت اخوالى بنى يزيد \* ظلما علينا لهم  
فديد \* وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امره اى  
انكشف او جلا الامور اى كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجل لا يتقدر الا بشرط  
تذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فتقليل نادر ولا سيما اذ لازم منه اضافة غير الظرف  
الى الجملة \* قوله ( ومافيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف لما تبين من انها لا تتجامع مؤثرة  
الاماهى شرط فيد الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا  
نكر ببق بلا سبب او على سبب واحد ( يعنى يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف  
الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا  
لا غير او شرطا وسببا معا ( فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في  
اسم لم يوضع الاعلما كعمر وقطام في تميم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم  
ممنوع الصرف قبل العلمية كاحر اولا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين  
على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي على والجزولي والسبب  
الثاني عند ابي على شبه العجمة وعند الجزولي عدم الظن في الاحاد وايست سببا عند  
المصنف لاعتباره الجمع الاصلية فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين متصرفا عند المصنف  
غير متصرف عند غيره ( واما سراويل علما فعند سيويه فيه العلمية والتأنيث المعنوي  
وقيد كركن التأنيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التأنيث فقال سراويل كعقرب

٤ قوله ( نحو كعسب )

كعسب الرجل اذا قارب

بين الخطي

٥ قوله ( وطلاع الثنايا )

الثنية طريق العقبة يقال

فلان طلاع الثنايا اذا كان

ساميا لمعالى الامور

( اذا سمي )

اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظر وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظر لكن عادته ان لا يلغى سبب فيقول في جراء علما سيان الثاني من الموضوعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثني وثلاث فلا يخفش وابوعلي واكثر التحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاد الى منع صفة اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وهو قياس قول سيديويه في اجر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر (واما اخرجهم علمين فغير منصرفين عند سيديويه اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم) (واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذا عدل في الاصل) (والاخش والكوفون يصرفون نحو عرو زفر ولكع اعلاما اذا العلمية وضع اخر) (وقول سيديويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ) (وعكس سيديويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عرو زفر ولكع عندهم بخلاف فعل) (والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف هـ وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سببين عند بعضهم والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفاء اثناء وهو معطل باحد ثلاثة اشياء العلمية كما في عمران ووجود فعلي كما في سكران واختصاص اللفظ كما في رجن وعند الباقيين الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مر فان العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانه يتمتع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقيين العلمية سبب معها كامر) (والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسياما في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا وتقديرا وفي الانجى وفي المركب وفي ذى الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجتمع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجتمع لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجتمع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في آذر بيجان لكن يزول تأثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظر في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منهما يضاد الاخرين

هـ وهو الالف والنون فان  
العلمية شرطهما آه نسخة

لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعل كثلث ومثلث واخرو سحر  
 وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس  
 الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان  
 منها اذ العلم يكون اذن منقولاً لما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالها بمنع  
 الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها  
 الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتعمل  
 لتمشية قول المصنف (ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن  
 ان يقال في اصمت علم المكان الفقر اذا صله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم تطرأ  
 العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتأثير دونها لانه انما  
 عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان  
 حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل  
 محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب  
 الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصل الذي الغينا لاجل العلمية قلنا في ثلاث  
 ومثلث وباليهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصل مع العدل كما في اجر و فرق بعضهم  
 بين هذا الباب وبين باب اجر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد  
 بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف اجر المنكر فانه  
 لا منع ان يكون معنى رب اجر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحجرة (والذي يقوى عندي ان الزائل  
 بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب اجر كان او في غيره وسيأتى تمام الكلام عليه في موضعه  
 ) وقياس قول سيبويه في اجر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانها من باب افعال التفضيل  
 كما ذكرنا وسيأتى ان افعال التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر  
 بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لاعلية فيه اذن ولا عدل اذا لعدل انما ثبت له  
 قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم  
 واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند  
 المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصل مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره  
 بعد التنكير (واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظر في الآحاد وشبه سبب  
 اخر يعنى الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو على الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير  
 ايضا ويفرق بينه وبين اجر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو اجر  
 اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارب و افكل (وقال العبدى لافرق بينه  
 وبين اجر ولا نص للاخفش في ترك صرفه (وقول الجزولي اولى (واذا نكرت  
 سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كساجد اذ هو جمع سروا وقياس قول سيبويه  
 ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمى حل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس

قول الجزولي يعتبر فيه عدم الظير والجملة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية بصرفه ايضا بعدها (واما الكلام في اجر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلا ان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه (وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئيه ذوالف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذا الف التأنيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنع عن الصرف بعد التنكير والآخر لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما (٢) وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذالف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير كجزأ الكلمة ممنوع واما قوله بمجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال ومفعول تجماع ما يعنى بماهى شرط فيه التأنيث بالتاء والجمعة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما (قوله الاعدل) ٣ مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذى اعتنى منه لفظة ما بعد استثناءها اى لتجماع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الاعدل فكلا المستثنىين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الازيدا الاعرا اى ما ضربت احدا غير زيد الاعرا فالعلمية المؤثرة تجماع الاربعة الاشياء وهى شرط فيها وتجماع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذر بيجان فاذا نكر بقى بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذلك ان كانت مع الاثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الامع اجدهما كما في نحو عمر واحد فاذا نكر الاسم بقى على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضاد ان ليصح حكى الكلى بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لولم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير ٤ لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فاقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم تكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة كما في حراء وسعدى علين بلى لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تأثيرا بكونها احد الثلاثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان يحوز اجتماعها ويمنع طرء آن العلمية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت على مامر اذ لولم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرء آن العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت (والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا \* (قوله وخالف سيويه الاخفش في مثل اجر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب خاتم

٢ وقول الاخفش قوى  
قوله مؤثرة آه نسخة

٤ قوله (مستثنى مما بقى من  
المستثنى منه المقدر الذى  
استثنى منه لفظة ماآه) يمكن  
ان يقال قوله لتجماع  
مؤثرة الاماهى شرط  
فيه حاصل معناه  
كل ما تجمعه العلمية مؤثرة  
فهى شرط فيه فقوله الا  
العدل مستثنى من هذا  
الحاصل فيكون المقصود  
بالاستثناء اخراجها عن  
اشراط العلمية فيهما وح  
يكون تقريب قوله فاذا نكر  
اظهر

٤ مع ان العلمية مؤثرة  
لبقاء آه نسخة

٥ زيد في بعض النسخ  
من هنا الى قوله اذلو  
لم يتضادا

٢ قوله (قوله اعتبار منصوب  
على نه حال آه) ويمكن ان  
يجعل مفعولا له اى خالفه في  
منع صرفه لاعتبار الصفة  
٣ لان معنى خالف سيويه  
اعتبار الصفة بخلاف الا  
خفش نسخه

٤ اذ فيه العلمية نسخه

قد جمعت المتضادين ٥ (قوله  
قد جمعت المتضادين آه) اى  
اعتبرتهما في حكم واحد  
فكانت جمعهما في حالة  
واحدة ٦ (قوله والحق ان  
اعتبار مازال بالكلية آه)  
احتراز عن نحو اسود  
٧ (قوله كزيد وعمر و قليلا  
ما يلحق ذلك) يقال زاد زيدا  
وزيادة ويقال عمر الرجل  
بالكسر عمرا وعمرا على غير  
قياس لان قياس مصدره  
التحريك اى عاش زمانا طويلا  
٨ (قوله وان كان لم يعتبر  
في وضع العلم الوصف الا  
صلى بل قطع النظر عنه  
بالكلية آه) وبذلك يظهر  
اعتبار الوصف الاصلى  
لكنه على خلاف القياس  
عنده وعلى القياس عند  
سيويه فلا نزاع بينهما  
في الحكم ح

لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين في حكم واحد ٢ قوله (اعتبارا) منصوب على انه حال من سيويه  
اى خالف سيويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيويه ٣ اذ معناه اعتبر سيويه دون الاخفش  
(قوله ولا يلزمه باب خاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيويه في اعتبار الصفة بعد زوالها  
وتقريره ان الوصف الاصلى لوجاز اعتباره بعد زواله لكان باب خاتم غير منصرف ٤ العلمية  
الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيويه بان هذا الزام لا يلزمه لان في خاتم ما يمنع  
من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اجر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف  
والعلمية اذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف (قوله  
في حكم واحد) يعنى في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون  
٥ قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جازا لايلزم  
اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اجر على جر لان اصله صفة وعلى احمر لاجل  
العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمع في حالة فاذا انكر اجر فانه يصح  
اعتبار الوصف (وايس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب اجر  
رب شخص فيه معنى الهجرة بل معنى رب اجر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسودا او  
ابيض او اجر فمعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال  
ما يصادم وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مریدا ثبات معنى الوصف الاصلى فيه لجاز بالنظر  
الى اللفظ لزوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار مازال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الاصل اذ  
المعوم من كل وجد لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف  
الاصلى في حال التسمية كالوسمى مثلا باجر من فيه حرة وقصد ذلك ثم نكر جازا اعتبار  
الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم  
في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن  
المعنى الاصلى ٧ كزيد وعمر و قليلا ما يلحق ذلك ٨ وان كان لم يعتبر في وضع العلم  
الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كالوسمى باجر اسود او اشقر لم يعتبر  
بعد التنكير ايضا (وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافة في نحو اجر انما  
هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله في افعال فعلاء  
وكذا فعلا فاعلى (واما افعال التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته  
فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجاعا ولا يعتبر فيه سيويه الوصف  
الاصلى كما اعتبر في نحو اجر وان كان مع من لم يصرف اجاعا بلا خلاف من الاخفش  
كما كان في اجر (اما الاول فلضعف افعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل  
في الظاهر كما يعمل افعال فعلاء فاذا تجرد من من التباس بافعال الاسمى الذى لا معنى  
لاوصف فيه كافى ولا يدع ولا يظهر فيه معنى الوصف (واما افعال فعلاء فليثبت عمله  
في الظاهر قبل العلمية واسعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي

(في بيان)

في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعال بمن فقد تميز عن نحو افعال وظهور فيه  
 التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فانما وافق الاخفش سيويوه في منع الصرف مع من ٩  
 لظهور وصفه اذن كذا كرنا لكون من مع مجروره كالمضاق اليه ومن تمام افعال التفضيل من  
 حيث المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالاتصال بسبب  
 وجود علامته للوصف اعني من ٢ بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف  
 ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البنية اجما لكونه في معنى الوصف  
 اخفى من افعال التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانحى عنه معنى الوصف على ما تقدم  
 في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها \* ثم اعلم ان التصغير يخل من  
 اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك  
 الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده  
 الى واحده فيقال في ربايع ومساجد ربيع ومسجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته  
 انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صغرت سراويل علما ينصرف لان  
 التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به  
 ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحرج  
 في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا تزيله كما تقول في تصغير احد  
 ورجس ويشكروا تغلب احميد وزيحس ويشكروا تغلب لانه على وزن مضارع فيعمل نحو  
 بطر يبطروا واما ان عرض الوزن في المصغرو لم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضرب  
 ٤ وفي تحلي تحلي فبعضهم لا يعتبروه لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع  
 مستأنف (قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد  
 بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعيا مستأنفا فلا ينصرف ادير تصغير ادور  
 للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير  
 قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف  
 العلم في نحو حجة تصغير حجة لعروض الوصف المتنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا  
 في التصغير لم يعتد به (والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا  
 يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان  
 يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كذا كرنا ٥ لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف  
 هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا  
 قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير  
 المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون  
 فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل بالتصغير بهما نحو سكيران وعثمان

٩ لظهور وصفه اذن بسبب  
 وجود علامة آه نسخة  
 ٢ قوله بخلاف باب اجر  
 لعريه عن العلامة (عري  
 من ثيابه يعري عريا و فرس  
 عري ليس عليه سرج وجعه  
 اعراء ٣) قوله ولو سميت  
 به المذكور (بخلاف المؤنث  
 اذ هنالك علمية وتأنيث

٤ (قوله وفي تحلي تحلي)  
 التحلي ما افسده السكين  
 من الجلد اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف  
 المعتبر في باب منع الصرف  
 هو الذي وضع صحيح  
 التبعية) يظهر من هذا  
 اعترافه بان الوصفية المعتبرة  
 في منع الصرف لا تجمع  
 العلمية اصلا نعم لا يجب  
 زوالها بالكلية معها



٦ ( قوله ومعرفة ما يقرب الفه ) قال عبد القاهر انما يجب قلب الالف قبل النون في التصغير اما للدلالة على ان النون اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان فقد الامر ان فليس الاحفظ ٧٠ الالف ٢ ( قوله ومن لم يقل بتبعية الكسر

التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة ) اى بالاضافة والتم فعلى مذهب غير المص هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام في هذا المعنى ٣ ( قوله ويرد على الثاني ) اى على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره في توجيه الكسر مع اللام والاضافة ٤ ( قوله الاول اولى ) وهو القول بالتبعية ٥ الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراها فكل ما فيه احده هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالابتداء والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لتي الجنس اذا دل كل واحد منهما على كون الاسم عمدة الكلام نفسه ( قوله ونعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية ) هذه النسخة هي الموافقة لتوجيه كلام

في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ٦ ومعرفة ما يقرب الفه انما لا يقرب في التنوين في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا بالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلية والتأنيث والتركيب والجمعة ( قوله وجميع الباب باللام او الضافة بنجر بالكسرة ) اى كان بدونهما بنجر بالفتح فصار بسببهما بنجر بالكسر \* اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجتمع لهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثني والجمع ( ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جاب الاسم فضعف شبه الفعل فكأنه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ( ٣ ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر ٤ فالاول اولى \* قوله ( المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية ) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والباقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العهد كاسم ان وخبر كان واخوانها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه ( قوله هو ما اشتمل ) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني مالان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للعود اليه ومثله قوله من كانت امك ( ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ) ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو ٥ اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع ( والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العهد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العهد على ما تقرر قبل \* ( قوله فنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه ) قوله ( فنه الفاعل ) اى وما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر جلا على معنى ما

(انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة  
 الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه (قوله ما اسند اليه) قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل  
 ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بيعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله  
 اوشبهه) يعني به اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل  
 او معناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قد امك او في  
 الدار او الظاهر نحو زيد امك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر  
 خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما يحكى في باب المبتدأ (قوله وقدم عليه) الضمير فيه للفعل  
 اوشبهه وفي عليه ٧٤ واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لأن نحو زيد في قولك زيد قام مسند  
 اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام فكل  
 خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير  
 والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل  
 خبر غير رافع لشيء كالجواب فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد \* ان قيل فالمبتدأ في قولك  
 قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه \* قلت هو مؤخر تقديره وتقديمه  
 كالتقديم (قوله على جهة قيامه به) اي قيام الفعل اوشبهه والضمير فيه لما يلى على طريقة  
 قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي  
 على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا  
 على طريقة اسناد القيام (وبعنى تلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل  
 واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد  
 عدم التغير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن  
 الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية  
 نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون  
 الاخر بل بالصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر (وبقوله على جهة قيامه به)  
 يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزحشرى فاعل اصطلاحا  
 فلا يحترز ان عنه ليدخل في الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم انطى  
 راجع الى انه اهل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا) وتمثله بزيد  
 قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه  
 ولو قال ابوه لكان نصا (والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد  
 وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل \* (قوله والاصل  
 ان يلى فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلى فعله)  
 اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك (قوله فلذلك جاز)  
 اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز  
 ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى

٧ (قوله واحترز بقوله  
 وقدم عليه من المبتدأ ا)  
 قال المص هذا القيد لدفع  
 توهم دخول زيد من زيد قام  
 في حد الفاعل ولا حاجة اليه  
 حقيقة لان قام مسند الى ضمير  
 مستتر والمجموع مسند الى  
 زيد الا انه اتفق ان الضمير هو  
 زيد فتوهم انه وارد وليس  
 بوار دلان هذه دلالة عقلية  
 وحدنا باعتبار الدلالة التقوية

الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر  
وذلك ان يقال انما لم يحز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل  
ان يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكره  
ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون  
اوقع في النفس كما يحى (وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه اوفى الضمير الذى يحى  
بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يحى به الا لغرض رفع الابهام  
عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لالكونه للتمييز  
فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ انغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام  
واما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكتفى  
في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله فن ثم منع الفراء  
والكسائى في باب التنازع اعمال الثانى اذا توجه الاول الى التنازع فيه بالفاعلية كما يحى  
خلاف البصرية (وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال  
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل  
واستشهده بقوله \* جزى ربه عني عدي بن حاتم \* جزاء الكلاب العاويات ٢ وقد فعل  
\* وبقوله \* لما عصى اصحابه مصعبا \* ادى اليه الكيل صاع بصاع \* ويجوز التأويل  
رب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله \* الاليت شعري هل يلو من قومه \* زهيراً على  
ما جرّ من كل جانب \* ٣ والاولى تجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه  
مع قولهم في باب التنازع بما قالوا (وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة  
المفعول الاول قبل الثانى وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يحى في باب مفعول مالم يسم  
فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا (وكذا اذا كان للفعل  
مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فترتبه اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا  
نحو قلت بأخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فن ثمه حسن رجوع  
الضمير الى المتأخر عنه في المسئلتين \* قوله واذا اتنى الاعراب لفظا فيهما والقريفة  
او كان مضمر متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه (هذا بيان لما يعرض  
فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه (قوله لفظا) منصوب  
على التمييز اى اتنى لفظ الاعراب لاتقديره (قوله فيهما) اى في الفاعل والمفعول به الذى  
دل عليه سياق الكلام اى اذا اتنى الاعراب اللفظى في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء  
القريفة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة  
الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد  
في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يحى فليزى كل واحد مركزه  
ليعرفا بالمكان الاصلى والقريفة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما  
نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى  
حبلى او اتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل

٢ عوى الذئب والكلب  
وابن آوى يعوى عواء اذا  
صاح صحاح  
٣ قوله والاولى تجوز  
ما ذهب اليه لكن على قلة  
وذلك لوروده في كلام  
الفصحاء قال حسان رضى الله  
عنه ولوان مجدا اخلد الدهر  
واحدا من الناس ابقي مجده  
الدهر مطعما وقال غيره كسا  
حلمة ذا الحلم اثواب  
سودد ورقى نداه ذا الندى  
في ذرى المجد وقال غيرهما  
جزى بنو ابا الغيلان من كبر  
وحسن فعل كما يحزى سمنار  
وقال غيرهم لما رأى طالبوه  
مصعبا ذعروا وكادوا ساعد  
المقدور ينصر الى غير ذلك  
كقوله تغنى حلاها هند  
عن حلى

٤ قوله ( وذلك انهم لا يجيزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة ) فلم يجوزوا تحريك الياء فيهما ٥ قوله اما لو تقدم المفعول على الفاعل آه ) فيه نظر لانه ٧٣ لا جواب في كلامه لاما وقد ثبت انه لا بدله من جواب مقرون بالفاء وقوله لكان في جواب لودون اما فتأمل

٦ قوله ( بخلاف ما جاء راكبا الازيداه ) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره راكبا ويجوز ذلك هناك وايضا في الاول ينحصر مجيئه في حال الركوب ولا ينحصر ركوبه في حال المجئ وفي الثاني ينحصر المجئ راكبا في زيد ولا ينحصر زيد في المجئ راكبا لجواز ان يجئ غير راكب ايضا اذا تعدد المجئ

٧ وبال تقرير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربة هذا مقصورة على هذا ومضروبة هذا مقصورة على هذا هذان مع ان استثناء شيئين آه في نسخة اخرى

٨ قوله ( نحو ما ضربت الا زيد اما اذا لم تذكرهما اي لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او قدرتهما

الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك ( وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الاياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا \* فان قيل في المثال الذي اورده اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله \* قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما ك بعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لا يجيزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كأنه اتصل بالعامل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة ( قوله او وقع مفعوله بعدالا ) اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الاعمر ( وينبغي ان تعرف اولائك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون مالمذالك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في التأخر وما لذلكت التأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الاعمر فضاربة زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضروبة عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرو الا زيد مضروبة عمرو مقصورة على زيد اي لم يضرب الا زيد وضاربة زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ما جاء راكبا الا زيد ٧ ( فاذا قرر هذا تين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الاعمر مقصور على عمرو ومضروبة عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الانحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ نصير المضروبة خاصة والضاربة باقية على الاحتمال فلا يجوز اما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الاعمر زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احد الاعمر زيد اختل ايضا لان مضروبة عمرو في اصل المسئلة اعني في ما ضرب زيد الاعمر كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل

٩ وقوله ( او ذكرتهما ) اي ذكرت الفاعل عاما او ذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت

٢ وما ضرب الازيدا وما ضرب احد الازيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا  
 عامين نحو ما ضرب احد احد الازيد عمرو او قدرتهما مين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الازيد  
 عمرا بقی المستثنى غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به  
 الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين  
 ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الاعمر ازيد المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو والضاربة  
 المطلقة مقصورة على زيد وتختص مضروبة عمرو بزيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء  
 شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذا اصل  
 فيه الاوهى حرف فلا يستثنى به شيان لاعلى وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سخا  
 احد بشئ الاعمر ويدرهم ولا تقول في غير البدل ما سخا احد بشئ الاعمر الدينار (ويجوز  
 مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنى بديلين  
 منهما جاز نحو ما ضرب احد احد الازيد عمرا وذلك لان الاسمين بكونهما بديلين مما قبل الا  
 كما هما واقعان موقع ما بدلا منهما اى كما هما واقعا قبل الا وليس بمستثنىين فكأنك قلت ضرب زيد  
 عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمرة من جنس الاول لا بد لان والتقدير ما ضرب  
 احد احد الازيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الازيد عمرا او كان  
 احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ما ضرب القوم الابعضهم بعضا او كلاهما مذكورين ٤  
 لكن المستثنى لم يبدل منهما نحو ما ضرب احد بشئ الازيد او الازيد السوط لم يميز لان  
 المستثنى اذن ليسا كالواقعين قبل الاوهى تضعف عن استثناء بين الاعلى الوجه المذكور فان  
 استدلت من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿ وما تراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي ﴾ فانه  
 لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما تراك اتبعك احد في حالة الاراذلنا في بادي الرأي اى بلا  
 روية فغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادي الرأي او بان الطرف  
 يكفيه راحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره (وان اردت في اصل المسئلة اعنى ما ضرب  
 الاعمر ازيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الاعمر فاعلى لا يعكس  
 ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا  
 ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الازيد احد او تابعا للمستثنى نحو  
 ما جاءنى الازيد الظريف او معمول لغير العامل في المستثنى نحو قولك \* رأيتك اذ لم يبق الا الموت  
 ضاحكا \* ذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى  
 الازيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملة واحدة فالاولى ان  
 لا يتوغل المعمول في الخيز الاجتبى عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الخيز غير متوغل  
 فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من  
 وجه فكأنه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الخيز الاجنبى

٢ قوله وما ضرب الازيدا  
 ما ضرب احد الازيدا  
 في المفعول اى احد وفيه  
 بحث اذ يلزم حذف الفاعل  
 فكأنه جعل الضمير المستر  
 من قبل المقدر دون المذكور

٣ قوله (وما ضرب القوم)  
 اى احدا

٤ قوله لكن المستثنى لم يبدل  
 منهما (سواء لم يبدل شئ منهما  
 او بديل احد هما دون الاخر  
 بسوط فانه طريق نسخه

من عامله اذ قولك اذلم يبق الاموت معمول رأيتك و ضاحكا معموله الآخر ( فاذا ثبت  
هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الابد المستثنى غير ثلاثة المذكورة امام فروع او منصوب  
ولا يكون الا في الشعر كقوله \* كان لم يمت حتى سواك ولم تقم \* على احد الاعلى النواحي  
\* وكقوله \* لا اشتهى يا قوم الاركاها \* باب الامير ولا دفاع الحاجب \* اضمروا له  
عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النواحي واشتهى باب الامير كارهوا والكسائي جوز مطلقا  
ما قبل الا فيما بعد المستثنى بهما سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا والوجه كما  
في قولك ما مررت الارا كبا يزيد في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رفع (وابن الانباري  
جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى  
على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الاعرا  
ما ضرب الاعرا زيدا وانما قلت في اول بيان المسئلة معمول لا خاصا لانه اذا كان معمول عاما  
نحو ما ضرب احدا لا زيدا فلا يقال ان مضروبيه زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد  
شيء يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الاعرا امكن ان يضرب عمر اغير زيد ايضا  
( قوله او معناها ) يعنى ما في انما من معنى الحضور وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين  
ان معنى انما ضرب زيد اعرا ما ضرب زيد الاعرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس  
الحصر كما ذكرناه في ما ضرب زيد الاعرا ( وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر  
استدلالا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* انما الاعمال بالنيات \* وانما الولاء  
للعق \* واجيب بان المراد في الخبرين التأكيد فكأنه ليس عمل الابالية وليس الولاء  
الا بالعق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد \*  
قوله ( واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير  
متصل وجب تأخير ) بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تأخير الفاعل عن  
المفعول ( قوله اتصل به ) اى بالفاعل ضمير مفعول راجع الى المفعول وجب تأخير  
الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل  
الذكر لفظا واسلا كما مر ( ويتبع ان يجوز عند الخفش وابن جني كالتقدم ) وكذا  
الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب  
غلامه واكرم هند اكرم رجل ضربها هكذا قيل ( ولو قيل يجوز اكرم رجل هند  
ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة  
والموصول اذا الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين ( قوله او وقع بعد الا )  
اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمر الا زيدا معناها نحو انما ضرب عمر ازيد وانما  
وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الاعرا  
فان مضروبيه ما قبل المحصورة فيما بعدها والضاربة محتملة فلو قدمت الفاعل  
بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور \* قوله وقد يحذف  
الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قاما وليك زيد ضارعا خصومة \*

٤ ( قوله اى قامت النواحي  
آه ) قيل فالفعل الاول يبق  
بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير  
وفيه تعسف

ه ( قوله وانما قلت آه ) قد  
فصل هذا المعنى سابقا بالحق  
في بعض النسخ ومع ذلك  
الالحاق لا يحتاج الى هذا  
الكلام  
انما الولاء لمن اعتق نعمه



٥ الان الواجب الحذف لادفيه من لفظ هو كالبدل من ﴿ ٧٦ ﴾ المحذوف مفسر له بخلاف الجائر نسخة

٦ ( قوله زيد بن قال من قام )  
الصواب ان قولك من قام  
جمله اسمية صورة وفعلية  
حقيقة لان الاستفهام  
بالفعل اولى لكنه لما اريد  
الاختصار ودل بكلمة  
واحدة على ذات الفاعل  
ومعنى الاستفهام انقلبت  
الجمله اسمية ففي الجواب  
وعى التنبيه على اصل  
السؤال وقد بناه هذا  
المعنى كما ينبغي في حاشية  
تلخيص المفتاح فارجع اليها  
٨ قوله والبيت لحارث  
بن نهيك وتسماه رجل  
نهيك اى شجاع لانه ينهك  
عدوه اى بالغ فيه

٨ ( قوله من قولهم ضرع  
ضراعة ) خضع وذلل  
٢ قوله مثل اورس فهو  
ورس ( الورس نبت  
اصفر يكون باليمن يتخذ منه  
الغمرة للوجه تقول منه  
اورس المكان واورس  
الرمس اى اصفر ورقه يبد  
الادراك فهو وارس ولا يقال  
مورس وهو من النوادر  
والغمرة طلاء يتخذ من  
الورس وقد غرت المرأة  
وجها تسمى اى طلته  
وجها ليلصفولونها منه  
٤ ( قوله يقال طاح يطوح

ووجوبا فى مثل ﴿ وان احد من المشر كين استجارك ﴾ وقد يحذفان معا مثل  
نعم بن قال اقام زيد ( قوله ) لقيام قرينة جوازا ( لا يحذف شئ من الاشياء الالقيام قرينة  
سواء كان الحذف جائزا او واجبا ( قوله ٦ زيد بن قال من قام ) الظاهر ان زيدا مبتدأ لفاعل  
لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا فى جواب ماذا اذا كان ذا معنى الذى انه رفع لان  
السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زيدا فان الاولى نصب الجواب كالجحى فى باب  
الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لاعتنا الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر  
زيد قام بلى قولهم ﴿ الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بخلاف اى ان لا يتفق  
لحظية من النساء فاننا لا الية اى غير مقصورة فيما تحظى به النساء عند ازواجهن من الخدمة  
والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن حظية فلا اكون الية ( قوله وليك  
يزيد ضارع لخصومة ) هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الان السؤال  
ايضا ههنا قدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع  
فيسأل عنه فكانه لما قال ليك زيد سأل سائل من يكيه فقيل ضارع اى يكيه ضارع والسؤال  
فى الاول مصرح به ٧ والبيت للحارث بن نهيك وعجزه ﴿ ومختب ما تطيح الطوايح ﴾ يقال  
بكيته اى بكيته عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كالجحى فى باب المعتدى  
وغير المعتدى من قسم الافعال والضارع الذليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة ( قوله لخصومة )  
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى براحة الفعل اى يكيه من  
يضرع ويذل لاجل الخصومة فان زيدا كان ملجأ وظهرا للذلاء والضعفاء والمختب ما تطيح الذى  
يأتيك المعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها  
بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحت  
الطوايح واطاحتها الطوايح اى ذهبت به ورمته ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو  
اماعلى حذف الزوائد ٢ مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب اوعلى النسب  
مثل ماء دافق اى ذو دفق ٤ يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى  
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل ( وقوله مما تطيح متعلق بمختب اى يسأل  
من اجل اذهاب الوقائع ماله ومامصدرية اوبيكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك  
المنيا يزيد ( ويجوز ان تكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها  
الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضى بصورة الحال اذا كان  
الامر هايلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله ( قوله ووجوبا فى مثل  
وان احد من المشر كين استجارك ) انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو  
استجارك انما كان لان الغرض بالاثبات بهذا الظاهر تفسير المقدر فلما ظهرت لم تحتاج  
الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لابهام  
والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لا النفوس

( تشوق )

او الكوسقط وكذلك اذا اتاه فى الارض

تنشوق اذ سمعت المبهمة الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشئ مرتين فيهما مفسرا  
توكيد ليس في ذكره مرة ( وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلهم  
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع  
الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فثالثا على مذهبه اذن ليس من قبيل مانحن فيه  
ويبطل مانسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الاعلى ما اجاز بعض الكوفيين  
من نحو \* لا تجزعي ٥ ان منفس اهلكته \* ٦ ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع  
لمنفس اى ان اهلك ٧ منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع  
ما ذكرنا من الوقوف والخلاف يطرد في نحو \* لودات سوار لطمتني \* وهلا زيد قام  
اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف  
يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق  
والترم ان يكون خبره فعل كما يجئ في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر  
وخبره في صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر  
وذلك بعد لو خاصة بنحو قوله تعالى ﴿ لو ان الله هدىني ﴾ اى لو ثبت وتحقق ان الله  
هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر ( قوله وقد يحذفان معا مثل نعم ) اى  
يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجئ في  
التنازع ( وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معالان نعم حرف لا يفيد معناه  
الافرادى ايضا الا بالضمامة الى غيره كما سبق في حد الاسم وهنا افاد المعنى الكلامي  
فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقريئة الكلام الذى صدقه لفظه نعم وذلك الكلام  
في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر  
بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف  
التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان \* قوله ( واذا تنازع الفعلان ظاهرا  
بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت  
زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا وشبههما ليشمل  
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا ويشمل ايضا اكثر من  
عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيد الكنان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل  
وعلى اول المتعددات وهو الاثنان ( قوله ظاهرا بعدهما ) انما قال ذلك لان بعض المضمرات  
لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل  
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث  
يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر  
والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله به  
او بما هو كجزؤه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ماضرب  
وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو مقام وما قعد الا زيد فلا يجوز

٥ ( قوله ان منفس )  
يقال لفلان منفس ونفيس  
اى مال كثير  
٦ آخره فاذا هلكت فعند  
ذلك فاجزعي  
٦ اوان اهلك

ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى التنازع بالفاعلية والغية فلا بد ان يكون ٧ في العامل الملغى ضمير موافق للتنازع ( وانما لم يحز ان يكون منه اذلو كان الملغى ههنا هو الاول واضرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ماضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنين من ماضريت وما قام لانه لا متعدد فيهما لظاهرهما ولا مقدرا فيضمير الضرب والقيام منفين عن التنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الاقلت في الاول ماضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل في التنازع وفي نايه اعنى الضمير كضربت واكرمتى زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن التنازع اعنى الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو العمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ماضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الفب ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ماضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل للاخر على السواء ( وكان يجب ان تقول في الثانى ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ( ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما بحثي ( ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الالدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الاول في المنفصل المرفوع يحكي مثله في اعمال الثاني فيه ( وان كان التنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحوقت وتعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورده ٢ وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعان في ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قت وتعدت واياك ضربت واكرمت ( قوله فقد يكون في الفاعلية ) اى يكون التنازع \* اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربنى واكرمتنى زيدا او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرمت زيدا وعرا ولم يذكر

٧ فيه ضمير موافق للتنازع سواء كان الملغى هو الاول او الثانى وانما لم يحز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول نسخته فقول المص بعدهما آه نسخته

٢ قوله ( وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعان آه ) قيل فيه بحث لان الاختلاف في الاختيار انما يتأنى في التأخر لا في التقدم لان الاول اقرب واهم ولا في المتوسط لان العامل الاول قد تسلط عليه ولا مخالفة للاصل في اعماله مع تساويهما في القرب وامتياز الاول بالاهمية

٣ قوله (لانه اما ان يطلب الاول  
للفاعلية والثاني للمفعولية اى  
يطلب الاول المتنازع فيه  
ليكون فاعلا له ٤ اى فقد  
يتنازع الفعلان في الفاعلية  
وللمفعولية مختلفين لان معنى  
قوله فقد يكون اى المتنازع  
فقد يتنازعان واحتزآه نسخه  
٥ قوله (اى فقد يتنازع آه)  
هذا التفسير مقدم في بعض  
النسخ على قوله لان معنى آه  
وهو الظاهر

المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد  
تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين ٣ لانه اما ان يطلب الاول  
الفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضرب بنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمى زيدا  
(فقوله مختلفين) حال من الفعلين لان معنى قوله فقد ٤ يكون اى المتنازع فقد يتنازعان ٥ اى فقد  
يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين (واحتز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من  
اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في المتنازع وانما  
احتز عنه لان هذا القسم كاذكرنايتين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام \* قوله  
(ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول) اى البصريون يقولون المختار اعمال  
الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال  
الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون  
الابعدوا ايضا واعملت الاول في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي  
بلا ضرورة ولعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجب هذه العلة  
في غير العطف نحو جاءنى لا كرمه زيد وكاد يخرج زيد (وقال الكوفيون اعمال الاول اولى  
لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياجه الثاني ولا شك مع الاستقراء ان  
اعمال الثاني اكثر في كلامهم) قوله الاول اى اعمال الاول \* قوله (فان اعملت الثاني اضمرت  
الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي) وجاز خلافا للفراء مثل  
ضرب بنى وضربت زيدا وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت) هذا بيان  
انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال  
الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضرب بنى واكرم  
زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية  
والجمع والتذكير والتأنيث فتقول ضرب بنى واكرمت زيدا ضرب بنى واكرمت الزيد بنين  
ضرب بنى واكرمت الزيد بنين ضرب بنى واكرمت هند اضرب بنى واكرم  
الهنديين ضرب بنى واكرمت الهنديات (والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا  
من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل فحاله كما قيل \* فكنت كالساعى الى مشعب \* مؤيلا من  
سبل الراعد \* وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده  
ما يفسره في الجملة وان لم يجزى لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضرب بنى  
واكرمت زيدا او الزيد بنين او الزيد بنين او هند او الهنديين او الهنديات) (ونقل المصنف  
عن الفراء مع هذه المسئلة اى اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب  
اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب  
ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع  
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول

٦ قوله (كالساعى الى مشعب)  
بالفتح ثعبت الماء فجرتة والثعب  
بالتحريك مسيل الماء في الوادى  
والمثعب بالفتح واحد مثعب  
الحياض

على فساده في الاصول وهم يحرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية (وقال جازان تأتي بفاعل  
الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم  
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني  
واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا حذر ائمة الزم البصريين  
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذفت المفعول ان استغنى عنه  
والاظهرت) يعني اذا علمت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريون  
ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجد للزوم  
الاضمار قبل الذكر لانه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلا  
يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغنى عنه)  
في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك  
على قلة (قوله والاظهرت) يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعول  
باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون  
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى  
الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك  
اعطيت زيدا درهما عطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول  
لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز في السعة  
وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما  
في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن  
والشعر قال الله تعالى ﴿ولا يحسبن الذين يخولون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾  
اي بخلافهم هو خيرا لحذف اولهما \* وقال الشاعر \* ٨ لا تخلنا على غراتك انا \* طال  
ما ٩ قدوشى بناء الاعداء \* اي لا تخلنا اذلاء \* حذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف  
لم امتنع الاضمار نحو حسبي وحسبت زيدا قائما (قوله لكونه اضمارا قبل الذكر  
في المفعول \* قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز  
فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر  
وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز  
اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا  
حسبي وحسبت زيدا قائما اياه كذا ذكر السيرافي هذا (والحق ان يقال في هذا الاخير  
ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب  
كون مضمونهما مفعولا حقيقيا علمت وبابه \* (قوله وان علمت الاول اضمرت الفاعل  
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر) هذا بيان انه اذا علمت الاول  
٢ على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه

( للفاعلية )

٧ بالياء ٨ (قوله لا تخلنا) اي  
لا تحسبنا جاز عن علي غراتك  
اي على اغراتك وقدوشى  
بناقلك الاعداء الى الملك فلم  
يضرنا ٩ (قوله قدوشى بنا)  
وقوشى كلامه اي كذب  
وقوشى به الى السلطان وشاية  
اي سعى ٨ اوله \* ايها الناطق  
م المرقش عنا \* عند عمرو وهـ  
لذلك انتهاء \* يعني ايها المتكلم  
بالكذب والباطل عند الملك  
هل لذلك الكلام انتهاء  
م المرقش المزين منه  
٢ على ما هو اختيار الكوفيين  
نسخه

للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيد او ضربت وضرباني الزيد  
وضربت وضربوني الزيد وضربت وضربني هنداً وضربت وضرباني الهنديين  
وضربت وضربني الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من  
احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا الاول  
مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا ( قوله والمفعول على المختار )  
اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا  
ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد ( ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلا اما اختيار  
الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحذف بمطلوبه مع الامكان ان يشغل  
بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للبعد الذي حقه ان لا يعمل  
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه  
وانه موجه الى غيره ( فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة ٣ اعني  
عند افعال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني  
عن الضمير في قوله تعالى ﴿ هاتوا اقروا كتابه ﴾ وقوله تعالى ﴿ آتوني افرغ عليه  
قطرا ﴾ دليلا للبصرية على ان المختار افعال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن  
على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند افعال الاول ( قوله الا ان يمنع مانع  
فتظهر ) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من  
اضماره مطابقا للعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع  
او التذكير او التأنيث نحو حسبتني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ( قال المصنف لم  
يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ٤ ولا اضماره لانك لو اضمرته مثني  
ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع  
والتذكير والتأنيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق  
المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا  
كلامه ( والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولوسلم له لم يسلم  
وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فان كانت  
واحدة ﴾ وقوله ﴿ فان كن نساء ﴾ والضمير للاولاد فالاضمار قدياً في على المعنى المقصود  
فيجوز حسبتني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للسند  
اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدان قائمين وحسبت وحسبتني اياه هنداً قائمة  
وحسبتني وحسبتني اياها هنداً قائما وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي بين العامل  
والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل ﴿ قوله ﴾ ( وقول امرئ القيس ﴿ ه كفاي  
ولم اطلب قليل من المال ﴾ ليس منه لفساد المعنى ) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت  
في كون افعال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة  
اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور  
اذا كان يكون الفاعل مضمرا في كفاي فاختار افعال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار

٣ اعني اذا اعملت الاول  
والثاني طالب للمفعول نحذفه

٤ والاعتراض قد سبق قال  
ولا اضماره آه نحذفه

• اوله \* ولو ان ما اسعى  
لادنى معيشة



بالإتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على أن أعمال الأول مختار عند الفصحاء  
 إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر  
 إلا زيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر (أجاب البصرية بأن هذا الاستدلال إنما يصح  
 إذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبناءه مبني على مقدمة وهي أن لو  
 تنفى شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين أو منفيين فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤها نحو لو كان لي مال  
 لم يجب لي المال ووجود المال منفيان وإن كانا منفيين وجب ثبوتها لأن نفي النفي إثبات نحو لو لم  
 تزرني لم أكرمك فالزيارة والأكرام مثبتان وإن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت  
 المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشمتني أكرمتك ٨ ولو شمتني لم أكرمك ٩ (رجعنا إلى بيان  
 فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع (فنقول أوله \* فلوان ما سعى لادنى معيشة \* وقوله  
 أن ما سعى لادنى معيشة شرط لو أي لو ثبت أن سعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت أن سعى  
 لادنى معيشة أي أن طلب قليل من المال (وقوله كفاني) جزء لو وقوله لم اطلب قليل من المال  
 عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا أي ثبت أن طلب  
 لقليل من المال وهو ثابت لما تنافاه بعينه في المصراع الأول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فإن قال  
 الكوفي إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ٢ أن الواو للحال  
 (فالجواب أنك تكون إذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح إذ واو العطف  
 أكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجح أو بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله  
 وغيره على السواء فكيف إذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا \* فإن قلت فألام  
 توجه قوله ولم اطلب إذا لم يكن موجها إلى قليل قلنا قيل إلى الجهد المحذوف المدلول عليه بقوله  
 بعد \* ولكننا اسعى للجهد مؤثلا \* وقديدرك الجهد المؤثلا مثالي \* والمعنى لو كان سعيي لتحصيل  
 أقل ما يعاش به من المال ٣ لكنني اكتفى بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم أكن اطلب الجهد (والا  
 ظهر أن مفعول لم اطلب محذوف نسيا كافي قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ أي له القبض وله  
 البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن  
 مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقروا طمأن ولكنني اسعى لتحصيل مجد مؤثلا أي مؤصل  
 مدخل نفسي ولعقبى يرجع إليه عند التنازع وأعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة  
 خلافا للجرمي نحو علمت وأعلمني زيد عمرا قائما على أعمال الثاني وحذف مفاعيل  
 الأول وأعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائما على أعمال الأول واضمار مفاعيل الثاني  
 (والأولى أن يقال أعلمته ذلك قصدا للاختصار إذ مفعول علمت في الحقيقة كذا ذكرنا  
 هو مضمون المفعولين فيكون ذلك إشارة إليه وإنما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا  
 يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا إلى قلة تصرف فعل تعجب تقول ما أحسن  
 وما أكرم زيدا على أعمال الثاني وحذف مفعول الأول وما أحسن وأكرمه زيدا

٨ فالشتم مثبت والاكرام

منفى

٩ فالشتم منفى والاكرام

مثبت

٢ (قوله أن الواو للحال)

فالمنعنى كفاني قليل من المال

غير طالب له وفيه بحث وهو

أن الكفاية إنما هي على تقدير

السعى لادنى معيشة فلا يجوز

تقييدها بعدم الطلب كما

يشهده التأمل الصحيح من

ذى فطرة سليمة

٣ لكان يكتفى وجدان

قليل من المال من الطلب

والجدو بمنعنى منه نسخه

على افعال الاول \* قوله ( مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب علمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني ) قوله ( مفعول مالم يسم فاعله ) اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله ( وقولهم فعل مالم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له ) قوله الى فعل ويفعل ( اى الى فعل ويفعل ونظائرهما يضم اوله فى الماضى ويكسر ما قبل اخره حتى يم نحو افعل وافعل واستفعل وفعل وفعل وفعل وتفعّل وامثالها ويضم اوله فى المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يم يفتعل ويستفعل ويفعل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى وذى الزيادة ) قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب علمت ( اعلم ان الثالث من باب علمت هو الثاني من باب علمت كما يجئ فى بابها والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى علمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل علمت فنقول اذا كان ثانيا مفعولى علمت ظرفا غير متصرف اوجارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او فى الدار ٢ لم يسم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجئ والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قياها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى انلفظ نحو قوله تعالى ﴿ قِيلَ يَا رِاضُ ابلعى ماءك ﴾ اى قيل هذا القول وهذا اللفظ ( وكذا قد تجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهى فى الحقيقة مأولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اى تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا ( وما اجازه الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم ( وقد اجازه الفراء دون الكسائى والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الاحكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام ( والمتقدمون منعوا من قيام ثانيا مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ اخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا فاعجبني مسندا

٢ فلا كلام فى امتناع قيامه  
مقام الفاعل لان معنى غير  
المتصرف من الظروف ان  
يلزم النصب على الظرفية  
والجار والمجرور لا ينوب  
نسخه

الى ضرب وضرب مسندا الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند الى ذلك الشيء الى ذلك  
اللفظ بعينه لم يحز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك  
فرس غلام زيد ( واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابة عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان  
نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل  
( والذي ارى انه يجوز قياسا نيابة عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام  
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز  
في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى  
عيسى وكذا في نحو علمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام  
الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان  
يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين وعلمك زيدا ابوك  
والمرفوع ثالث المفاعيل ( وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبتست مخالفتها  
نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقريئة جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرايت من اتخذ  
الهه هوا ﴾ ٣ هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام  
اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقبة ( وكذا  
لم يسمع الا بقيام اول مفاعيل علمت كقوله ﴿ نبئت عمرا غير شاكر نعمتي ﴾ ٥ لانه  
في الحقيقة فاعل علم اذ معنى علم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل  
علمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى  
فنقول علمك زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه ( قوله والمفعول له والمفعول معه  
كذلك ) انما لا يقوم ان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من  
ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذ كر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل  
( ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما  
ولا بد للمتعدى من مفعول به يقع عليه ( ٥ وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة  
حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور  
بلام التعليل نحو جئتكم للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلاغرض لكونه عينا فمن ثم  
لم يقم المفعول له مقام الفاعل ( وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل  
يفعل بلامصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل  
تجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه ( وكذا التمييز والمستثنى ليسا من  
ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا  
طبيت نفس زيد ( واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها  
في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه ( قوله واذا وجد المفعول به  
تعيينه ) اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد  
منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين ( واما الكوفيون ووافقه بعض

٣ هذا مع انه لا شك مع  
هذا كله ان قيام الاول في  
علمت واعلمت مقام الفاعل  
اولى اما في علمت فلكونه بعد  
الفاعل بلا فصل احق  
بصقبة واما في علمت فلهاذا  
ولكونه فاعلا بالنسبة الى  
الثاني والثالث لانه عالم وقيام  
الثاني في علمت بعد الاول  
اولى من الثالث ولا يلبس مع  
لزومه مركزه نحو علمك  
زيد اباك نسخته

٤ قوله ( بصقبة ) صقبت  
داره اى قربت ٥ واما  
الجار والمجرور فاما ان يلحقه  
بالمفعول به لانه هو لكن  
بواسطة حرف الجر او يلحقه  
بالظرف لجريه مجراه في كل  
حكم نحو ان من الكرام زيدا  
وان امامك نهرا ونحو  
ذلك واما المفعول له فغرض  
ورب فعل بلاغرض نسخته

التأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا  
٦ بالقرأة الشاذة ﴿لولا نزل عليه القرآن﴾ بالنصب ٧ ويقول الشاعر ولو ولدت فقيرة  
جروكلب \* لسب بذلك الجر والكلابا \* وامثاله (ومنع الجزولى نيابة المنصوب  
لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير  
والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاختفاء اجاز نيابة الظرف والمصدر مع  
وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق  
القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به (وقد اجاز سيويه اضمار المصدر المفعول فيقال  
لمن ينظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع  
ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قت  
فاستحسن اى استحسن قيامي (ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد  
اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج  
الفعل اليه ليصير معا كلا ما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته  
على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال  
المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل  
فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة  
من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها (ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا  
ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز  
بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في الدار ضرب اى ضرب فيها وقوله  
تعالى ﴿كل اولئك كان عنه مسئولا﴾ عنه مرفوع المحل ٢ بمسؤلا المقدر المفسر  
بمسؤلا الظاهر كما في قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك﴾ لكن ليس  
في مسؤلا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا  
يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول (والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به  
تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا (ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه  
مفعول به لكن بواسطة حرف (ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانهما مفاعيل بلا واسطة  
(وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر (والاوى ان يقال كل ما كان ادخل  
في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره  
(قوله من باب اعطيت) اى ماله مفعولان اولهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى  
الفاعلية دون الثاني ففى اعطيت زيدا درهما زيد عا ط اى آخذ والدرهم معطو وفي كسوت  
عرا جبة عمرو مكتس واجبة مكتساة وكذا في غيره \* قوله (ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ  
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف  
الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيد ان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا

٦ قوله (بالقرأة الشاذة لولا  
نزل عليه القرآن بالنصب)  
وبقرأه ابى جعفر ليجزى  
قوما بما كانوا يكسبون  
٧ قوله (قوله ويقول الشاعر  
ولو ولدت فقيرة آه) ونظيره  
قول الآخر انبج لى من  
العدى نذيرا \* به وقيت  
الشر مستطيرا منه

٢ قوله (مسؤل) اى مسئولا  
عنه في كتابه

٣ قوله ( والخبر هو المجرد المستند به ) لم يوجد في نسخة المتن عند الشارح لفظة به ولا الهزمة في قوله او الصفة ٤ قوله ( فكأنهما معدومان ) فالجريد اما حقيقى او حكمى ٣ قوله لكنه بشكل بقولهم ( آه ) هذا الاشكال وما بعده يتجه على تقديرى اطلاق والتقييد بخلاف مامر ٣ قوله ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد ) وانما لم يجرى مجرى الزائد لغيرها معنى الكلام بالنفي ٤ قوله هذا هو حد المبتدأ الثانى وهو الصفة الواقعة آه ٥ قوله والصفة المشبهة والمنسوب كقرشى في حكم الصفة

جاز الامر ان والخبر ٣ هو المجرد المستند به المغاير للصفة المذكورة ) واعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجرائها فاذا اختلف الشئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهى كان وان وظن واخوانها وما ولا والاولى ان نطلق ولا نخصص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار من احد بزيادة الباء ومن ٤ فكأنهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمر وان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالخروف الزائدة التى لا فائدة فيها الا التأكيد ٢ لكنه بشكل بقولهم لارجل ظريف في الدار جلال رفع هذه الصفة على محل الاسم الذى هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهوان لاهذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ( ووجه الاشكال هو ٣ ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدأ والالم يحز المحل على موضعه بالرفع ولا بشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهوان لاهذه ليست بعامة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ ( فان قيل نحن لانحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل ( فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد ( قوله الاسم المجرد ) لا يرد عليه نحو نسمع بالمعدي لان تراه وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم اانذرتهم ﴾ عند من قال اانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك بالمعدي وسواء عليهم اذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التى لا تركيب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثانى فبقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة ( قوله او الصفة الواقعة الى آخرة ) ٤ هذا هو حد المبتدأ الثانى والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فنثمة تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغروا ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لغة اكلونى البراغيث ويعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول ٥ والصفة المشبهة ( قوله رافعة لظاهر ) احتراز عن نحو قائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان باوزا غير مستكن سواء كان مظهرا

٦ في الام اقامان هما  
والصواب اقام هما  
٧ (قوله بعد حرف النفي  
والف الاستفهام آه) وكذا  
بعد ان نحو ابن جالس اخواك  
و بعد متى نحو متى ذاهب  
العرمان وبعد كيف نحو كيف  
مصيح ابنك وبعدكم نحوكم  
ما ك صديقك وبعد ايان  
نحو ايان قادم رفيقك الى  
غير ذلك  
٨ (قوله غير ما سوف على  
زمن) الاسف شدة الحزن  
وقد آسف على ما فاته  
٢ فالعامل على هذا تجريد  
الاسم للاسناد اليه في المبتدأ  
الاول وتجريد الاسم لاسناده  
الى شئ آخر في المبتدأ الثاني  
نصفه

نحو اقام الزيدان او مضرا كقولك بعد ذكر الزيدان اقامان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه  
مضرا (قوله بعد ٧ حرف النفي والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قام الزيدان  
واقام الزيدون وهل حسن الزيدان والاختش والكوفون جوز وارفع الصفة للظاهر على انه  
فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قام الزيدان كما يجزون في نحو في الدار زيدان  
يعمل الظرف بلا اعتماد و اجري نحو غير قام الزيدان مجري ما قام كونه بمعناه قال ٨ غير ما سوف  
على الزمن \* ينقضى بالهم والحزن \* ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الازيد عند ابى على كما يجي  
في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك ويخطئ يوم لا اصيد  
فيه اى يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ  
عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر) ورب عند ابى عمرو مبتدأ لا خبر له كقول رجل لما فيه من معنى  
التقليل الذى هو قريب من النفي كما يجي في باب حروف الجر (ويجوز عند الاختش والقراء انما  
الزيدان وسوغ الكوفون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظنت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن  
القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جلة كالفعل الامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كعنى النفي  
والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك  
في شئ بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال  
البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه ويكون معنى الابتداء  
في المبتدأ الثانى تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ) (واعترض بان التجريد امر عدى  
فلا يؤثر) (واجب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص  
اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته ٢) (و فسر الجزولى الابتداء  
بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا وتقدير للاسناد اليه ولا سنده حتى يسلم من الاعتراض  
بان التجريد امر عدى فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزنجشري والجزولى هذا الابتداء هو  
العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل في الخبر هو  
المبتدأ ويحكى هذا عن ابى على وابى الفتح وقال الكسائى والقراء هما يترافعان وقد قويا هذا  
في حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل  
وقال الكوفون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لا شراطهم الضمير في الخبر الجامد  
ايضا كما يجي (قوله فان طابقت مفردا جاز الامر ان) اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة  
للمفرد بعدها في الافراد جاز الامر ان كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها  
(فقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لافان  
كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما  
ذكرنا الآن والمفردة التى ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست  
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون والظاهر



انها خبر عابدها وتحتل ان تكون مبتدأ مابعدا فاعلها على لغة \* يتعاقبون فيكم  
ملائكة \* والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى  
ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعل كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد  
منهما عدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر ( قوله والخبر هو المجرد ) دخل فيه المبتدأ الاول  
والثاني والاسماء المعدودة ( قوله المسند ) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة ( قوله  
المغاير للصفة المذكورة ) اخرج منه المبتدأ الثاني \* قوله ( واصل المبتدأ التقديم ومن ثم  
جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار ) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه  
ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ( واما  
تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكون عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول  
( وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغنى الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه  
على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى دون المطر وأعليه ) واما وجوب تقديم الحكم  
في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عاملا في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل  
في العمل وقيل انما يقدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه  
٣ فارادوا في الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايدان من اول الامر  
انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا أمكن صيرورته كلاما باسم اخر  
( قوله ومن ثم ) اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت  
وفيها اضممار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير  
لفظا وقبله تقدير ( قوله وامتنع صاحبها في الدار ) امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ  
التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصل فيكون ضميرا  
قبل الذكر فلا يجوز ( ومن جوز ثمه ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبره  
كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي  
يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ \*  
( قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه مامثل ولعبدمؤ من خير من مشرك وارجل  
في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشرا هرذ اناب وفي الدار رجل وسلام عليك ) اعلم ان جمهور  
النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه  
محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع  
انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصص ( واما قول المصنف ان الفاعل يختص  
بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص  
فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد  
معرفته ( وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة  
ثبت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فارادوا من اول الامر  
انها فعلية ولو بدى بالاسم  
لا يحتمل صيرورته كلاما  
باسم آخر وبالفعل فلم يتعين  
للفعلية آه نسخه  
ومن ثمه جوز نسخه

٤ هرب الكلب صوته دون نباحه من قلة ٨٩ معبره على البرد وقد هرب الكلب هرب هربا صحاح ٥ ( قوله

الى محنة عرقوب) العرقوب  
العصب الغليظ الموتر فوق  
عصب الانسان وعرقوب  
الدابة في رجلها بمنزلة الركبة  
قال الاصمعي كل ذي  
اربعة عرقوباه في رجله  
وركته في يديه

٢ الثرى التراب الندى  
قال الاصمعي العرب تقول  
شهر ثرى وشهر ترى وشهر  
ترعى اى تمطر ولا تمطر  
النبات فتراه ثم يطول فترعاه  
التمص

٣ اى جعل الله اعوجاجا  
في الحجر لافيك يضرب  
في الدعاء بالخير ومدح  
بالمخاطب بعدم الاعوجاج  
٤ فقلط لانه على ماذكروا  
في تعليل كون المبتدأ  
معرفة او مختصا يجب  
ان يحصل له الاختصاص  
بغير الخبر حتى اذا حكمت  
بعد بالخبر عليه تكون  
حاكما على مختص قبل  
الحكم اما اذا قلنا ان  
الاختصاص يحصل له في  
الخبر فيكون غير مختص  
بدون الخبر فتكون قد  
حكمت بالخبر على غير  
المختص فيكون المحذور  
باقيا ولو كفى الاختصاص  
آه نسخه ٥ فظهر ما قلنا ان

المحكوم عليه بشئ\* او لا فضايط تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين  
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ\* واحده هو عدم علم المخاطب بحصول  
ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كالموعظ قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدلوا  
ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص  
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقضى الساعة قال الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا  
في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل  
في الدار ان تقول قام في الدار رجل ( ولا انكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه  
نكرة لاشتباه الخبر بالصيغة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فلن فعله لتقدمه عليه  
وجوبا لا يلبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع  
( احدها ماء التعجبية على مذهب سيدي كما يحكى في بابه ) والثاني المبتدأ الذي هو فاعل  
في المعنى نحو شراره ذئاب وامرأته عن الحرب وشرما الجأك ٥ الى محنة عرقوب  
( الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف اوجار ومجرور ) الرابع كلمات الاستفهام نحو من  
عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار  
وارجل في الدار ام امرأة ( الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك  
( السادس بعدما نحو ما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها ) السابع الجواب  
نحو قولك رجل في جواب من جاءك اى رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب  
بمثلا اولى وغير ذلك بما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ٢ ترى وشهر ترى وشهر  
مرعى وقولهم امت في حجر ٣ لافيك وقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ اما  
قول المصنف في ماء التعجبية وفي نحو شراره ذئاب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا  
والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ٤ فقد ذكرنا ما عليه وهو  
ان المحكوم عليه اذا اجتمع بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن  
في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى  
الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها  
او تأخر لان المختص في الصورتين حاصل ٥ على الجمل فظهر بما ذكرنا ان قول المص  
في نحو في الدار رجل ان المبتدأ يختص بالحكم المتقدم ليس بشئ\* واما قوله في نحو ارجل  
في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول  
لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة  
كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب  
على ماذكروا ( ولو كان المجوز للتكثير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون  
احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار  
او امرأة لعدم لفظه ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ\* آخر يتخصص

التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يتبع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل لنسخه

٦ في سياق النفي تفيد العموم  
نسخه

به المبتدأ ( قوله في احد خير منك ) ان وجه التخصيص فيه ان النكرة ٦ في سياق العموم  
فقولك احدهم جنس الانس حيث لم يبق احدهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل  
لبعض من الجملة شئ ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احدهم منك فالقصد ان هذا الحكم  
وهو عدم الخبرة ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص ببعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف  
ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو  
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخبرة على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم  
تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم  
عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب  
التعين الحاصل من العموم لاسبب تخصصها بشئ ( وقد اضرب اقوالهم فيها فاختار  
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط  
بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو  
من قام قت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاء فانت ثقتي ورجائي ( وقيل الخبر هو  
الشرط والجزاء معالصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة ( وقيل  
كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها ( ويمكن ان يقال على مذهب سيويه  
ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفنا  
لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر  
او مفعولة او للظاهر فقولك من قام قت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله  
تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ وقولك من ضربت ضربته اي من ضربت اي ان انسانا  
ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي من ضربته فهو  
مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ٧ وكذا في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت  
افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل  
افعل ما تفعله افعله ( وكذا في كلمات الاستفهام ( وقوله في سلام عليك ) انه مختص  
بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما منصوب منسوب الى المتكلم فاذا  
رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى  
ويل لك ويلي لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلقا من  
القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان  
مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان  
بذكر الفعل الناصب والمسند اليه ( وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا التقديم  
الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما  
يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا اتخزل ابوتام وترك الانشاد  
على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال \* على مثلها من اربع وملعب \* فعارضه شخص  
كان حاضرا فقال \* لعنة الله والملائكة والناس اجمعين \* وبعد المصراع \* ٢ تذا

٧ وكذا نحو ما كان فليكن  
كذا وما تفعل افعل آه  
نسخه

٢ قوله ( تذا مصونات  
الدموع السواكب )  
الاذالة الاهانة واذالت  
المرأة قناعها اي ارسلته

مصونات الدموع السواكب \* هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كليت من ليك وسجلت من سبحان الله فعني سلمت قلت سلام عليك كما ان ليتت وسبحت بمعنى قلت ليك وسبحان الله فعني سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى مافسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اى جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا للبار معنى الحدوث \* قوله (الخبر قديكون جلة نحوزيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقديحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قديكون جلة اسمية او فعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جلة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند الحاجة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا في قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم مذكوره المصنف وهو المجرد المسند المتغير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله تعالى ﴿بل انتم لامر حبا بكم﴾ وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه (وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو ما زيد والله لا اضربه والاولى الجواز اذ لا منع (قوله فلا بد من عائد) لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى اولافان كانت لم تحتاج الى الضمير كافي ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكفى قولك مقولى زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقديقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يحى ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اى الكرم منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معروفا باللام كافي البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله \* ولقد امر على اللثيم بسبني \* ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى في الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ

كل قال \* قد أصبحت ام الخيار تدعى \* على ذنبا كله لم اصنع \* وقال \* ثلاث كلهم  
قلت عبدا \* فآخزي الله رابعة تعود \* قال لان كلهم ضربت بمعنى الجداى ما منهم احد  
الاضر بت وقال السيرافى ليس هذا بحجة ٢ اذ كل موجب يتهاء رده الى الحمد كما تقول  
في زيد ضربت ما زيد الامضروب ثم يقال له لا تأثير للحمد ٣ في جواز حذف الضمير معه  
( والسماع في غير ذلك اما في المجرور فتحوقوله تعالى \* ولئن صبروا وغفران ذلك لمن عزم  
الامور \* ) اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال \* ٤  
فتوب لبست وثوب اجر \* او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر  
خلاف الكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال  
لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجئ في باب الموصولات وجواز حذف الضمير  
في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما  
بتقدير مفرد نحو قوله تعالى \* اهذا الذي بعث الله رسولا \* ثم الحذف بعدها في الصفة  
احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانهام مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر  
فانه مع المبتدأ جلة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى ( وانما كان الحذف  
في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة  
من لوازم الموصول وضرورياته ) فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال  
سيديويه يجوز في الشعر بلا وصف ضعف وهو في غيره ضعيف ( واما وضع الظاهر  
مقام الضمير فان كان في معرض التثخيم جاز قياسا كقوله تعالى \* الخاقعة ما الخاقعة \* اي ماهي  
وان لم يكن فعند سيديويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال \* لعمرك ما معن تبارك  
حقه \* ولا منسى \* معن ولا متيسر \* بجر منسى \* فاذا رفعت فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال \*  
لا اري الموت يسبق الموت شي \* ٦ \* وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده \* وقال الاخفش يجوز  
وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال \* اذا المرء لم يغش الكرم به او شكت \* حبال  
الهويثا بالفتى ان تقطعا \* وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد  
يكنى بابي طاهر قال الله تعالى \* ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انالانضيع اجر من  
احسن عملا \* ومنع بعضهم في غير التثخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده \* قوله وما  
وقع ظرفا فالأكثر انه مقدر بجملة \* اي ظرفا او جارا ولم يذكره لجره مجزاه  
في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند  
الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو  
في نحو وازواجه امهاتهم ارتقع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر  
على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالفه في الاعراب فيكون  
العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى  
تقدير شيء يتعلق به الخبر ( واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله ( اذ كل موجب  
يتهاء رده الى الحمد ) فيه  
تكلف ٣ قوله ( في جواز  
حذف الضمير منه ) كان  
ذلك باعتبار طول الكلام  
٤ صدره فاقبلت جبا على  
الركبتين

٥ قوله ( بشرط ان يكون  
باللفظ الاول ) اي في خبر  
المبتدأ وغيره ٦ تمامه \*  
نقص الموت ذا الغنى والفقير

لفظي اذ تخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون  
الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك  
وخرجت يوم الجمعة والجارو المجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو  
مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما  
لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب  
وضارب وناصر لم يحز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالهذب  
اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف  
مسده كما يحكي في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني يجوز له ولا شاهد له  
واما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ فعناهما كنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا (وكذا  
حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق  
الظرف والجار والمجرور الابلفوظ موجود (واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل  
لا يحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشاہته  
للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل  
في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كائنا (وذهب ابن السراج وابوالفتح  
الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا) ولما نفع ان يمنع قالوا انما  
كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا  
كالمنسوب اليه والالكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير  
في زيد ضرب غلامه زيد مالمك لغلام ضارب (والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما  
قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة  
ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا  
يفصل بينهما الا بالمفرد كما يحكي (والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي بمتعلق  
بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدمك فزيد قائم فهو كالمفعول به  
في نحو اما زيد فانما ضارب كما يحكي في حروف الشرط \* واعلم ان صيرورة الجملة  
ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها  
ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك  
واقفا فعند ابى على معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمة وجب حذفه  
(وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له) وكذا الخلاف في ان الخبر اليهما هو  
ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق (وذهب ابو علي ومن تابعه  
الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكده كقولهم \* فان فؤادي عندك الدهر اجمع \*  
ويعطف عليه كقوله \* الا يا نخلة من ذات عرق \* عليك ورجة الله السلام \*



وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ففي الجنة خالدين فيها﴾ قال ابو علي وادعى بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كما سمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ومن آياته انك ترى الارض خاشعة﴾ لا صريح المصدر اما قوله \* ٢ احقابي ابنا سلمي بن جندل \* تهدي دكم اياي وسط المجالس \* فلا اعتماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالضمير في انها لا توصف مثله (ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر قد تقدم على مبتدائه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالرفع مبدأ مقدم الخبر (وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد (وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشئ \* لان حق المبتدأ التقديم فالضمير متأخر تقدير اكافي ضرب غلامه زيد (واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والازم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والام ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فلما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقديم الاصل (والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت \* واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة ٣ الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس \* اليوم خر وغدا امر \* اى شرب خرو وقوله \* اكل عام نعم نحوونه اى حوائشه \* ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله (ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التذكير المناسب للتجربة (ويجوز نصب هذا الزمان

٢ قوله (احقابي ابنا سلمي بن جندل) سلمي حى من دارم وابو سلمي بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب غيره

٣ الا في ثلاثة مواضع الاول ان يشبه العين بالمعنى آه نسخته ٤ وتامة بلحقه قوم وتنجونه ٥ والثالث ان يكون اسم العين عام واسم الزمان خاص كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى (ليس لوقعها كاذبة) على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا آه نسخته



انتصاب نحو قولك دارى خلف دارك فرسخين وميلا ويريدا اويوما وليسلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اى ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالى ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اى دنواتملة كما قيل في قوله تعالى ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين. خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم دارى من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التى بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشئ اذيق دارى خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت منى فرسخين بالنصب على ان منى خبر المبتدأ من اشياعى وفرسخين حال اى ذوى سير فرسخين او على الظرف اى في فرسخين اى انت من اشياعى ماسرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿سلمان منا﴾ واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضيف وترك الاضافة قليل عندهم وهى عند الكوفية لانكون ظروف الامع الاضافة اما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل فعنى جلست خلفا عندهم اى متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اى مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما يمكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله ﴿وساغ لى الشراب وكنت قبلا﴾ ٣ ا كاد اغص بالماء الحميم ﴿اى قبل ذلك يقوى مذهب البصرية﴾ ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما فى الاصل مصدرين فعنى اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين (ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن فعنى اليوم الاحد اى الآن الاحد والآن اهم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اماما مشتق او جامدا وكلاهما اما ان يغير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحديه معنى زيدا خو ك وزيد قائم او يغيره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما المساواة فى معنى كقوله تعالى ﴿وازاوجه امهاتهم﴾ او لحذف المضاف من المبتدأ والخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عينا لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هى كقول الخنساء \* ترعع مارتعت حتى اذا ادكرت \* فانما هى اقبال وادبار \* وقوله تعالى ﴿ولكن البر من آمن﴾ وان قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ اى لكن ذا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعنى لزوم النصب فى غير المتصرف قد علم من قوله فلا كلام فى امتناع رفعه ٣ قوله (ا كاد اغص بالماء الحميم) الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذى يأتى فى شدة الجرب

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة او السبت مما كان فى الاصل بمعنى المصدر جاز على ضعفه نحو اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون ولا يجوز لودكر مع الاحد والاثنين اذ الظرف لا ظرف له آم نسخه

البر من آمن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى  
الصفة نحو ولكن الباروهى مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغير  
المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله \* انا ابو النجم وشعري  
شعري \* اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلاً شعري ملبح وتقول  
انا اناى ما تغيرت عما كنت قال \* رفوني وقالوا يا خويلد لاترع \* فقلنا انكرت الوجوه  
هم هم \* واما الجامد فان كان مأوولاً بالمشتق نحو قولك ه هذا الفع عرفج كله اي غليظ  
تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخر عن الخبر وان لم يكن  
مأوولاً به لم تحمله خلافاً للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا  
زيد اي متصف بالزيادة او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد  
بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد  
كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق  
وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقاً ان لم يرفع  
الظاهر خبراً كان او نعمتاً او حالاً فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى  
على غير من هو له اكد المستكن به بمنفصل خبراً كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعمتاً  
نحو لقيت رجلاً ضاربه انا او حالاً نحو لقيت زيدا مكرهت انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان  
امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فواجبوه  
طرداً نحو هند زيد ضاربه هي وتام البحث فيه يحى في باب الاضمار ان شاء الله تعالى \* قوله  
( واذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين  
مثل افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلاً له مثل زيد قام وجب تقديمه ) قوله ( من ابوك )  
مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاماً او نكرة  
هي افعال تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه  
وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام  
وماجاء بك وايهم قام ومن قام قت واما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو  
ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالغير  
على اصله فلو جوز ان يحى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى  
ما قبله بالتفسير او مغير لما سمي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ( وكذلك حكم  
المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدرة نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم  
لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يحز تقدمه على ماله الصدر  
( قوله او كانا معرفتين او متساويين ) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر  
معرفتين او متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله \* بنونا  
بنوا بناتاً وبناتاً \* بنوهن ابنا الرجال الاباعد \* وذلك لاننا نعرف ان الخبر محط الفائدة  
فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة  
اي مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول

٤ قوله ( رفوني وقالوا  
ياخويلد لاترع ) يقال  
رفوت الثوب ارفوته  
يهمز ولا يهمز ورفوت  
الرجل سكنته من الرعب  
قال ابو خراش الهذلي  
واسمه خويلد رفوني  
البيت وقوله لاترع اي  
لاتخف ولا يلحقك خوف  
ورعت فلانا وروعته  
فارتاع اي افرعته ففرع  
وفي الصحيح لم تزع في البيت  
٥ قوله ( هذا القاع  
عرفج ) القاع الارض  
المستوية والعرفج شجر  
ينبت في السهل الواحدة  
عرفجة

٢ قوله ( وارى الجنبى  
اشتارته ايدعوا سل )  
ارى السحاب ودفقه والارى  
ايضا العسل اشتار العسل  
اجتناها

ابى تمام \* لعب الافاعى القاتلات لعبه \* ٢ وارى الجنبى اشتارته ايدعوا سل \* اى بنوا  
بنائنا مثل بنينا ولعبه مثل لعب الافاعى ( قوله او كان الخبر فعلا له ) اى فعلا مسندا الى ضمير  
المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا  
نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على  
لغة \* يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك جلا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى  
\* ثم عوا وصموا كثير منهم \* وقوله تعالى \* واسرروا النجوى الذين ظلموا \* ان  
كثير والذين مبتدان مقدما الخبرين ( ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى  
يا تبنى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو  
عقيب الشرط لاستحقاق ادائه صدر الكلام ( ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا  
لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى  
كذلكنا فى تقديم الفاعل وتأخيرها ولا يجوز التقديم مع الالمابحى فى باب الاستثناء  
( ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير  
الشان للزوم تصدرهما \* قوله ( واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل ان  
زيدا وكان صحيحا ٣ مثل فى الدار رجل ٤ او متعلقه ضمير فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها  
زيدا ٦ او عن ان مثل عندى انك قائم وجب تقديمه ) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر  
وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه  
نحو زيد من ابوه اذا الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيتها ان تقع صدر  
جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ماصار من تمامها من  
الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها  
فلا يقال ان من يا تبنى اشكره ( واما قولهم علمت ايهم فى الدار فان الفعل لما كان من  
افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كفعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب  
والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تأثيره  
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيدا قائم فى ظنى ومنع من  
العمل فيه ظاهرا احتراماً للفظ المقتضى للمصدر ( واما قولهم الذى ما يضرب والذى  
ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر  
فى صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرى فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ  
كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معد ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع  
صلته كذلك ( فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا ان مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا  
فالاكثر انه مقدر بجملة ( قلت لاشك ان لفظ ان اسم مفرد فى الوضع سواء قدر  
بالجملة او بالمفرد فان فى ان زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال  
انه خبر مفرد ( وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد المفلوظ به وجب تقديمه  
على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب ( قوله  
واذا تضمن الخبر المفرد ) اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة

٣ وله ليس فى المقروءة  
على ابن الحاجب  
٤ او متعلقه صحح الشارح  
بكسر اللام وفتح اللام  
فى المقروءة على ابن الحاجب  
٦ او يكون خبرا عن ان  
نسخه

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد ( قوله او كان مصححا  
اي كان الخبر اي تقدمه مصححا لمجيء المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل في جواز تكبير  
المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا  
عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر في  
الاعلأ بما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال  
الظرف خبرا فلوقل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كافي  
قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة ﴾ وتقدم الخبر غير  
الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للتجربة اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل  
احتمل ككون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه ( واما الظرف فانه اذا تقدم تعين  
للتجربة بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه ( واما على مذهب  
الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب  
قولنا في الاعلأ احتراز عن قولهم امت في حجر لافيك \* وقولنا بما لا يتضمن معنى  
الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاعلأ تأخير الخبر لما ذكرنا قبل  
( قوله او لتعلقه ) اي لتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالتعلق جزؤا الخبر فقولك على التمرة خبر  
والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور  
وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور ما بعامله  
القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى  
لا يازم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار  
وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زيد مثلها جاز  
تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفة نحو زيد على التمرة مثلها اذ الفصل  
بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير  
وتأخر الخبر عنه نحو في الدار مالكمها نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين  
خلافا للباقيين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبة التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشيء  
لان التقديم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الاترى الى قوله تعالى ﴿ واذا بتلى  
ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب  
لا في نحو زيدا غلامه ضارب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله  
متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة ( والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا  
من الاكتفاء بالتقدم اللفظي ( قوله او عن ان ) يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها  
وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها  
مع صلتها فاعل عنداني على اذا كان الخبر ظرفا ( وانما تعين تقديم الخبر لثلا يلتبس  
بان المكسورة ٧ لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا  
قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع  
الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لا تنصلح  
ان تكون مع اسمها  
وخبرها مبتدأ لكونها  
جولة والمبتدأ مفرد فاذا  
تقدم الخبر عرف من  
اول الامر ان الذي يجيء  
بعده ان المفتوحة لان  
الخبر لا بدله من مبتدأ  
ولا يصلح له الا المفتوحة  
واما ان قلت ان زيدا  
قائم عندي فرما التبتست  
المفتوحة بالمكسورة  
لانك لو جئت آه نسخه  
٧ قوله ( لان المكسورة آه )  
هذه النسخة تؤدي الى  
التكرار



المفتوحة كما يجب في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبران  
 اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الطرف تعلقه  
 بخبران ( واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة  
 اذهى حرف موصولة ويجيء في باب الموصول ان مافي حيز الصلة لا يتقدم على  
 الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة  
 مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جلة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر  
 هي ان المفتوحة لا غير ( واذا كان ان المفتوحة مع صلتهما بعد اما نحو اما انك خارج  
 فلا صدقه فانها تتقدم على خبرها لما تذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا توسط  
 بين اما وفاتها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ( ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي  
 بعد الالفاظ نحو ما قائم الازيدا ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا  
 انعكس الحصر وان قد مته مع الالم يحز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في  
 الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجب في باب الاستثناء ( واذا كان تقديم الخبر يفهم  
 منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم  
 او غير ذلك مما يقدم له الخبر ٢ \* قوله ( وقد تعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل ) اعلم ان  
 تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما  
 عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه  
 بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل ( والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما  
 ان تكون متضادة او لا وليس ماتعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد  
 جائع نافع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة  
 كقوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ففي كل واحد  
 ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين  
 اما ان يتصف جزؤه المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الآخر او يتصف  
 المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو  
 في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان  
 الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل  
 عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى  
 مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها له افرادا وتثنية وجعا كقولك هما ابيضان  
 اسودان وهم ببيض اسود ( وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود  
 كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي  
 الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع  
 ان المسند اليه في الحقيقة متعلقة بالخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام  
 بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة  
 جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول النار نجح احرأى ظاهر قشره ومنه قوله

٢ كما اذا قصدت بيان انك  
 من تميم لا غير قلت تميمي انا  
 نسخته

٣ قوله ( فانه يرجع الى  
 مجموع المبتدأ بدليل  
 مطابقتها له ) قد يقال  
 لدلالة المطابقة المذكورة  
 على رجوع الضمير الى  
 مجموع المبتدأ لان اختلافه  
 يستلزم اختلاف بعضه  
 اختلافا على سنته اذا اعتبر  
 البعض مطلقا من كل  
 ويحاج بان لا كلام في صحة  
 هذا الاعتبار والدال على  
 رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ  
 هو وجوب المطابقة حيث  
 لا يصح مع تعدد الابعاض  
 البيض والابعاض السود  
 في واحد مثلا بان يقال  
 هذان اسودان ابيضان  
 اسود ببيض فتأمل

٤ (قوله وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما) فاثابت ظاهرا في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لاكل واحد من الطعين فالخبر ان معا ﴿١٠١﴾ يتضمنان ضميرا واحداً بدأ ويل مراكا هو المشهور

٦ اذا المعنى في جميع اجزائه نسخة

٥ (قوله نحو هذا اسود وابيض وهذا حلو

وحامض) كان دخول العاطف ههنا للنظر

الى تعدد الخبر لفظا والاولى تركه واما نحو

ابيض اسود فان نظر الى تأويله بالابلق كان

الاولى تركه وان نظر الى ان المبتدأ

والخبر متعدد ان معنى كان الاول ان يؤتى به

٦ (قوله لان المبتدأ مفكوك تقديرا آه)

لم يرد ان هذا من قبيل العطف فيما بين الجمل

بل اراد تصوير الفك فان قلت اذا كان من قبيل

العطف في المفردات وجب تشارك المفردين

في الاسناد الى شئ واحد وهو باطل قطعا

قلت ربما يعتبر العطف بينهما اولا حتى يصيرا

به كشيء واحد فيسند المجموع الى مجموع

المبتدأ على ارادة التفصيل اعتمادا لهم

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهان نصباً وجراً واما الثاني اعنى ما تصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها جوضة لانهما ترج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما \* واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله \* الى الملك القرم وابن الهمام \* وليث الكتبية في المزدحم \* وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ هـ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اي احد هما عالم والاخر جاهل \* (قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والتكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتي في اوفى الدار فله درهم وكل رجل يأتي اوفى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما) اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجو بانحو اما زيد فقائم ولا تحذف الا لضرورة كقوله \* فاما القتال لا قتال لديكم \* اولا ضمائر القول كقوله تعالى ﴿فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم﴾ اي يقال لهم اكفرتم ونجى علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيان احد هما الاسم الموصول ما بفعل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو \* الزانية والزاني فاجلدوا \* وصلتهما لا تكون الافعال في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى ﴿وما افاء الله على رسوله منهم فاسا اوجفتم﴾ وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿قل ان الموت الذي تقرون منه فانه ملائكتكم﴾ اذ لا يريد كل موت تقرون منه بلقاكم اذرب موت فرمته الشخص فلا فاه ذلك النوع كوت بالقتل بالسيف مثلاً ولا فاه نوع اخر منه فالعنى هذه الماهية التي تقرون منها تلائكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول (وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف

على فهم السامع واذا تعدد المبتدأ لفظا ايضا كان ذكر

العاطف اوجب ومنه قوله ان من كل علم وعمود كل صناعة والوجه في العطف بين الخبرين ما ذكرناه فقام

نحو الذي قد امكنك او في الدار فله درهم ) وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين ( وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ لانه دخيل في معنى الشر ( وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الافعال مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لالم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريده منها ) مع قصد السببية نحو الذي يأتي له درهم ( ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذي تقررون منه ﴾ الآية الملازمة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملازمة وكذا في قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويحيى تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى ( والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتي اياك او في الدار فله درهم ( وقد يحيى صفتها ايضا ما ضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اياك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول ( وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعة لکلمات الشرط في الابهام ( وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم ( وعند سبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت ( والافخس يحجز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد وانشد ﴿ وقائلة خولان فانكح فئاتهم ﴾ واكرومة الحين خلوكا هيا وسبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح ( قوله وليت ولعل مانعان باتفاق ) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمساواة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا بد خلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرية بل لازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة التأخرة معنى ظاهرا وهوان نحو قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا المؤمنين ﴾ الآية ( والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يحيى في الحروف المشبهة بالفعل ( وكذا اجري بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المظوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يحيى في الموضع المشار اليه اجرا هما مجرى ان المكسورة ( واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا بد خلها شي

٢ ( قوله وقائلة خولان فانكح فئاتهم آه ) يقال خولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم كالاعجوبة من العجب ٣ في قوله واذا تضمن الخبر المفرد نسخته

٤ ( قوله ان من يدخل

الكنيسة يوما ) الكنيسة يوما ( الكنيسة  
معبد النصارى قوله جثا  
ذرا الجؤذر ولد البقرة  
الوحشية ه قوله قال  
المصنف اتباعا لعبد القاهر  
آه ) قال المصنف ايضا ح  
الفصل وهو يعنى منع  
سيبويه من دخول الفاء  
في خبر ان يعبد من جهة  
النقل والفقه اما النقل فقد  
استشهد سيبويه في كتابه  
بعد قوله ( الذين ينفقون  
اموالهم بقوله تعالى ) قل ان  
الموت الذى تقرون منه (   
واما الفقه فيبعد منه وقوعه  
في مخالفة الواضحات قال  
والظاهر ان نسبة هذا المنع  
اليه مبني على نقل الزمخشري  
فانه وان ابهم الكلام في  
الفصل الا انه اوضحه معللا  
في غيره

٦ بدله لولا زيد لكان كذا  
ومثل ضربى زيدا قائما  
ومثل كل رجل وضيعته  
ومثل لعمر لافعلن كذا  
بخط ابن الحاجب قوله كذا  
ليس في المقروءة

وجعله بدلا تعسف ظاهر  
٨ قوله وعامله محذوف  
على ما قال المصنف اي ففاجأت  
وقت ) وهو المختار  
في الكشف

من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا تخرج  
كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها وذلك نحو قوله \* ٤ ان من يدخل الكنيسة  
يوما \* يلقى فيها جأ ذرا وظباء ( قوله والحق بعضهم ان بهما ) اي الحق ان في المنع  
من دخول الفاء وليت ولعل ه قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه  
خلاف للاخفش ( ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان  
سيبويه خلاف للاخفش ) قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق ( لوجه تخصيصهما بل كل  
ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى ) وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء  
في خبر ليت ولعل لازوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي  
محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك  
زيد فاضربه قال الله تعالى \* ان الذين يكفرون يابأت الله ويقتلون النبيين بغير حق  
ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم \* ( قوله وقد  
يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو  
خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر  
وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمر لافعلن كذا ) المستهل المبصر للهلال  
وقد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الامع قرينة دالة على تعيينه \* اعلم  
انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيى في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد  
اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح  
او الذم او الترجيح كما يجيى فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من  
قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيى في بابه ( قوله  
جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذف واجبا واجزا واذا في قوله اذا السبع  
للمفاجأة ) واختلف فيها فنقل عن المبردانها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون  
خبر المبتدأ الذى بعدها اي فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيدا قائما واذا  
عنده متعلق بكأش وشبهه من متعلقات الظروف العامة ( ولا يجوز على قوله ان يكون  
اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة  
الا حيث على ما يجيى في الظروف المبنية ) وما ذكره لا يطرده في جميع مواضع اذا المفاجأة  
اذلا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب  
( وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا  
السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت  
حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ( ويجوز ان يكون الخبر محذوفا  
واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب  
لدلالة قرينة خرجت عليه ) ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية  
٨ وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه  
اخراج لا ذاعن الظرفية اذهواذن مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان

إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح (ونقل عن ابن بري أن إذا المفاجأة حرف فعلي هذا خبر المبتدأ في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف) (وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنقل عن الزبيري أنها جواب شرط مقدر ولعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم أي مفاجأة السبع لازمة للخروج (وقال المازني هي زائدة وليس بشيء) إذ لا يجوز حذفها (وقال أبو بكر مبرمان هي للعطف جلا على المعنى أي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (قوله التزم في موضعه) يقال التزمته الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته أي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار لفظ سادس ذلك الخبر وهو في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف \* أولها المبتدأ الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين (وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل (وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كافي قوله \* لودات سوار لظمتني \* وهو قريب من وجه وذلك أن الظاهر منها أنها لو التي تقيد امتناع الأول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا أيضا باق على ما كان كما تبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا على لهلاك عمر لولم يوجد على لهلاك عمر ينتفي الأول أي انتفي انتفاء وجوده على لا انتفاء هلاكه وعرو انتفاء الانتفاء ثبوت فن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني كقاعدة لوفي قولك لولم تأتني شئتكم كما مر في بيان قوله \* ونو أن ما تسعى لادنى معيشة \* كفاي ولم اطلب قليل من المال \* لكن منع البصريين من هذا التقدير وحلهم على أن قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لوداخاللة على لا لأن الفعل بعد لودا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر أيضا لفظ لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الأمكرا في الأغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره كما مر في أمازيد فقام لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب كافي لولا على لهلاك عمر فخبه محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ٣ وهي لفظة لولا إذ هي موضوعة لتدل ٤ على انتفاء المزوم فلولادالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر والثاني اللفظ السادس خبر وهو جواب لو (وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال \* قالت امامة لما جئت زائرها \* هلا رميت بعض الاسهم السود \* لادر درك انى قدر ميتهم \* ٥ لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٦ \* (وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربى أو بمعنى المصدر وهو فاعل التفضيل مضافا إلى المصدر لأنه بعض ما يضاف إليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون أي كون واكثر ٤ شربى

٢ أي يعلم قطعا انتفاء الأول لانتهاء الثاني لأنه لازمه أي الثاني لازم للأول وإذا انتفى اللازم انتفى المزوم قطعا بخلاف العكس

٣ (قوله وهي لفظة لودا هي موضوعة لتدل على انتفاء المزوم) الموجود في النسخ المتعددة لفظة لولا وح لا يصح قوله إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء المزوم كما لا يخفى فالأولى أن يقال لفظة لو ويجعل حكمه ذلك يقتضى دلالة لو لا على وجود ما بعدها كأنه قبل لولا كلمة برأسها لكنها مركبة من لو ولا فناسب ذلك أن يكون لولا دالة على وجود ما بعدها

٤ على أن الاسم الذي بعدها موجود بدلالة انتفاء جوابها فقولنا لولا على بمعنى لولا على موجود نسخته

٥ (قوله لولا حددت ولا عذرى لمحدود) عذره يعذره عذرا وعذر أو الاسم العذرة والعذرى ٦ أي لولا الحد وهو الحرمان نسخته

السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيدا او الى المفعول نحو  
ضربى زيدا او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو ضربى زيدا  
قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربى هنداً قائماً او قائمة (ويقع هذا الحال  
فعلاً ايضاً خلافاً للفراء نحو علمى بزيد كان ذا مال) ويقال سمع اذننى زيدا يقول ذاك  
اى سمع اذننى كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة جملة  
اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال نحو ضربى زيدا وغلّامه قائم قال النّبى  
صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد﴾ اذا الحال  
فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر  
(وجوز الكسائى تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربى  
زيدا ابوه قائم كما فى قوله كئنه فوه الى فى) ويجوز عند الكسائى اتباع المصدر  
المذكور بالتوابع نحو ضربى زيدا كله او ضربى زيدا الشديد قائماً (ومنه  
غيره لقلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له  
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائماً ولم يسمع الاتباع مع الاستقرار  
(وفى خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه  
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فعنى ضربى زيدا قائماً اضربه قائماً وهو نحو قائم  
الزيدان عندهما) وذهب الكوفيون الى ان نحو قائماً حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى  
والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربى  
زيدا قائماً حاصل (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر  
مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائماً اى ماضى اياه الا هذا  
الضرب المقيد وكذا ٨ اكثر شربى السويق شربه ملتوتا) وذهب البصريون  
الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفاظا والعامل فى الحال محذوف اى ضربى زيدا  
حاصل اذا كان قائماً والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان  
معنى ضربى زيدا قائماً ما اضرب زيدا الا قائماً وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا  
من تقدير البصرية والاخفش (وبيناه مبنى على مقدمة وهى ان اسم الجنس اعنى  
الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض  
ما يقع عليه فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس اخذاً من استقراء كلامهم فعنى التراب  
يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض  
الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضاً لظاهر ذلك اللفظ واذا قام  
قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشترى اللحم واشرب الماء لان شربى الجميع وشرب  
الجميع ممنعان (فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصرية  
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد فى الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل  
ضرب منى واقع على زيد حاصل فى حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه  
اعنى ما اضرب زيدا الا قائماً) واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المحصص له

٨ قوله (اكثر شربى  
السويق ملتوتا) يقال  
لتالثى يלתه اذا شربه  
واوثقه وثلث السويق  
الله اذا جدحته



فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه  
لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالعود ايضا  
في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه ( وبهذا يبطل  
مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ) وما يفسد  
مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد  
مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد  
تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ ( وكذا نقول في قولهم اكثر  
شربى السويق ملتوتا ان معناه ان شربى له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه  
على مذهب الكوفية اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق  
عليه اذ يجوز ان نقول هذا اللفظ او تريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير  
ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربى السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر  
شربه ملتوتا ( ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك  
عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا  
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان  
تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا ( والقرينة الدالة على تعيين الخبر  
الذى هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن  
تقييده بقيد الابد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا  
وجوب الحذف واصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما ( وليس اذا للاستقبال  
ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ﴾  
وقوله ﴿ واذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف  
متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض في الميدان فبقى اذا كان قائما  
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى  
الظرفية اذ معنى جاتنى زيد راكبا اى في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم  
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر ( فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما  
خبرها ( قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يحى بعد المصدر المضبوط بالضوابط  
المذكورة لا يكون الانكارة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه  
ولسمع ذلك مع طول الابتداء هذا ما قيل فيه ٤ والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى  
زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول في المعنى وضربى زيدا يلابسه قائما  
اذا كان عن الفاعل في المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى  
ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال على ما اورد مع قيام القرينة  
تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ  
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا  
فيكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذى هو العامل ولم يثبت مثله

٣ ( قوله والركض في الميدان )

الميدان واحد الميادين يقال

مادالشيء يمد اذا تحرك

٤ مع طول الاستقراء هذا

ما قيل وفيه تكلفات

كثيرة آه نسخه

في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من يجوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلًا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذامع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهرا في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذي اوقعهم في هذا ووقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأثم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على مذهب اليه المالكى) فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربى وهو الباء اوزيدا فنقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاماشاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه \* واعلم انه يجوز رفع الحال السامسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجاز افجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعدم مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز) (ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر ضربى السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذكر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله \* وما ليل المطى بنائم \* ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام (واجازه الزجاج وهو الاول لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية (قوله وكل رجل وضعته) الضيعة في اللغة العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة) وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان (قال الكوفيون وضيعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانت قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتاج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعنى مع فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعة عطفًا على المبتداء لم يكن خبرا (فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى في نصب المفعول معه على ما يحى في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه

٣ (قوله وانتم والساعة في قرن) القرن جبل يقرن به البعيران ﴿١٠٨﴾ ٤ (قوله والريح ياربها) فلان يباري

فلانا اي يعارضه ويفعل  
مثل فعله وهما يتباريان  
وفلان يباري الريح  
سخطا

٥ (قوله طليحان) طليح  
البعير اهبي فهو طليح  
وناقة طليح اسفار اذا  
جهدها السير

٣ وتكير الخبر لان الاصل  
ان يكون الخبر عنه معلوما  
والخبر مجهولا والتكررة  
مناسبة للمجهول وقد  
يعرفان ويترك ان بشرط  
الفائدة نحو الله الهنا  
وتمرة خير من زنبور  
ولا يخبر بالمعرفة عن التكررة  
الا عند سبويه في نحو كم  
مالك واقصد رجلا خير  
منه ابوه كما ذكرنا فان قيل  
الكلام موضوع للفائدة  
فاذا كان الخبر معرفة فما  
الفائدة في ذلك الكلام  
فالجواب ان المقاد في نحو  
اخوك زيد اطلاق لفظ  
زيد المعرفة على اخوك  
المعرفة وهذا الذي  
جهله المخاطب لاذات  
زيد فلا يضر تعريف  
لفظ الخبر لان المجهول  
اسناد الخبر الى المبتدأ  
وحله عليه لانفس الخبر  
لكنه جئ بالخبر تكرة في

هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل  
حرفا فانتقل الى ما بعدها (فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا  
حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محل لقيامه مقام الخبر  
نحو زيد معك كما تقول زيد عندك) وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته  
مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا  
(وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد  
الخبر ولوجاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على  
تقدير الكوفيين في قولك ضربني زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لم  
ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر (ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل  
مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمر ثم  
حذف مقرون واقیم المعطوف مقامه لبق البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير  
ساد مسده) ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب  
حذف خبره هذا (والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نفع البلاغة  
﴿٣﴾ وانتم والساعة في قرن واحد ﴿﴾ فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال (قال  
الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جازان يكون ذلك  
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح ياربها  
فياربها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمر يضربه (وقريب منه قول  
امير المؤمنين على رضي الله عنه ﴿فهم والجنة كن قدرآها﴾ وانما جاز ذلك لتضمن الخبر  
ضميرهما) والبصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك  
كالصفة فلا يقال زيد وعمر ضاربه بالاتفاق ويجوز ونها على ان يكون الفعل حالا  
لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ٤ وياربها حال ﴿واعلم انه قد يغني  
ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال ركب الناقة ه طليحان  
وقولك مقاتل زيد قويان اي زيد ومن يقاومه زيد قويان (قوله ولعمرك لافعلن) ضابطه  
كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمان الله كايحيى في باب القسم فان تعيينه  
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما قسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر  
المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم وضع التحفيف  
لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن (وقد ترك  
المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو  
زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل (ونحو ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه  
لان الامر ين اى الدلالة على تعيين الخبر والسبب بشئ اخر مسده حاصلان فوجب الحذف  
(ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا  
دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ﴿ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ  
٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تكبير الخبر لانه مند فشا به الفعل

(والفعل)

الاغلب لمناسبة التكررة للمجهول كما ذكرنا آه فيجبه بخطه

والفعل خال من التعريف والتذكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم  
عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل  
فكان نكرة ( وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه  
مسندا ومسندا اليه و الفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازماله دون  
الاسم ) واما قول النحاة اصل الخبر التذكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ  
لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه ( وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا  
هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيدا خوك هو انتساب اخوة  
المخاطب الى زيد واسناده اليه لاختوته ( واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه  
عمه خاله ابنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله  
بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التي  
بعد الاول وهى مركبة من جل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى  
ضمير متلوه الا المبتدأ الاول ( وان لم تنصف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله  
فانك تأتى بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل  
الاخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد  
قائم عنده في داره بامرهم معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد  
ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو  
بكر مع خالد في داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن  
زيد مع رابطة بامرهم فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامرهم اى بامر  
زيد اى زيد امرهم بجمع بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة  
معهما فكانك قلت هند زيد امرهم بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس  
ان كانت المبتدآت اكثر \* ( قوله خبران واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف  
نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا ) اعلم انه لما كان  
مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان  
يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال  
ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه المفعول لكونه ثانيا جزئى الجملة  
وخبران واخواتها يشبهه لكونه عاملا اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدى الا انه  
قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة  
مشبه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما المجازية مشبه لاسم ليس انذى هو فاعل  
( وقدتين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية للمفعول  
( وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات  
واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة  
الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج  
في نصب بعض العمد وهى اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها

وخبر ما المجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي  
كايحي في بابها علمت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما المجازية  
لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب  
معمول ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى  
الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة  
قوية كايحي في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله  
بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا  
البرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن علمين ومذهب  
البصريين اولى لان اقتضاءها للجزمين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع  
مشابهة قوية بالفعل المتعدي ( قوله بعد دخول هذه الحروف ) يخرج خبر المبتدأ  
وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو  
حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس  
بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا البرئة نحو لارجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد  
على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه  
مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده خبر المبتدأ بقوله المجرى المسند الى  
اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن خير ﴾ ولوقال هناك المغاير  
للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل  
خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ سلم من الاعتراض  
( قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدأ ) اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة  
وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحدوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه  
اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم ( قوله الا في تقديمه ) اي ليس امره  
كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على  
المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كايحي في بابها فاريد  
ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع  
والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل  
ان يلي فعله فلما عملت العمل لفرعيتها لم تصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول  
كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانهما عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ  
في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كايحي  
في قسم الحروف ( قوله الا ان يكون ظرفا ) استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا  
لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفى اي ليس امره  
كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم  
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا اياهم ﴾ ثم ان علينا حسابهم ﴿ وفي  
وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه  
الحروف فروع على الفعل  
في العمل فلم تصرف آه  
نسخه

لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون في زمان أو مكان فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف \* قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابهة للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للبالغة في الاثبات وقيل جلت عليها حل النقيض على النقيض ٤ وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لارجل ظريف ( قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولارجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صدر الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بناءه مع قرينه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها ( قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لارجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثله ويستقيم اذا كان فيه احتمال ماثله واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثاله كـ ذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لارجل ظريف في الصفة اظهر وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه جلا على المحل وذلك لان لاهذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا المحل على المحل فكذا في توابع اسم لامعربا كان او مبنيا وللأولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لاترسل معنى الابتداء بل معناها تأكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز المحل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر كعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ كفعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز المحل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالمحل على الاعراب الظاهر أي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لالان التي الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه جلا على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه جلا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد ( قوله ظريف فيها ) لافائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سجع ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كـ كون

لكثرته في الكلام مثله  
واحتياجه الى الفعل  
او معناه ولمناسبته لان  
الظرف في الحقيقة جار  
ومجرور لكونه بمعنى  
في نسخه

٣ ( قوله وجه مشابهته  
للفاعل مشابهته لخبر ان  
بسبب مشابهة تامله لان  
٤ ( قوله وارتفاع خبر  
لا بها ان لم يكن اسمها  
مبنيا عند جميع النحاة آه )  
ما تقدم من قول الكوفيين  
ان حل على اطلاقه  
مناف لهذا الاجماع والاولى  
ان يقال اراد جميع نحاة  
البصرة القائلين بمثل لا وان )  
واخواتها في اخبارها

٥ قوله ( سجع ) اي قبيح

ظريف صفة لغلام رجل و الظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف  
ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر ( قوله  
٦ و بنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا ) اقتدى فيه بجار الله قال الجزولي بنو تميم لا  
يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادرى من اين نقله ولعله قاسه قال والحق  
ان بنى تميم يحذفون وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذالم  
تتم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به  
فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر  
الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بنى تميم \* قوله ( اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند  
بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لاشاذ ) اسم ما وخبرها قد  
يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف ٧ واما الجملة الاسمية  
التي تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لانحو لا زيد فيها ولا عمرو  
او يكون جزءا آها نكرتين نحو لا رجل قائم ( قوله وهو في لاشاذ ) اى عل ليس في لاشاذ  
قالوا يبحى في الشعر فقط نحو قوله \* من صد عن نيرانها \* قائما ابن قيس لابرار  
\* والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لاشاذ ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر  
لامنصوبا كخبر ما وليس وهى في نحو لابرار ومستصرخ الاولى ان يقال هى التى فى  
نحو لا اله اى لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لاحول ولا قوة ويجب  
ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لابرار وذلك  
لضعفها في العمل كما يبحى في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع  
ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان التكررة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء  
كانت مع لا وليس او غيرهما من حروف النفي او التثنية او الاستفهام ويحتمل ان يكون  
لغير الاستغراق مع القرينة فيجوز لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها  
او انفتح فهى نص في الاستغراق كما ان ما جاءنى رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز  
العدول عنه للقرينة نحو ما جاءنى رجل بل رجلان وما جاءنى من رجل نص في الاستغراق  
فلا يجوز ما جاءنى من رجل بل رجلان ٩ \* قوله ( المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية )  
قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة  
الفحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واياك ومسلمين وقد قسم  
النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ونحو لا عليه وهو  
غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل  
بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ الجحى في جاءنى زيد  
راكبا فعل مع قيد الركوب الذى هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط  
اخراجهم وكأنهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول  
المطلق كما يبحى في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونه مفعولين  
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالأولين نظر

٦ قوله ( و بنو تميم لا يثبتونه  
آه ) قال الزمخشري و بنو  
تميم لا يثبتونه في كلامهم  
اصلا

٧ بخلاف اسم لا وخبرها  
بلى يبحى اسم لا معرفة مع  
تكرار لا ووجه مشابهة اسم  
ما في لغة الحجاز للفاعل  
مشابهة لاسم ليس ووجه  
مشابهة ما ليس للنفي  
ودخول الجملة الاسمية  
وكونها في الاظهر لنفي الحال  
كليس نسخها

٨ قوله فاما ان يكون المبتدأ  
فيها معرفة مع تكرير لانحو  
لا زيد فيها ولا عمرو وهذه  
الداخلة على المعرفة مكررة  
هى لا التبرئة كما هو المشهور  
وسند كره عن قريب

٩ هذا ختم الكلام في  
المرفوعات



٢ قوله ( قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي آه ) جعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التأثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق

هو المصدر وان قرئ قوله وفعله على صيغة الماضي معطوفا على اوجده كما يتبادر اليه الوهم فما ذكرناه يفهم من قوله ولاجل قيام هذا المفعول به آه

٣ مما اوجده الفاعل المذكور الا ان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لان في قولك ضربته تأديبا ضاربة المتكلم لاجل اسناد الضرب اليه لاسناد التأديب فالاولى تقديم ماصار الفاعل الذي هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره نسخته

٣ قوله ( قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود اه ) اعترض بانه لا حاجة الى ذكره لان كلامه في قسم الاسم فلو قال ما فعله لكان المراد الاسم قطعاً فكانه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور بمعناه

وان كان الاصاله في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالخلاف كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واماسائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبرها المجازية وخبر كان واخوانها (قوله فنه المفعول المطلق وهو اسم مفعله فاعل فعل مذكور بمعناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربة زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قد امك يوم الجمعة فليس مفعولا فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لافعل الاول مفعول مطلق ذكر اوله لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلاعلة (وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الراجع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فبحرف قليل وكذا فرسخ سير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا (قال سيويه في قولهم جئتكم خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فانسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام با بعد من قولهم صيد عليه يومان وولده ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جمعت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كاترى في غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب (وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لاعلة له ولاغرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى (وانما سمي مانحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كما لمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه (قوله هو اسم مفعله ٣ قال انما قلت ههنا اسم

٤ قوله (فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله هذا آه) فان قيل فعلى هذا لا يكون ضربا في ضربت ضربا لا خلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذى هو الحدث واجيب بانهم ١١٤ يحرون صفات المدلولات المطابقة على

الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية ٥ قوله (و الضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما) قيل عوده الى ما لا يصح قطعاً لان المراد به الحدث ولا معنى له واما عوده الى اسم ففيه ان الفعل لا يكون بمعناه قطعاً والجواب ان المراد اشتتاله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (و يبطل هذا الحد بنحو كرهت كراحتى آه) وربما يدفع بان المراد اسم مافعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولاتها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله ( فظهر انه تأ كيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار ) اى لا النسبة الاخبارية التى في ضربت ٨ القهقرى الرجوع الى خلاف فاذا قلت رجعت القهقرى فكأنك قلت رجعت الرجوع الذى يعرف بهذا الاسم لان

بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثانى في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذى هو فاعل فعل المذكور ( قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم او جده بالقول اى قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا لان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله مافعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم مافعله لكونه اسما وتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ او جده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذى هو الضرب ٤ فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعنى باسم مافعله اسم الحدث الذى فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ماضيت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا لان يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفي فناء جار مجرى مافعله الفاعل (واحتراز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فاعل فعل ما لکن لم يفعله فاعل الذى هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب (قوله مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما (قوله بمعناه) احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لمافعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ٦ ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراحتى واحببت جنى وابغضت بغضى على ان المنصوبات مفعول بها \* قوله (ويكون للتأ كيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأ كيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأ كيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأ كيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأ كيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل (ويعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى ٨ والقر فضاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة (واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو اعمل صالحا اى عاصيا ومنه ضربت ضرب

القهقرى ضرب من الرجوع صحاح ٨ قوله (والقر فضاء) القر فضاء ضرب من القعود بمد ويقصر (الامير) وهو جلسة المحتبى لانه يحتبى بيديه مكان الثوب

الامير لانك حذف الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لاتفعل فعل غيرك ( واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اى نحو ضربته اى ضرب واما في افعال التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان ايا و افعال التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجي في باب الاضافة ( ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا اشد ضرب ( واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا ( واما ان يكون مصدرا مثنى او جموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او معرفة باللام المهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والفقهري في رجع الفقهري مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيويه ( وقال المبرده في الاصل صفة المصدر اى القعدة اقر فضاء والرجوع الفقهري ( وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تفقهري التفقهري وتقر فضاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفالشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر هو ضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربا او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح يميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ( ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا ( واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواط والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الة مقامه دالة على العدد بافراها ( وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الة مقام المثنى والجمع مثاة وجموعة فقبل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتهما وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الابسوط واحد لكنك ثبتت الة وجمعتهما لقيامهما مقام المصدر المثنى والجمع ( ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة بسوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ( وقد اجتمع في هذا القسم اى فيما قام فيه الة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضروبا قاصدا لاختلاف الانواع ( قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع ) اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الالاهية من حيث هى هى والقصد الى المساهية من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتهما وكثرتهما والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتهما فتناقضا ( قوله

٩ اى كل واحد من مثالى ما بين كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بـخلاف اخويه ) يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع فديكون نوعين فصاعدا وكذا قديكون  
العدداثنين فصاعدا ) قوله ( وقديكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا ) اى قديكون المصدر بغير  
لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق  
٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبلى اليه تبلىا والله انبتكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقى  
فيه نحو قعدت جلوسا ( ومذهب سيديوه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى  
تبلى اليه وتبلى نفسك تبلىا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا  
( ومذهب المازنى والمبرد والسيرا فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل  
عدم التقدير بلا ضرورة ملحئة اليه ) واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملة  
الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله ﴿ هذا سراقة للقران يدرسه ﴾ والمرؤ  
عند الرشى ان يلقها ذيب ﴿ اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو  
العجبى الضرب الذى ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو  
العجبى ضربى فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلته كلاما فانهما  
ليسا بمصدرين لشيء من الافعال ﴿ قوله ( وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا  
كقولك لمن قدم خير مقدم وجوبا سما ما مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وجدا وشكرا  
وعجبا ) اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والجائزة من القرينة ( قوله ٣ جواز او وجوبا )  
نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سما ما ولا يقاس عليه  
وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا ( واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها  
ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلق به من فاعل او مفعول اما بحرف جرا او باضافة  
المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعا وجدا  
جدعا وشكرت شكر او جدت جدا ( وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية ﴿ نحمده  
على عظيم احسانه ﴿ ونير برهانه ﴿ ونواحي فضله وامتنانه ﴿ جدا يكون لحقه اداء ﴿  
واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصيغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانك  
ودو اليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك  
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسالك اى شدة وسحقالك اى بعد او كذا بعدالك  
او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرالك اى جرحا وجدعالك والجدع قطع الانف والاذن  
او الشفة او اليد وشكرالك وجدالك وعجبامك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا  
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط  
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف  
الجر لالبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكروهم ﴾ وسعى لها سعيها ﴿  
وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما  
الفعل ويتصل به فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام والازوم  
بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل فى نحو جدالك وشكرالك وعجبيا

٢ قال زين العرب فى شرح  
المصاييح ان العرب يستعملون  
الفعول فى مقابلة القيام  
والجلوس فى مقابلة  
الاضطجاع ونحوه وحكى  
ان النصيرين تميل دخول على  
المأمون وقام بين يديه فقال  
له المأمون اجلس فقال  
يا امير المؤمنين لست بمضطجع  
فاجلس قال فكيف اقول قال  
قل اقعد

٣ ( قوله جواز او وجوبا  
نصب على المصدر ) الصواب  
قوله سما ما وقياسا نصب على  
المصدر بفعل محذوف وما فى  
الكتاب سهو من القلم  
كما لا يخفى

نحن على مرة بعد اخرى  
وحنانا بعد حنان ونحن  
ترحم وحنان كسحاب  
الرجة والرزق ودو اليك  
اى مداولة على الامر  
لوند اولا بعد تداول

منك ومعاذ الله وسبحان ( واما التقديم ما يدل عليه كما في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ وصيغة الله ﴿ ووعده الله ﴾ اولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبك وسعديك ودوايك وهذا ذك وهجاءك فبقى المصدر مبهما لا يدري ما يتعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما ينتهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر فبحر الظاهر الفعل بل لم يحز فلا يقال كتب كتاب الله ووعده وعده الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واجد جدالك وعقر الله عقرالك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل لرجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واما قولهم ٤ حردت حردة وحدت حده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ﴿ دار لسعدى اذه من هواك ﴾ والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ( ويجوز ان يكون المعنى حردته حردة الذي يليق به وحده حده الذي ينبغي فيكون مضافا للبيان النوع كما في قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾ وفعلت فعلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى لها سعيها ﴾ ( والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه لى الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل ٢ كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل ٣ والمعنى هولاك اى هذا الدعاء لك ( وكذا كل ما فيه من التبيينية المبينة للمعارف نحو قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمه فن الله ﴾ ان جعلنا ما بمعنى الذى واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما جعلنا ما فى الآية نكرة وقدين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مر حباك واهلا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مر حبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحيبا وان فسرت بالمصدر اى رحب موضعك مر حبا اى رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة \* ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل بصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يحى في بابها نحو هيات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هى مقامه وبنائها على الفتح اكثر اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذى استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيات زيد ( ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيات هيات لتأتعدون ﴿ فهو بمنزلة بعدا لتأتعدون استعمالا واما فى المعنى فهيات اسم فعل

٤ قوله حردت حردة  
يقول حردت حردك اى  
قصدت قصدك

٢ لزوم حذف الفعل قبله  
نسخه

٣ (قوله والمعنى هولاك  
اى هذا الدعاء لك )  
والشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين  
نسخه

والالم بين ( واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرًا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا وهذه المصادر كما انها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنصب فبانصبا عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها ( وقد يجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو زيدا ويزيد ووريد زيدا وبله زيد وبله زيدا ( ويجوز ان يكون حاشي من هذا الباب هـ فيكون حاشي زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿ حاشا لله ﴾ منوئا ويكون حاشي لزيد اسم فعل مستعلا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيات لزيد ( ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع افعالها نحو دفر الهاءى نننا وبهرا اى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فعله فعل مستعمل فهما مثل الفهقرى والقرفصاء اعني ان جميعهما مصادر لافعل لها على مذهب سيويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبيننا بحرف جر بخلاف نحو القرصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتت دفر او تعست بهرا ( ومنها اسماء اعيان هى الة مقامة مقام المصادر نحو تر بالك وجندلا اى رमित رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والفهقرى ( ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئالك اى هناة وعائذالك اى عيادها وهى مثل قم قائما اى قياما وتعال جايئا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كقيل في قم قائما ( ومنها اسماء اصوات قامت مقام المصادر كما هانك اى توجعا ٦ وواهالك اى طيبا وافا وافة لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضممار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو ايتها اى كفاه ووبها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق ( والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو ٧ وى لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلى نحو اف لكما ٨ واوه على اخوانى وآه من ذنوبى ( والظاهر ان وبلك وويحك وويسك وويك من هذا الباب ( واصل كهواوى على ما قال القراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا فى قوله ﴿ فخير نحو عند الناس منكم ﴾ ٩ اذا الداعى الثوب قال يالا ﴿ فصار معربا بتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو وبلالك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقبل وبل لك كما مر في سلام عليك

( ثم جعل )

هـ ( قوله فيكون حاشا زيدا مصدرا مضافا ) لاحرف جر حاشي كلمة تنيد معنى التنزيه في باب الاستثناء تقول اساء القوم حاشي زيد وهى حرف من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراءة فعنى حاشي الله براءة الله وتنزيهه وهى قراءة ابن مسعود على اضافة حاشي الى الله اضافة البراءة ثم قال الله وتعت بهر البيان من يرى وينزه والدليل على تنزيل حاشي منزلته قراءة ابى السماك حاشا لله بالتونين كشاف ٦ قوله ( وواهالك اى طيبا ) اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله ما اطيعه ٧ قوله ( وى لزيد آه ) وى كلمة تعجب يقال وىك ووى لعبد الله واما ويه فكلمة يقال فى الاستحاثات ٨ قوله ( واوه ) اوه من كذا كلمة توجع وربما قلبوا الواو الفا قالوا آه ٩ قوله ( منهم ) اذا الداعى الثوب ( الثوب ) فى اذان الفجر ان يقال الصلاة خير من النوم

٣ قوله (ولانتكاي) نكأت

القرحة أي قشرتها

٤ قوله (قرح الفؤاد فيجعا)

يجعا بكسر الباء وهم

لا يقولون يعلم بالكسر لكن

لما اجتمعت يآن قويت

لتحمل الكسر

٥ قوله (قعدك وعرك آه)

قال بعد ما ذكر هذه الامثلة

اعني قعدك وقعيدك لايتك

وقعدك الله وقعيدك الله

لايتك هذه مصادر منصوبة

بفعل مضمر والمعنى

بصاحبك الذي هو صاحب

كل نجوى كما يقال نشدتك

الله ومعنى عرك الله احلف

ببقاء الله ودوامه واذا قلت

عرك الله فكانك قلت

يتعمرك الله اي باقرارك له

بالبقاء وقال في شرح

المفصل عرك الله فيه معنى

السؤال ولذلك يجاب بما

يجاب به قسم السؤال

وكذلك في قعدك الله معنى

السؤال ايضا كعمرك الله

٢ قوله (وكذا قعدك الله

تقديرًا) انما قال تقدير الان

فعله لم يستعمل كما مر

وسيصرح به ايضا

٣ قوله (اي اسئل الله

تعميرك او اسئل الله عرك

آه) يقال سألته الشيء

وعن الشيء ايضا

ثم جعل ويج وويت وويس كنايةات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشهدوا فكنوا عنها بقاتله وكاتعه ثم صار بعض الإصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحوه ومه واه وغير ذلك مما سنذكره في أسماء الأفعال كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال بقاته على مصدرية ويكون بناؤه نظرا الى اصله حتى كان صوتا لالكونه اسم فعل فضه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لاننا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة لتجئنا الى كونها أسماء أفعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرهما ممن لائق به وهما عند سيويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عرك بخلاف قعدك قال \* عركت الله الاما ذكرت لنا \* هل كنت جارتنا ايام ذي سلم \* ولا يقال قعدت الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما مافيه الطلب كالامر والنهي قال \* قعيدك ان لا تسمعي ملامة \* ٣ ولا تنكاي ٤ قرح الفؤاد فيجعا \* وان زائدة وقال \* ايها المنكح الزيا سهيلا \* عرك الله كيف يلتقيان \* هي شامية اذا ما استقلت \* وسهيل اذا استقل بماني \* وقد ذكر الجوهري استعمال ٥ قعدك وعرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لايتك وكذا قعيدك وقعدك الله لايتك وقعيدك الله لايتك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم (قال الجوهري وقد جاء عرك الله في غير القسم واستشهد بقوله \* عرك الله كيف يلتقيان \* وقال المعنى سألت الله ان يطيل عرك ولم يرد القسم) وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال (والاصل عند سيويه عركت الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقیم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عركت اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدت الله وان لم يستعمل ان جعلت قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله في عرك الله ليكون فاعلا اي عرك الله تعميرا) ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عرك ٣ اي اسأل الله تعميرك واسأل الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوف الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والخليف فعلى هذا مذهب



سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما باسأل تعميرك وتعبيرك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبدأ السؤال بالدعاء للمسؤل كانه قيل طول الله عرك افعلى كذا وكذا \* قوله ( وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الاسيرا وما انت الاسير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا ) قوله ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لوجعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاجازا لكونه صاحب ذلك المصدر ( والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الاسيرا وما الدهر الاتقلا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبا تقريبا ) وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسيرا من هذا ( وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدى الطريق ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذى لادلالة فيه وضعه على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام والزم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الاسير كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا فانما هي اقبال وادبار فينحى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيننا لمعنى الدوام قال \* عجب لتلك قضية واقامتى \* فيكم على تلك القضية اعجب \* قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال جد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك ( قوله مثبتا بعد نفي ) انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا ( قوله داخل على اسم ) صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الاسيرا وما وجدتك الاسير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه الاجازا ( قوله او معنى نفي ) يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا ( واعلم ان هذا المصدر الذى

بعد الاو معناها قد يكون منكر اكد ذكرنا ومعرفة اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير لبريد او باللام  
نحو ما زيد الاسير وكذا يجي مكررا نحو ما زيد الاسير اسيرا قالوا الخبيث حذف الفعل او جب  
لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون  
خبر عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ ولا يعطى لفظه هذه  
القائدة لا بتكلف \* قوله (ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى ﴿  
(فشدوا الوثاق فاما منابعد واما فداء) ﴾ \* يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل  
او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعني بآثر ذلك المضمون فآثرتة وه مقصوده وغرضه  
المطلوب منه وسماه اثر لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي  
يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة \* واعلم ان ضابط هذا القسم  
ان يذ كر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك  
الفوائد والاعراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقب تلك الجملة وجب  
حذف افعالها وذلك لان تلك الاعراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن  
ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح  
ذلك وتكررت تلك الفوائد استقل ذكر افعالها فآلزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه  
مقام متضمناته فوجب حذفها فقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب  
من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من اوفداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما  
منابعدو واما فداء ﴾ وتقول في الخبرة يزيد يكتب فقرأه بعدا وبيعا وبعرو يشتري طعاما فاما  
بيعا واما اكلا ونحو ذلك \* قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على  
اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت جار وصراخ صراخ الشكلى  
يعني ان قوله صوت جار مصدر فآثرتة التشبيه اذ المعنى مثل صوت جار (قوله بعد  
جملة) يعني بها نحوه صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب  
وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك  
الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو  
ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا  
لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحوه قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى  
الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى  
الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين  
الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلماذا وجب  
حذفه ٢ فالاصل له صوت يصوته صوت جار اي تصويت جار فاقم الاسم مقام  
المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيويه ان المصدر منصوب  
بقوله له صوت لا يفعل مقدر (قال سيويه وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت

٤ قوله متضمن المصدر الذي  
هو اغراضه مقام متضمناته  
هي الافعال الناصبة

(٢ قوله فالاصل له صوت  
يصوته صوت جار) الصوت  
معروف وقد صات الشيء  
يصوت صوت وكذلك صوت  
تصويتا

٣ فهو ما تد إلى الجملة لأنها  
بمعنى الكلام ٤ او عطف  
البيان فان عطف البيان هو بدل  
الكل من الكل كما يجي في باب  
البذل واما على الوصف آه  
نسخه ٥ قوله اي مثل صوت  
جار فيجوز ان تعريفه مع  
كون الموصوف نكرة ( كان  
يقال صوت الجمار ٦ قوله  
صوت احسانا جاز ان يكون حالا  
على احد التأويلين المذكور  
ين في الوصف اي مثل صوت  
الجمار او منكرا ٧ قوله فان  
كررت فصار وصفا فانت فيه  
بالتحليل ( كما هو حكم الوصف  
في لارجل ظريف وظيفا  
٧ فان كرر منفي لا بلا فصل  
بين الاسم وذلك المكرر ثم  
وصف الثاني نحو لاماء ماء  
باردا فان شئت بينت الثاني  
نظرا الى كونه تكميلا لفظيا  
وان شئت اعربت به رفعا ونصبا  
وذلك لانه لما وصف صار  
مع وصفه كانه وصف للاول  
كالحال الموطئة في قوله تعالى  
﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾  
والاعراب في المكرر المو  
صوف اولى نظرا الى كونه  
كالصفة من الاعراب  
في المكرر غير الموصوف واما  
وصف المكرر اعني باردا  
فليس فيه الا الاعراب

ومعالجة يعنى ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر  
الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اخترت بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اي  
الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجد قوى ( وقد  
قيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له نصوب  
والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجي في باب المصدر فهو كما تقول  
عجبت من ضربك ضرب الاميراي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد  
خير من ضرب عمرو وضربه ( وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح  
تقديره بان وفعل منه ويسمى لوقلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ التكميلى بمعنى له صراخ  
لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف له  
صراخ فانه قطع بحصول الفعل ( وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله  
ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى ﴿ صنع الله  
ووعده الله وكتاب الله وصبغة الله ﴾ لان قبلها ما يؤدى معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة  
بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها ( واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو  
صوت جار و صراخ التكميلى اما على البذل ٤ واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال  
الخليل على حذف المضاف ٥ اي مثل صوت جار فيجوز ان تعريفه مع كون الموصوف غير  
معرف لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل  
اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لوجاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل  
وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشقة اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل  
اسد اي جرى ومثله قليل كما يجي في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل  
لا غير فاذا انتصب المصدر اعني نحو ٦ صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التأويلين  
المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه  
وجاء موصوفاً نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد  
وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد  
اللفظي كما في جاء في زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده  
الاول ولولم يكن معه الصفة لكان تأكيده الا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى  
الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الاترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا  
لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وهذا كما قال  
سيبويه في نحو لاماء ماء باردا ٧ فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالتحليل ان شئت  
نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكميلا لاول موصوفاً بشئ كالوصف  
للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في تابعه في الظاهر لافيه ولا منع عندي ان  
يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجي في باب النداء ( واجاز

الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه  
الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل الثاني  
مع تابعه تابع الاول حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة  
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر  
الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسناى صو-وا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة  
من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصف او بدلا كما  
ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت جار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست  
اذن كالفعل لخلوها انما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه  
على المصدر او الحال كما مر وروى في بيت رؤية \* ٧ فيها ازدهاف ايما ازدهاف \* نصب  
ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله  
\* قوله ( ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له على الف درهم اعترافا ويسمى  
توكيد النفس ) يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا محتمل تلك الجملة من جميع المصادر  
الاذاك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الاذاك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر  
يؤكد نفسه فاعترافا في له على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة  
كما ان المصدر يؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي  
الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان ( واما في مسئلتنا  
فالاقرار مضمون الجملة الاسمية بكما لها لا مضمون احد جزئها ( ومنه قولهم الله اكبر  
دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذي هو الدماء الحق ٩ اذ هو دعاء الى الصلاة  
فدعوة الحق كرجل صدق وجار سوء ومنه قوله \* انى لا منحك الصدود واننى \*  
قسما اليك مع الصدود لا ثميل \* لان قسما بمعنى التأكيده وهو الحاصل في الكلام السابق  
بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر  
نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص  
على معاني هذه المصادر وحي بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار  
فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة  
وكونها تأكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة  
المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو زيد صوت  
صوت جار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره \* قوله ( ومنها ما وقع مضمون  
جملة لا محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيد الغير ) اعلم ان قولك زيد قائم حقا  
مثل رجوع زيد الفهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكدا لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول  
جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل \* ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة  
مؤكد لنفسه والافليس مؤكدا لان معنى التأكيده تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن  
الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرر انما يؤكد نفسه ويبان كونه ٢ مؤكدا لنفسه

٧ قوله ( في بيت رؤية فيها  
ازدهاف ايما ازدهاف )  
الزهد الخفة والتزق وفيه  
ازدهاف اي استبحال وتقمم  
ومنه قول رؤية فيه ازدهاف  
ايما ازدهاف نصب ايما على  
الحال صحاح واوله \* لولا  
توقى على الاشراف \*  
\* المحتنى في النقف النقفاف \*  
\* في مثل مهوى هوة  
الوصاف \* قولك اقوالا  
مع الخلاف \* فيها ازدهاف  
ايما ازدهاف \* \* والله بين  
القلب والاضعاف \* اي  
لولا انى اتوقى لم يمت بي  
في الهواء البعيد في مثل هوة  
الوصاف وهوته مثل عند  
العرب قولك يدل من التاء  
في المحتنى فيها ازدهاف اي  
في تلك الاقوال تسارع الى  
الحلف والله اي هو بين  
القلب وما يحويه فلا يخفى  
عليه ما تضمن لي ايما الاب  
يخاطب اياه العجاج ٩ اودعوة  
الحق اذ هو دعاء الحق نسخته  
٢ على التفصيل ان قولهم  
الحق في جميع نسخته

ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ماهو في معنى القول قال تعالى  
 ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق  
 لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اى قول غير قولك ( ومعنى  
 هذا زيد كعنى قوله \* انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه  
 من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقا اى قول حقا ( وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل  
 ٣ وكذا قول ابي طالب \* اذا لاتبعناه على كل حالة \* من الدهر جدا غير قول التهازل  
 \* اى قولاجدا ( وكذا قولك لا فعلته البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة  
 والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يدولى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان  
 او اكثر بل هو قطعة واحدة لايتنى فيها النظر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان  
 تفعله وقطعت به قطعة قالبة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى  
 القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدران تجعل  
 الجملة المتقدم مفعولا بها قلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا قلت بيا للنوع فالقول الناصب  
 مدلول الجملة المتقدمة لان المنكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقولة فعنى جميع هذه المصادران  
 كانت بعد الجملة الخبرية قولاحقا مطابقا للخارج ( وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة  
 نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل  
 الاعلى الصدق ( واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر  
 يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه  
 يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ( وكذا مايجئ  
 بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل  
 والنهى قاطع بطلب تركه ( واما قولهم ٥ اجدك لا تفعل كذا قال \* اجدك لا نقضيان  
 كرا كما \* ولا يستعمل الامع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم  
 اذلوا كد قوله جدي كما قوله لا نقضيان كرا كما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اغنى الفعل بلا  
 فاعل فيكون نحو رجوع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد  
 وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها ( فان قلت جديكم مضمون عدم قضاء  
 المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد ( قلت  
 عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى مخاطبين او غيرهما ويعارض  
 بنحو زيد رجوع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق  
 فثبت ان جديكم ميبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى  
 القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة ( ولا يجوز ان يقدر اجدك اقول لا نقضيان  
 كما قدرنا فى بيت ابي طالب اقول اتبعناه على كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن  
 بطرح الباء والمعنى اجدك كذا قال الاصمعي ومثله قوله \* احقا بنى ابناء سلمى بن جندل \*  
 تهددكم اباى وسط المجالس \* اى فى حق ٥ ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه

٣ قوله ( وكذا قول ابي  
 طالب اذن لاتبعناه على كل  
 حالة آه ) هذا من قصيدة  
 له فى مدح النبي عليه السلام  
 واوله \* فوالله لولا ان احى  
 بسبة \* تحير على اشيا خافى  
 المحافل \* ومعنى تحير اى  
 ترجع ٤ قوله ( وكذا  
 قولهم افعله البتة آه )  
 وقطعت همزة البتة على  
 خلاف القياس ٥ اوله  
 \* خليلي هيا طال ما قدر قدما  
 ٦ قوله كما توهم بعضهم  
 آه ) كالزحشرى والمص  
 فى الايضاح قوله ( اجدك  
 واجدك بمعنى ولا يتكلم به  
 الامضا قال الاصمعي معناه  
 اجد منك هذا ونصبه على  
 طرح الباء قبل ما اتاك فى  
 الشعر من قولك اجدك فهو  
 بكسر الجيم واذا اتاك بالواو  
 وجدك فهو مفتوح ٥ قوله  
 ( ومعنى حقا وجدك  
 متقاربان ) جد فى الامر  
 يجدو يجدو وكذا اجد

على الحال ٢ كافي فعلته جهده على الخلاف الذي يحى فيه (والعامل في اجد كما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام) ويجوز ان يقال هو بتقدير انجد ان جدائم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقدتين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة غير هان ينبغي ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كافي المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولاً باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله (فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكدا لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التأكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكذلك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكدا لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يدكر المثل هذا الغرض فيسمى تأكيداً لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى المؤكد لنفسه التأكيد الخاص والمؤكد لغيره التأكيد العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس) وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لا فادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما للضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب (فلاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعده الله للامن من اظهار الفعل مع حصول التائب عنه \* (قوله ومنها ما وقع مثني نحو لبك وسعدك) ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالثنية التكرير كقوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثني عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفهالياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال \* دعوت لسانا بنى مسورا \* فلبى فلبى يدي مسورا \* قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالباء واصل لبيك البالك البابين اى اقيم لخدمتك وامثال مأمورا ولا ابرح عن

٢ (قوله كافي فعلته جهده على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقرئ الاجهدهم بالفتح والضم قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهدا في هذا الامر اى ابلغ غايته ولا يقال اجهد جهدا بالضم فائدة هذه الزيادة المحقة المضروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر في ضابطة الاضافة مع ان ناصبهامذكور على ما ذكره ههنا فتأمل

٤ (قوله دعوت لسانا بنى مسورا آه) مسورا اسم رجل ولي الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسورا لسانا بنى اى اصابني من الحاجة فلباني اى فاجابني ثم قال فلبى يدي مسورا اى اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذي يديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه



٢ (قوله وقولهم دوا ليك اى تداول الامر دوا لين) تداولته الايدى ﴿ ١٢٦ ﴾ اى اخذته هذه مرة وهذه مرة

٣ (قوله وهذا ذيك) الهذ  
الاسراع فى القطع وفى القراءة  
٤ (قوله وطعنا وخضا)  
الوخض طعن غير جائف  
وقد وخضته بالريح  
٥ (قوله ارضى وذؤبان  
الخطوب تنوشنى) الذئب  
معروف وجعه اذؤب  
وذئاب وذؤبان وذؤبان  
العرب صعا ليكها الذين  
يتلصصون يقال للرجل اذا  
تناول رجلا لياخذ برأسه  
ولحيته ناشه ينوشه نوشا  
٦ (قوله او نعمت عينك  
نعمة اى قرّة) ويقال ايضا  
ونعم عين ونعام عين ونعمى  
عين  
٧ لا يجب حذف فعلة بخلاف  
فاها لفيك فلما انمضى عنها  
معنى المبتدأ والخبر وصار  
معنى فاها لفيك اصابة  
داهية ومعنى فاه الى فى اى  
مشافهة ومشافها من غير ان  
يفهم من المضاف والمضاف  
اليه معنى ومن الجار  
والمجرور معنى آخر كما كان  
فى الاصل اعرب من الجملتين  
ما قبل الاعراب وهو الجزء  
الاول باعراب المصدر  
او الحال اى فاه وفاها فلما  
صارت الجملة آه نسخته

مكانى كالمقيم فى موضع والثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾  
والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى  
الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المحب  
بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يتمثله ويجوز ان يكون من لب  
بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وما قولهم لى يلى فهو مشتق من لبك لان  
معنى لى قال لبك كما ان معنى سجع وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سجع  
بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعدك مثل  
لبك اى اسعدك اى اعينك اسعدين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى  
باللام ٢ وقولهم دوا ليك اى تداول الامر دوا لين ٣ وهذا ذيك اى اسرع اسراعين قال  
﴿ ضربا هذا ذيك ٤ وطعنا وخضا ﴾ اى ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله ﴿ جاؤا بمدق  
هل رأيت الذئب قط ﴾ وهما جيك اى كف كفين كماها مصادر لم يستعمل الا للتكرير بخلاف  
حنانك ومثلا حوالبك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿ فقالت حنان ما اتى  
بك هاهنا ﴾ اذونسب ام انت بالحقى عارف \* ومعنى حنانك اى تحنن تحننا بعد تحنن (ومن  
المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان ولا نحو قوله  
﴿ ارضى وذؤبان الخطوب تنوشنى ﴾ وامكرا وانت فى الحديد وقياما قد علم الله  
واقياما وقد قعد الناس (وانما واجب حذف الفعل فيه حرصا على ان تجار الموبخ عما انكر عليه  
وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقاما وقد قعد الناس واقامنا قد علم الله  
وقد قعد الناس وكذا قولهم اتيميا مرة وفيصيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يحى  
فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد  
بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المحب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل  
وانم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوائد واذف الى المفعول ٦ اولممت عينك  
نعمة اى قرّة وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك  
ولا كيدا ولاهما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد  
على الناهى لا فعلن ذلك ورغما وهو انا ويقول \* اغتديت ولاغتداء الغراب \*  
واغتديت ولاغتداء القطا \* اى ولاغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك  
(وانما واجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر  
واغتناء منه) ومن القياسات نحو ﴿ وتبث اليه تبثلا ﴾ عند سيويه وهذا آخر القياسات  
وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فاه الداهية والمعنى ذهبت  
دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال ككته فاه الى فى  
اى مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى ككته مشافهة الا انه ٧ لا يجب  
حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى  
المصدر اى اصابة داهية فانمضى عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه



الى في اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن  
الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب  
وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقبل في فوها  
وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانتا عليه وقيل انتصاب  
فاها على انه مفعول به اى جعل الله فآل الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك \* قوله  
( المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما ) قوله  
ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل  
فيه المنصوب في ماضيت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب  
على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الابدان وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه  
بمالا بفعل الابه فعلى تفسيره ينبغي ان تكون المجرورات في مررت زيد وقربت من عمرو  
وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها  
لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في الاصطلاحهم  
وكلامنا في المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك  
اياهم الى زيد الابشى آخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح ( والاقرب  
في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله  
المثبت او المجهول ثبتا ) فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع  
المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحداثت ضربا وان  
كان مفعولا للتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني  
انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف  
الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكرامك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا  
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقت الى زيد زيد  
ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعث زيدا مالا وكلت زيدا  
طعاما وبعيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه  
وجئ الى ومبيع منه ومكيل له ومبغى له ( وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليم زيداني  
نحو ضربت زيد وماضيت زيدا ) وافعال القلوب في الحقيقة لاتعدى الا الى مفعول  
واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالعلوم في علت زيدا قائما قيام  
زيد لكن نصبهما مع التعلق بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الآخر  
مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذف احدهما لكنت كالحذف بعض  
الكلمة ( وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول  
هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو  
معطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذا لبة مكساة ومعطوة اى مأخوذة  
وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيدا محفور والنهر محفور فالعنى حلت زيدا على

٨ قوله ( فان معنى اشترك  
في قولهم اشترك زيد وعمرو  
ولا يفهم بعد اسنادك آه )  
قد يقال هو مسند الى زيد  
وعمر معا بحسب المعنى  
المقصود والاسناد لا يسمى  
تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق  
بغير الفاعل كما لا يخفى وعمر  
فاعل حقيقة وقصدا وان لم  
يسم فاعلا لفظا واما قولك  
ضارب زيد عمر افليس عمرو  
وفيه مما قصد جهة فاعليته  
بل جهة مفعوليته اعنى تعلق  
الفعل به من حيث الوقوع

ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع  
المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل  
انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الجملة على ذلك الفعل المطاوع اى جعلته  
على ان يحفر النهر كما مر ( وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعدا الى مفعولين فان المعلم هو  
المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما  
مسا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت ( وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام  
اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ وما أدري  
ما يفعل بي ولا بكم ﴾ وكذا الضمير في المفعول فيه ومعه ( ٢ ) واما ان نصب المفعول فالفعل  
عند البصريين واشبهه بناء على انه به تقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى  
لنصب اى المفعولية ( وقال الفراء هو الفعل والفاعل ( وقال هشام بن معاوية من الكوفيين  
هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى ببناء على ان النصب علامة  
الفضلة لعلامة المفعولية ( وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال  
في الفاعل ان عاملة الاسناد على ما تقدم \* قوله ( وقد تقدم على الفعل ) هذا الحكم  
ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة  
اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب  
الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضرب  
ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم  
والام يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتساfran في  
الظاهر ( وكذا يجب تأخير عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب  
موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان  
الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيى ( وكذا  
لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحروف  
الموصولة وصلتها كما يجيى في باب الموصولات ( ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان  
تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم  
ضربت واى حين تركب اركب و غلام ايهم ضربت و غلام من لقيت فلكرمه  
( وكذا ان كان المنصوب معمولاً لما يلي الفاء التى فى جواب اما اذا لم يكن له منصوب  
سواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يجيى فى حروف الشرط  
من انه لابد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد ما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم  
ايهما شئت وتخلي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا ( وكذا ان سد  
شرط آخر مسد شرطا اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب  
( ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر فى التقدير من وجوه  
احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معمول

٣ قوله ( واما ان نصب المفعول  
فالفعل عند البصريين ) كما انه  
هو الرفع للفاعل عندهم

والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بعلامه كانه لامفسرله قبله بخلاف قوله تعالى ﴿ واذبتلى ابراهيم ربه ﴾ لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية ( واجازه البصرية وهو الحق كتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ٣ ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدوته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سدمسد الفاعل \* واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كايحيى في المنصوب على شريطة التفسير \* قوله ( وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا من قال من اضرب ووجوباً في اربعة مواضع الاول سماعى نحو امراء ونفسه ( وانتهوا خيرا لكم ) واهلا وسهلا ) القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول زيدا ( قوله امراً ونفسه ) اى دع امراً والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت عملة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ تفسير سيديويه انتهوا عن التثليث واتوا خيرا لكم ( وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اى كن ذلك ( وقال الفراء لو كان على اضممار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراك او سعلك بتقدير حسبك واثت خيرا لك ووراك واثت مكانا او سعلك يقوى مذهب سيديويه اى تقدير اثت فى الآية وكذا قوله \* ٤ فواعده سرحتى مالك \* او الربى بينهما اسهلا \* اى قولى اثت مكانا اسهلا ٥ وكذا قولهم انه امر قاصدا اى انه عن هذا واثت امر قاصدا وقرينة اثت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما انتهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينصب باثت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امر قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيديويه واورده الزمخشري فى ذلك اورد سيديويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضممار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المعمولية نسخه

٣ قوله ( ولا يجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل آه ) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفي احد ضمير مستتر راجع اليه فلا مانع

٤ ( قوله فواعده سرحتى مالك ) السرح شجر عظام طوال الواحدة سرحة يقال هى الآم على وزن الآع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكتنى بها عن المرأة فيقال سرحة فلان م بالفتح شجر حسن النظر مر الطم

٥ ( قوله وكذا قولهم انه امر قاصدا اى انه عن هذا واثت امر قاصدا آه ) قال المصنف تقدير اثت فى هذه المواضع كما ذكره سيديويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهره فى مثل انه واثت امر قاصدا وعد الزمخشري انه امر قاصدا مما يجب الحذف فيه غلط

ولعله سمع انته واثت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خير الكرم  
وخيرالك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا اذا قصد والقصد فى الامر  
خلاف القصور والافراط قال \* كلاطر فى قصد الامور ذميم \* ( قوله اهلا ) اى اتيت  
اهلا لاجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لاوعرا ( وقال المبرد هى منصوبة  
على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا ء واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا فقد رله  
فعلا وان لم يكن له كما قيل فى نحو الفهقرى على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على  
وضع سهلا موضع سهولة ( ومن الواجب اضممار فعلها سماحا قولهم هذا ولا زعماتك كان  
المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سماء الصدق صادر  
من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون  
التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ( ومنها قولهم من انت  
زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى زيد وكان اسم رجل مشهور فانكر  
ذلك عليه اى من انت ذا كرازيذا او تذكر زيدا وانتصاب ذا كرا على الحال من معنى  
من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصة من تريد اى كيف تكون ويقال  
هذا ايضا فحين ذكر عظيم بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك  
زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر ( ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير  
امامعنى العاذر كالجميع او المعذر كالايام بمعنى المولى واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان  
يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير. واما فى  
الاصوات ٢ كالصهيل والنائم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها  
قال \* جارى لاتستنكرى عذبرى \* سبرى واشفاقى على يعبرى \* بين بقوله سبرى  
واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذرفيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع  
الى المخاطب اى اخضر ما ذكر او عذرك او الحال التى تعذرفيها ولا تلام وهى ٣ فعل  
المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من  
اجل الاساءة اليه وايدائه ٤ اى انت ذو عذر فيما تعامل به من المكروه ومنه ما يروى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا بى بكر \* اعذرني من عابشة \* اى من جهة تأديبها  
وتعريبها وفى الخبر \* لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم \* اى يقيموا العذر  
بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبتهم ومهلكهم فعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلاكها  
ويقال من يعذرني من فلان اى من اجل اينائى اياه اى الى عذر فى اينائه فهل ههنا من  
يعذرني ( ومنها قولهم اهلك الليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالعنى الحق اهلك مع الليل  
اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى  
الحق اهلك واسبق الليل ( ومنها كليهما وتما اى اعطنى كليهما وتما واصله انه قال  
شخص بين يديه زبد وسانم وتما لآخر اى هذين تريد مشيرا الى الزبد والسانم فقال ذلك  
الاخر ذلك ( ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحشقا وسوكيلة اى اتجمع  
حشفا وكل شئ ولا شتية حراى اصنع كل شئ ولا تركب شتية حرواى تأتني فاهل الليل

٤ الرحب بالضم السعة

٢ ( قوله كالصهيل والنائم )  
النائم صوت ضعيف كالانين  
يقال نأمت القوس وسمعت  
نائم الاسد

٣ ( قوله وهو فعل المكروه )  
الى ذلك الشخص اى لك  
العذر آه ) هذا على المعنيين  
الاولين اعنى العاذر  
والعذر ظاهر واما على  
المعنى الثالث فلا يصح هذا  
التقدير اعنى قوله اى من  
الاجل الاساءة كما لا يخفى  
٤ ( قوله اى انت ذو عذر  
آه ) هذا محصول معناه  
على التقدير الثلاثة

واهل النهار اى فتأتى اهل الليل واهل النهار اى اهلاك بالليل والنهار وديار الاحبة  
 اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى مارأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب  
 رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقيد يقال كلاهما بالرفع  
 وتمر اوكل شئ ولا شئ حراى كلاهما الى ه وكل شئ اى وجوب الحذف فى جميع ما ذكر  
 وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير \* واعلم ان المفعول به  
 يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يحذف فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع  
 قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجل اذ لا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه  
 ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام  
 وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين  
 اما منوى كما فى قوله تعالى ﴿ يغفر لمن يشاء ﴾ اى لمن يشاءه او غير منوى وذلك اما  
 لتضمن الفعل معنى اللازم كقوله تعالى ﴿ يخالفون عن امره اى يعدلون ﴾ وقوله ﴿ وان  
 تعتذر بالحل من ذى ضرورتها ﴾ الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى \* اى يؤثر بالجرح  
 واما بالمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط  
 ﴾ قوله (والثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا)  
 قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه (قال المصنف المطلوب  
 اقباله اخرج المندوب ٣ لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو  
 ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان  
 الزمخشري لم يحد المندوب لاشكاله وذلك لانه لوحد بامر معنوى اى كونه مطاوب الاقبال  
 دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولوحد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل  
 فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحد له ظهوره لاشكاله فان المنادى  
 عنده كل ما دخله ياء واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع ه كما صرح به لما  
 فصل احكام المنادى فى الاصراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيديوه انه منادى كما قال  
 الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكذلك تناديه وتقول له  
 تعال فانا مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المرائى لا تبعد اى لا تهلك كأنهم من ضمنهم بالميت  
 عن الموت تصوروه حيا فكروا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعد ولا هلكك وكذا  
 المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه واثيراه وواحرناه اى احضر حتى يتعجب من  
 فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿ لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا  
 ثبورا كثيرا ﴾ امرهم بقول واثيراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة  
 وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فعنى يا لئلا وباللذواهى احضرا حتى يتعجب  
 منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص  
 والعارض غير متعده هذا وانتصاب المنادى عند سيديوه على انه مفعول به وانتصبه  
 الفعل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفًا لازما لكثرة الاستعمال  
 لدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء

٥ قوله وكل شئ اى (ام) يقال

الام الشئ اليسير

٦ قوله فان تعتذر بالحل يقال

الحل هو السنة القحط

٣ قوله (لانه المتفجع عليه

لا المطلوب اقباله) الفجعة

الرزينة وقد فجعت المصيبة

اى وجعته وكذلك فجعته

وتفجعت له اى توجعت

٤ قوله (اخرج نحو زيد

فى قولك اطلب اقبال زيد

وقد تصلف بهذا آه) الاولى

ان يقال فى قولك ليقبل زيد

فان ما ذكره ظاهر فى الاخبار

فلا يكون زيد فيه مطلوباً

اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله

٥ قوله (كما صرح به لما فصل

آه) حيث قال وانتصابه محلا

اذا كان مفردا معرفة كقولك

يا زيد ثم قال او مندوبا كقولك

يا زيد آه

٦ قوله (ومنهم قولهم فى

المرائى لا تبعد) رثيت الميت

مرثية ورثوته اذا بكيته

وعددت محاسنه وكذلك

اذا نظمت فيه شعرا

لسده مسد الفعل وليس ببعد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيازيد جلة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيويه جزء آ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند البرد حرف النداء سده مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسد هما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لانداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان ياعوضا منه لكان جلة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى ( وقال ابو على فى بعض كلامه ان ياواخوانه اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فيجوز فى ادائه ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترقيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفعل لا يضر فيه ضمير المتكلم (والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر تقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى مشاهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل تم منى دون المنادى لكونه جلة (والجواب انه قد يعرض للجملة مالا يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بدله من منادى \* واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يازيد دماء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كاقيل فيهما واجاز البرد نصبه للحال نحو يازيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله \* يابؤس للجهل ضرار الاقوام \* والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل تقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجئ زيد راكبا \* قوله (ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة مثل يازيد ويارجل ويازيدان ويازيدون) انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يازيدان ويازيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو ( وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ٦ ولو قبحناه لشابه غير المنصرف فرغناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما يرفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر ( قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل ( وقال الفراء اصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالفائات فبنى على الضم وقبح المضاف

٦ قوله (ولو قبحناه لشابه غير المنصرف) اى لاشتبه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة اذا كان غير منصرف نحو يا احر لغير معين

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول  
 في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا ( قوله  
 مفردا ) اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون  
 ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيضم نحو  
 يازيد ويارجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو يا قاضى ويا فتى  
 وفى المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ( ويونس يحذف الياء فى المنقوص ويعوض  
 منها تنوينا فيقول يا قاضى لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلالام واضافة ولا  
 يحذف فى امرى من الراء خوفا من الاجحاف بالكلمة ( وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه  
 موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا  
 وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه لكاف فى ذلك لفظا ومعنى ( وانما  
 قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم للمبنى  
 واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالکاف افرادا ولم يبن المفرد النكر لانه ليس  
 مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضم منادى جازيا انت نظرا الى المظهر قال  
 \* يا بجر بن ابجر يا انتا \* انت الذى طلقت عام جمعنا \* وجازيا اياك نظرا الى كونه  
 مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيك قاله لايه لما اراد ان يتكلم واذا  
 اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال  
 \* سلام الله يا مطر عليها \* وليس عليك يا مطر السلام \* وعند يونس بنصب رجوعابه  
 الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن ( وانما بنى المفرد على  
 الحركة لان له عرقا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى العرب  
 نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك  
 ومن قبل \* قوله ( ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا يزيد ويفتح لاحقاق الفها  
 ولا لام نحو يازيداه وينصب ماسواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويارجلا غير  
 معين ) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغث به نحو يا الله ارجع منه نحو يا  
 للماء ويا للدواهى وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب ( وانما  
 اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لهما اذا المستغاث مخصوص من بين امثاله  
 بالدعاء وكذا التعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية  
 لادعوا والمقدر عندسيويه او الحرف النداء القائم مقامه عندالمبرد الى المفعول وجاز  
 ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار اولضعف النائب منابه الاترى انك  
 تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولايجوز ضربت لزيد وانما قححت لام  
 الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه  
 قدبلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للظلم ويا للضعيف  
 اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه لما يجيئ  
 فى حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله \* يا لكهول وللشبان للعجب \* كسرت



لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطف مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله \* يالطافنا ويا لراح \* وانما يكسر لام المستغاث لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين ( وفتح اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويترد كسر لامة على تأويل انه مدعوله والمنادى محذوف نحو يالدواهي وباللأء وبالفلبة ٣ ( وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل بالزبد يآل زيد فحذف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لاآله نحو يالدواهي وبالله ونحوهما ( وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو بالله من الم الفراق وهو متعلق بمادل عليه ماقبله من الكلام اى استغث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا زبد لاقتلك قال \* ٤ مهلهل بالبكر انشروا الى كايا \* بالبكر اين اين الفرار \* وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولا مجازا ( ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا زبد قد كان كذا وانت تحذنه لم يحز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والتعجب منه والمهدد ( قولوا ولا لام ) قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والتعجب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة يام ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجي ( وانما صار المستغاث به والتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للحرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر ( قوله وينصب ماسواهما ) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسم ما يجي بعده شئ من تمامه امام معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمائى واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف ببعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيويه وكذا تقول لاثلاثة وثلاثين عندي ( وقال الاندلسى وابن يعش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون او الثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جاعة معينة

٣ الفليقة الداهية

بالبكر) مهلهل اخوكليب  
بن وائل يقال شعر  
مهلهل اى رقيق قيل  
انما سمى به لانه اول من  
ارق الشعر  
٦ من اللانحة

والاقلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يارجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء  
وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كافي يا خيرا من زيد بل اشد وامانعت هوجلة  
او ظرف نحو قولك يا حليما لا يجعل ويا جوادا لا يفعل قال \* ٢ يا شاعر الاشاعر  
اليوم مثله \* جرير ولكن في كليب تواضع \* وقال \* ابعدا حل في شعبي غريبا \*  
الوما لا ابالك واغترابا \* وقال \* ادار ٣ يحزوى هجت للعين عبرة \* ٤ فاء الهوى  
يرفض او يترقرق \* وقال \* الا يا نخله من ذات عرق \* عليك ورجة الله  
السلام \* فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم يجعله علما جاز  
ان يعرف بالقصد كافي يارجل وان لا يعرف لعدم القصد كيا رجلا فنقول في النكرة  
يا حسننا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاء ويا عبدا حل في شعبي غريبا ونقول في  
المعرفة يا حسننا وجهه الطريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف  
بالجملة او الظرف ايضا ان يحوز نحو يا حليما لا يجعل القدوس وادارا يحزوى الدراسة  
لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة  
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فنقول يا حليما لا يجعل  
غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد  
بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يارجل وامرأة اولم يكن الوصف بالجملة او الظرف  
فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يحوز جعله مفردا معرفة مستقلا فنقول يارجل  
وامرأة ويارجل الطريف ولا يحوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا  
بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين اذا الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ٥ وبخلاف  
نحو يا حليما لا يجعل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب  
لا يا حليما لا يجعل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما  
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يجعل وادارا يحزوى  
مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا ( فان قيل اجعل  
الجملة او الظرف صلة للذى وقد صح وصفا للمعرفة ) قيل بعد الكلام اذن جدا  
عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف  
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يا رجلا را كبا لمعين ٦ لجعله  
من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يارا كبا لمعين على حذف الموصوف وفي  
كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجوازه ( وفيه اشكال لاستلزام لارجلا را كبا ولا قائل به  
واما سائر التواضع من البدل وعطف البيان والتأكييد فلا يجوز ان يكون المنادى  
بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كافي ثلاثة وثلاثين  
في العدد فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كالزم في نحو يا حليما لا يجعل ( قوله ويارجلا  
لغير معين ) الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا  
ظريفا ونحو قوله \* فيارا كبا اما عرضت قبلنا \* ندامى من نجران ان لا تلقيا \*  
انما جاز عندهما اما لكون را كبا وصفا لموصوف مقدر اى يارجلا را كبا اولكونه

٢ قوله ( قال يا شاعر  
الاشاعر اليوم ) هو جرير  
يهجو عباس بن يزيد  
الكندي

٣ حزوى اسم موضع  
بعينه واراد بماء الهوى  
الدمع لانه يعنه ومعنى  
يرفض ينصب متفرقا وتر  
فرقه جولانه في العين

٤ قوله ( فاء الهوى  
يرفض او يترقرق ) ار  
فضاض الماء ترششه يقال  
رقرقت الماء فترقرق اى  
جاء وذهب

٥ قوله ( وبخلاف نحو  
يا حليما لا يجعل لان الجملة  
والظرف لا يكونان صفة  
للمعرفة آه ) ولا يصح الحمل  
على الحال اذ ليس المعنى  
على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه  
نسخه

٧ اى يجوز يارجلا  
راكبا لمعين

معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لاقى اللفظ ولا في  
التقدير اذا لامع من ذلك ( واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز  
دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يحز دخول اللام  
نحو يا عبدالله ويا خيرا من زيد لم يحز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز  
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز  
يازيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يحز في يازيد ذا المال الا بالنصب واجرى  
المضارع للمضاف اذا صلح اللام مجرى المضاف \* قوله ( وتوابع المنادى المبني المفردة  
من التأكييد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المتنع دخول ياعليه ترفع  
على لفظه وتنصب على محله نحو يازيدا لعائل وعائل والخليل في المعطوف يختار  
الرفع وابوعرو النصب وابوالعباس ان كان كالحسن فكالخليل والافكابي عرو  
والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا  
والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه ) كان عليه ان يقول توابع المنادى  
المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثه ٧ فان توابعه لا ترفع نحو يازيدا  
وعمر ٨ ولا يجوز عرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور  
باللام لا تكون المجرورة تقول يا لزيد وعرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور  
اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة  
( وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه  
فارتفع نحو الظريف في قولك يازيد الظريف على تقدير انت الظريف واتصاه  
على تقدير اعني الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله  
في جميع احكامه ) ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد  
عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتأكييد وعطف البيان  
وعطف النسق ذواللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي  
باشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وكان متبوعهما مضموما اولا فنقول  
يازيد ورجلا اذا قصدت التكرير كما تقول يا رجلا وتقول يازيد ويا رجلا اذا قصدت  
التعريف وكذا يا عبدالله ورجلا ويا عبدالله ورجلا واذا كان مضافا او مضارما له  
نحو يازيد وعبدالله ويا عبدالله وطالعا رجلا وتقول في البدل يازيدا خانا ويا عبدالله اخ  
وذلك لان البدل ساد مسد البدل منه والاول في حكم الساقط وعطف النسق من حيث  
المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام  
جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء هذا مانص عليه سيويه واجاز  
يازيد وعمر ٨ على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم  
المباشرة فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها ( وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يازيد  
وعرو بالرفع جلا على اللفظ وكذا اجاز يا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء  
على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز

٧ ( قوله فان توابعه لا ترفع  
نحو يازيدا وعمر آه )  
وكذلك يقال يا تميم اجمعين  
ولا يجوز اجمعون وكذا  
يقال يازيدا الظريف  
بالنصب فقط  
٨ ويا تميم اجمعين ويا زيدا  
اخا في البدل وكذا  
المجرور باللام نحو يا  
للحول ولا الشبان ونحو يا  
لزيد وعرو ونحو يا لزيد  
الظريف لا ترفع توابعه  
ولا تنصب

قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يحى في باب التوابع فيطردفيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يحى في التوابع ( فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبو عهما فليجز لارجل غلام لعمر في البدل ولا غلام وجارية في العطف ) قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا لتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لاضيف لضعف مشا بهتها لان كما يحى في بابها الا ترى الى انزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف ( واما الضرب الثاني من التوابع اعني التعت والتاكيد وعطف البيان عند النجاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للنادى العرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبو عهما ( وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى وكأ انه باشره حرف النداء كما تقول في يائها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للعرب نحو يا خانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قد منا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع العرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للنادى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يازيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع من ان تكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما في يازيد الحسن الوجه قال \* يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه \* ٢ حجر تمنى صاحب الاحلام \* وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يازيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان نادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يازيد ابا عمرو في عطف البيان ويازيد ذا المال في الوصف وياتيم كلهم في التاكيد وجاز ياتيم كلهم نظرا الى لفظ تيم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية ( وابن الانباري يميز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يازيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النجاة يا عالم زيد وزيد او في التاكيد ياتيم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يازيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يازيد لانه هو هو لفظا ومعنى

٢ حجر بجاء مهملة مضمومة  
بعدها جيم ساكنة يريد  
بذلك والد امرئ القيس  
الشاعر قتلته بنو اسد

٢ قوله ( لقائل يا نصر نصر نصرا ) جاز فيه أربعة اوجه احدها ١٣٨ ان يضم الاول وينصب الثاني

والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على عطف المصدر يعنى يا نصر نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تأكيد لفظي له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير وخاتم الجود والتكثير للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكأنه خوطب النصر مجازاة على هذا فالثالث لا يكون الامصادر

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً قال رؤبة \* ائى واسطار سطر سطر \* ٢ لقائل يا نصر نصر نصرا \* وفي جعل ابى على وجار الله يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان ما لا يفيد الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى \* بالناسية ناصية ناصية كاذبة \* كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل ياتيم اجمعين فلا يمنع اذ رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يخفى في قولهم لامامنا باردا \* ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يحز في المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لا للبنى في بناءه الا ترى انك لا تقول جامنى هؤلاء الكرام بجر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البناءية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لارجل فلشابهة الضمة للرفعة جازان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب ( واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت ( فان قيل فلم يجوز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لارجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البناء كما لم تمنع في الخمسة عشر ( قلت انما جاز ذلك في الاثنى في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهي لنفى الظرفاء لالنفى الرجال فكانه قيل لاظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البناء نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل ( قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع ) اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

( مستقل )

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيهها على استقلاله  
معنى كما في يائها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمنع وقوعه  
موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر  
الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل  
واباعرو نظرا الى العلنين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التسابع المذكور  
مع كون المتبوع غيره المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكما لخليل) اى المبرد  
يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذواللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز  
حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق اباعرو في اختيار النصب مع لزوم اللام  
كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم (ويحتاج ههنا الى  
معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان  
في الاصل للمخبر ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك  
الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العملية مع لام العهد ليفيد  
الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال علامه ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي كانت اللام  
في مثله لازمة لانه لم يصير علما الا مع اللام فصارت ك بعض حروف ذلك العلم وذلك  
امافي الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة فكما لصعق ومن الاعلام الاتفاقية  
ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من  
الصفة او المصدر او لا والمقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل  
والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى  
تكون كاحد اجزائها بل اتحاد خلت اللام في مثلها بعد العملية وان لم يكن العلم محتاجا  
الى التعريف وذلك للحج الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح  
كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم ٧ كالتقبيح والجهم لو سمي بهما فكأنك  
اخرجتهما عن العملية واطلقتها على المسمين بها او صافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت  
هاتئلتها والصفات قبل العملية اذا اسعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب  
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف  
بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وايس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة  
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لاتقول في محمد وعلى والمحمد والعلی بل  
يجوز دخواللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل  
المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد  
والكلب في المسمى بكلب قالوا بنوا لايث في بنى ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في  
الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فحينئذ اما ان  
تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في اصل فعلا وايسا بمطردين قياسين قال \* علا  
زيدنا يوم النقارأس زيدكم \* بايض ماض الشفرتين يمان \* وقال \* رأيت الوليد بن  
اليزيد مباركا \* شديد ابا حنا الخلافة كاهله \* واما اعلام ايام لاسبوع كالا حد

٢ قوله ( ويلزم الخليل  
واباعرو نظر الى العلنين)  
للخليل ان يقول اردت  
ان الرفع اولى للتنبيه  
على الاستقلال مع رعاية  
الاتباع اللفظي ولا  
يتصور ذلك الا اذا كان  
المتبوع مضموما واما  
السؤال على ابي عمر  
فساقط لان المتبوع اذا  
كان منصوبا تعين النصب  
في التابع قطعا واذا كان  
مجرورا يحمل على لفظه  
كامر

٧ قوله كالتقبيح والجهم)  
رجل جهم الوجه اى  
كالح الوجه

والاثني والثلاث والاربعاء والخميس فن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبية وان لم تثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسمالك وان لم تثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ماثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كما لمشتري في الكوكب المعين فاننا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم تثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين وغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسائهم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها (وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للاربعاء لاجلها مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر ماثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الغالب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ماثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بلى يلحق بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه (قوله والمضافة المعنوية) اى التوابع المضافة وهى في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقيد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح الفصل في تجويز الرفع في نحو \* يا ذا الخوفنا وفي نحو يا صاح اذا الضامر العنفس مع انهما مضافان علتين احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجيى في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر العنفس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضارعا للمضاف فكأنه قال الذى ضمرت عنسه ولو كان الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف



ليس باسم الإشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتصافا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارما للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى ( قوله غير ما ذكر ) اي غير ذى اللام ( قوله مطلقا ) اي مفردين كانا ولا وكان متبوعهما مضموما اولاً ( قوله والعلم الموصوف بابن ) حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريهما مجراهما وجهان الاول المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهى كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاهما والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفهمه وسهل ذلك كون الفحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة ( والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال ) وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولاً اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم بن العالم ( والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرايط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ) ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله \* جارية من قيس بن ثعلبة \* شاذ ( وان اختلف احدى الشرايط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثني والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما \* قوله واذا نودى المعروف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل و التزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة ) لودخل اللام المنادى فلما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاينة للتنوين فهى كالتنوين فمن ثم قل ببناء الاسم معها كالحمة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا تستنكر كافي لقدوا الان على ما يجيئ في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء باحدهما ( وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولا يتم ما قال في بالله وياعبد الله ( وقال المازني في اسم الإشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء  
الفائت من الإشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا يمنع  
من كون الشيء المعين موحدا مقصودا بالنداء و اى محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين  
هذا ( ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء و اللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال  
على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء في الظاهر على  
هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى تخصيصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة  
النادى ان يكون متميزا ماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلا معنى لهو يا شئ و يا موجود  
الا ان يكنى بتلهماع ان الخطاب مافيه شئ مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم  
الشئ و الموجود وهذا مجاز و كلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة  
المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصه نحو اى رجل واسم الإشارة  
واما لفظ شئ و ما معنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما  
بال تخصيص بخلاف اى واسم الإشارة فانهما وضعا مبهمين ومشروطا ازالة ابهامهما  
بشئ اما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما  
ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك  
فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كفى ربه رجلا و اما نحو رأته زيدا فقليل واما الموصول  
فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ( ثم نقول ان ايا المقتطوع عن الاضافة احوج  
الى الوصف من اسم الإشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف  
اسم الإشارة فانه قد يزول ابهامه بالإشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على يا هذا دون  
يا ايها ومن ثم يجوز بعضهم في نعت يا هذا النصب و الرفع كما في يازيد الظريف و اوجب  
رفع نيت اى ( وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا  
الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاجاز الرفع و النصب نحو يا هذا الطويل  
ورفعوا نصبا ( واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة و اى  
قياسا على نحو يازيد الظريف ولم يثبت ( واما قطع اى الموصول به الى نداء ذى اللام عن  
الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا اولم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا  
ذو اللام الذى هو وصفه فلم يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما يمكن بلزوم  
الرفع وترك النصب و ابدل هاء التثنية من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف  
اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ اياماندعوا ﴾ وليس هذا موضع التنوين وايضا  
التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدّر كافي قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق  
بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والقصد ههنا الابهام و هاء التنبيه ايضا مناسب  
لنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الإشارة اوضح من اى وصف اى به في بعض المواضع  
نحو يا ايها فيقتصر عليه ( واما توصيل باى الى نداء اسم الإشارة لان اسم الإشارة  
في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى  
فيه بحروف الخطاب كايحيى في بابه فتحوشى في بعض الاماكن من ان يدخله حرف

٢ وقوله ( وان يكون )  
اى وان لم يكن ملوما كما في  
يارجلا  
هذه النسخة محمولة على  
التكرار

يجمعه مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر  
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ابهذا الرجل ٣ فعلى ما ذكرنا ليس هذا  
التركيب مصوغا لاجل نداء المعروف باللام على ما او ما الى المصنف بل لاجل نداء اسم  
الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ابهذا من دون الوصف باسم الجنس  
( وقال الاخفش فى يا ابها الرجل اى موصول وذواللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة  
صلة اى ) وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه  
كلمتان اعنى ابها ) وبصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع  
وندور كونها موصوفة كما يجىء فى باب الموصولات قبل لو كانت موصولة لكنت  
مضارعة للمضاف فوجب نصبها ( والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها  
على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا تكون داخله على اسم مبنى على  
الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك يا من قال كذا ( والاكثرون على ان  
ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات بالمبهمة  
وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجىء اى مادل على معنى فى متبوعه ( وقال بعضهم  
هو عطف بيان لعدم الاشتقاق ( والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجىء  
فى باب ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعروف باللام كما يأتى فى باب النعت اما  
اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والححتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة  
بيان ماهية المشار اليه فمن قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات  
نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض ( واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من  
لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت  
المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لا يفيد الاتعيين  
الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه القائمة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج  
المبهم الى صفته فمن ثمة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم  
الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تقريظ صفاته نحو هؤلاء الرجل  
والفرس والبقر ( قوله والتزموا رفع الرجل ) اى اسم الجنس الواقع صفة لاي ٢  
وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يازيد الظريف لكن نهوا بالتزام رفعه  
على كونه مقصودا بالنداء فكانه يشره حرف النداء ( واما الظريف فى يازيد الظريف  
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه  
قبل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه \* اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل  
متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل التابع على ظاهر اعراب  
التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما ٣ تقول فى غيرهما ٤ يازيد الطويل ذوالجملة  
اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذالجملة  
لا غير كان نعتا للطويل اولزيد واما فى اى فان التابع الذى يجىء بعد وصفه لا يكون  
الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واهى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان

٣ فعلى هذا ليس نحويا  
ابهذا الرجل لاجل آه  
نسخه

٢ صفة مفردة لمنادى  
مضموم نسخه  
٣ قال سيديويه تقول نسخه  
٤ قوله ( يازيد الطويل  
والجملة ) الوفرة الشعرية  
ذالى شحمة الاذن والجملة  
اكبر منها واللحمة اكبر  
من الجملة وهى التى الملت  
بالمسكين

ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ( ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الابدى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه ( وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يحز الا ان يكون البديل مما يجوز كونه صفة لاي اعنى الجنس ذاللام فلا نقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسمي في باب البديل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيد بالرفع والنصب ( ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى يعد وصف اى لا يتبع اى ( واما اذا جئت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامر ان اسم الاشارة قد يستبدل من دون وصفه فنقول يا هذا الرجل زيد وذو المال جلا على الوصف وزيد بالضم وذا المال جلا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يحز الاحل على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو احلته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الابدى اللام كما قلنا في اى ( ولا يجوز عطف المضاف لارضا ولا نصب على المفرد الذى هو صفة للنسب المضمون نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطف على زيد ( واجاز المازنى الرفع جلا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يحمله ويمتنع عليه الاترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث ( والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتماعا في صورتين تقديرهما لالفاظا ( قوله لانها توابع معرب ) يوحى الى ان المعرب لا يحل له والى انه لا يحمل على محله وترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر ( اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضه له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال \* طلب المعقب حقه المظلوم \* واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما للفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهى خلاف ذلك فهو يضمه حاملا كقوله في ضارب زيد وعمر ان التقدير ضارب زيد وضارب عمر ولا يجوز في نحو حسن الوجه واليد الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لخالفه التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمر ( وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول

ه قال الأندلسي  
نصفه

في نحو قوله \* فان لم تجد من دون عدنان والدا \* ٧ ودون معد فلتزك العواذل \* وقوله \*  
 فلسنا بالجلال ولا الحديد \* ان المنصوب عطف على الجار والمجرور (قوله والتزموا رفع الرجل)  
 كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يحذف فيه ان نصب كافي يابى  
 الظريف (قوله وتوابعه) كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا  
 كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز  
 في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في بابها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل  
 هو المنادى المفرد الذى باسمه حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن  
 ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم بل مثله (قوله وقالوا يا الله خاصة) يعنى لم يدخل  
 حرف النداء من جملة ما فيه اللام الالفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها  
 للكلمة فلا يقال لام الاندرا قال \* يسميها الاله الكبار \* وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما  
 الا قليلا قال \* معاذ الاله ان تكون كظبية \* ولادمية ولا عقيلة رب رب \* واما النجم والصعق  
 والذى وبابه فان لا مهلا لازمة لكتبتها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء  
 واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله \* ان المنايا يطلعن على الاناس الامتينا \* الا انها  
 ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فقالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة  
 العبادة واله بفتح العين اى عبد فآله بمعنى مألوه اى معبود فالله في الاصل من الاعلام  
 الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من  
 يؤوله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثر استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها  
 اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما (ولا نقول  
 اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يحكى الآله في السعة اورد  
 ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الآله فلما  
 خفت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا  
 اللام الاولى وادغوها في الثانية ولا تدغم لو خفت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان  
 التخفيف مع عروضه غير غالب كغلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا (والاكثر في بالله  
 قطع الهمزة وذلك للايدان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليهما في الاصل  
 وصارا بجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع ياء اللام فلو كانا ببقيا على اصلهما لسقط  
 الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل (وحكى ابو على بالله بالوصل على  
 الاصل) وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فيقال في قطع همزته  
 واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه  
 تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآله وهالله ذوالله مجرورا بحرف مقدر في السعة  
 واما الله لتفعلن بقطع الهمزة كما يحكى في باب القسم (وقوله \* من اجلك يا التي تبت  
 قلبي \* وانت بخيلة بالوصل عنى \* شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦ قوله (فلتزك العواذل)  
 وزعته ازعه وزعا كفته  
 ٧ قوله (ودون معدآه) فانه  
 حل دون الآخر على محل  
 دون الاول لان معنى لم تجد  
 من دون عدنان لم تجدان دون  
 عدنان والدا يقول قصارى  
 الانسان الموت فينبغي ان  
 يعط بموت من قبله ويرتفع  
 عن المعاصي فيقول انسب  
 الى عدنان او معد فان لم تجد  
 من بينهما من الآباء باقيا فاعلم  
 انك ستصير الى مصيرهم  
 واراد بالعواذل ما زعته  
 ويكفه من حوادث الدهر  
 وزواجره سماها عواذل  
 على السعة

٢ قوله ايا كان تبغى الى شرا  
 بغية الشئ اذا طلبته له وفي  
 رواية ان يكسب الى شرا  
 ٣ في اخره نسخ ٤ قوله  
 (يا هناه من كلمة كناية ومعناه  
 شئ حقير تقول في النداء  
 يا هن اقبل ويا هنان اقبلا  
 ويا هنون اقبلوا ولك ان  
 تدخل فيه الهاء فتقول يا هناه  
 كما تقول له وماله وسلطانيه  
 تريد الهاء لبيان الحركة ولك  
 ان تشيع الحركة فتولد الالف  
 فتقول يا هناه اقبل وهذه  
 اللفظة مخصوصة بالنداء كما  
 خص به يافل ولك ان تقول  
 يا هناه اقبل بهاء مضمومة  
 ويا هنانيه اقبلا ويا هنوناه  
 اقبلوا وحركة الهاء فيهن  
 منكورة ولكن هكذا رواه  
 الاخفش ٥ قوله (يا نومان  
 ويا مملكان آه) يقال يا نومان  
 يقال يا نومان للكثير النوم  
 ولا يقال رجل نومان لانه  
 يختص بالنداء المنادى المفرد  
 اذا تكرر لفظه وولى الاسم  
 الثاني آه نسخه

لزوم اللام وقوله \* في الغلامان اللذان فرا \* ٢ ايا كان تبغى الى شرا \* اشذ (وبعض الكوفيين  
 يجوز دخول ياعلى ذى اللام مطلقا في السعة واليمان في اللهم عوض من يا اخرتا تبركا بالابتداء  
 باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فحذف الهمزة وليس بوجه لانه تقول اللهم  
 لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال \* انى اذا ما حدث الماء \* اقول يا اللهم  
 يا اللهم \* وقد زاد ٣ ما قال \* وما عليك ان تقولى كما \* سمعت او صليت يا اللهم ما \* اردد  
 علينا شيخنا مسلما \* ولا يوصف اللهم عند سيوبه كما لا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة  
 بالنداء نحو \* يا هناه ٥ ويا نومان ويا مملكان وفل (وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله  
 وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى ﴿ قل اللهم فاطر السموات والارض ﴾  
 وهو عند سيوبه على النداء المستأنف ولا يرى في الاسماء المختصة بالنداء ما نعامن الوصف  
 بلى السماع مفقود فيها (قوله ولك في مثل ياتيم تيم عدى الضم والنصب) يعنى بمثله ٦  
 المنادى المكرر اذا ولى الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول  
 الضم والنصب قال \* ياتيم تيم عدى لا ابالك \* لا يلقىكم في سورة عمر \* وقال \* يا يزيد زيد اليميلات  
 الذبل \* تطاول الليل عليك فاتزل \* اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرقة والثاني  
 عطف بيان وهو البدل على ما يأتى في بابيه واما نصب الاول فقال سيوبه ان تيم الثاني مقمّم بين  
 المضاف والمضاف اليه وهو تاء كيد لفظى لتيم الاول وقدمر في توابع المنادى المبني ان التاكيد  
 اللفظى في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول  
 محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف (وشبهه سيوبه باللام المقحمة بين  
 المضاف والمضاف اليه في لا ابالك لتاكيد اللام المقدرة وانما جئنا بكيد المضاف لفظا بينه وبين  
 المضاف اليه لانه بعد المضاف اليه ثلاثا يستكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء  
 على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف  
 اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجئ في باب الاضافة لانه لما  
 كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الاول وكأنه لا فصل  
 هناك الا ترى انك تقول ان ان زيد قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف  
 وتقول لا لارجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لاء التبرئة واجبة الرفع كقوله  
 تعالى ﴿ لا فيها غول ﴾ وقال \* فلا والله لا يلقى لمابى \* ولا للمابهم ابداء \* مع ان  
 حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله \* وصا ليات ككما يؤثقي \*  
 من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية (وقال المبرد ان تيم الاول  
 مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما يبدل  
 في قوله تعالى ﴿ كلا هدينا ﴾ لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف  
 اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول  
 لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلا المضافين نحو قوله \* بين

ذراعى وجبهة الاسد \* وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما (وعند سيويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعدم موافقة المبرد فى ان اصله ياتيم عدى تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم تقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرده ههنا ان يقول ان الفصل كالفصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى فالاول قول المبرد (وقد اجاز السيرافى وجهها رابعا فى نحو ياتيم تيم عدى وهو انه كان فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يازيد بن عمرو وهذا كاذب كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف فى التبيين \* قوله (والمضاف الى ياء المتكلم يحوز فيه يا غلامى ويا غلامى ويا غلام ويا غلاما وبالياء وقفا وقالوا يا بنى ويا امى ويا بنت ويا امت قبحوا كسرا وبالفاء دون الياء ويا بن ام ويا بن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا بن ام ويا بن عم) اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لثلاثا يتبدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة (وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الاحالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرده وضعه للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحو ما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ الم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يتبدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا فنحو جاءنى غلامى واما يا غلام بحذف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وبقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة (وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء الغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا بنى واصله يا بنى



فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين (وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء لا لم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج (قوله وبالياء وقفنا) اذا وقفت على يا غلاما فبالياء بيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون ايجاد ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله وقالوا يا ابى ويامى) يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها يجوز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجعمون بينهما وانما ابدلت تاء التأنيث لانها تدل في بعض المواضع على التفعيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفعيم ودليل كونها للتأنيث انتقالها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الاضافة مقدرة بعدها واو كان الامر كما قالوا السمع يا ابى ويامتى ايضا) ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من التاء لترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابى ويام على ما حكى يونس لثلاث تلبس ببناء الاب والام بل تاء (والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتأنيث المحض كما في اخت وبنت) والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فن وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخطا على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركاتها انفتح لو حركت (وقال الاندلسى اصل يا ابى ويامتى يا ابى ويامتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابى ويامتى انهما رخا بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء من نحو قوله \* ٢ كلبنى لهم يا امية ناصب \* وقد يقال يا ابى ويامتى بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التى هى اصلها وجازيا اتسا ويا امى لانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابى ويامتى فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والعوض منه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى) المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب القسا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامى من الاربعة الالوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجزاء بالفتحة عن الف لزيادة استتقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامى \* قوله (وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة

٢ (قوله كلبنى لهم امية ناصب) هم ناصب اى ذو نصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه وينع كقولهم ليل نائم اى ينام فيه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة) قد يتوهم ان الامة في حكم العم

انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة وكون المقصود في النداء هو المنادى له  
 ٢ فقصده بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف اخره اعتبارا \* قوله ( وهو  
 حذف في اخره تخفيفا ) يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض  
 وعصا والا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف  
 الاعتباط مع انه لابد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا  
 الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع  
 اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتبارا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا  
 لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف  
 صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ  
 المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى الى ان مورد الاعراب ما قبله ( ويخرج منه الحذف  
 في باب عصا وقاض لان الحذف لالعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يدوم لانه  
 واجب \* قوله ( وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغنا ولا جلة ويكون اما علما زائدا  
 على ثلاثة احرف واما بناء تأنيث ) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة  
 وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغنا ولا يكون مندوبا ولا يكون جلة  
 والشرط الاخير شوقي غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف  
 والثاني كونه بناء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف ( وانما  
 لم يقل ولا مندوب لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى ( واجاز الكوفيون ترخيم المضاف  
 ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله \* خذوا حظكم بال عكرم ٣ واذكروا \* او  
 اصرنا والرحم بالغيب تذكر \* وقوله \* اباعر ولا تبعد فكل ابن حرة \* سيدعوه داعي  
 موته فيجب \* اى يال عكرمة وابعروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في  
 قول ذي الرمة \* ديارمية اذمت نسا عقتنا \* ولا يرى مثلها بعم ولا عرب \* وقول المتنبي \*  
 لله ما فعل الصوارم والقنا \* في عمرو خاب ٤ وضية الاغنام \* ٥ وبعض العرب يرخم  
 الجملة بحذف مجزها نحو يا تابط ( والفراء والاخفش جوازا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط  
 علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخان نحو رجل علما ( ونقل ابن الخشاب عن  
 الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى  
 للضرورة وان خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او علانية المحذوف  
 عند سيبويه ( والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله \* الا اضحت  
 حب الكم ٦ راما \* ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اماماى امامة وانما لم يحز ترخيم  
 المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علين لانها اذا سمي بهما  
 يراعى حال جزئيهما قبل العلية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يحى  
 في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى  
 الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلية وانحى بعد العلية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٢ فقصده سرعة نضجه

٣ ( قوله واذكروا او  
 اصرنا والرحم بالغيب  
 تذكر ) الاصرة ما عطفك  
 على رجل من رحم او قرابة  
 او صهر او معروف والجمع  
 الاواصر والرحم القرابة  
 والرحم مثله

٤ ( قوله وضية الاغنام )  
 جعلهم اغناما لانهم كانوا  
 جاهلين حيث حصوه ففعل  
 بهم ما فعل وقد يتوهم ان  
 الاغنام بالتاء لابلان من  
 الغنمة وهو العجمة والاعتم  
 هو الذى لا يفصح شيئا  
 والجمع غنم

٥ ( قوله وبعض العرب آه  
 اراد عمرو بن حابس

٦ ( قوله راما ) اى بالية  
 جمع رمة

٧ ( قوله واضحت منك  
 شاسعة ) اماما ( قال المصنف في  
 الابيضاح ورده المبرد بان  
 الرواية وما عهدي كهدك  
 يا اماما وهو من تصفاته

٨ ( قوله شاسعة ) اى  
 بعيدة

الاستقلال لان عبدالله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معالم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترقيم فيهما بالكلمة ( ويجوز ان يعلى امتناع ترقيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترقيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترقيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف (٨) وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترقيم الذي وهو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترقيم المضاف والجملة علين ( وامتنع الترقيم في المستغاث الذي في اخره زيادة الدلان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لظهور التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل نادر ( قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف انما اشترط العلمية في الترقيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترقيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما لقي ( وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية العرب اى عن الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يودوم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعأ به وبخلاف نحو عم وشبح وعصافانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف ( فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن ( قلت البناء فيه عارض فهو في حكم العرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بناء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى ( وانما لم يال بقاء نحو وثبة وشاة بعد الترقيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترقيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذا التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبا لاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل \* قبل البكاء كنت عابسة \* ٩ وقبل النعاس كنت مضمرة \* ولو اعتبرنا سد التاء مسد لأم الكلمة بكونه معتقبا لاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكثر بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزمه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لأثنى التأنيث هذه الاحوال ( قال سيويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (و) انما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل في المضاف حال العلمية فليس اثر النداء ولا باعتبار ما قبل هذه الحالة

٩ قوله (وقبل النعاس كنت مضمرة) الضمر والضمير على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمير الفرس بالفتح و بالضم ايضا ضمورا وضمرة وضمرة

ثلاثة اواكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عوامل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني قبح التاء كما في قوله \* كليني لهم يا اميمة ناصب \* وايل افايه بطى الكواكب \* فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وقبحها (ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا باخره الهاء فيقولون في ياطلم ياطلمه وقليل ما يوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء السكت ٢ باخر ما ليست حركة اخرة اعرابية ولا مشبهة بها نحو رده وقه وانه وحيله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويعني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله \* ففي قبل التفرق يا ضباعا \* ولايك موقف منك الوداعا \* ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ماشد من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان ( وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الاعند الفراء وابن السراج قال \* فقالوا تعال ٣ يا زى ابن محزم \* فقلت لهم اني خليف صداء \* وكانهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة يحذف شيء من جوهرها ليزاد عليها شيء اخر من الخارج فعلى هذا لا يمنع عندهما بجئ سائر التوايع \* قوله ( فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفنا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد ( قسم ما يحذف للتخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفنا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان ونذمان وحراسان ويأى الذئب وما شبههما نحو كوفي ورومي وكسي والفا التأنيث كصحراء وهمزة الاخلاق مع الالف التي قبلها ٢ كافي حرباء وعلباء ( قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا فعلا لاجمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لامن باب حراء ٣ ورجح مذهب سيبويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت الا في احد وايقضا لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا وسماء حتى يكون اسماء علماء نقول لانه وعلى مذهب سيبويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف لاني التأنيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا ( قوله او حرف صحيح ) كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف ٤ في نحو

٢ في الوقف كثيرا تسحه  
٢ قوله ( يا زى ) رخم يزيد  
يحذف الدال صداء قبيلة من  
البن اوحى من بنى اسد وقيل  
اسم فرسه ٢ قوله ( كافي حرباء  
وعلباء ) الحرباء هوا كبر  
من العظاية يستقبل الشمس  
ويدور معها كيف دازت  
ويتلون الوانا بحر الشمس  
وهو ذ كرام حيين والعلباء  
عصب العنق  
٣ وقد بجئ في التصريف  
جمع الفريقين فيه وتر  
جيماتها نسخته ٤ قوله ( في  
نحو غفرانة وسعلاة ) الغفرانة  
الناقة القوية والسعلاة اخبث  
الغيلان وكذلك السعلاء  
يمد ويقصر

عقرناة وسعلاة الالاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في ه مستماح ومستميج ( ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا او واو او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو ٦ كنهور ومشرىف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ٧ ملحقان بمجرد حل اولم يكونا له ٨ كعليق وقبط وذلك لمساواتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما (واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسين وقفا فما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترجيم حذف الاخر لم يحز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرا فتبعه في السقوط ولوقال بحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تبنيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا ( قوله وهو اكثر من اربعة احرف ) انما اشترط هذا لثلا يبقى بعد الحذف على حرفين ( والفراء يحيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعود وعاد لكن لا يوجهه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور ) قوله وهو اكثر من اربعة احرف ( قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لافي قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحويدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادته للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة ( وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحويدان وثبون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل ثمود ( واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو جراء والمشهور حذف الزيادتين معا ) وبعضهم يجوز يا جراء مفتوح الهمزة قياسا على ذى التاء في نحو قوله \* كلبني لهم يا ميمة ناصب \* والوجه المنع لان اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرحم منه معاملة المرحم ولا كذلك ذوى الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لثلا يتلبس بالمذكر ( وكذلك لا يجيز بعضهم لثله ترخيم المثني وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لثلا يتلبس بالفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدى اذ لو ضم لالتبس ببناء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالضاف الى الياء وهذا كما منع سيويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشتبه به واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكرا له اذن من لفظه فيلتبس به ( وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان اولاً ( اقول لاشك ان اللبس فيما قال سيويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعا مشروط

٥ قوله ( كما في مستماح ومستميج ) بحث الرجل مما اعطيه واستمحه سألته العطاء

٦ قوله ( كنهور ومشرىف ) الكنهور العظيم من السحاب والشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فسادة فيقطع يقال مشريفة الزرع اذا قطعت شريافه

٧ قوله ( ملحقين بمجرد دخل ) الجر دخل العظيم من الابل الضخم

٨ قوله ( كعليق وقبط العليق ) مثال القبط نبت يتعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرنند وربما قالوا العليق مثال القبطى الناطف وكذلك القبط والقيطاء بالتخفيف والمديقال اذا خفت مددت واذا شدت قصرت ٩ قوله ( مطلقا ) اى على اللغتين

بالعلية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه  
 قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولاً والا فلا (والفراء  
 يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبطر على نية  
 المحذوف لتلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان  
 المحذوف كالملفوظ (والكوفيون يحذفون ٤ في نحو حولايا ويزدرايا الاحرف الثلاثة  
 اعني الالفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع) والبصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة  
 لتحسن الياء قبله بحركته من الحذف (قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير) لما يريد  
 حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالفصل والكلمات كعظيمين متصلين ه  
 عنده فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب  
 التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل  
 وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل  
 ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا بمسلمين قلت في الوقف يا مسلمه بالها لان التاء تطرفت  
 لفظا ولا يوقف على تاء التأنيث الا في بعض اللغات (قالوا فاذا رخت اثنا عشر واثنتا  
 عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذف عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون  
 المحذوفة فكذلك ترخم انسان واثني ومن ثمه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر  
 واخواتها كما يحكي في باب المركب (قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه  
 ولا يلزم من معاقبه للنون حذف الالف معه حذفها مع النون) قوله وان كان غير ذلك  
 فحرف واحد) اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف  
 صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب \* قوله (وهو في حكم  
 الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمو  
 ويا كرا) اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم  
 على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر  
 لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم  
 الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لاللة موجبة قياسية  
 كان لم تنعن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غدو يدوم معتقب الاعراب وذلك  
 لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لاللة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية  
 مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالانضمام  
 الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو  
 ما هو المشهور من قبح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرة في الكلام ليس مقصودا  
 بالذات بل هو لتنبه المخاطب ليصغى الى ما يحكي بعده من الكلام المنادي له فصار  
 حذف الترخيم مطردا كالواجب فعمل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض  
 مما الحذف فيه مطرد واجب (ومن جعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسيا

٣ قوله (هرقل وسبطر)  
 هرقل ملك الروم على وزن  
 خندف ويقال ايضا هرقل  
 على وزن دمشق واسد  
 سبطر على وزن هز برای  
 يمتد عند الوثبة  
 ٤ قوله (في نحو حولايا  
 ويزدرايا) لكنهم يقبلونها  
 همزة فيقولون يا حولاء  
 على اللغة القليلة كما سيأتي  
 في ترخيم شقاوة وخزاية  
 ه اي عند التركيب

مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما بقى الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فنما اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه ( قال الجمهور في نحو واعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذى حذفه ) وقال المصنف ونعم ما قال لوقيل يا اعلى ويا قاضى في هذه اللغة لم يعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ( ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصيل السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسمحار بفتح الهمة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فتقول يا اسمحار بالفتح لانه النقي ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله \* عجبت لمولود وليس له اب \* وذى ولد لم يلد له ابوان \* وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم راءه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما تبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما يمكن نحو لم يلد له وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار ( وغير سيبويه يجوز في نحو اسمحار مرخا الكسر ايضا للساكنين ٢ على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما في هرق ) والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسمحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ٣ ارزب بناء على اصله في هرق فلما اذا لم يكن المدغم اصيل السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بتحاب يا تحاب وفي راد ياراد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فاللهجة يقولون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت ( او الفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم ٤ فيقول يا تحمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو ٥ خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في خدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة ( وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضى ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في قاضى اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ( ومنها نحو نمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا نمود لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة ( ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرق على نية المحذوف انه لا يجوز انتهاء الحرف الساكن لثلاث شبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف نمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ياعم وباسع وباعم في ترخيم عمود وسعيد وعماد كامر ( واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكونه اسما  
واما ان لم يكن قبل المدغم  
ساكن آخر نحو

٣ ارزب

٤ قوله ( فيقول يا تحمر  
بكسر الراء ويا مقر بسكون  
القاف وفتح العين في مقراء )  
اى الراء التى هي عين الكلمة  
٥ وخدب فيبقى الساكن  
على حاله نهضة

٢ ومنهم من يجيزا بقاؤه  
على حاله نهضة

٣ قوله ( نحو ارزب )  
ركب ارزب اى ضمهم  
والركب منبت العانة

٤ قوله ( وخدب ) رجل  
خدب اى ضمهم



٢ قوله ( ويا مرو )

المرو حجارة بيض براق  
يقدح منها النار الواحدة  
مروء وبها سميت المروءة  
بمكة

٣ قوله ( ويا خزاء )

خزى خزاية اى استخبي  
فهو خزيان

٤ قوله ( كما تقول يالا )

فى السمى بلات ) هى  
كلمة لازيدت عليها الناء

٥ قوله ( اسم )

على حرفين

٦ لم يرد المحذوف . نسخه

٨ قوله ( بجندب )

الجندب ضرب من

الجنادب وهو الاخضر

الطويل والجندب ايضا

الجل الضخم

٧ وقوله ( وقذعل )

القذعل والقذعلة الضخم

من الابل ويقال ماعنده

قذعلة اى شىء

٩ قوله ( وفى خضم )

ياخض ) خضم على وزن

بقم اسم رجل ابى قبيلة

وقد غلب على القبيلة

يزعون انهم سمو بذلك

لكثرة الخضم وهو المضعف

فيهم

كان صحيحا او فى حكمه نحو يا حار ٢ ويا مرو ويا قري فى حارث ومروء وقرية وتقديرا  
ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الف نحو يا قاضى ويا مشترا فى قاضية ومشترا وان كان  
واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كثرة نحو يا قلنسى ويا نعى  
وفى الكثيرة قلت ياءم ويا قلنسوة لانه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها  
ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازى والادلى لما يجىء فى التصريف  
فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بناءه وان كان ما قبل المحذوف ياء  
او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول فى غليان وزوان يا غلى ويا ترا وفى الكثيرة يا غلى  
ويا تزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفاء بخلاف ما اذا  
لم تنو كما يجىء فى التصريف ان شاء الله تعالى ( وان كان واوا او ياء بعد الف زيادة  
قلبت همزة نحو يا شقاء ٣ ويا خزاء فى شقاوة وخزاية وفى الكثيرة يا شقاو ويا خزاء  
لاز كل واوا وياء تلحقت بعد الف زائدة قلبت الفاء ثم همزة كما فى رداء وكساء لان مثل  
هذه الواو والياء انما تقلبان الفاء همزة اذا تطرفتا كما يجىء فى التصريف ( وان كان  
ما قبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته  
لما كان كيا شاة فى ترخيم شاه اوفاء كما تقول فى ترخيم شبه وديه ياوشى وياودى برد العين  
الى سكونها عند الاخفش وياوشى وياودى بابقاء حركة العين عند سيويه والاول  
اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجىء فى باب النسب فان الاخفش يقول  
وشى وسيويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثانى ثالثا لى ٤ كما تقول  
يالا فى السمى بلات وان لم يكن الثانى حرف لين لم ترد للمحذوف كما تقول ياثب وياعد  
فى ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم العربات كما مر ولا يجىء فى  
العربات ٥ اسم ثمانية حرف لين ٦ لثلاث يقط ذلك اللين مع التنوين لساكنين فيبقى  
المعرب على حرف واحد ( وان ادت هذه اللغة اى القلى الى قلب ما لا يكون منقلبا  
كما يرخم حليان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدى الى كون الف  
فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الالتأنيث غير منقلبة عن شىء ( وقياس قول الاخفش  
جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بجندب بفتح الدال ( واما السيرا فى فاجازها  
وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شىء عرض وليس بنية اصلية ( وكذا ذكر المبرد عن  
المازنى فى كل مادى نية الاستقلال فيه الى وزن لانظيره انه لا يرخه الاعلى نية المحذوف  
وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعل وسعود وهندلع وعنفوان  
( واجاز السيرا فى ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية  
الآثرى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى منصور على نية الاستقلال يا منص ٩ وفى خضم  
ياخض مع ان مفعوفع ليسا من ابنتهم فتقول يا طيلس ويا فرزدق ويا قذعم ويا سعى ويا هندل  
ويا عنى فالواو اذا رخت صحراوى على القلى قلبت الواو همزة فلوازله عن النداء  
لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة  
عن الهمز المنقلب عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا

الى الاصل \* قوله ( وقد استعملوا صيغة النداء في ٢ المندوب وهو المتفجع عليه يا اووا واختص بواو حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره ) هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده ( قوله المتفجع عليه ) دخل فيه المجرور ٣ في نحو تفجعت على زيد فلما قال يا اووا اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها اهم فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزن اووا ويلا وواثورا ( قوله واختص بواو ) يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة وبازيد مشترك بين الندبة والنداء ( وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل ) قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ( فيقال وازيد واعبد الله واطالما جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة ( وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركتها في معنى الاختصاص كما سيجي \* ( قوله ولك زيادة الالف في اخره ) اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا اووا ( وقال الاندلسي يجب الحاقها مع بالثلاثا بلبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت بخيرا مع يا ايضا والاوجب الحاق معها تقول يا محمد يا علي بلا الحاق ( وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف بالندبة نحو يا زيد ووازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب ( قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيدا والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه \* قوله فان خفت اللبس قلت واغلاما مكيه وواغلاما مكوه ) اخر الكلمة لا يخلطوا من ان يكون سا كنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والمغرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل في السمي بضرب الرجل وكذا واضربت الرجل وواغلاما الرجل ووا ( والفراء يجوز اتباع المدة للحركات ه قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجل ووا عبد الملك ولم يثبت ( وانما غير الحركة اعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاخترنا وفيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا للضرورة كما يجيئ واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء للفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قاطم وحنا وحيث اعلاما

( مشهورة )

٢ قوله ( المندوب ) من ندب الميت اي بكى عليه وهد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع ٣ قوله ( في نحو تفجعت على زيد ) اي توجعت

٤ قوله ( كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله ( قياسا على مدة الانكار ) مدة الانكار تتبع حركة الاخر فيقال في هذا عمرا عمرو وفي رأيت عثمان اعثماناه وفي مررت بخدام اخداميه وان كان الاخر سا كنحرك بالسكر ثم تبعته المدة كقولك في جاء في زيدا زيد نيه ومعناها انكار ان يكون الامر على ما زعم المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف ما زعمه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مدالندبة كاذكرنا فلا تقلب الالبس ( قال  
الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء لازومها ) ( قال سيويه  
وتقول في ندبة يازيدو ياغلام يعنى ماسقط منه ياء الاضافة وازيداء وواغلاماه قحت الكسرة  
كما قحت الضمة في يازيد ( قلت ولو اخترنا ههنا مختار الاندلسي اتباع المدة للحركة غير  
الاعرابية كان اولي ٦ لحصول الالبس وقلب الالف ياء بعد النون الثانية التي بعد الالف  
اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيدناه لثلا يشته المثنى بعلان واما التي بعد الياء  
فالالف هو الوجه نحو قوله واجمع حتى الشاميتناه وان كانت الحركة غير اعرابية  
وادى الالف الى الالبس اتبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لثلا يلتبس  
بغلام المخاطب ووامنهو في السمي منه لثلا يلتبس بالسمي منها ولا يجوز في النداء المحض  
ياغلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معافي حالة ( واما المندوب فلما يكن مخاطبا  
في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا والفا او واوا  
اوياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف لساكنين نحو واغلام زيداء وانما حذفت مع مدة  
الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادي الذي هو محل التخفيف ( واجاز الفراء  
في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها قحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها  
للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيداء بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة  
الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرهما للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة  
الانكار ( وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفاحذفها لالف الندبة عند التحاة  
نحو وامعلاه واغلامكاه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيئ  
في التصريف ( وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا اوياء فان كانت  
الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيه وباراضيه وياراميه ويارميه  
٧ وياسمندواه واما اذا نذبت ياغلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيويه ياغلاميه لان  
اصلها الفتح عنده ( واجاز المبرد ياغلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها  
في المضاف الى المضاف الى الياء نحووا انقطاع ظهرا ( قال السيرافي والقياس فيهما واحد  
يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين ( قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه  
اوجه اما لان اصلها السكون فحين قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجيئ واما لان  
السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها  
استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف الثانية فانك تقلبها لالف المقصور نحو مصطفيان  
وذلك للزوم الف الثانية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لاتلزم المندوب ( اما قوله  
اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه ( واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي  
فقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجازان يغنى عنها كما ذهبت اليه  
واما الياء فلا تقول يا قاضيه في يا قاضي وان لم يكن الواو والياء اصل في الحركة فان كانتا  
مدتين اى ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامه وواخا غلامه  
وواضربوا وواضربى اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة

٦ ( قوله لحصول الالبس )  
لاحتمال ان يكون المراد ندبة  
ياغلام بالضم ٧ ( قوله  
وياسمندواه ) لم اجد هذه  
الكلمة مستعملة جنسا كيف  
ولو كانت اسم جنس لوجب  
قلب الواو ياء كما هو القياس  
الواجب الاطراد وجعلها  
علما من تجلوا واعجبا مشكل  
ايضالا ناه عن ربة اذلا وجه  
لبنائها فيجب القلب ايضا  
وغاية ما يتكلف تصحيحها ان  
تجعل العجبة محكية على حالها  
فلا يرد وجوب القلب لكن  
يبقى الكلام في ان الحركة  
مقدرة على الواو او الكلمة  
بتامها في محل التحرك وقد  
يتوهم انها تصحيف سند وعلما  
منقول عن الفعل لكنها ح  
يكون جملة محكية على حالها  
فلا تكون الحركة مقدرة  
بل محكية وقد صرح بان  
واوضربوا لا اصل لها في  
الحركة ولو مثل يسدعوا  
علما لكان اقرب وقد ضرب  
في بعض النسخ على هذه  
الكلمة والله اعلم بالصواب  
م قال الشيخ لم يظهر لي معناه

٢ في منهو نسخه

لكون مدتهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والفاء الندبة ليست لازمة للندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بهامع / انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مداصلى وان لم يكن نامدين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وقاتل لواء ويا قاتل كياه واما ميم الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لثلاثا يلتبس المجموع بالثنى نحو واغلامكموه ووالخا غلامهمى والواو والياء بعدها اما اللتان حذفنا في الجمع للاستئصال كما يجئ في المضمرات ردنا لمد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كما قلنا ٢ في غلامه هو وغللامهمى واما الفاء المد فقلبتا واوا وياه للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفاء نحو يامناه في المسمى بمن ( وسيدويه يحيز نحو واقنصروناه اذ لا منع ) وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكور ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد ان من ان تلزمه الياء كما يجئ في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيدناه واقنصريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والافلا وليس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمنع فيما امتناعه ( وتقول في المسمى باثنى عشر عند سيدويه واثناعشر بالالف في اثنى لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكذلك قلت واثنان ) وقال الكوفيون واثنى عشر بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثني لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف ( واجاز ابن كيسان الوجهين \* قوله ) ( ولك الهاء في الوقف ) يعنى ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت اوياء او الفاء جائز في الوقف لا واجب ( وبعضهم يوجبها مع الالف لثلاثا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفاء نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل معوا لانها تنكفى في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة ( وانما اختلفوا هذه الهاء بيا نا الحرف المدولاسيما الالف لخفاها فاذا جئت بعدها بياء ساكنة تبين كالتين بها الحركة في غلاميه على ما يجئ في باب من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا ورغما ثبتت فيه في الشعر اما ~~ك~~ سورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بياء الضمير الواقعة بعدهما ( وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واوثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال \* يامر حباه بحمار ٣ ناجية \* والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره \* قوله ) ( ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجله وامنع وازيد الطويله خلافا لبيونس ) هذا الذى ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيتاه وليست بمعروفة ويعنى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه ( وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا صاربا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضرب

٣ قوله ( ناجية ) الناجية السريعة تنجو بمن ركبها

المتفجع عليه واشتهره وكذلك يا حسنا وجهه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيراء وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحووا امير المؤمنين والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو لحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحققتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حبر ماني وان لم تكن ملكك الرومان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالعا جبلاء وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه ( وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاء (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداء الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا او اتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتاء والجمجمة القدح (وحكى الكوفيون وارجلا مسججاء (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نوتوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا \* قوله (ويجوز حذف حرف النداء الامع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو ﴿ يوسف اعرض عن هذا ﴾ وايها الرجل وشذ اصبح ليل واقد مخنوق واطرق كرى ( يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيار رجل اولم تعرف كيار رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا (وانما لاتحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها ( وانما لاتحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لاتحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف والتنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا بهذا من غير ان تصف هذا بذى اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو وايها الرجل او بوصف وصفه نحو وايها الرجل (وانما لم يحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان

متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تناظر ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدا بقوله تعالى ﴿ثم انتم هؤلاء﴾ وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجئ في الحروف فبقي على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذندأوها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى (ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تكثيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يحذف الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانها مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كفى النداء المحض فلما نقلنا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزمنا لفظ علم النداء تنبيهها على الحقيقة المنقولين هما منها (ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لثلا يكون اجماعا (قوله اصبح ليل) اى ادخل في الصباح وصر صبحا لثا ام جندب زوجة امرئ القيس ٣ تبرم به وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفريقك عنك فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف الجرس ربع الاراقة بطى الافاقة (قوله ٤ اطرق كرا) رقية يصيدون بها الكرى يقولون ﴿اطرق كرا ان النعام في القرى﴾ ما ان ارى هنا كرا ﴿فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع حامرى ام عامرى والمعنى ان النعام الذى هو ا كبر منك قد اصطيد وحل الى القرى فلا تحلى ايضا (ومثل ذلك قولهم اقتد مخوق) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهونائم مستلق فخنقه وقال اقتد مخوق فقال له سليك الليل طويل ه وانت مقمر اى انت آمن من ان اغتالك فقيم استجمالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضربا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا ﴿قوله (وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا) المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيما نسيا كما تقدم (قوله الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى قصدهم عن السجود ويجوز

(ان يكون)

٢ قوله (قوله لثلا يكون اجماعا) اجماعا به اى ذهب به وسيل جماع بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به ٣ قوله (تبرم به وكان مفركا) برم به بالكسر اذا ستمه وكذا تبرم به وفركت المرأة زوجها فركا اى ابغضته وكذا فركا زوجها ولم تسمع هذه اللفظة في غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد للذى تبغضه النساء

٤ قوله (اطرق كرا رقية) وفي المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى يضرب للمعجب بنفسه يقال اطرق اذا ارخى عينيه ينظر الى الارض

٥ قوله (وانت مقمر) يقال اقمرنا اى طلع علينا القمر

٦ قوله (في جلة امسك فلانا  
 عن فل) سابقه \* تير ايديها  
 عجاج القسطل \* اذ عصبت  
 في العطن المغر بل \* تدافع  
 الشيب ولم تقتل \* في جلة  
 البيت فقوله عجاج اي الغبار  
 والدخان ايضا وقوله  
 القسطل بالسين والصاد  
 ايضا الغبار وقوله عصبت  
 اجتمعت وتدافع الشيب  
 اي يدافع تدافع الشيب  
 وقوله في جلة اختلاط الـ  
 صوات واما قوله ولم يقتل  
 من الاقتال واصله تقتل  
 فلما اريد ادغام التاء في التاء  
 سكنت الاولى ومعنى البيت  
 اذا جمعت الابل في عطن له  
 تراب كالذبيق المغر با،  
 ارتفع الغبار من ايديهن لدفع  
 بعضهم بعضا على الماء تدافع  
 الشيوخ ذوى الاحلام ولا  
 يقتلن وقد كثر اصوات  
 الرعاة لقول بعضهم لبعض  
 امسك البعير الفلاني عن  
 البعير لئلا يضرمه  
 ٧ قوله انا معاشر الانبياء  
 فينا بكاء \* بكاء الناقه او  
 الشاة تبكأ بكاء اي قل لبنا  
 ٨ (وقوله يكشف الضباب)  
 لضباب الغبار

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازادة اي فزين لهم الشيطان ان يسجدوا  
 هذا \* واعلم انه قد جاء اسماء لاستعمل في غير النداء وهي قل وفلة وليس قل ترخيم فلان  
 والام يحز في المذكر الايافلا الاعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو ياعم في ياعاد  
 ولو كان ترخيم فلان لقبل في المؤنث يافلان يحذف تاء فلانة ومن ذلك يامكرمان ويا  
 ملامان ويا نوممان اي يا كريم ويا لثيم ويا نائم كذا ياملكعان اي يالكع وكل ما هو على  
 مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو  
 على فعل في سب المذكر وفعل في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخبث ولكاع وفعل هذه  
 قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل في مذكرها  
 ومفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى  
 كقوله \* ٦ في جلة امسك فلانا عن فل \* وقال \* اطوف ما طوف ثم آوى \* الى بيت  
 قعيده لكاع \* ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب  
 الاختصاص وذلك ان تأتى باى وتجريه مجراء في النداء من ضمه والمجئى بهاء التنبيه في مقام  
 المضاف اليه ووصف اي بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك  
 فيه نحو نحن وانا لفرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه  
 وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين  
 الرجال باكرام الضيف او في معرض التواضع نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا  
 بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا لافتحار ولا للتصاغر نحو  
 انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد  
 بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى  
 باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله  
 ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء  
 لاحقيقة كما في يازيد ولا مجازا كما بقى في المستعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء  
 في الخالى عن معناه بالكلية وحال ظاهراى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى  
 كمالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب  
 لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كاقيل في نحو سواء اقت ام قعدت  
 ان اقت اوقعدت وان كان في الظاهر جلة معطوفة على جلة الا انه في الحقيقة بتقدير  
 مبتدأ عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يحجى في باب حروف العطف  
 وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور امامعرف  
 باللام نحو نحن العرب اقرب للنزل او مضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* ٧ انا  
 معاشر الانبياء فانك فينا بكاء \* اي قلة كلام وقولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان  
 المنصوب علما قال \* بنا نيميا ٨ يكشف الضباب \* قال ابو عمر وان العرب  
 نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معاشر وآل واهل وبني قال \* انا بنى ضبة



لانقر\* اقول لاشك ان الاربعة المذكورة كثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس  
الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المعروف باللام ليس منقولاً عن النداء لان المنادى  
لا يكون ذاللام ونحوها) الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولاً  
عن المنادى ونصبه بالمقدرة كافي ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح  
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى  
ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى  
واحد (ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى  
حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه بمجاءته للآم وقد يأتي  
الاختصاص الذي باللام والا صاف بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة  
اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام والا صاف بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق  
او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكراً فليس من هذا الباب بل هو منصوب  
اما على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو ﴿وامرأته حائلة الخطب﴾ او الترحم نحو  
قوله ٢ \* لنا يوم ولنا يوم \* تطير البائسات ولا نظير \* وقوله \* ويأوى الى  
نسوة عطل \* وشعنا مراضيع مثل السعالى \* بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع  
او امدح واذم و اترحم كل في موضعه هذا ما قيل (ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يعد لان  
في الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحد وكما ينصب على الذم  
ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى ﴿وامرأته حائلة الخطب﴾ ينصب عليه ٣ ما يشبهه به في القبح  
شيء مما قبله كقوله ٤ \* لحي الله جرماً كلما ذر شارق \* وجوه كلاب هارشت فازبأرت \* وقال \*  
٦ اقارع عوف لا احاول غيرها \* وجوه قروود تنفغي من تجادع \* واعلم انه ليس لك  
في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله  
لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ماسراك واخب اخوك الصالحين فاما  
ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اي هما المسلمين واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت  
واما اذا قلت يا زيد وعمر الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين  
اعراباً وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفاً بل عطف  
بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كامر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى  
الوصف ويمتنع كونه وصفاً جارياً على الموصوف لما منع لفظي يرفع او ينصب على  
المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والافه عطف بيان لان  
فيه شرحاً وبياناً كالوصف \* قوله ( الثالث ما ضمير عامله على شريطة التفسير  
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسلط عليه هو  
او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا  
حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت وآهنت ولا بست )

٢ (قوله لنا يوم ولنا يوم  
تطير البائسات) اي الكروان  
والثأنيث باعتبار قصد الا  
فرد من الجنس والبائسات  
نصب على الاختصاص يقال  
بئس الرجل بئس بؤسا  
اشددت حاجته لفظه ما امر  
فوعة ينصب اي اسم وشي  
مرفوع يشبه ٤ (قوله لحي  
الله) لحي الله اي فجه ولعنه  
اي ابعده ٥ (قوله هارشت  
فاذبأرت) الهراش والمهراشة  
بالكلاب تحريش بعضها على  
بعض وازبأرت الكلاب  
تنفشت وازبأرت الشعر انتفش  
٦ (قوله وقال اقارع) الا  
قارع الشداد والقارعة  
الشديدة من شدائد الدهر

انما وجب اضممار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقرير  
الناصب ليفسره فظاهر الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو  
قوله تعالى ﴿ وان احد من المشر كين استجارك ﴾ كما ذكرنا في باب الفاعل ( وهذا  
عند الكسائي والفراء ليس مما ناسبه مضمير بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل  
المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت  
عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما غيره ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل  
فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعروا ضربت اخاه  
فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسدجاوزت وفي عرا ضربت اخاه لسده  
مسدهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمير ناصب عندهما ( وانما جاز عندهما ان يعمل  
الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير  
في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيده  
ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل  
مثلا ناكدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل  
وليس كذا ٨ الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ( ولو قيل على مذهبهما  
ان المنتصب بعد الفعل الظاهر وشبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب  
المتقدم لكان قولنا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت  
به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف  
من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عرا في داره وزيدا لقيت  
عرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عرا  
في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد بقولك عمرو واخاه فانه ملابس زيد  
بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابس في الصورتين بعيدة كما يجئ في مذهب  
البصريين ايضا ) واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده  
قياسا على المرفوع في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع  
في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ( ولا يجوز لكوفي ان يرتكب ان ارتقاع  
امرء بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا التأخر ٩ لان الفعل  
باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله ( قوله كل اسم بعده فعل ) احتراز عن نحو زيدا بوبك  
ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل اوشبهه جزء الكلام  
الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضارب ( قوله اوشبهه ) ليشمل نحو زيدا  
انا ضابه او انا محبوس عليه ويعنى يشبهه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر  
فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب  
المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا  
لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء

٧ احدهما نسخته  
قوله اخاه ليس في نسخته

٨ قوله ( الا ترى الى قولهم  
زيدا مررت به وزيدا  
ضربت غلامه آه ) قبل عليه  
ان لم تقدر عاملا في زيدا  
يلزم دخول العامل اولا في  
البدل وهو غير سائغ وان  
قدرت عاملا فيه فقد حصل  
المطلوب اذا المقصود تقدير  
ناصب ويطردهذا في جميع  
المثل نسخته  
قوله ( ولو كان الضمير راجعا  
الى المنصوب المقدم لم يجز  
ليس في نسخته  
٩ قوله ( لان الفعل باتفاق من  
جميع النحاة لا يرفع ما قبله )  
قيل فيه نظر

فسر الرفع او الناصب نحو ان زيداً ضربته ( ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيداً هاند ضاربها او بعده نحو زيداً انت محبوس عليه وزيداً ضاربه عمرو ) وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو زيداً ضاربه العمران وما زيداً ضاربه البكران واللام ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لالفاظه ولا محلاً فلا يجوز زيداً ضاربه العمران كما يجوز زيداً يضربه العمران ( قوله مشتغل عنه بضمره ) اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيداً ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيداً قام وزيداً قائماً ايضاً لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لوسط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان مناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مظاهره فلم يبق الا النصب ففني مشتغل عنه بضميره اي لوسط عليه ولم يشغل بضميره لنصبه ( قوله او متعلقه ) اي مشتغل بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافاً الى ذلك الضميره نحو زيداً ضربت غلامه ومنه نحو زيداً ضربت عمراً واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفاً بعمل ذلك الضمير او موصوفاً لاله نحو زيداً ضربت رجلاً يحبه وزيداً ضربت الذي يحبه واما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيداً لقيت عمراً ورجلاً يضربه وزيداً لقيت عمراً والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله \* فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه \* صحاحات مال ٢ طالعات بمحرم \* مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوباً لفظاً او محلاً كما ظن بعضهم نظراً الى نحو زيداً ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط ان تصابه لفظاً او محلاً او ان تصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها ( واحتراز بقوله مشتغل عنه بضميره ٣ وبقوله لوسط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيداً ضربته وعمرو لبتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفاً مصدرية ( ومن الواجب تصدرها كم نحو زيدكم ضربته وحرفاً الاستفهام نحو زيد هل ضربته وأضرته وكذا العرض نحو زيداً لانضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلاً ضربته او لا اولولاً او لوما وكذا الالتمنى نحو هندا لارجل يضربها ولا من الابتداء نحو زيد لعمري ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمراً لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال \* قد اصبحت ام الخيار تدعى \* على ذنبا كاهل اصنع \* يروى برفع كله

٢ قوله ( طالعات بمحرم )

المحرم بكسر الراء منقطع  
اقف الجبل والجمع المحارم

٣ قوله ( لوسط عليه هو

او مناسبه لنصبه ) وانما

جمعهما لان حاصلهما واحد

كلم

ونصبه اما لن فقل ذلك فيها لكونها تقيضة سوف التي تخطاها العامل نحو زيد ا سوف اضرب  
واما لم فلا متزاها بالفعل بتغييرها معناها الى الماضي حتى صارت بجزئته واما لا فلكثرتها في الكلام  
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلالما واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع  
بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونه اللبني الذي حقه صدر  
الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربه  
( ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربه بضربك وزيد لو ضربه بضربك  
وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب  
البصريين على ما يحكى في بابه ) واما الكوفيين فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط  
نحو زيد ان قام اضرب ( واما معمول الشرط فاجازة الكسائي دون الفراء نحو زيد ان  
تضرب بضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه  
او ايكم يضربها ) واحترزه ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله  
بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه  
ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه  
يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة  
والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف  
في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع  
اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا  
لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد  
رجل يضربه موفق وانما لم تعملما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن  
وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل  
فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام  
وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الاعطيت كذا وذلك لما ذكرنا  
في باب الفاعل ان ما بعد الامن حيث الحقيقة جلة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة  
جلة قصدا للاختصار فاقصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد  
ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل  
فيما هو جلة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على  
معموله ( وكذا احترزه عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد  
ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الالرفع على الابتداء  
وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يحز لان المفعول  
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا  
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيد

لم يضرب الا هو وانما لم يحز الاول اعنى نحوز يدا ضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا  
 للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان  
 لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا  
 ( ونحو نعم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يحز يدا اعطيته على ان  
 الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول  
 في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول  
 كما يحى في بابه جاز نحوز يدا ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يحوز ايضا نحوز يدا ظن  
 منطلقا وظن مسند الى ضمير يدا لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة  
 المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيد اسيد و ما ضرب زيد الامر و لا احتياج الى تقدم  
 المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاكنتين قبل ( واما اذا كان كل  
 واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيحوز ان تقول في الفاعل زيد الم يضرب الا هو وفي  
 المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه  
 ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله  
 لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا ( وقد جوز بعضهم نحو غلام هند  
 ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر ( وكذا اجاز ايقاع الفعل  
 المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيد اضرب  
 اى ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كأنك قلت ضاربة زيد ضرب ( ومنع الفراء  
 المسئلتين وينبغى لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام  
 هند ضربت ان يحوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام  
 هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير  
 في ضرب غلامه زيدا ( والذى ارى انه كذا لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا بالفاعل  
 وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل للمفعول فلا يجوز ضربها غلام  
 هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول للفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار  
 الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز  
 احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول  
 لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيد  
 سيدة وضرب زيد سيدة فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر  
 ( وكذا يحتز بقوله مشتغل عنه وبقوله لوسلط عليه لنصبه عابده واول العطف وقائه  
 وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه  
 الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذويل ما قبلها فيكره وقوع  
 معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذويل ما بعدها

واما نحو قوله تعالى ﴿ اذ جاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسبح فاما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها  
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجئ في الظروف المبينة ان العامل في اذا جزاؤها لاشترطها  
لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم  
الجزء للشرط كما يجئ تحقيقه في الظروف المبينة وامانحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك  
فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء في الجميع للسببية  
وجازع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي ذكره في حروف  
الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل  
واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله كل رجل يأثني فانا اكرمه لانها فاء  
السببية الواقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء تتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة  
الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فابعد الفاء لا غير كالجزاء بلى لولم يتضمن الموصول  
والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا  
الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾  
كما يجئ في حروف الشرط وشغل اجدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى  
﴿ فليذوقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون تقدير هذا كذا فليذوقوه وبمعنى  
اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا جيم فليذوقوه (ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي  
لا يكون الاسم المتقدم عليه من جلته بل من جلته اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلب  
عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جلته وذيله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى  
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سبويه اذ التقدير عنده فيما تلى عليكم  
حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربه او لا تضربه لان الفعل المؤكد  
بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما لم يحز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلب  
عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا قل من ان يكون  
مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعني بضميره  
او متعلقه لنصبه فالم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة  
كلامهم (فان قيل اشترط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدر مفسرا بالظاهر ويؤدى  
الى صحة مذهب الكسائي والفراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر  
العامل بحيث لو لا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب في اطراده في مفسر عامل الرفع في  
نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع  
فيما قبله (قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل  
غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا  
ففي نحو زيد هل ضربه وهلاضربه للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ  
فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد فاما في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ ولودات سوار لطمتني \*

## ١ وذا لا يجوز نسخ

فلم يكن للفعل يحمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ٢ ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه (وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدأ لافاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لاننا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيديويه والجرمي (واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال سيديويه في نحو انت زيد ضربته ان يرفع زيد اولى لان انت مبتدأ لافاعل على ما قدمناه فبق خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفع اولى من نصبه لما سبق في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه (واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو ازيد اليوم زيداً ضربته فالتحتمل ان نصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالأولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على فعل (وقال الاخفش في أنت زيد ضربته ان نصب زيداً اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيديويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلزم الاخفش تجوز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرفع لا يكون الافعال اذ لا يضطر الى اضممار الفعل الرفع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض (واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيداً انا ضاربه (قوله او مناسبه لنصبه) ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والاخرج نحو زيداً مررت به وايضا نحو زيداً ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيداً لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيداً في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيداً نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطالب في موضعين احدهما ان يكون الفعل اوشبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيداً مررت به قال الله تعالى ﴿فريقاهدى وفريقا حق عليهم الضلالة﴾ والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر اوشبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقدرت المراد بالتعلق نحو زيداً ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسقط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقرير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيداً ضربت غلامه زيداً ضربت اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل اوشبهه والثاني ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل اوشبهه او مناسبهما اورفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع



قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اى  
 ازيد ضرب عمرا ضربه (والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد  
 وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما فى نحو ان زيد عمرا  
 ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربه  
 والمنصوب محلا بالسوط زيدا ضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود  
 قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو اى الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت  
 محبوس عليه وقد يكتشفه ايمان نحو اى اليوم الخوان اللحم اكل عليه او ان زيد عمرا اليوم  
 ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيد اخاه ضربه اى اهنت زيدا  
 ضربه اخاه ضربه وازيدا اخاه غلامه ضربه اى لابت زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه  
 ضربه (قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده) التفسير كما ذكر على ضربين امان ان يكون  
 المفسر عن لفظ المفسر كزيدا ضربه اى ضربت زيدا ضربه او يكون لفظ المفسر دال على  
 معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحسبست عليه وهذا الثانى على  
 ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك  
 الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر  
 قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى بدا وفى بغلامك او فى باحيك او فى  
 اى شى كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل  
 الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا  
 ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل  
 هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا  
 ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت  
 عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض  
 بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا  
 اضمرت معنى لابت فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او متعلق بضمير اى متعلق  
 كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر  
 عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بهينه كفى ان زيد قام وان زيدا  
 ضربه وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مررت به وان زيدا مررت  
 به فلك ان تضمير فعل الملازمة مطلقا اى ان لو بس زيد وان لابت زيدا وكذا  
 فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو بس الخوان وان لابسته  
 واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمير لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبني  
 للفعول اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد  
 (ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك  
 اللازم اضمرت كفى ان زيد مررت به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ (قوله لانه ان امكن ان  
 يقدر ما هو) هذا كلام  
 جيد متين لكن عبارة المص  
 فى شرحه هكذا وهذا  
 المقدر ان يمكن تقديره مثل  
 الفعل المذكور كان اولى  
 مثل زيدا ضربه وان لم  
 يمكن فعناه مع معموله الخاص  
 وان لم يمكن فعناه مع معموله  
 العام فقد جعل معناه مع  
 معموله الخاص مقدا وذلك  
 عكس ما ذكره الشارح  
 وقد فسرت عبارة المص بان  
 المجاوزة معنى مررت مع  
 معموله الخاص كمررت بك  
 ومررت بزيد وان الاهانة  
 معنى الضرب مع معموله  
 العام كضربت النصارى  
 لان ضرب المتكلم لجميع  
 النصارى غير متصور

زيد والافعل الملبسة كما ذكرنا في أخوان اكل عليه وأخوان اكلت عليه وإن كان  
المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضرع فعل الملبسة ه مطلقا أي فيما عمل فيه بحرف  
الجر أو بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه أي ان لو بس زيد  
وان لا بست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه (ولك  
ان تفصل فتضمير في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك  
الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب  
متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل  
الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي  
عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملبسة ههنا كما تقدم في مثل  
مذهب الكسائي (والتفصيل اولي من اضمار الملبسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها  
للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمير العامل  
في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد  
متعديا مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه  
ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت  
بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملبسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا  
اكلت على خوانه أي ان لو بس زيد اكل على خوانه وان لا بست زيدا اكلت  
على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار  
نحو اليوم زيدا ضربته وأبالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل  
في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر  
مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربته أي ان ضرب زيد عمرا ضربته  
فلا إشكال (وكذا في ان زيدا عمرو ضربته والا ضمرت فعل الملبسة كما في ان اللحم اخوان  
اكل عليه ان لا بس اللحم اخوان \* قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه  
او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا للمفاجأة) حال الاسم المحدود لا بعد  
واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه  
ولم يذ كر جمهور النحاة ماوجب رفعه واثبت ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل  
مشتغلا بمجروره تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به  
زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور  
الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه  
لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلي ما بعد اذا المفاجأة واجب الرفع في نحو  
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وكما يحكى \* ثم اعلم ان المصنف ابتداء بما يختار رفعه لان  
الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله  
بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رفعه فعل

ه قوله (مطلقا) أي  
سواء كان هناك فعل متعد  
بنفسه بمعنى ذلك الفعل  
الذي عمل في الضمير بواسطة  
حرف الجر اولا وحاصله  
ترك النصيل الذي اشار  
اليه بقوله ولك ان تفصل

كما ان ناصبه اذا نصب فعل ( قوله عند عدم قرينة خلافه ) الضمير في خلافه للرفع وخلاف  
 الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدرا اما الجر  
 فلا يدخله لانه لا يكون الا بجاور وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لوسط عليه والمعنى  
 يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها  
 النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد  
 مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدمه ليس الاسم بما نحن فيه بل يريد  
 قرائن النصب التي سند كرها على ما شرنا اليه ( وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير  
 لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه يعامل معنوي  
 عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمروا على ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما  
 اختير الرفع على النصب لانه يعامل ظاهر دون النصب ( قوله او عند وجود اقوى منها ) اى  
 عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب  
 وتكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكرنا او اذا المفاجأة اما ما تجامع ثلاث قرائن للنصب  
 هي مع احدهما مغلوطة ومع الاخر بين غالبية اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخران عطف  
 الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن  
 النصب الا واحدة واذا غالبية عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية  
 كما يجئ اما اما فانما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب  
 في مثلها بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين  
 نحو قام زيد وعمر اكرمه او لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيد  
 اكرمه في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمر فقط  
 اكرمه واما زيد فقد اعطيه دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي  
 يتبدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها  
 لكون وضعها لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستئناف فرجعت بسببها الجملة  
 الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما  
 في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله  
 تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها في الصورتين  
 انها منعت مقتضى النصب من التأثير في مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة  
 الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ التي الصحيفة كي يخفف رحله ﴾  
 والزاد حتى نعله القاها ﴿ فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست  
 متحصلة للاستئناف كما لا ترى انها لا تقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها  
 اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع  
 الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيد ليتك تضربه والا تضربه يحب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة فهي مغلوطة نحو اما زيدا فاكرموا ما بكرنا فلا تضربه واما عرا فرجه الله تعالى وانما صارت مغلوطة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للبند قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتخييض ( واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لامر حبا بكم ﴾ فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا ضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربه وعرو ولا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا ضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب اهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتلها الا بتأويل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه فنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدورها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليت عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعرو هل ضربه وزيد ليتك قتله ولا يحب في خبر المبتدأ احتمال للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كاذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما ينابى التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجع الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما تقع اما لكن التحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبية على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو ( ٦ ) وفيما قالوا نظرو ذلك انهم اتفقوا على انها لا تجئ بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم ( وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور \* قوله ( ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي ٣ وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿ انا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور ( قوله بالعطف على جملة فعلية ) نحو قام زيد وعمرا اكرمه وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعلين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن زيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب ليكون فعل التجب لجوده

٦ قوله ( وفيما قالوا نظر ذلك لانهم ) في بعض الحواشي ان المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي في فاذا هو هي او اياها تدل على الخلاف وينتضح الحال في مباحث الظروف المبينة ٢ وبعد حرف الاستفهام وحرف النفي كذا في المفروء ٣ اذهى مواقع الفعل نسخة

وتجده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيويوه (والظاهر ان الثانية اعتراضية لامعطوفة ٤) قوله وبعد حرف النفي (هي لا وما وان نحو قوله ٥ فلاحسبا فخرت به لتي ٦ ولا جدا اذا ازدحم الجدود ٦ وكذا ما زيدا ضربته) وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ٦ ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولان بكرة تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان يحجزها للفعلين واما ليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسما والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال بحرفيتها جواز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا لا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يحكى في باب ما يوحد عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيحجز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى ﴿فانها لاتعصى الا بصر﴾ قوله (وحرف الاستفهام) علة اولويته بالفعل كملة اولوية حرف النفي به (قال سيويوه ليس جواز الرفع في الهمزة بجوازها في نحو قام زيد وعمر وكلته يعنى ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيويوه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية ٦ واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج واثنيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يحكى في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمسابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الاعلى قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجدد فعلا تسلت عنه فان كان احده جزئى الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصيغة القديمة فلا ترضى الابان تعاقبه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيد ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيد ضربته والنصب ههنا احسن القبحين (وقد مر الخلاف بين سيويوه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب اذا فصل بظرف في نحو اليوم زيدا ضربته (والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متي زيدا ضربت ومتي زيد خرج فالرفع في متي زيد

٤ قوله (لامعطوفة) اذ يلزم  
عطف الخبرية على الانشائية  
٥ قوله (ولاحسبا آه)  
والتقدير ولا ذكرت حسبا  
فخرت به يخاطب رجلا من  
تيم بن عدى اى لم تذكر لهم  
حسبا تفخرون به ولا لك جد  
شريف تعول عليه عند  
ازدحام الناس للمقاخر  
٦ قوله (ولا يقدر معمولها  
لضعفها في العمل آه) العمل  
في هذه الافعال اظهر لانها  
تكرار للمقدر

٢ قوله ( اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب ) اوله \* فهلا اعدوني ﴿ ١٧٤ ﴾ لئلي تعاقداوا البرأخروج الصدر

ودخول الظهر يقال رجل ابزى وامرأة بزواء والنكب داء يأخذ الابل في مناكبها فتطلع منه وتمشى منحرفا يقال نكب البعير فهو انكب قال العديس لا يكون النكب الا في الكتف قال الشاعر اذا الخصم آوه هو من صفات المتناول الحار

٣ قوله ( ان منفس ) المنفس المال الكثير يقال لفلان منفس ونفيس اي مال كثير وقد لامت امرأة النمر للترجزا من الفقر على انلاف ماله فقال لها لا تجزعي لاهلاكى نفيس المال فاني كفييل باخلافه بعد التلف واذا هلكت فاجزعي اذا خلف لك منى

٤ قوله ( اما اذا كسعت ) الكسع ان تضرب مؤخر الانسان بيدك او بصدر قدمك

٥ قوله ( قال فمعى واغل ) الواغل الداخل بين الشاربين من غير ان يدعى

٦ قوله ( وقال صعدة نابتة ) الصعدة القناة المستوية تثبت كذلك لا تحتاج الى تثقيف والحائر مجتمع الماء يصف الشاعر امرأة تشبه قدها بالصعدة وهى الرخ المستوية

ضربته افجع القبيحين كاذكرنا فى هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شىء فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن ( واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما فى زيد ضربته والعلة كالعلة ( قوله واذا الشرطية ) فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ فى وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا فى الشاذ كقوله \* ٢ اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب \* ونقل عن سيديويه والاخفش موافقتهم فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف ( والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة نحو \* اذا السماء انشقت \* اي اذا انشقت السماء ( ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعنى على مذهب سيديويه والاخفش وانما اختار ابعدها بالفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما يوجب الفعل بعدها كالفعل المبرد لانها ليست عريضة فى الشرط كان ولو ولا ظاهرة فى تضمن معناه كن ومتى على مايجئ فى الظروف المبنية ( واما على مذهب المبرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى وجه اذ كره وهو ان بعضهم يجوز فى جميع ما ذكرنا ونذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذى هو لازم ذلك الظاهر ( قال السيرا فى يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته ( وروى الكوفيون \* لا تجزعى ٣ ان منفس اهلكته \* فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى \* اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد فى بيت ذى الرمة \* اذا ابن ابى موسى بلال بلغته \* فقام بفاس بين وصليك جازر \* على رواية رفع ابن اي اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر فى الرفع والنصب اذا امكن ( قوله وحيث ) حيث دالة على المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث زيدا تجده فاعلمه ( ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمالها اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزاها ايمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ٤ اما اذا كسعت بانحو حيثما فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال \* فتى ٥ واغل يزهرهم يحيوه \* ويعطف عليه كاس الساقى \* وقال \* ٦ صعدة نابتة فى حابر \* انما الرىح تميلها تمل \* فلما اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها ( قوله وفى الامر والنهى ) قد تقدم ذلك بعلته ( قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة ) اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من ممالكك اشترته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من ممالكك اشترته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشترت كل واحد من ممالكك بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشترته خبراله وقولك بعشرين

( متعلقا )

متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون  
اشترته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشترته من المالك فهو  
بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكى اعم من  
اشترته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات والمبتدأ  
على الثانى لا يقع الاعلى من اشترته انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى  
هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك  
غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة  
او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود  
والرفع محتمل له ولغيره ( والمثال الذى اوردته المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله  
تعالى ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء  
جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتشليل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل  
مخلوق نصبت كل اورفعته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك  
ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق  
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه  
الاية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن  
غير متناه ( فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل  
مخلوق بمخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحدا والفظ  
كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول  
اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ( ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام  
بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او اياهم او غلام اياهم رايت فتقول زيد ارايت واما كان النصب  
اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا  
يضرباه لان معناه اضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعل ( واختار الكسائى النصب اذا  
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضر بها فزيد فى المعنى هو الضارب  
وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضر بزيد هندا \* قوله ( ويستوى  
الامر ان فى مثل زيد قام وعمر اكرمه ) يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا  
كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه  
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز  
النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين وان يكون عطفا على الفعلية  
التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليين ( فان قيل بل الرفع  
اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية  
منه الى الاسمية ( وهذا المثال اعنى زيد قام وعمر وكلته مثال اوردته سيديويه ) واعتراض  
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم

٢ قوله ( وعلى ان خلقناه  
صفة ) لقائل ان يقول اذا  
جعل خلقناه صفة كان  
المعنى كل مخلوق متصف  
بانه مخلوقا كائن بقدر  
وعلى هذا لا يمنع نظرا  
الى هذا المعنى ان يكون  
هناك مخلوقات غير متصفة  
بتلك الصفة فلا يندرج تحت  
الحكم واما اذا جعلناه خبرا  
او نصبنا كل شئ فلا مجال  
لهذا الاحتمال نظرا الى نفس  
المعنى المفهوم من الكلام  
فقد اختلف المعنيان قطعا  
ولا يجده نفعان كل مخلوق  
متصف بتلك الصفة فى  
الواقع لانه انما يفهم من  
خارج الكلام ولا شك ان  
المقصود ذلك المعنى الذى  
لا احتمال فيه فالمثال مطابق  
اذا دقق النظر فيه



المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كنه ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجوز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل ( واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسير في وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض السيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصدر فعلية الجوز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكنت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبير اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد ( واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ( ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات ( واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجوز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه ( واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها ( واسد الاعتراضات هو الاول ) والجواب ما قل السيرا في ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش نخل المعطوف عن الضمير ( وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمه قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمه يستوي في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكر اكرمه فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا للمفعول به لم تتم مشابتهما للفعل كما يحكي في باب الاضائة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصرى حمارة \* قوله ( ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته ) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمه واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يحكي غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يمكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سيبويه ٢ ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا زيد قام واذا زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما ( قوله وحرف التخصيص ) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المحققة قد تكون للتخصيص كما يحكي في قوله \* الارجلا جزاء الله خيرا \* التقدير الاتروني اي هلا تروني ( وحرف التخصيص لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء

٢. لكنّه لا يفصل بينها وبين معمولها اتفاقا لافي الضرورة

٢ قوله ( تعدون عقر النيب افضل مجدكم \* بنى ضو طرى لولا الكمى المقنعا ) الباب النافقة المسنة والجمع النيب  
النيب الضو طرى والضو طرى الرجل الضخم الذى لا غناء عنده والكمى الشجاع المتكى فى سلاحه لانه كى نفسه  
اى سترها بالدرع والبيضة ١٧٧ ٣ كفى الشرط وجيع هذه الاحوال اعنى البقاء على الاصل من

الاختصاص والغلبة فى  
الافعال والاشتراك بين  
القبيلين والاختصاص  
بالاسماء امور موقوفة  
على السماع لا طريق  
للقياس فيها ولا علة  
مخصصة لكل واحد  
منها بما اختص هذا وقد  
جاء حرف التخصيص  
قبل الاسمية شاذا قال  
\* ونيت ليلى ارسلت  
بشفاعة الى فهلا نفس  
ليلى شفيبعها \* واما  
حرفا الشرط فالحلاف  
فى لو قدمضى فى باب  
المبتدأ واما ان فاكثر  
البصريين على انه لا يدخل  
الافى فعل ظاهرا ومقدر  
م ونقل عن الاخفش  
جواز ارتضاع الاسم  
بعده على الابتداء بشرط  
كون خبره فعلا ومن  
الحروف اللازم دخولها  
على الافعال الالعرض  
فيجب النصب بعدها نحو  
الازيد انكرمه على مايجئ  
الكلام فيه فى اسم لالنى  
الجنس نسخة  
م قوله ( ونقل عن الا  
خفش ) قد تقدم الاشارة  
الى قول الاخفش فى بحث

اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها امام مفسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته او غير  
مفسر كما فى قوله \* ٢ تعدون عقر النيب افضل مجدكم \* بنى ضو طرى لولا الكمى  
المقنعا \* اى لولا تعدون ( وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر  
نحو ان سيفا فسيف ونحو \* اطلبوا العلم ولو بالعين \* ولا شك ان التخصيص  
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهى والتنى معان تليق بالفعل فكان  
القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك  
الاصل من الاختصاص كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت  
ولعل وبعضها استعملت فى القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا  
لننى وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال ٣ كالا للعرض على مايجئ الكلام عليه  
فى اسم لالنى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو \* ان امرء هلك \*  
يجوز عند الاخفش والقراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب فى ان زيدا  
ضربته والازيدا تضربه فى العرض \* قوله ( وليس مثل ازيد ذهب به منه  
فالرفع ) اى فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده  
فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل او شبيهه  
فما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا ( وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره  
او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره فى قولك ازيد  
ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى  
مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جواز ابن السراج والسيبرا فى مثل  
هذا المبني للفعل اسناده الى مصدر مقدر اى ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور  
فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم  
الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله ( وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق  
من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو  
أذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم  
يضمرون فى نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد  
ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود بضميره او متعلقه  
فى الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم  
فتنوى فى ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتنوى  
فى ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه  
الضلالة ناصبا \* قوله ( وكذا كل شئ فعلوه فى الزبر \* اى ليس من

حذف الفعل ( ش ) فى قوله وان ( ١٢ ) احدهم المشركين ( ل ) استبحارك \* ( قوله فى الزبر ) الزبر جمع زبور  
وهو الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشيء اى كل شئ مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب فى الزبر وهو  
وهم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لو نصبت فسد المعنى لان م

هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنالك نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شئ ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اى في صحف اعمالنا شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكلام الكاتبون او قعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستتر ﴾ وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة \* قوله ( ونحو الزانية والزاني فاجلدوا ) الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلتان عند سيويه والافالختر النصب ) اقول جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الاماروى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار فتحلله النعته وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى ﴿ اذ اجاء نصر الله ﴾ الى قوله ففسح كما يحى في الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في ﴿ وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخير المبتدأ كالجزء وهذا الذى ذكرته مذهب القراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيويه هما جلطان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذى وعد بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسيبى اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا ( قوله والا فالختر النصب ) اى لولا التقدير ان المذكور ان المبرد وسيويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرأته وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيويه ٦ ( واعلم ان ما يشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافال فعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم يقيم الا هو ان قام زيد لم يقيم الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الاياه ان يضرب زيد لم يضرب الاياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر ( وكذا زيدا فان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يتقضى نفي الفعل المقدر كما تنقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الاضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا لا ترى ان قام زيد في

٢ التقدير فعلوا كل شئ  
في الزبر من الاوامر  
والنواهي وليس الامر  
كذلك فليس من هذا الباب  
٦ هذا آخر شرح ما ذكره  
المصنف

مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الـاهو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الـاياه  
 ( فاذا تقرر هذا قلنا قديكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب  
 وقديكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعاً ونصباً وقديكون فيه متعلقان  
 بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان  
 او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور  
 او اضماراً نصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الـاهو فان نصبته اعتباراً بـاياه قدرت هكذا  
 لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الـاهو وان  
 رفعته اعتباراً بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الـاهو لان المشتغل به اذن  
 بعد الافلاب من تقدير موجب كما تقدم ( وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال  
 اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلاً والاخر منفصلاً فالاعتبار بالمتصل يعنى  
 ان كان مرفوعاً اضمر الـرافع وان كان منصوباً اضمر الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك  
 اياه واية راجع الى زيد وجازكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما  
 منفصلاً وكذا ان زيد لم يضرب الـاياه التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وان لم يضرب  
 زيد لم يضرب الـاياه ولواعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه  
 والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقدينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول  
 في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكن بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو  
 زيدا ضرب ولايجوز وكذا لواعتبرت المنفصل في زيد لم يضرب الـاياه لكان التقدير  
 ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولايجوز ان ( والثاني اى الذى المتصل فيه منصوب  
 نحو ان زيد لم يضربه الـاهو ان لم يضرب زيدا لم يضربه الـاهو ولواعتبرت المنفصل  
 لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم  
 امتناع ذلك ( وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحقه  
 كعدمت وفقدت والاتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولايجوز ذلك  
 الا في افعال القلوب كما يحى في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهراً وجب رفعه  
 اعتباراً بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائماً اى ان علم زيد علمه قائماً اذ لو نصبت لكان  
 التقدير ان علم زيدا علمه قائماً فيفسر المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولايجوز  
 الا في افعال القلوب ولاغيرها مع تقدم المفعول نحو زيد اعلم قائماً فكيف مع تأخره عن  
 الضمير ولكن بالتسليط ان زيدا اعلم قائماً ولايجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور  
 ضميراً راجعاً الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتباراً بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك  
 بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائماً اى ان علمه قائماً اتصل الضمير المنفصل لما ظهر  
 عامله وبالتسليط ان اياه علم قائماً ويجوز ان هو علمه قائماً اى ان علمه قائماً باستتار الضمير  
 لما ظهر العامل ( واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعاً ونصباً نحو ان زيد  
 ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضرب غلامه  
 فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته

٢ (قوله ان لابس زيد) ويكون المعنى ان لابس زيد نفسه بضرب غلامه فالعنى صحيح لكن العبارة مختلة كما ذكره ولا يصح ان يقدر لابس وضيمه للغلام لانه مفعول متأخر فلا يصلح مفسرا ايضا بل على هذا ابعد ٣ (قوله واما ان كان الضمير في المسئلتين) يعنى في مسألة كون الضمير المخالف للمعلق ١٨٠ مرفوعا وقدين الحال في صور الاتصال

اعتبارا بمعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا اى غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كاتقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ٢ ان لابس زيد وضيمه لابس لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوف في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد بضرب ولا يجوز (٣) واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الاياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اى متعلق زيدا لم يضرب غلامه الاياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الاياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا لبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلاص زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو وعلى تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلاص بضرب غلامه الا هو (واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا ٤ لابس بضرب ايه هذا ما عارض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب \* قوله (الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق) سمي اللفظ المحذوره من نحو اياك والاسد ونحو الاسد والاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير (قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا به مقدرا واما لفظ المحذر

اعنى قولك ان زيدا ضرب غلامه ويعلم منه حال ان زيدا مر بغلامه فانه يتعين الرفع اى ان مر زيد مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيدا اى متعلق زيد والضمير لزيد على التقديرين (وفي مسألة كون الضمير المخالف للمعلق في الاعراب منصوبا كافي قولك ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا مر به غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابس زيد ضربه غلامه والضمير المتصل لزيد لانه يلزم

كون الفاعل مفسرا

(منه)

للمفعول المتصل وقس باقى الاحوال على ما فصله والظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ دأبه في امثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حوالة بعضها على بعض ٤ (قوله لابس) فاعله ضمير راجع الى الاخ

منه مكررا معمولاً بعد مقدرا نحو الاسد الاسد ( قوله تحذيرا مما بعده ) مفعول له  
و العامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول  
كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد السجاجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى  
اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي تحيته ولو قال بتقدير نخ او بعد  
كان اولى ( قوله او ذكر المحذر منه مكررا ) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر ففي عطفه  
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول  
او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم  
المنصوبات الاترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضر مامله فلا يصح الرابع ذكر  
منصوب حكمه كذا ( وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان  
او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كافي نحو جاءني زيد  
او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يدولك  
فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما يجيء  
في حروف العطف ( قال سيديويه في قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾  
لو قال اولاً تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن  
النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضراباً عن قوله معمول بتقدير اتق ولا  
يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر ( وضابط هذا الباب ان نقول كل محذور معمول لحذر  
او بعد او شبههما مذكور بعده ماهو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة  
يجب اضممار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول بعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد  
واياى والشر وما ز رأسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمّر والظاهر لا يجيء  
الامضافا الى المخاطب والمضمّر لا يجيء في الاغلب الامخاطبة وقد يجيء متكلما كما مر  
واذا كان معطوفاً على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم  
اذ بلغ الرجل الستين فايه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا  
و ليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر و سيديويه يقدر نحو اياى والشر  
بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذير الاتحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك  
فيقول اياى اذ قبل منك واستجاب كأنه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيديويه يقدر  
في نحو اياى والشر حذر خطابا كافي اياك وقول سيديويه اولى ليكون الفاعل والمفعول  
شيئا واحدا كافي اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه للجماعة ﴿ اياى ٢ وان  
يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر المتكلم اي  
لا بعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه  
واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك  
نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمّر متكلما  
او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد واسدك  
اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ ( قوله وان يحذف احدكم  
الارنب بالعصا وليذك لكم  
الاسل والرماح ) حذفه  
بالعصا اي رميته بها والاسل  
شجر ويقال كل شجر له  
شوك فشوكه اسل ويسمى  
الرماح اسلا

﴿ دكت الارض دكادكا ﴾ ومنعه الآخرون وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولأننا نقول أن كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الاعن ذكر المحذر منه على ابلاغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر وإذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا ( قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجتمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يحز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يحى في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والأولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد اونغ باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ماضرت الاياك وماضرت الاياى ( فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول فى الحقيقة فى ماضرت الاياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدراى ماضرت احدا الاياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا فى الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه فى كلامهم حكم الظاهر مطلقا ذكرت فى اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله ( وقد صرح السيرافى بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف فى شرح المفصل عند قول جارا الله الله احد فعنى اياى ضربت ضربت الاياى واياك نعبد اى مانعبد الاياك وانما وجب الحذف فى الاول والثانى لان القصد كما قلنا فى النداء ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف وذلك لانه لا يستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف فى اياك والاسد فى المكرر وانما وجب حذف العامل فى نحو اياك والاسد لانه فى معنى المكرر الذى ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد ( فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف ( فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعدا والمعنى اياك بعد وبعد الاسد \* قوله ( وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من ) اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان اولاهما فالذى بغير ان نحو اياك



والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف وامامنا فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد تنفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع الجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيويه نحو الله لافعلن ( وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاه الخيراى بغير له ( وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع ( فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت واما قول الشاعر ﴿ فاياك اياك المراء فانه ﴾ الى الشر دماء وللشر جالب ﴿ فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه ( وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر بمعنى مع ﴿ وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضماره فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله ﴿ اخاك اخاك ان من لا اخاله ﴾ كساع ٣ الى الهيماء بغير سلاح ﴿ والذي مع العطف نحو شائك والحج ونفسك وما يعينها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلّة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك ( وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كاهناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع ﴿ قوله ( المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان ) يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت ( واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينصب

٣ قوله ( الى الهيماء آه  
الهيماء الحرب يمد ويقصر

٢ قوله ( ولاخلاف آه ) في بعض النسخ هكذا ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ماثبت آه وقد ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفي جوفه فتأمل ﴿ ١٨٤ ﴾ ٣ في الزمان فيخرج المقادير المعينة من

المكان بالمساحة كفرسخ وميل ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ماثبت له اسمه لاجل اضافته الى شئ خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناها ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالليل والفرسخ والبريد فلا جرم تقول هؤلاء ينتصب من المكان شيثان المبهم والمعدود على ما قال الجزولي آه نسخه

٤ فعلى قوله سمي المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شئ آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولي ثلاثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم نقول مقتضى ما حده

بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لا يطلقون المفعول فيه الاعلى المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر في من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور ﴿ قوله ﴾ ( وشرط نصبه تقديره في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرة ما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح ) ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها يقبل ذلك اى يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذى لاحدله يحصره معرفة كان او نكرة كمين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان ( قوله وظرف المكان ان كان مبهما ) اختلف في تفسير المبهم من المكان فقول هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست خلفك واما مك منتصب بلاخلاف على الظرفية ( وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاول فتخرج منه المقادير المسوحة كفرسخ وميل ٢ ولاخلاف في انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه ( وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصرف فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذى هو امر خارج عن مسماه ( وقال الموقت ما كان له اسمه بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلية فيها كاللدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤ ( وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها ( وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان مع انه ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال تمت مضرب زيد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا او الثاني لا ينتصب على

المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار ( الظرفية ) وداخلها ولا ينتصب على مانص عليه سيبويه نسخة

٥ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولم يعم نحو المجلس والمقعد نسخة ٥ (قوله من الحدث الواقع ١٨٥) الى قولى نحو المجلس والمقعد هذه النسخة تدل على جواز ضربت

مكان الضرب وقانلت مكان القتال دون النسخة

ال اخرى

٦ (قوله ورमित بالسهم)

رमित الشئ من يدى اى

القيته فارتمى ورमित

بالسهم رميا ورمية

٧ فان الخلف يصير قداما

كالمتقبل يصير ماضيا وكذا

المعدود يتغير بتغير القياس

المساحى واما اسم المكان

المشتق من حدث بمعنى

الاستقرار قائما انتصب

على الظرفية لكونه متضمنا

لمصدر معناه الاستقرار

في ظرف فمضمونه مثل هذا

المكان مشعر بكونه ظرفا

لحدث كدلالة صيغة اسم

مكان فالمكان في مثله مدلول

عليه بشيئين بخلاف

نحو المضرب والقتل

والنصر فان مضمونها

اعنى الضرب والقتل

والنصر ليس بمعنى

الاستقرار في ظرف فهو

لايشعر بالظرفية فيه

(وانما لم ينتصب مثل

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرّب ونحوها والاول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق ٥ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والميت فتقول قانلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل مافيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعا ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ وكذا نمت مبيتته واقت مشتاه وماليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورमित بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتنك منزل فلان (وقال الاكثر من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها) وهذا القول هو الذى ذكره المصنف فى الكافية تم قالوا جل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشايتها للجهات فى الابهام (قال المصنف وكذا جل لفظ مكان على الجهات لالابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف فى منه تخفيفا ولا ينبغى للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغى على قول هؤلاء الا كثيرين ان تحمل المقادير المسوحة على الجهات الست لمشايتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهاءه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب فى مدلوله وفى غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالاته عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلاثة (٨) واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيتته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار فى ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا مافيه معنى الاستقرار (واما قول

هذا لمكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه

بما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ لان لفظ هذا المكان لايشعر الا بكونه

ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا مافيه معنى الاستقرار نسخة ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال

مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغى ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

٢ ليس مطلقا بل بالشرط المذكور وهو ان يكون الفعل المتعدى اليه ﴿ ١٨٦ ﴾ اما مشتقا من الحدث الواقع فيه

نحو قاتلت مكان القتال  
او مشتقا من مصدر بمعنى  
الاستقرار نحو قعدت مكانه  
ومثله لفظ الموضع والمقام  
وكذا نحو المقعد والجلس  
والثوى كما مر آ ٣ ننسخه  
٣ هذه النسخة موافقة للنسخة  
الاولى التي اولها من الحدث  
الواقع فيه سواء عم هذا  
الضرب آ سيد  
٤ ( قوله فلا يغنيكم قناو  
عوارضا ولا قبلن الخيل لابة  
ضرغد) العوارض بضم  
العين جبل بلاد طى عليه قبر  
حاتم وبنى ايضا جبل ضرغد  
ايضا جبل ويقال مقبرة  
فيصرف على الاول ولا  
يصرف على الثانى واللابه  
الحره والخيل الفرسان  
والخيول ايضا يقال اقبلته  
الشيء اى جعلته بلى قبائله  
يقال اقبلنا الرماح نحو القوم  
واقبلت الابل افواه الوادى  
٥ ( قوله لدن بهز الكف  
يعسل منه ) رخ لدن  
ورماح لدن عسل الذئب  
يعسل عسلا وعسلانا  
وهو الحب وعسل  
الرح عسلانا اذا اهتز  
واضطرب والرح عسال  
٦ ( قوله ومنزلة الشفاف)  
الشفاف غلاف القلب وهو  
جلده دونه كالحجاب

المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة  
منشاؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة  
الثلاثة لاعلى الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كالיום واليلة والشهر والسنة وكذا  
قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل  
لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية  
لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق  
المكان لاعلى مبهم المكان بالتفسير الذى فسر ( قوله ولفظ مكان ) ٢ وكذا  
لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى  
الاستقرار ( قوله وما بعد دخلت \* اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على  
الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان  
وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذا الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى في معها  
في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيوبه ( وقال الجرمى  
دخلت متعد فابعد مفعول به مفعول فيه ( والاصح انه لازم الاترى ان غير الامكنة  
بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل  
في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى \* وسكنتم  
في مساكن الذين ظفوا انفسهم \* وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على  
الدخول والفعل في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجمان  
كونه لازما فن ثم قال على الاصح ( واما نحو ذهب الشام فانتصاب الشام على  
الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله \* ٤ فلا يغنيكم قناو عوارضا \*  
ولا قبلن الخيل لابة ضرغد \* اى في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله \*  
٥ لدن بهز الكيف يعسل منه \* فيه كما عسل الطريق الثعلب \* ويكثر حذف  
في وان كان شاذ من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق  
بالقياسي نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخائن ٦ ومنزلة الشفاف  
\* ولا بأس ان تذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان  
على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة  
فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا  
استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز ٧ وكذا اذا  
قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما يمكن كما تقول شهرا  
في جواب كم صمت او كم سريت فالاول يع جميع ايامه والثاني جميع ليله (والذى يصلح  
جوابا لمتى هو لزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان  
كيوم الجمعة اولا كالمزمن الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان  
ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا  
لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز

لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا لا التبعض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد ٨ فلا يصلح الاجواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان (قال سيويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لاتصلح الاجوابا لكم بمعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿يسبحون الليل والنهار﴾ اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقمان جوابا لمتى (وقال سيويه اسماء الشهور كالحرم وصفر الى اخرها اذا لم يصف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابد اي يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والافاي فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بما منع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا) ولندكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد ينجر من بالي وحتى ايضا وينجر اين بالي ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك و ﴿من بيننا وبينك حجاب﴾ واما نحو جئت من عندك و ﴿وهبلى من لدنك﴾ فلا ابتداء للغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء حيث واذا متصرفين نحو ﴿الله اعلم حيث يجعل رسالته﴾ وقوله تعالى ﴿بعد اذا نزلت﴾ ٨ ومن العربية غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذات صباح وذات مساء وذات صبح وذات غروب فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظروف في غير لغة ختم وهم بصرفونها قال شاعرهم ﴿عزمت على اقامة ذي صباح﴾ لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كما يجيء في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذا لم يكن ذلك الفعل مما يختص ببعض اوقات الزمان دون بعض ٨ وليس كل ما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود فاصح لهما وهو المختص المعدود اذا كان جوابا لكم استغفره الفعل وليس ايضا كل ما يصلح جوابا لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذي لا يختص نحو ثلثة ايام وشهر او سنة آه نسخة

٨ ومنه من العربية بعيدات نسخة

زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفه موقوف على السماع  
ومن العربات غير المتصرفه ماعين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر  
٩ وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد  
غدوة يومك وبكرته وضحاها وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها  
تقول سير عليه ليل او نهارا اذا اردت نهارك وليك وبكرة وغدوة يكونان ايضا  
عينين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجي حكمهما فتكونان اذن متصرفتين  
والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلمية  
وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولاالة تعريف كهذه الظروف المعينة  
لازم الطريقة واحدة اعني الظرفية تبيينها على مخالفتها لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة  
صارت معرفة فلا بد فيها امان العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات  
فتعينت بمجرد غاية التكلم لبالالة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة  
وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفه على الاشهر مع تعيينها ولو كانت اعلاما  
لم تصرف فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن  
اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذا لو تضمنتها  
لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ  
الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا لامعا بلام العهد سواء كان  
علما او كاليات والنجم والصعق وقوله تعالى ﴿ فقصى فرعون الرسول ﴾ بلى  
وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية  
فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السيين ( وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن للام  
فهو عنده مبنى كاس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لآخواته المذكورة  
من ضحى وبكره ومساء وصباحا ونهارا وليل معينة فانها منونة اتفاقا الاما زعم  
الجوهري ان ضحى معينة لا تصرف كسحر ولا ادري ما صحته اما غدوة وبكرة  
فهما وان كانتا معينتين مع العلمية الا ان تلك العلمية هي الجنسية كما في اسامة ونذكر  
في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة على ان الخليل كما يجي بعيد حتى اتيتك اليوم  
غدوة وبكرة منونين (والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف  
لا عن سماع والاولى منه اذ لم تسمع الامونتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه  
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية والمقدرة كسحر عند  
الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين  
جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه  
سمع من يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور  
فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانت كذلك عين الجنس كما يجي فيقدر العلمية فيهما  
كما في سحر فالقصد مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعيينها من دون  
علمية ولاالة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا

٩ قوله (وسحر) السحر  
قبيل الصبح تقول لقيته  
سحريا هذا اذا اردت به  
سحر ليلتك لم تصرفه  
لانه معدول عن المعرفة  
باللام وهو معرفة تقول  
سر على فرسك سحر  
يا فتى فلا ترفعه لانه ظرف  
غير متمكن وان اردت به  
سحرا لا يبينه صرفه  
والسحرة بالضم السحر  
الا على  
٩ قوله (وسحير) تقول  
سر على فرسك سحيرا  
وانما لم ترفع لان التصغير  
لم يدخله في الظروف  
المتكينة كما دخله في الاسماء  
المتصرفه

التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغديه وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفه نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعيينها فلا بد فيها من الالام او الاضافة تقول رأيت عند البحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى ( واما الكلام في انصرف الظروف وعدم انصرفها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقديحيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعيينها جاز ايضا توينهما اتفاقا قال الله تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاعلى الاكثر في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي ( قال سيويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليهما لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر ( وحكى ابو علي عن ابى زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته فينة بعد فينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في النادرة ( وذكر سيويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال ( قال السيرافي حكاية سيويه لا ترد وسحر غير منصرف لالكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكائبة ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة ٢ وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظنا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق \* ٣ صلاة ورس وسطها قد تغلقا \* ووسط تحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفه وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اي خيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله ( وحواله وحوالى  
وحول آه ) يقال قدوا  
حوله وحواله واحواله  
وحوله وحواليه ولا  
تقل حواليه بالكسر  
٣ قوله ( صلاة ورس  
وسطها قد تغلقا )  
الصلاة الفهر وكذلك  
الصلاة قال امرئ القيس  
مداك هروس او صلاة  
حنظل فاضاف الى  
الحنظل لانه يعلق بها اذا  
يس الفهر وهو حجر  
يلاء الكف يسحق عليه  
الطيب والورس نبت  
اصفر بالين تتخذ منه الغمرة  
فلقته فانطلق وتطلق اي  
شققة فانشق



﴿ أأخذ من دونه آلهة ﴾ كان المعنى أ إذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطب  
الله الذى هو خلفهم وورائهم فهم كانهم قدماه فى المكان تعالى الله عنه ومما يلزمها  
الظرفية عند سيويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ﴿ الا قالت الخنساء يوم لقيتها ﴾  
اراك ٤ حديثا ناعم البال افرعا ﴿ اى زمانا حديثا وجوز فى لفظتى مليا وقريبا خاصة  
التصرف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير  
سيويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها واما اختيار  
نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم  
تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فمعنى ﴿ واعلم انه يكثر جعل المصدر حينما لسعة  
الكلام نحو وانتظرني جزر جزورين وسير عليه ترويحيتين اى مثل زمان جزر جزورين  
ومثل زمان ترويحيتين قال تعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على  
حذف المضاف وعنداى على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضممار مضاف وذلك  
لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما  
بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحجاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم  
الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكرهم بايام الله ﴾ اى بوقايحه  
وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ٥ غلوة سهم  
ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زيرا  
حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو  
مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ٢ لا تيك السمر والقمري اى مدة طلوع القمر  
ومنه قوله ﴿ ٣ باكرت حاجتها ٤ الدجاج بسحرة ﴾ اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت  
بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور ( قال النحاة قد توسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا  
به فيئذ يسوغ ان يضم مستغنيا عن لفظ فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه  
المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله ﴿  
ياسارق الليلة اهل الدار ﴾ وقد اتفقوا على ان معناه متوسعافيه وغير متوسع فيه سواء  
ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق  
بالمعدى الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان التعدى الى ثلاثة محصور  
فلا يزداد عليه وجوزة الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا  
الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه تعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا  
فى الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع  
الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة  
كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة  
حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه  
الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا  
الا ان حذف حرف الجر اى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر

٤ قوله ( حديثا ناعم البال  
افرعا ) الافرع كثير شعر  
الرأس  
٥ قوله ( غلوة سهم آه )  
غلوت بالسهم غلوا اذا  
رمى به اقصى ما يقدر  
عليه وابعده  
٢ قوله لا اتيك السمر  
والقمر ( يقال لا افعله  
السمر والقمر اى ما دام  
الناس يسمرون فى ليلة  
قراء  
٣ قوله ( باكرت حاجتها  
الدجاج بسحرة ) آخره  
لاعل منها حين هب نيا مها  
﴿ الشعر للبد بن ربيعة  
العامري والضمير للخمير  
والعملل الشرب الثانى  
يقال عله وعل بنفسه  
يتعدى ولا يتعدى  
٤ الدجاج ههنا الديكة  
والمعنى بادرت بشر بها  
صباح الديكة وتلك  
الشربة الجاشرية  
وهى من قولهم جشر  
الصبح

قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقت الى عمر ومررت زيدا وقت عرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ماقررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين ( واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صتمه ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفة وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فعلا او مفعولا به ( قلنا على ماوصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة للمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على كونه مفعولا به ( فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام ( كالك يوم الدين ) كمايجب واطافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى اللام فهي مختصة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله \* باكرت حاجتها الدجاج بحرة \* اى حاجتى اليها فهي في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشئ بغيره بادنى ملابسته نحو كوكب الخرقاء ه وقيل اللفظ وليس بمعنى في كماذهب اليه المصنف على مايجب في باب الاضافة \* قوله ( وينتصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير ) اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بمنتهى كافي المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كافي المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه او لا تسرفيه ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صتم فيه في الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه \* قوله ( المفعول له هو مافعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلا للزجاج فانه عنده مصدر ) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه ( قوله مذكور ) احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب اعجبني التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول له هو مافعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو مافعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لثلاثين تقضى الحدان بنحو قولك ضربت

ه ( قوله وقيل اللفظ )  
اللفظ موضع قريب من  
الكوفة

وقد اعجبني التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له  
ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كافي ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده  
عليه كافي قعدت جينا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود  
الفعل كافي قعدت جينا وتأخر عنه كافي جئتك اصلا حالالك وذلك لان الغرض المتأخر  
وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور في  
مظانه فهى متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له  
هو العلة الحاملة لعامله وليس بمفعول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته  
تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرده في نحو قعدت جينا وجعل  
المفعول له علة لمضمون عامله يطرده ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب وللفعل المفعول له  
يؤذن بكونه علة لان انلام في قوله له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلن نحو فعلت  
هذا هذه العلة ( قوله خلافا للزجاج ) مذهبه ان ما يسمى النجاة مفعول له هو المفعول المطلق  
ليبين النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيان له كافي ضربته  
تأديبا فان معناه ادبته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكذلك قلت ادبته بالضرب  
تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون  
العامل هو المفعول ولا يطرده هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان  
الجين ولا يقال قعوده جين الا بجازا وكذا قولك جئتك اصلا حالالك بالاعطاء او التصح  
او نحوه فان المجيء ليس ببيان للاصلاح بل بيانه الاعطاء او التصح كما صرح به ولعله  
يقدر في مثله قعود جين ومجيء اصلاح على حذف المضاعف وهو تكلف ( قال المصنف  
ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول  
مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى  
للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى ٢ واى منع في ان يتفق في المعنى  
المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول  
حال والثانى مفعول فيه ( والجرحى يقول ان ما يسمى مفعول له منتصب نصب المصادر  
التي تكون حالا فيلزم تكثيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ محاذرين الموت  
لتكون الاضافة لفظية ولا يطرده ذلك في نحو قوله ﴿ وزعل المحبور والهول من تهوور  
الهوور ﴾ الا ان تجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور  
ومهوولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهداك ووحدك على ما يجيى في باب  
الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره  
﴿ قوله ﴾ وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلن  
ومقارناله ( يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لاشترط كون الاسم مفعول له  
فتحول السمن ولا كرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولا كرامك الزائر عنده مفعول له  
على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه  
في الموضوعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجيى لكنه خلاف اصطلاح

٦ ( قوله لان التأديب علة  
حاملة على الضرب آه )  
المفعول له سبب حامل  
للفاعل على الفعل وينقسم  
الى قسمين احدهما علة  
غائية للفعل كالتأديب  
للضرب والثانى ما ليس  
كذلك كالجين للقعود  
والقسم الاول يكون بحسب  
تعقله علة للفعل وبحسب  
وجوده في الخارج معلولا  
له والقسم الثانى يكون  
بحسب وجوده في الخارج  
علة للفعل

٢ ( قوله واى منع في ان  
يتفقا آه ) قد يقال الممنوع  
هو الاتفاق في المفهوم دون  
الاتفاق في مأل المعنى  
المقصود منه

٣ ومنه ضربته تقويما ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتك اصلا حالالك وبين قولك ضربته تقويما فرقا دقيقا وهوان  
الاصلاح يقع بفعل آخر بعد المجئ كما يجئ اليه مثلا فتعطيه شيئا او تعظه فتصلح بهذا الفعل الذي بعد المجئ حاله بخلاف  
التقويم في ضربته تقويما فان المتكلم يوجد بنفسه ﴿ ١٩٣ ﴾ الضرب لاشئ آخر بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة

لغفلك فالكافاة حصلت  
منك بنفس الاعطاء فلشدة  
الامتزاج في مثل هذا صح  
ان يقال ضربك تقويم  
ووعظك تأديب واعطاؤك  
مكافاة وهذا الذي اولهم  
الزجاج حتى قال انه مفعول  
مطلق لانه لما رأى ان معنى  
ضربت قومت بالضرب  
فقال معنى قولك ضربت  
تقويما قومت بالضرب  
تقويما ويجوز لك ايضا ان  
تقول في نحو جئتك اصلا  
ان مجئك اصلاح لكن  
مجازا بعد من مجاز قولك  
اعطاؤك مكافاة اقرب  
اذلا واسطة بين الحدين  
هنا بخلاف قولك مجئك  
اصلاح كما بين آه نسخه  
٤ (قوله ان قومه من زيفه  
لم يقيم آه) اوله تقوم الشارح  
من زيفاته فيستوى ما نجاج  
منه وانحنى \* اويستقيم

٥ قوله ( يركب كل طائر  
جهور \* مخافة وزعل  
المجبور آه ) العاقر

القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر  
باللام المعلن به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوم باشئ  
واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث  
في بعض زمان المصدر كجئتكم طمعا وقعدت عن الحرب جينا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان  
المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتكم اصلا حالالك وشهدت الحرب  
يقا لاهدنة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعلن تفضيلا وتفسير المصدر المجمل كما في ضربته تأديبا  
واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث  
واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو  
المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة نفسه بل  
هي اثره اى ضربته لتأديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى التأديب لم ينتصب عند النحاة  
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب  
في الزمان كما قال ابن دريد \* والشيخ ٤ ان قومه من زيفه \* لم يقيم التثقيف منه ما التوى \*  
وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا  
وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول  
والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة  
﴿ فاعطاء الله النظرة استحقا للاستحقاق واستحقاقا للاستحقاق ﴾ والمستحق للسخط ابليس والمعطى  
للنظرة هو الله تعالى لا يجوز ان يكون استحقا قاحلا من المفعول لان استحقاقا اذن يكون حالا  
من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج \*  
يركب ٥ كل عاقر جهور \* مخافة وزعل المجبور \* والهول ٦ من تهور الهبور \* فان  
الهول بمعنى الافزع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو على عدم المقارنة  
في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾  
بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اى حذف اللام (قوله اذا  
كان فعلا لفاعل الفعل المعلن) اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل  
المعلن بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا ( واقتصر المصنف على شرطين  
مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل  
المعلن ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب له وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم

العظيم من الرمل ( ش ) لا نبت شيئا ( ١٣ ) والجمهور المشرفة ( ل ) على ما حوالمها وهى المجتمع والجمهور  
من الناس جلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكرم فهو زعل هار الجرف وهو رته قههور وانهار اى انهدم الهبر  
ماطمأن من الارض والجمع الهبور ٦ من تهول تهوله تهول من تهولت للشئ اذا تصورت له بصورة امر هائل

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشئ المتقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تلاشى ولا يتيق حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانهاتيق (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فمنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال يجوز نحو جئتكم اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا (فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح و ارادة تأديب (قلنا يجوز ايضا جئتكم اكرامك لى وجئتكم اليوم اكرامك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتكم سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف (فتقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جينا فهو من افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضه لا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا (قال المصنف واما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثير اما تجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلوية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدر المفيدة للعلوية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشى وجوب تكثير المفعول له لمشايعته للحال والتميز وببت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره \* واعرض عن شتم اللئيم نكرما \* وكذا قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ وقال الجزولى اذا انجز باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتكم لا اكرام لك ومنعه الانداسى وقال لا ارى منه مانعا (وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتميز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلها والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾ والباء للسببية وهنا كاللام قال المالكي اذا حصل شرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامر ان في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل \* قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى) قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للتمكلم في السير في وقت واحد اى وقع سيرهما معا في قولك سرت انا وزيدا بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كفى سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك، وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جائى زيد

وعمره ويحتمل تصاحب الرجلين في الجي ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمره لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة ليكون النصب في العطف الذي هو الأصل اظهر \* قوله ( فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يحز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو مال زيد وعمره والاتعين النصب نحو مالك وزيدا وما شئت وعمره لان المعنى ما تصنع ) اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لسكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابها فناسب معنى المعية ان قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المقادير على عاملها ( وجوز ابو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب تمسكا بقوله \* جعت وفخشاغية ونمية \* ثلاث خلال لست عنها بمرعوى \* والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة ) وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى حالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعبد الواو كأنك قلت جاء البرد ولا بأس الطيالة او صاحبها وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل ( وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة او نصبت بمعنى مع مطلقا نصبت في كل رجل وضيعته ) وقال الاخفش نصبه نصب الظاروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعده اعرابية كما اعطى ما بعده اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته ( قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان ) هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمره انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداعوه هو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة ( وقوله جئت انا وزيد وزيدا ) مثل قام زيد وعمره بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ( قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازة غيره استدلالا بقواهم ما زلت اسير والتيل ولا يقال سار الماء بل جرى ( ٢ ) وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن به ما يصح منه السير كقوله تعالى ﴿ والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغسود والآصال ﴾ وقريب

٢ البصريين نسخة

٢ قوله ( وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير )  
فيقدر حينئذ يسير بمعنى  
يجرى لان يحمل اسير على  
المعنى الحقيقي والمجازي معا  
وكذا الحال في الآية

منه قوله تعالى ﴿فَهُمْ مِنْ يَمَشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ﴾ أو على حذف جرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء بارداً أي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة أيضاً لأن استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿وَذُومَرَةٌ فَاسْتَوَى﴾ وله أن يجوز العطف في هذا المثال أيضاً ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أي وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك أنت أعلم ومالك لأنك لا تقصده مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الأصلي فيه أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول أعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول من المركب المضاف إليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته أي فانت ومالك مقترنان والمعنى أنا لا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت أعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد أي انت أعلم بربك فلعل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافاته للجبرمين تعالى عنه فانت وربك أي أنما مقترنان فأنا لا أدخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف (وقال عبد القاهر المعنى انت أعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب إليه بذلك وكذا قول العبدى ان تقديره انت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت أعلم وربك (قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جهور التحاة على ان النصب مختار ههنا لانه واجب وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا تمتنع كالجحى في باب العطف (قوله وان كان معنى) أي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعربه قوى او لا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شائك لان قولك شائك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلاك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والخطاؤا امرأ أو نفسه وشائك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمر وما شان زيد وعمر (قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره اغير ضرورة وليس بشئ لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب وقد يكون الداعى الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضرورى قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم



يكن ضروريا ( وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا ( والثاني نحو مالك وزيدا وماشائك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور ( فالكوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ( والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدر الضعفه ( فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف ( وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا عن ماشائك او مالك وزيدا وماشان زيد وعمر اربعة اوجه الاكثر ان على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فقط افرأ على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذانك وابل لك فوات ما الاستفهامية ( وقال سيديو بتقديره ماشائك وشان ملاستك زيدا ومالك وللاستك عمر او ماشان زيدو ملاسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر ( قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملاسة ايضا يعني ان سيديو لا يريد بتقدير ملاستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالوصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وبقاء البعض الآخر كما يجئ في باب المصدر وانما قدر سيديو بهذين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر ( قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وماشائك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو للملاسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو معنى مع تؤذن بمعنى الملاسة ( وقال الاندلسي يجوز ان يكون العصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك ( وقال السيرافي وان خروف الاسم منصوب بلاس كأنك قلت مالك لابت زيدا والواو ذال على معنى لا بس وانما ارتكبا هذا تقاديا عما لم يسير به من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصة من تربد وما التجدى والمتغور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدة المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية ( قال سيديو اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعدما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثرو وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به ( ورد المبرد تقدير سيديو وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل ( قال السيرافي لم يقصد سيديو بتمثيله التخصيص وانما ار التمثيل على الوجه

الممكن والتميل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي \* ازمان قومي والجماعة كالذي \*  
 ٢ منع الرحالة ان تميل بميلا \* اي ازمان كان قومي والجماعة ( وقول بعضهم انا واياه  
 في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو مانت وزيدا وكيف انت وقصة بالنصب  
 وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما  
 ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه ( قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم  
 على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضعته وانت ورأيتك فالرفع فيه واجب  
 وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضميرى نصبة بالخبر المقدر وانكره ابن  
 بابشاد ويوجب على مجزئ النصب اضممار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضعته فان اظهرت  
 الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى  
 معان من تقدم المفعول معه على عامه اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو  
 الاصل جائز نحو زيدا وعمر القيت فقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف واما  
 امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد  
 المفعول معه حال تماثله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة  
 ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت  
 وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع  
 ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا  
 وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى \* فاجمعوا امركم وشركائكم \*  
 ٣ لا يجوز ان يعطف شركاءكم فيه على ما قبله لا بتقدير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان  
 لا يقال اجعت زيدا فيكون التقدير اجعوا امركم واجمعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا  
 معه اي اجعوا امركم مع شركائكم للسلامة من الاضمار \* قوله ( الحال ما بين هيئة الفاعل  
 او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما )  
 قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون  
 لفظ الحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة  
 الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في  
 قولك زيدا رجل عالم مع انها مبنيّة لهيئة خبر المبتدأ لاهيئة الفاعل بل انما علم كون عالم  
 في جاءني رجل عالم ببيان الهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك  
 جاءني زيدا راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت  
 رجل قائما اخوك لم يحز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل ( اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم  
 ان يدل على كل ما يدكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يدكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا  
 الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول  
 مطلقا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيدا راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا في حال المجيء فيكون

٣ قوله ( كالذي منع الرحالة  
 ان تميل بميلا ) الرحالة سرج  
 من جلود ليس فيه حشب  
 كانوا يتخذونه للر كض  
 الشديد

٣ الاولى انتصاب شركائكم  
 على انه مفعول معه وقالوا  
 يجوز ان يكون الواو للعطف  
 على ان ينتصب شركاءكم  
 بمقدر اي واجعوا  
 شركائكم وذلك لان الاجماع  
 لا يتعدى الى الاعيان لا يقال  
 اجعت زيدا نسخته

٤ قوله ( وقد تر الوظيف وساقها آم ) ترث الزواة من مرضاحها تزويتر اى ندرت وضرب يده بالسيف فاترها اى قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اى يقول الشيخ المذكور فى البيت السابق وقد سقط عظم ساق ناقة ﴿ ١٩٩ ﴾ التى عقرتها والبيت السابق \* فرمت كهامة ذات خلف جلالة

\* عقيلة شيخ كالو بيل  
 يلندد \* قوله مرصاحها  
 من رصحت النواة كسرتها  
 وقوله كهامة اى نافعة  
 صخمة سمينه والخلف جلد  
 الضرع والوبيل العصا  
 الطويلة الغليظة ه قوله  
 ( قد اثبت بمؤيد ) وآده  
 اى دفنه حيا والمؤيد الداهية  
 ٦ قوله ( وقد اغتدى  
 والطير فى وكناتها \*  
 بمجرد قيد الاوابد هيكل \*  
 الاغتداء العدو وهو  
 نقيض الروحاح والوكنة  
 بالضم موقع الطير انما وقعت  
 المتجرد الماضى فى السير  
 والهيكل الفرس الطويل  
 الصخم ويقال للجواد  
 قيد الاوابد لانه يمنعها من  
 النوات والفرار

غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله ﴿تقول ٤ وقد تـ الوظيف وساقها﴾ السـ تـرى ان ٥ قد اتيت بمؤيد ﴿وقوله ٦﴾ وقد اغتدى والطير في وكناتها ﴿بمنجـر دقيد الاوابـديكل﴾ ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى ﴿قل بل ملة ابراهيم حنيفا﴾ وقوله تعالى ﴿دار هؤلاء مقطوع مصحين﴾ وقول الشاعر ﴿كان حواميه مدبرا﴾ خـضبن وان لم يكن تخصب ﴿وقوله ٣﴾ عوذ وبهـة حاشدون عليهم ﴿خلق الحديد مضاعفا يتاهب﴾ واما قوله تعالى ﴿النار مشواكم﴾ اي موضع مشواكم اي ثوائكم خالدين وقولك ان عجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمتصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيى الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملة ابراهيم جازفـكـانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى ﴿ان دار هؤلاء مقطوع مصحين﴾ فقوله مصحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دار هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دار فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دار الشيء اصله فكـانه قال يقطع دار هؤلاء مصحين فكـانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا كان حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكـانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قولهم عليهم خلق الحديد مضاعفا (فالاول ان نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما لحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجرى ما بقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج التعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او بالمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجرى ما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو ﴿هذا بعلي شيخا﴾ وكـانه خارجا من جنب صفحته على ما يجيى والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله ﴿تقول وقد تـ الوظيف وساقها﴾ وفي قوله ﴿وقد اغتدى والطير في وكناتها﴾ وحاد المؤكدة اسم غير حدث يجيى مقررا لمضمون جملة كما يجيى شرحها فقولنا

۳ قوله ( عوذ و بهتة  
 حاشدون عليهم آه ) عوذ  
 بالضم ابو حى من العرب وبهتة  
 بالضم ابو حى من سليم يقال  
 جاء فلان حاشدا اى مستعدا

منهيا والحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غير قياس وقال الاصمعي حلق بالكسر ٣ عول نسخه الجمل الحالية الحالية عن الضمير ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هي م

غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجوع رجوعاً \* ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكباً وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجرداً عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكباً فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكباً زيداً فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالاً عن الفاعل والمفعول معاً فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكباً زيداً راكباً ولقيت زيدا راكباً راكباً وان كانا مختلفين فان كانا هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هنداً مصعداً متحدراً وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت متحدراً زيدا مصعداً ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعداً متحدراً والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ الاقل من كون احدهما بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالى الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكباً وماشياً قال \* ٥ وانا سوف تدركنا المنايا \* مقدرة لنا ومقدرينا \* وجوز الجمهور وهو الحق ان يحكى لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الزمان حلوا حاضراً او غير متضادة ٦ كقوله تعالى ﴿ اخرج منها مذؤماً مدحوراً ﴾ \* كايحيى في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياساً على الزمان والمكان فجعل نحو مدحوراً حالاً من ضمير مذؤماً واستنكر مثله في المتضادة فنهما مطلقاً ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى او عطفك احدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتبين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدتين مختلفتين كقوله تعالى ﴿ مذؤماً مدحوراً ﴾ او بتضادين في محلين غير متزجين كما في اشتريته ابنيض اسوداً وتمرزجين كما في اشتريته حلوا حاضراً فلا بأس به \* واعلم ان تكرير الحال بعد ما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيدا اما قائماً واما قاعداً وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كايحيى في اسم لا التبرئة نحو جاني زيد لا راكباً ولا ماشياً ويندر افرادها نحو جاني زيد لا راكباً (قوله لفظاً او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظاً او معنوياً وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فتحو شياً في قوله تعالى \* ( هذا بعلى شياً ) \* فان بعلى خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لدلول هذا اى انبه على بعلى او اشير اليه شياً واما الفاعل المعنوي فكما في قوله \* كانه خارجاً من جنب صفحته \* ٧ سفود شرب نسوه عند مقتأد \* اذا المعنى يشبه خارجاً سفود شرب ولا يفسره باشبه خارجاً لان

م مبينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول كما في قولك لقيت والجيش قادم ونحوه الا انه جعل بيان هيئة زمان الفاعلية والمفعولية بياناً لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكون الهيئة الاولى لازمة للثانية لان الفاعلية والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئة فجعل هيئة اللازم هيئة للزوم مساحية ٥ قوله ( وانا سوف تدركنا المنايا آم ) البيت العمروبن كلثوم في قصيدته التي من جملة القصائد السبع المعلقة ٦ قوله ( كقوله تعالى اخرج منها مذؤماً مدحوراً ) الذأم العيب والذم والدحور الطرد والابعاد ٧ قوله ( سفود شرب نسوه عند مقتأد ) السفود الحديدة التي يشوى بها اللحم وفادت اللحم وافتأدته اذا شويته والشرب جمع شارب كصحب وصاحب والشرب الجماعة والمقتأد المشوى

المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه ( وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الطرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفوض به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيدا عند من يجوز تخالف عاملي الحال وصاحبها \* قوله ( وعاملها الفعل او شبهه او معناه ) يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالطرف والجار والجرور وحرف التنبيه نحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يحكي في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو انا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منما واما حرفا التني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يحكي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ماشائك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والتني قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع علمهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان تشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احوال ذلك الى استعمالهم وان لا فعله \* قوله ( وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول ) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيدها الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى ( فقله غالبا ) يرجع الى تعريف صاحبها لالي تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب ( قوله وارسلها العراك ) هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدا وطاقتك ووجدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان ( قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووجدك في الاصل وحدثك فحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الواحد ٢ والوحدة مصدر وحد يحذف يقال وحدا  
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى  
الاجتهاد ( وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة ) وقولهم على بدئه متعلق  
بعوده او يرجع والحال مؤكدة والبء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا  
على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى يرجع على بدئه عوده المعهود  
كأنه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو  
قوله تعالى ﴿ وفعلت فماتك ﴾ فلا يكون من هذا السبب ( وقال ابو علي ان هذه  
المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقا للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك  
وافعله مجتهدا جهداك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحداك اى انفرادك ورجع عائدا عوده  
وكلاهما مضافة الى الفاعل فلماذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه  
المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية  
مقام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قد املك ولا يعرب اعراب مقام مقامه  
( وقوله فارسلها العراك ) صدر بيت للبيد و يروى فاوردها العراك قال ﴿ فارسلها  
العراك ولم يذدها ﴾ ولم يشفق على هـ نغص الدخال ﴿ يصف الحمار والاتن والذخال  
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين  
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم  
شربه فعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على  
انه لا يتم شرب بعضها للاء بالزاجعة اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول  
ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى  
كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه  
ان يكون قضهم مبتداء بقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فى اى فوه الى  
فى وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته فوه الى فى ثم انحى  
عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى  
المفرد لان معنى فوه الى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت  
الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب  
المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاهالفيك سواء وكذا ينبغى  
ان نقول فى يدا بيد اى ذويد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعث  
الشاء بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى  
كل رجل كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعث الشاء  
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعة اى شاة ودرهم مقرونان اى كل  
شاة فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو  
بعث الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم ائزم ما كان مبتدأ التذكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فى

هـ النغص بالصاد المهملة  
هدم تميم الشرب وبالجمجمة  
تحريك الرأس وكلاهما  
رواية

٦ قبلتها ودموعى مزج  
ادمعها \*

٧ قوله ( في مواضع  
معدودة قريب وحده )  
القريب السيد والقريب  
الفعل لانه مقترع من الابل  
اي مختار او انه يقرع الناقة  
يقال فلان قريب دهره

٨ قوله ( على منواله )  
المنوال الخشب الذي يلف  
عليه الحائك الثوب

٩ قوله ( ويقال فلان  
جحيش وحده آء )  
الجيش ولد الحمار ويقال  
للرجل اذا استبد برأيه  
جحيش وحده وخير وحده  
وهما ذم

٢ كلمة ثمت هي العاطفة  
قد يلحقها التاء في عطف  
الجل سيلكوتى

٣ قوله ( في صفين فابالنا  
امس اسد العرين ) صفين  
موضع كانت به وقعة  
والعرين والعرين مأوى  
الاسد واصل العرين جاعة  
الشجر

شاذ ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه منه ليتذكر لثلايقى العرب على حرف واحد  
وقد جاء فالقلم قال المتنبي ٦ \* وقبلتني على خوف فالقلم \* لحذف المضاف اليه وابدل  
من الواو ميما لثلايقى على حرف واحد وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعذ الى ما كنا  
فيه من ذكر حال قضهم بقضيتهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب  
نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيتهم ورأيت القوم قضهم بقضيتهم ومررت بالقوم  
قضهم بقضيتهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزءها الاول اعراب  
جميعهم لصيرورتها بمعناه على ما ذكرنا في الحال او على البديل اى جاء قاضهم مع مقضوهم  
( ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لامع غيره فهو في المعنى ضد معا  
في قولك جاؤا معا وكان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على  
الظرف اى في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اى وحده اى منفردا  
او ظرف اى لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ في مواضع معدودة قريب وحده ونسج  
وحده اى انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص  
المنقطع النظير ٩ ويقال فلان جحيش وحده وعير وحده ورجيل وحده في المحجب  
برأيه وقيل جاء على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير  
والاضافة الى المضمرة ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير  
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال  
امرأة جاء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر  
اى الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء جلا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل  
بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ ان رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وهو صفة الجماء اى  
الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله \* ولقد امر على انائم  
يسبنى \* فضيت ٢ ثمة قلت لا يعنى \* ويقال ايضا مررت بهم جاء غفيرا ومنه  
قولهم دخاوا الاول فالاول قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ يذهب الصالحون  
اسلافا الاول فالاول ﴾ اى مترتين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله  
على البديل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء في الرجال ثلاثهم  
واربعهم وخستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم  
منصوبة عند اهل الجواز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين في الجئى وبنو تميم  
يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيده وربما عومل بالعاملتين العدد المركب  
نحو جاء في الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا  
كما يحكى في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في ( وقال الكوفيون هو  
مفعول به اى جاعلا فاه الى في ) وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه  
الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده بيدى ونحوه خلافا لهشام  
واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضى الله تعالى عنه ٣ في صفين \* فما بالنا امس



اسد العرين \* ٤ وما بالنا اليوم شاء التجف \* فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل  
 شاء التجف ويجوز ان يؤولا بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضافا كما قال سيويه في جهده  
 ونحوه \* قوله ( فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ) اعلم انه يجوز تكثير ذى الحال  
 اذا اختص بوصف كجاء في الحديث سابق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخيل  
 فأتى فرس له سابقا \* وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى  
 جارية رجل مختالة او سبقه نفي او شبهه نحو قوله \* فاحل سعدى غريبا بلدة \* وقلما جاءنى رجل  
 راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرا فلا يبق فيه ابهام  
 كما ذكرنا في باب المبتداء او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جئتني رجال مثنى  
 وثلاث لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجئ والوصف لا يفيد هذه الفائدة  
 او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جئتني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو  
 جئتني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذا الوصف لا يتقدم على الموصوف  
 واما اذا تأخر نحو جئتني رجل راكبا فقد يشبه في حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت  
 رجلا راكبا فطرده المنع رفعوا جرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله \*  
 لية موحشاطل قديم \* فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب  
 الاخفش من تجوز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيويه فيلزم كون  
 الضمير في لية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذا مانع  
 جوز كون لية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء ( فان قيل هلا جاز ان يكون  
 معنى الابتداء على مذهب سيويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحدد  
 عامل الحال وصاحبها ) قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا  
 فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيد به \* واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى  
 ضربت مجردا زيد اى ضربته \* قوله ( ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على  
 الجرو في الاصح ) قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى  
 ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف ( سيويه لا يجزئه اصلا  
 نظرا الى ضعف الظرف واجلزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار  
 وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار  
 زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ فانه وافق سيويه في المنع فلا يجوز قائما زيد  
 في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند  
 الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى  
 المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز  
 اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان

٤ قوله ( وما بالنا اليوم شاء  
 التجف ) التجف والتجفة  
 بالتحريك مكان لا يعلوه الماء  
 مستطيل منقاد الشاء جمع  
 شاه يطلق على الغنم

الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه أي زيدا ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد في الدار زيد قائما فجاء اتفاقا ( واما اذا كان الحال ايضا ظرفا وجارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك اتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غير هافيه نحو ﴿ ان اليها اياهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكريستين اي الكر منه يستين فنه حال والعامل فيه يستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شئت وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تيمى ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كفاعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيدا فانك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل ( وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واطرف في العمل من الصفة المشبهة افعول التفضيل الا ترى انه لا يطرده لظهور مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجئ في بابها واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيدا قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عرو قاعدا مثله قائما فسيجي الكلام عليه عن قريب ( واجاز الزجاجي ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتكم مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدر التقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او الحرف مصدرى كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجئ في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدرى واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ وتقدمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء

٢ قال المالكى واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز ان زيدا راكبا لسائر وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز والله راكبا لا يسير لان اصلها لام الابتداء كما يجئ في باب القسم وانا لا ارى منعاً من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فتقول ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ نسخة

زيد وزيد را كبا ماش ومجردا مضروب ( قوله بخلاف الظرف ) يعنى ان الحال وان كان  
مشابها للظرف من حيث المعنى لان را كبا فى جثثك را كبا بمعنى وقت الر كوب الا ان الظرف  
يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم  
الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿ كل يوم هو فى شأن ﴾ وقولهم كل يوم لك ثوب  
( والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره عن المبتدأ كما  
مر وذلك لتوسيعهم فى الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد بقول بخلاف الظرف  
فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوى غيرهما من التنبية والتشبيه وغير ذلك  
اتفاقا \* واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ فى الحال او فى  
الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله  
تعالى ﴿ واما الذين سعدوا فى الجنة خالدين فيها ﴾ وقوله تعالى ﴿ فكان عاقبتهم انهما  
فى النار خالدين فيها ﴾ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كفى الايتين لانه لورفعته  
خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة ٤ واما عند البصريين فالحالية راجعة على  
الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثانى متعلق بالخبر او يكون  
الظرف الاول متعلقا بالخبر الذى بعده والثانى تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز  
فى كلامهم واذا كان الظرف فى الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون  
متعلقا بمقدر فخرية الاسم الذى يلى المبتدأ الذى يلى ذلك الظرف واجبة عند البصريين  
نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائى نصب ذلك  
الاسم نحو فيك زيد راغب على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف  
اى هو يرغب فيك خاصة فى حال رغبته فى شىء اى ان رغب فى شىء فهو يرغب فيك ( قوله  
ولا على المجرور فى الاصح ) الذى تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه  
وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها \* واعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها  
اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا فى صورة واحدة وهى اذا كان  
ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء را كبا زيد ولا يجوزون را كبا  
جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال  
فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه  
مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال  
عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتأخر واما  
اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان فى عودهما على مفسرهما واما جواز تلك الصورة  
الواحدة اعنى نحو جاء را كبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولى الفعل والحال  
ولى الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر ( واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبها  
المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او ضميرا لان النية فى الحال التأخير عن صاحبها  
فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا فى تقديم خبر المبتدأ نحو فى داره زيد وفى الفاعل

٣ من جميعه على الظرف  
وشبهه نسخه

٤ واما مع نصبه حالا  
فالظرف الاول يكون خبر  
المبتدأ والثانى متعلقا بالحال  
فله فائدة

والمفعول نحو قوله تعالى ﴿ فَاَوْجِسْ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ واما ان كان ذو الحال مجردا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى ﴿ اتَّبَعَ مَلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ اولاً نحو جائئني مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيؤيده واكثر البصرية بمنعون ايضا تقدمها عليه لعللة المذكورة ( ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وَمَا ارْسَلْنَاكَ اِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالحمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت را كبة بهند فكانك قلت ذهبت را كبة هند او قال الشاعر \* لن

٤ ( قوله خرا ن صاديا ) الخان

العطشان ٥ ( قوله وبعضهم

يجعل كافة حالا عن الكاف )

وبعضهم يجعل كافة صفة

المصدر اى ارسالة كافة وهو

ايضا تكلف ٢ ( قوله مثل هذا

بسر الطيب اليسر صار

رطباً ٦ ( قوله خوط بان )

الخوط الغصن الناعم لسنة

يقال خوط بان الواحدة

خوطة والبان ضرب من

الشجر واحداه بانة ومنه دهن

البان

كان ٤ برد الماء حران صاديا \* اى حبيبانه لحبيب \* وقال اخر اذا المرء اعيتته المرأة ناشيا \* فطلبها كهل عليه شديد \* ٥ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للبانغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ﴿ مَلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ اعنى اذا كان الحال عن مجرد بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد را كبا فغند من جواز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى مله ثبتت ل ابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا يبين في حد العامل ان معنى الفعل قد انظمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذى الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ﴿ مَلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ كما تقدم في اوز الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تتحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الاو معناها نحو ما جائئني را كبا لا زيد وانما جائئني را كبا زيد لثقل ما في باب الفاعل اعنى لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرجت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه \* قوله ( وكل ما دل على هيئة صحيح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيب منه رطباً ) هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا طيب منه رطباً هذا مبسرا طيب منه رطباً اى كائنا بسرا وكائنا رطباً و ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ اى دالة ( قال المصنف وهو الحق لاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهبة كذا كره في حده وكل مقام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيئ في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهى

اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمحبيه قبلها موصوفانها وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصده التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في بعض ايام صفين \* فباللئام اسد العرين \* وما بالنا اليوم شاء النجف \* وقول المتنبي \* بدت قرا ومالت خوطبان \* وفاخت عنبر اورنت غزالا \* وفي تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا اليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعث الشاء شاهود درهما وضابطه ان يقصد التقسيط فجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وتصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاهود درهما وبحرف الجر نحو بعث البر فقيرين بدرهم واخذت ذكوة ماله درهمان كل اربعين وقامرت به درهمان في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهمان او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينار كل واحد لذي كل واحدة من هذه الاحوال كانت جزءا اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا جاؤني رجلا رجلا وواحد واحد اورجلين رجلين ورجلا رجلا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزء مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزء معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا رجلا ٣ ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبنى الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبنى الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبنى الحلي خاتما والعلم نحوها ومنها الحال في نحو هذا بسرا الطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا الا هذا بسرا هذا رطبا (واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعال التفضيل والة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد رجلا احسن منه را كبقائه جازا اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتي بسرا الطيب منه رطبا والاشرا سي بسرا الطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افضل بلا خلاف ولا يصلح اسم الإشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الإشارة بالبصرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البصرية كما ان الإشارة في هذا بعلى شيئا تقيدت ولم تقع الاحال شيئا وختمه والجمي في جاءني زيد را كبا لم يكن الاحال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا الطيب منه رطبا في غير حال البصرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الإشارة في اول

٣ (قوله مضوا كبكبة) الكبة  
بالضم جماعة من الخليل  
وكذلك الكبكبة

٥ قوله (الاشرا سي) الاشرا سي  
نوع من التمر

الحالين بان المبتدأ اذا تقيّد بحال لم يتقيّد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الإشارة لما تقيّد بالحال في هذا زيد قائماً لم يتقيّد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسراً اطيب منه رطباً تقيّد الخبر بالحال اتفاقاً فلا يتقيّد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولاً فانه لا يلزم من امتناع تقيّد المبتدأ والخبر معاً بالحال في مثال معين امتناع تقيّد هما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعاً من تقيّد هما معاً ليس في غيره واما ثانياً فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائماً الاستحالة تقيّد هما بحال واحدة ولو سلم ايضاً اطراد استحالة تقيّد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيّد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضاً افعال التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ( ولتقدم على بيان تعليقه مقدمة فقول ما يدل على حديثين فصاعداً يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حديثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمر وضراب زيد وعمر وان ضرب كل واحد منهما يتعلق بالآخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حديثها من منصوب الاخر مفعولاً به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائماً وعمر و قاعداً او ظرفاً هما نحو تشاتم زيد في الدار وعمر في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زماناً هما لان العرض وقوع الحديثين معا ويتميز مستثناً هما ايضاً نحو اختلف اهل البصرة الاسيويه واهل الكوفة الا لكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حديثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما يتعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعال التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمر و اضرب من بكر لخالد قال تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان ﴾ وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائماً احسن منه قاعداً وكذا آلت التشبيه تدل على حديثين في يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائماً مثله قاعداً اما افعال التفضيل فانه يدل على حديثين معينين اعني حديثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيداً احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسناً وعمرو المفضول حسناً واما آلة التمثيل فلا تدل بصيغته على حديثين معينين بل تدل بمعناها على حديثين مطلقيين لان معنى زيد كعمرو وان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ماهي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حاله ودأبه يوم الجمعة حاله ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرر والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله

\* ٢ كدأبك من ام الحويرث قبلها \* بدأبك لما كان بمعنى تمتعك فكنى ولم يصرح  
 وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة ترل على الحدث المعين فيتعلق به جار ان كاتعلق  
 الجا في بيت امرء القيس بدأبك لما كنى به عن التمتع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم \* انت منى بمنزلة هرون من موسى \* اى قريب منى قرب هرون من موسى قال  
 \* ولقد نزلت فلا تظنى غيره \* منى بمنزلة المحب المكرم \* وتقول مأولى منى بمنزلة  
 الثريامن تناول اى بعيد منى بعدها منه ( اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من  
 الحدثين من الاخر فى افعال التفضيل والة التشبيه وبابى فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل  
 على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث  
 بجنب صاحبه المصرح به فقل بفضل زيدا راكبا على عمرو رجلا وتشاتم زيد قائما  
 وعمرو قاعدا وراعى زيد فى الدار عمرا فى السوق وكذا فى افعال التفضيل وآلة التمثيل  
 نحو زيد منى كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجوار وعمرو قائما احسن منه قاعدا  
 وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق  
 حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا  
 للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير  
 المستكن فى افعال وفى آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا ومثلا لكنه لما لم يظهر كان  
 كالعدم ومع هذا كله فلا رى بأسا بان يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائما منه  
 قاعدا كما قال على رضى الله عنه فى الجار \* والله لابن ابى طالب آس بالموت من الطفل  
 بشى امه \* وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال  
 على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير  
 المرفوع كما مر فى اول الباب فى نحو ضربت زيدا قائما قاعدا ( قال المسالكى ومن  
 الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل  
 علما انت الكمال فى الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل  
 وقال احمد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذى ارى ان المصدر فى مثله تميز  
 لانه فاعل فى المعنى اى انت الكمال علما اى علمه وهو الكمال شعرا اى شعره والدليل  
 عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيدويه نحووا وهذه ليست باحوال ولا  
 مصادر \* ثم اعلم انه لا قياس فى شىء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو  
 ٤ قتلته صبرا ولقيته فجأة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا او مشيا والمبرد يستعمل  
 القياس فى المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ  
 ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسى فلا يقال جاء ضحكا  
 او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ( ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب  
 مثل هذه المصادر على المصدرية لالحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضا  
 كما هو مذهب ابى على فى ارسالها العراك ولو كان كما قال الجاز تعريفها وغيرهما على ان  
 انتصابها على الحال لاعلى حذف المضاف فعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان

٣ قوله ( كدأبك من ام  
 آه ) وتامه \* وجارتها  
 ام الرباب بمأسل ٣ \*  
 اى اعتدت البكاء من  
 عزيزة كعادتك من هاتين  
 المرأتين واصابك من  
 التعب منها ما اصابك  
 منهما قبل كذا فى الشرح  
 والبيت السابق يدل على

هذا المعنى  
 ٣ مأسل بفتح السين اسم  
 رملة وجبل بعينة  
 ٤ وقوله ( نحو قتلته صبرا )  
 يقال قتل فلان صبرا  
 وحلف صبرا اذا حبس  
 على القتل حتى يقتل او على  
 اليمين حتى يحلف صبرته  
 اى حبسته



الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء\* ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي آتيته ذاركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كئنه فامالى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدابيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البرقيز بن اوصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لالحال كما يجيء\* في الافعال الناقصة\* قوله (ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء\* بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء\* الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ه و انت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بست وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لامن دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه (قوله فالاسمية بالواو والضمير) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء\* فضلا بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من الاول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجيء\* بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كما أنها من تمامه فاكتفى في ثلثتها بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الانحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاء في رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو (قوله او بالواو او بالضمير) اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط (واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يديه على رأسه وكئنه فوه الى في او خبرا نحو قوله\* ٢ خرجت مع البازي على سواد\* فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

ه (قوله وانت في الطلبية  
لست على يقين من حصول  
مضمونها) يعني معناها  
المصدرى الذي يدل عليه  
يجوهرها فان ذلك هو  
مضمونها الاصلى واما  
الطلب فهو مدلول الصيغة  
العارضة وهو في حكم  
الايقاع من الانشآت  
الايقاعية فتأمل  
٢ هو لبشار بن برد وصدده  
\* اذا انكرتني بلدة او انكرتها\*

٣ (قوله نصف النهار الماء غامرة) نصفت الشيء بلغت نصفه تقول ٢١٢ نصفت القرآن أي بلغت نصفه ونصف

النهار وان نصف بمعنى  
ومنه قول المسيب بن علس  
يدكر غائضا نصف النهار  
الماء غامرة ورفيقه بالغيث  
لا يدري يعني والماء غامرة  
فحذف واو الحال هكذا  
في الصحاح فعلى هذا الضمير  
في الحال فتأمل

٤ (قوله جاءني زيد عليه  
جبة وشي) الوشي نوع  
من الثياب معروف

٥ (قوله فالحقه بالهاديات  
ودونه جواهرها في صرة  
لم تزيل) فالحقنا أي الحقنا  
الفرس باوائل الوحش  
والحال ان الجواهر  
والتخلفات في جاعة  
وسنصطادها ايضا قبل  
تفرقها على غفلة منها  
والجواهر الدواخل في  
الحجرة والمكان قال في  
الصحاح الصرة الضجة  
والصيحة والصرة الجماعة  
والصرة الشدة من كرب  
 وغيره وقول امرئ القيس  
فالحقه البيت يحتمل هذه  
الوجوه الثلاثة هو يصف  
فرسه وقوله لم تزيل أي  
لم تفرق

٦ (قوله ويبدأ سملق)  
السلق القاع الصفصيف  
وكذلك السملق بزيادة الميم

لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو  
والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله ٣ نصف النهار الماء  
غامره \* فلاشك في ضعفه وقلته (وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية  
ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم ٤ جاءني زيد عليه جبة وشي \* بمعنى  
مستقرة عليه جبة وشي \* يريدانه ليس بحملة بل هو مفرد تقدير افلذا خلا من الواو وذلك  
لان الطرف اذا اعتمد على المبتدأ جاز ان يرفع الظاهر كالمرفوع في باب المبتدأ فان اراد انه  
وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله ٥ فالحقه بالهاديات ودونه \* جواهرها  
في صرة لم تزيل \* وقوله وان امرء السرى اليك ودونه \* من الارض موماة ٦ ويبدأ  
سملق \* ولو كان مفردا لم يحجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي \* ولو لم يكن  
جملة لم يدخل عليه ان وان ارادانه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة  
بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من  
انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف  
نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كأنها باقية على سميتها بخلاف لا يكون وما كان  
ونحوهما وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابس نحو قولك خرجت زيد  
على الباب وهو قليل (قوله والمضارع المثلث بالضمير وحده) وذلك لان المضارع على  
وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى لجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما  
هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى  
عن الواو وقد سمع قت واصلك عينه وذلك ما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها  
بتقدير وانا صك فتكون اسمية تقدير او يشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف  
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه  
المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلاً اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد  
المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة  
أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن  
التناقض ههنا حقيقيا ومثله التزموا لفظة قدما مظهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا  
مع ان حالته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان  
يستشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقدر كركب فالجى بلفظ  
قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك (قوله  
وماسواهما) أي ماسوى الاسمية والمضارع المثلث وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي  
والماضي المثلث والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه  
اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها  
جاءني زيد وماركب غلامه وماركب عمرو وماركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه  
ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقدركب غلامه وقدركب عمرو وقدركب غلامه  
هذا ما قاله المصنف (وقال الاندلسي المضارع المنفي يلم ٧ لا بد فيه من الواو كان مع الضمير

٧ فيه نظر لجيئه مجردا عن الواو في قوله تعالى ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾ (اولا)

اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال  
 ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى  
 الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قدلان قد لتحقيق الحصول ولم للتني واذا  
 انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا  
 انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى  
 المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده  
 عن الواو كما ثبت لان معنى جاءني زيد لا ير كـ اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد  
 ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان ترزني  
 لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان ترزني ازرك وفلا زورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن  
 مصاحبة المضارع المصدر بلا لسوا اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس  
 الحال في الحقيقة في نحو لا ير كـ مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو ير كـ لان  
 الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بل لما ذكرنا  
 قبل (قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) قد تقدم علة ذلك (والاخش  
 والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا لا بنحو  
 قوله ٧ كما انتفض العصفور بلبله القطر \* وقوله تعالى \* اوجاؤكم حصرت  
 صدورهم \* وغيرهم اوجبوه لما مضى والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم  
 اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والى انه شرط لالحال  
 اى ان قام او قعد كما ينبغي في حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما  
 في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو  
 وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو  
 بتأويل الامكرم الى فصار كالمضارع المثبت وقد ينجى مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته  
 الا وقد اكرمنى ومع الواو وحدهما نحو ما لقيته الا واكرمنى لان الواو مع الانتدخ  
 في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الاول نفس اماره ولم يسمع فيه قد  
 من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمنى وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي  
 المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى اوجاؤكم  
 حضرت صدورهم \* قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من  
 انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فتحو جاءني زيد وقد خرج ابوه  
 اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما كقوله \*  
 تقول وقد ترالوظيف وساقها \* الست ترى ان قد اتيت بمؤيد \* ولا يقال جاءني زيد  
 قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو (واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد  
 في الماضي التني بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا  
 لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ومالقيته \* قوله (ويجوز حذف العامل كقولك  
 للسافر را شدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان

٧ قوله (كما انتفض آه)

اوله \* واني لتعروني

لذكر كراهة \* او

تفضيه بخطه

تكون مقررة لمضمون جملة اسمية ) اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائز اكان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلف زيدا او في غير الاستفهام كقوله تعالى ﴿ ايجسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ﴾ اى بل نجتمعها قادرين و من المواضع التى يحذف منها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او زائدا اى اخذا في الازدياد يقال هذا في ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى ذهبت القرأة زائدة اى كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربى زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من القلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم انميمامة وقيسيا اخرى وقوله ﴿ ٢ فى السلم اعيار اجفاء وغلظة ﴾ وفى الحرب اشباه النساء العوارك ﴿ ٣ وفى العبادات ﴾ ينو العلات او لاد الر جل من نسوة شتى انما سمين هلات لانه عل من هذه بعد الاولى والعل هو الشرب الثانى

٤ قوله (المنتقلة) اى عن صاحب في وقت نحو جاء زيد راكبا فان الركوب منتقل عن ذلك في وقت

٥ قوله تعالى ﴿ ثم وليتم مديري ﴾ وقولهم تعال جايئا وقم قائما قال تعالى ﴿ والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴾ على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى ﴿ كالتى نقصت غزلها من بعد قوة انكاثا ﴾ وتحالف العامل والحال اذن اكثر من توا فقهما وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقاعد او قدسار الركب واما المؤكدة فليست بقيد تقيدها عاملها ٤ كالمنتقلة واذا جائت بعد الاسمى وجب ان يكون جزءا هامعا فتين جامدين تجى

اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما خبر  
 كقوله \* انا ابن دارة مشهورا بها نسي \* وهل بدارة يا للناس من عار \*  
 وكقوله انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت  
 عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة  
 واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبد الله آ كلا  
 كما يأكل العبيد او تصغير لغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك  
 الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا و \* هذه ناقة الله لكن آية \* ه وهو  
 الحق بينا فقولك آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا  
 بهانسي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبيننا لتقرير مضمون الجملة  
 وتأكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم  
 الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق  
 حتى يؤكد بمصداق وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون  
 الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القران فصار كأنه هو  
 وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للسكينة ( واختر في العامل في المؤكدة التي بعد  
 الاسمية فقال سيويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال  
 حقت الامر ٦ اى تحققت وعرفته اى تحققت واثنته عطوفا ( وفيه نظر اذ لا معنى  
 لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا  
 فهو مفعول ثان لاحال ( وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمعنى نحو انا حاتم  
 سخيا وليس بشئ لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ  
 هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو \* هذه ناقة الله لكم آية \* وهو الحق  
 مصداق \* وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما ( وقال ابن خروف العامل المبتدأ تضمنه  
 معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والمعلم في نحو انا زيد وزيد  
 ابوك مما لم يثبت نظيره في شئ من كلامهم ( والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك  
 وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كأنه قال يعطف  
 عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصداقا وذلك لان الجملة وان كان  
 جزءا لها جامدين جودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئها الى الآخر  
 معنى معاني الفعل الاترى ان معنى انا زيد انا كأن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة  
 على جزئ الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك خلفا معنى الفعل فيها هذا  
 ويحوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اماليت زيدا راكبا  
 ولا يجوز الحذف اذا ثبت عن غيرها كما في ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على  
 ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة  
 وقاطبة ولا تضافان وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطوا  
 فيه \* قوله ( ٨ التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة ) قوله

٥ وهوزيد معروف وهو

الحق مصداقاً لنسخه

٦ قوله ( اى تحققت ) وكذا

حققت

٧ قوله تيقنت الاب آه

وصرت منه على يقين

٨ التمييز مصدر ميزت اذا

مخلصت شيئا من شئ وشبهه

بالمفعول انه واقع في الامثلة

موقع المفعول ( حلى )

٩ وقوله ( رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهم بالوضع صالحة لكل فرد ) الماهية معلومة والابهام في الافراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال في جاني العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة

٢ قوله ( من الضمير الغائب في نحو مررت به زيدآه ) هذا اذا لم يرجع الضمير في به الى مذكور لكن حقه حينئذ ان يميز لان يبدل منه وان رجع الى مذكور فلا استواء في الابهام

٣ عن الاعتراض بنحو خاتم فضة ومائة رجل بان المجرور في هذين داخل نسخته

٤ قوله ( لا يبدل لفظ المستقر على انه وضعي ) ورمي بالمثل المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي • وقفي ان برا نسخته

ما يرفع الابهام ) جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما ( وقال عن ذات ) احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعت ذات ( قلت سلنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعت نفسها ( وكذا زيد القهقري في قولك رجعت زيد القهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لاعت نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهم وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاني ٩ رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهم بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فذكر احد او صافه تمييزا يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل اذن رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على مافسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاني العالم زيد وكذا البديل ٢ من الضمير الغالب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وره رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر ٣ بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان ( قوله الابهام المستقر ) قال احتزرت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق امام ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ الجملة في الحد مما يخل به ( قوله عن ذات مذكرة او مقدره ) ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة \* ( قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ٥ ومنوان سمننا وعلى التمرة مثلها زيدا فيفردا ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والحفص اكثر ) قوله فالاول يعني الذي يدفع الابهام عن ذات مذكرة ( قوله عن مفرد ) لفظة عن في مثله قيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال افعلت هذا عن امرك وعن

تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له  
او عن نسبة في جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر  
والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فذلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله  
بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنده اى للاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد  
في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع  
اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم  
ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له  
بالمفعول الذى يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع  
بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ والاول اولى ( قوله عن  
مفرد مقدار غالبا ) تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة  
عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو  
الغالب او غير مقدار ( والمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين والمقادير  
امامقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالأعداد وما يعرف به قدر المكييل  
كالقفيز والارنب والكر وما يعرف به قدر الموزون ككصنجات الوزن كالطسوج  
والدائق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسوح  
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة  
للتقدير كقوله تعالى ﴿ ملء الارض ذهابا ﴾ وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك  
انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا  
وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز اردت بها  
المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد  
بعشرون هو الدراهم لاجرم العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما  
يوزن به وكذا في غيرها ( وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله  
ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا ه وباب ساجا وثوب خزا  
والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقادير منهم محتاج الى ميز ونصب المميز  
نص على كونه ممزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار  
اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين  
بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يحز انتصاب الثاني  
على التمييز ( وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي  
المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه  
قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو  
احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى  
ميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلنا لثلاثة اسماء كاسم واحد

٤ قوله ( كصنجات  
الوزن ) صنجة الميزان  
معرب قال ابن السكيت  
ولا تقل صنجة

ه قوله ( وباب ساجا )  
الساج ضرب من الشجر



٢ وبعده \* كأن الثريا علقت  
في مصامها \* بامراس  
كتان الى صم جندل \*  
مغار القتل الجبل الشديد  
القتل ومحكمه ويذبل اسم  
جبل وكأنه يتجث من طول  
تلك الليلة حتى كان نجومه  
شدت في جبل لا تحرك  
اصلا فلا تحول نجومها  
السارية من مصامها و  
وموضعها و الامراس  
الاحبال وكتان خيط قنب  
والبيت لامرء القيس  
٣ قوله روضة من الرواح  
ضد الصباح ومعصفة اى  
شديدة من قولهم اعصفت  
الريح اذا اشتدت والغيث  
مرتجز اى قائل بالرجز  
وهو الشعر وهو كناية  
عن كثرة الامطار بحيث  
ان افطاره متقاربة كتقارب  
اجزاء الرجز والليل مقرب  
اى قريب

٤ قوله معصفة اى عاصفة

لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشر فكخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة  
وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذى في اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع  
انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر  
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم  
يثبت معها لمسا بهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها  
وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرون قال \*  
وستوك قد كربت تكمل \* اجراء له مجرى احد عشر ( قوله واما في غيره ) اى في  
غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمناء ومثلها زيدا بيان انواع المقادير  
بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره  
قبيل واما بالتثنية وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفى كم  
واما بنون التثنية كما في منوان سمناء واما بالاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز  
فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانه لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت  
ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لايهام المثل والملء اى قدر ما يملأ به  
الشيء فرجلا تفسير مثل وزيد تفسير ملء ( ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن  
اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التثنية وتوفى التثنية والجمع ومع الاضافة  
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفعل وصار  
به كلاما تاما فيشابه التمييز الا فى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كان المفعول  
حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمسا بهته الفعل التام  
بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها  
فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم  
فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقد خلا وقد يكون الاسم  
فى نفسه تاما لا بشئ آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز ( وذلك فى شيئين  
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فهما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع  
التعجب نحو ياله رجلا وياله قصه ويالك ليلا وويلها خطة وما احسنها مقلة ولله دره  
رجلا جاءنى وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عيدا وساء مثلا  
ومن هذا الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذهو جواب فى التقدير لمن قال  
ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجلا ردا عليه ولا ريب فى ان التمييز  
فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من ويله الى ياله فينظر فان كان  
الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله كرم الله  
وجهه فى نهج البلاغة \* ياله مراما ما ابعده \* وقول امرء القيس \* فيالك من ليل  
كأن نجومه \* بكل مغار القتل شدت يذبل ٢ \* وقول ذى الرمة \* ولها ٣ روضة  
والريح ٤ معصفة \* والغيث مرتجز والليل مقرب \* وان عرف المقصود من الضمير  
برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا وويله فارسا ويوايحه رجلا

ولقيت زيدا لله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع والله  
 درك من رجل ونحو ذلك فليس التميز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن  
 النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا زيد  
 رجلا وكقول الشاعر \* ويلم ايام الشباب معيشة \* مع الكثرة يعطاه الفتى المتلف الندى  
 \* والله در زيد رجلا قال \* لله در انوشروان من رجل \* ما كان اعرفه بالدون والسفل  
 \* وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او  
 من شاعر التميز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كافي قولهم كفي زيدا رجلا وحسبك به ناصرا  
 وحسبك بزيدا شجاعا اعني ان التميز عن النسبة والتميز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فعني  
 لله در زيد رجلا لله در رجل هوزيد وويل ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام  
 الشباب كما ان معنى كفي زيدا رجلا كفي رجل هوزيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا  
 فالتميز فيه متعلق بالمنسوب اليه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يحى لهذا من زيد  
 شرح في التميز عن النسبة ( وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى \* ماذا اراد الله بهذا مثلا \* )  
 فيمن قال انه تميز لاحال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التميز ٤ في القسمين هو  
 الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب  
 للتميز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كافي ربه  
 رجلا ( قوله في فردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ) ليس بتقسيم حسن  
 والحق ان يقال ان التميز عن الذات المذكورة امان يكون عن عدد او عن غيره والاول  
 امان يكون جنسا او لا والجنس امان يقصده الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب  
 افراد التميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب  
 كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او ثمرة فالاول لبيان عددا لانواع والثاني لبيان  
 عددا لآحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان  
 كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربوا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد  
 لا يثنى بميزها المنصوب ولا يجمع كما يحى في بابها وان كان عن عدد ليس بجنس وجب  
 افراده نحو عشرون رجلا او درهمها والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت  
 الانواع فتن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والافراد نحو عندي مثله تمرا  
 او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او  
 ان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او جمعا كقولك مثله رجلا او رجلين  
 او رجلا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد  
 عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتم وضرب جنس بخلاف رجل وفرس ( قوله  
 ه فان كان بالتونين او بنون التثنية جازت الاضافة ) انما جازت اشارة للتخفيف وذلك نحو  
 رطل زيت ومنوا سم وكان عليه ان يقيد التونين بالظاهرة فان مافيه تونين مقدرة وهو  
 في باين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى  
 التميز كما يحى في بابهما ( قوله والافلا ) وذلك اذا كان معنون الجمع او الاضافة امانون

٤ عن الضمير واسم الاشارة  
 نسخة

ه قوله فان كان وفي المتن ثم  
 ان كان

٦ اللام للتعجب والمدح وهو  
 اما التعجب من خيره وجوده  
 او من لبسه الذي ارتضعه  
 من ثدى امه و ترباه  
 مثل ذلك الولد الكامل في  
 الصفات والدر في الاصل  
 مصدر در اللبن اى نزل من  
 الضرع وقيل اريد به ههنا  
 الخير فانهم يعتقدون ان اللبن  
 منشأ لكل خير لانه من  
 غالب اقواتهم وهو مرفوع  
 بالابتداء عند سيبويه  
 وبالظرف عند ابى الحسن  
 وفارسا من باب تمييز النسبة  
 عند المص او من تمييز المفرد  
 عند الزمخشري وصاحب  
 الهادى حلبي  
 ٧ فان قلت ان التمييز ما يرفع  
 الابهام عن ذات وظاهر ان  
 النسبة ليست بذات قلت  
 قوله عن نسبة غير متعلق  
 بقوله الثانى بل متعلق  
 بمتعلق الثانى وهو يرفع اى  
 والثانى عن ذات مقدرة  
 ناشئة عن نسبة في علم السامع  
 وان نشأت النسبة عن  
 الذات في الحقيقة حلبي  
 ٢ ( قوله زيد متفتى شجما )  
 تفقا السحابة عن مائها  
 اى تشقت

الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم في حسنون  
 وجهها حسنو وجهه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن  
 المفرد وكذا قولهم ممتلىء ماء ومثلثان ماء ومثلثان ماء وانا اكثر منه مالا ليس مما انتصب فيه  
 التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن  
 النسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما تمنع الاضافة  
 معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف  
 عطف فان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل  
 فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شئ مثل رجل وكذا لو قلت في عندي  
 ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدرا ما يملأ العسل ( قوله  
 وعن غير مقدار ) قد ذكرنا لم كان الجرفيه اكثر قوله ( والثانى عن نسبة في جملة او ما  
 ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة مثل يعجبني  
 طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ٦ ولله دره فارسا ) ٧ يعنى بالثانى ما يرفع الابهام عن ذات  
 مقدرة ( قوله عن نسبة في جملة ) اى نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم  
 الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متفتى شجما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو  
 الارض مفجرة عينا او افعال التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة  
 المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل  
 نحو حسبك زيد رجلا وويل زيد رجلا ويا زيد فارسا ( قوله او في اضافة ) عطف على قوله  
 في جملة اى نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا ان داخل في شبه الجملة اعنى  
 ماضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما  
 او كان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد  
 والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويل لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة  
 ايضا لان فيه معنى الفعل اى عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب معيشة ( قوله ابا  
 وابوة ودارا وعلما ) تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس  
 ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعنى  
 بما انتصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى يبق التمييز بسبب قيام ذلك الاسم  
 مقامه فضلا كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكذا الارض في قوله تعالى  
 ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان  
 في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا  
 يجوز ان تريد بابا نفس زيد وان تريد به ابا واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة  
 نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب  
 زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون  
 نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا لا غير نحو طاب زيد دارا ( واقسمه الحاصرة  
 ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والا اول اما ان يصلح

٣ (قوله كفى زيد رجلا)  
الظاهر انك اذا قلت كفى  
زيد كان هناك ابهام في ان  
الكافي من زيد ماذا هو  
رجوليته او علمه وشهادته  
فاذا قلت رجلا كان المقصود  
رجوليته اي كفى رجلية  
زيد وكذا اذا قلت شهيدا  
كان المعنى كفى شهادته وعلى  
هذا ينبغي ان يضاف ههنا  
ايضاشي الى زيد فيقال كفى  
شي زيد هو رجوليته وما  
ذكره الشارح ههنا وفيما  
تقدم يدل على ان الابهام في  
ان الذات الكافي الذي هو  
زيد ماذا فيكون التردد  
والابهام في ذات موصوف  
بالرجولية وذات موصوف  
بالشهادة الى غير ذلك  
يفسر بذات مع صفة  
الرجولية او بذات مع صفة  
الشهادة والحق ما ذكرناه  
وكذا الحال في طاب زيد  
ابا اذا كان الاب عبارة عن  
زيد فان حاصله ايضا طاب  
زيد ابوة والتقدير طاب شيء  
زيد هو ابوته وكذا معنى الله  
در زيد فارسل الله در فر وسيته  
وكذا معنى عز قائلته  
وعلى هذا قياس نظائره  
فتأمل  
٤ اما وصفا نسخة

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان  
يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاوول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب  
زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات  
المقدرة ههنا قلنا في ٣ كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد  
نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته  
صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تميز شيء  
المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين  
كان منسوب اليه الفعل او شبه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التميز الى مركزه الاصل جعلنا  
ما انتصب عنه التميز ان كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف بيان له فنقول كفى رجل  
زيد وطاب اب زيد وان كان التميز متعلقا لما انتصب عنه ٤ او وصفه او غير وصف  
اضفنا التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوزيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد  
جعلنا النفس كمتعلق له حتى صح اضافتها اليه \* قوله (ثم ان كان اسما يصح جعله لما  
انتصب عنه جاز ان يكون له ولتعلقه والافهو لتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون  
جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال ) يعني  
ان التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه  
اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة  
جاز ان يكون له ولتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا  
في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابازيد وكذا جاز ان يكون ما صح  
ان يكون صفة لنفسه صفة متعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يربط بها  
ابوة زيد نفسه لاولاده وان يربط ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا  
في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون متعلقه وكذا علما صح  
ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة متعلقه (قوله فيطابق فيهما)  
يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والثنية ان قصد الثنية والجمع ان قصد الجمع  
(قوله فيهما) اي في التميز الذي جعلته لما انتصب عنه والتميز الذي جعلته لتعلقه  
(وقوله ما قصد) اي المفرد والمثنى والجمع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد  
ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتميز ما قصدت اليه وهو ما انتصب  
عنه اي زيد فثبته ان ثبت زيد او جعلته ان جعلته واذا جعلته لتعلقه فان قصدت  
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوين زيد ثبتت ابا فقلت  
طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت آباءه جعلته فقلت طاب زيد آباء  
لان المقصود به مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين  
وطاب الزيدون آباء هل التميز لما انتصب عنه او لتعلقه فليرجع الى القران ان كان  
فاما ان اختلف التميز وما انتصب عنه افرادا وثنية وجمعا ولم يكن التميز جنسا  
نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء

الا كثرين حصا \* وبعده \*  
قوم هم الانف والاذناب  
غيرهم \* ومن يسوي بانف  
النافه الدنيا \*

٦ ( قوله غضاضة ) ذلة  
ومنقصة

٧ ( قوله وابشر بذلك )  
بشرت الرجل ابشره بشرا  
وبشرت بكذا ابشر اى  
استبشرت

٨ ( قوله وقرمك عيونا )  
قرت عينه تقروهي نقبض  
سخت

٢ ( قوله ورجح المصنف  
الى قوله وانا لا ارى  
بينهما فرقا ) اعتبر المص ان  
العامل هو التعجب نفسه  
او المدح نفسه فكانه قال  
على سبيل الانشاء تعجب  
منه فارسا فان جعل تميزا  
كان المعنى تعجبت من فروسيته  
وان جعل حالا كان المعنى  
تعجبت منه في حال فروسيته  
فيتقيد انشاء التعجب بزمان  
الفروسية وليس بمقصود  
والشارح زاد اعتبار معنى  
الحسن فيه وجعله عاملا  
في التمييز والحال فصار مأل  
المعنى على الوجهين واحدا

فلا بيس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ما انتصب عنه واما  
ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة فالليس حاصل  
اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به  
ما تقصده فيما لا يصح الالتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المصنف  
والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس  
فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجها وطيون عرضا ويجوز  
وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان ظنن لكم عن شيء منه نفسا ﴾ وقال على  
رضى الله تعالى عنه ﴿ فطوبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا البس فالمطابقة لا غير  
لا يجوز زيد طبيب ابوا انت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد  
دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ واما قول الخطيئة \* ه والا كريمين  
اذا ما ينسبون ابا \* فانما وحدت الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثني  
اذا لم يلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
﴿ فاصدع بامرئك ما عليك ﴾ ٦ غضاضة \* ٧ وابشر بذلك ٨ وقرمك عيونا \* ( قوله الا  
ان يكون جنسا ) قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت  
ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آباءه وكذا تقول طاب الزيدان  
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه  
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى  
﴿ بالاحسرين اعمالا ﴾ ( قوله وان كان صفة ) قسم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفة  
لم يجئ صالحة لما انتصب عنه ولتعلقه كاجاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب عنه فقط  
فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى  
يكون جنسا وذلك نحو لله درك اودر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا ( قوله واحتملت  
الحال ) قال الاكثرون هي تمييز ( وقال بعضهم هي حال اى ما عجبه في حال فروسيته  
( ٢ ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص  
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عند ما احسن  
فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو الاستفادة من ما احسنه  
في حال فروسيته وتصريحهم بمن في الله درك من فازس دليل على انه تمييز وكذا قولهم  
عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب  
عنه بدليل تصريحهم به في نحو يالك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت  
برجل هذك من رجل وحسبك من رجل اى هذك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب  
عنه التمييز في هذه المواضع وقد تشكف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو  
طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر اى  
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطرد وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح  
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشي العجايب

فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم  
 لله انت والله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله \* قوله ( ولا يتقدم التمييز والاصحاح ان  
 لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد ) اي لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان عن تمام  
 الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله \* ثلاثون للمجر حول لا كيلا \* ضرورة  
 وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي  
 كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل  
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل بما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا ودر  
 زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويلم زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل  
 ٣ وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم  
 رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم  
 فلا يفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل  
 الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجزوه المازني والكسائي  
 والمبرد نظر الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور  
 كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو \* وفجرنا الارض  
 عيونا \* اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء  
 اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل في ليست العلة  
 بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يرعى ذلك الاصل كفعول ما لم يسم فاعله  
 كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد  
 الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من  
 جواز التقديم ( وقيل ان الاصل في التميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء  
 كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمن منوان  
 وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام  
 اولا ليكون اوقع في النفس لانه يشوق النفس الى معرفة ن ابيهم عليها وايضا اذا فسرت  
 بعد الابهام فقد ذكرته اجالا وتفصيلا وتقدمه مما نحل بهذا المعنى فلما كان تقدمه  
 يتضمن ابطال الغرض من جعله تميزا لم يستقم واصل التمييز التذكير لمثل ما قلنا في الحال  
 وهوان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلوعرف وقع التعريف  
 ضايعا ( واجاز الكوفيون كونه معرفة ٤ نحو سفة نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم  
 بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه ) وعند البصريين معنى سفة  
 نفسه سفها اوسفة في نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره  
 وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يحى  
 في باب الاضافة \* واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري  
 عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده  
 على التمييز فالمنصوب سبب لن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

٣ اي افعل التفضيل  
 ٤ قوله ( نحو سفة نفسه )  
 قال في الصحاح قولهم سفة  
 نفسه واخواته كان الاصل  
 فيها سفهت نفس زيد ورشد  
 امره فلما حول الفعل الى  
 الرجل انتصب ما بعده  
 بوقوع الفعل عليه لانه صار  
 في معنى سفة نفسه بالتشديد  
 هذا قول البصريين  
 والكسائي ويجوز عندهم  
 تقديم هذا المنصوب كما يجوز  
 غلامه ضرب زيد وقال  
 القراء لما حول الفعل من  
 النفس الى صاحبها خرج  
 ما بعده مفسر البديل على  
 ان السفة فيه وكان حكمه ان  
 يكون سفة زيد نفسا لان  
 المفسر لا يكون الا نكرة  
 ولكنه ترك على اضافته  
 ونصب كنصب النكرة  
 تشبيها بها ولا يجوز عنده  
 تقديمه لان المفسر لا يتقدم

٥ ففي قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيدا فره منك عبدا زيد هو مولى العبد ( اقول وليس هذا بمطرود الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيويه اى هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعول لاسببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ فإله خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التمييز اى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين ( وقول الاعشى ﴿ تقول ابنتى حين ٦ جد الرحيل ﴾ ابرحت ربا و ابرحت جارا ﴾ ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذابرح والبرح الشدة فعنى ابرحت صرت ذاشدة وكال اى بالغت ٧ وكلت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اى ابرح جار هوانت وكذا قوله ﴿ اجار تاما انت جارة ﴾ لان ماء الاستفهامية تفيد التفخيم كفى قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ اى كملت جارة فعنى ما انت كملت فالمنصوب فى عبارات النحاة فى نحو قولهم شراهر ذاناب ان شره مبتدا لفظا فاعل معنى المنصوب فى مثله تمييز عن النسبة تقدير اى كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا وكائن معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم ﴿ قوله ( المستثنى متصل ومنقطع ٨ فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج ) اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية فى حد واحد وذلك لان الحدين لهماية بذكر جميع اجزائهما مطابقة او تضما والمختلفان فى الماهية لا يتساويان فى جميع اجزائهما حتى يجتمعا فى حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما فى حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية ( قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لان السلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لان تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جاءنى القوم الاحجارا المخالفة الحمار القوم فى الجنى ( قوله من متعدد ) اى من شئ ذى عدد ( قوله لفظا او تقديرا ) تفصيل للتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءنى القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ماجاءنى الا زيد اى ماجاءنى احدا لا زيد ( قوله بالا واخواتها ) ليخرج نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولم ينجى زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى التعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا ولم يكن نحو جاءنى القوم الاحجارا فقدتين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كظن بعضهم ( ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

٥ قوله ( فى قولك زيد افره  
٦ قوله ( جد الرحيل ) وفى  
٧ قوله ( وكلت ربا ) وكل  
٨ المتصل المخرج كذا فى  
المقروءة



معقولته لان زيدا في قولك جاء في القوم الازيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف  
 الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الابد الدخول فان جاز الشك  
 في مثله لم يصح في نحو قوله على دينار اذا نقل العلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو  
 المقرب به وان قلنا انه داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع  
 القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد  
 في الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شئ كثير كقوله تعالى ﴿ فلبث فيهم الف سنة الا  
 خمسين عاما ﴾ فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن  
 مثله علوا كبيرا ( فقال بعضهم نختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام  
 مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الازيدا قرينة تدل السامع على  
 مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشئ لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج  
 ولا اخراج الامع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو قوله على  
 عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخراج والا كان مريدا بلفظ  
 العشرة تسعة وهو محال ( وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى  
 والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقوله على عشرة الا واحدا بمعنى له على  
 تسعة لافرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم  
 لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء  
 وهو الخمستان والامفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شئ من هذه  
 المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه  
 في بدل البعض وبطل الاشتغال كقوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع ﴾  
 لان الناس جنس يع المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم  
 وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده ( وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه  
 الاشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل  
 البعض داخل في المبدل منه والتناقض بجئ زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا  
 غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجئ منسوب الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب  
 الى القوم مع قولك الازيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ٤ ورأيت غلاما  
 ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوب الى شئ ذي جزئين  
 او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا  
 وقع منسوب الىه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر  
 كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كفي التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك  
 نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع  
 نحو جاءني القوم الازيدا لان المجموع هو المسند اليه ( فزبدة الكلام ان دخول المستثنى  
 في جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالاواخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل او شبه اليه فلا يلزم

٢ قوله ( من الاستثناء )  
 الا في المنقطع

٤ قوله ( ورأيت غلاما  
 ظريفا ) وكذا سائر  
 المتبوعات مع توابعها

التناقض في نحو جاءني القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في  
نحوه على عشرة الادرهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحدا على وذلك لان  
المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بدله من التقدم وجودا على النسبة التي يدل  
عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة هـ في الاستثناء لما  
كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة  
فلا بد ان من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض \* قوله ( وهو منصوب  
اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر  
او كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ) شرع بين اعراب  
المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ٦ ما اجتمع فيه  
شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يتحجج الى قوله غير الصفة لانه  
في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي لا توصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء  
في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصبه مستثناء كما يجيء واختلف في عامل النصب  
في المستثنى ( فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ  
يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول  
( وقال المبرد والزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به تقوم المعنى مقتضى  
ولكونها نابعة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن نادى ) وقال الكسائي هو منصوب  
اذا انتصب بان مقدرة بعد الاحذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الا ان زيدا  
لم يقم وليس بشئ اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها  
في تقدير المفرد اما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدر او الموصول لا يقدر  
فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف  
الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي  
قبلها كالنائب عنها فالاعنده تكون كالنائب عن ان المقدرة ( وقال الفراء الا مركبة  
من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم  
بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فلا العاطفة فكان اصل قام القوم الازيدا  
قام القوم ان زيدا ٢ لا قام اى لم يقم فلان في حكم ما قبل الا ونقصه نفيها كان ذلك الحكم  
اوثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقد موا الكاف  
وركبوها مع ان ( وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ٣  
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لاعرو وانت تقول  
ما جاءني القوم الازيد ولان فيما قال عزلا لان مرة وللأخرى عن مقتضيهما وذلك  
لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معاني موضع ولان  
المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف  
نحو مقام الازيد ( وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا

هـ ( قوله في الاستثناء لما  
كان المنسوب اليه هو المستثنى  
منه مع آه ) هذا مخالف لما  
سبق في بحث تقديم الفاعل  
اذا وقع مفعوله بعد الا من  
ان اكثر النحاة منعوا ان  
يعمل ما قبل الا فيما بعد  
المستثنى بها الا في الصورة  
المذكورة وذلك لان ما بعد  
الامن حيث المعنى من جملة  
مستأنفة غير الجملة الاولى  
لان قولك ما جاءني الازيد  
بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني  
زيد فاختصر الكلام  
وجعلت الجملتان واحدة  
اذ يشعر كلامه هنا كون  
المستثنى مع المستثنى منه من  
جملة واحدة معنى ٦ ( قوله  
ما اجتمع فيه شرطان آه )  
قيل لكن يحتاج الى قيد آخر  
وهو ذكر المستثنى منه  
ليخرج قرأت الا يوم كذا  
فانه منصوب على الظرفية  
لا على الاستثناء وفيه بحث  
لان الكلام في كونه منصوبا  
على الاستثناء بدليل قوله اذا  
كان بعد عدا ٢ ادخال لا على  
الماضي من غير تكرير قليل  
جدا ٣ لانها داخلية على  
الخبر وليس هناك معطوف  
عليه وقوله مع التسليم اشارة  
الى امكان تقدير المعطوف  
عليه اى ان زيدا قد دولا قام

وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكننا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكننا نقدر بعد انت والاسد ونحوه (وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الازيدا اخوتك وهذا لا يرد الاعلى مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذا الجملة ليست بانقض مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتثنية فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيويه في كتابه في مواضع فنقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ٤ هذا كانه في المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيويه انه ايضا ينصب بما قبل الامن الكلام كانه ينصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فعمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلها هذا وجب قبح الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقى والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الاحجار اى لكن حجارا لم يجئى (قالوا وقد يجئى خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى لا الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى واتصبا بالمستثنى بعدها كاتصبا به في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانه تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجئى والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءنى القوم الازيدا لانه لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي يونس ان بعض العرب يقول مالى الا بوبك احدا فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احدا واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالى الا بوبك

٤ فذهب على هذا ان الجملة  
عامة في المستثنى لتمامها لا المعنى  
الفعل فيها سواء كان معنى  
الفعل فيه اولا وهو المختار  
عندى نسخة

صديقا على ان ابوك مبتداً ولى خبره وصديقا حال وتقول من لى الابوك صديقا فن مبتداً  
 ولى خبره وابوك بدل من من كانك قلت ألى احداً ابوك وصديقا حال وتقول مالى الازيدا  
 صديق وعمر وعمر وقت نصب عمرا على العطف على زيدا ورفعته على انه مبتداً محذوف الخبر  
 اى وعمر وكذلك \* واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان تأخر عما نسب  
 الى المستثنى منه نحو ما جاءنى الازيدا احدوا ان تقدم على المنسوب وجب تأخير  
 عن المستثنى منه نحو القوم الازيدا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا  
 فى الاختيار نحو قولك الازيدا قام القوم وقوله \* وبلدة \* ايس بها طورى \* ولا خلا الجن  
 بها انسى \* شاذ عندهم للضرورة وقبل تقديره ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فاضمر  
 الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى  
 منه وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الازيدا  
 لم اضرب وزيد الا را كمال يأتى (وجوز الكوفيون فى السعة تقدم المستثنى على المستثنى  
 منه والحكم معاً نحو الازيدا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى فى المفرغ على  
 الحكم نحو الازيدا لم اضرب) والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس  
 ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم  
 الى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم  
 الجئى فى قولك جاءنى القوم الازيدا وان لم يكن فى الحقيقة مخرجاً منه ومرتباً بالفرج ان يكون  
 بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معال كنهه جوز لكثرة استعماله  
 تقدمه على احدهما نحو جاءنى الازيدا القوم والقوم الازيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما  
 معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه \* واعلم ايضا انه لا يلزم ان  
 يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم  
 الازيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل فى المبتداً ابتداءً لا خبر (قوله او منقطعا على  
 الاكثر) اى منقطعا بعد الان نحو ما فى الدر احداً الاحجارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا  
 لان بدل الغلط غير موجود فى الفصحى من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين  
 احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الاحجارا  
 وما جاءنى زيد الاعمر فهنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه  
 اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما فى الدار ٦ احد  
 الاحجارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب \* فان تمس ٣ فى دار برهوة  
 ثاوى \* انيسك اصداء القبور تصيح \* ومثله مالى عتاب الاسيف (فلسيويه فى مثل  
 هذا وجهان اذا بدلت احدهما جعل المنقطع كالم متصل لحمة دخول البدل فى البدل  
 منه والثانى ان الاصل فى نحو لا احدهما الاحجارا ان يقال ما فيها الاحجار اى ما فيها  
 شئ الاحجار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن  
 استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من

ه (قوله ليس بها طورى)  
 الطور الجبل والطورى  
 الوحشى من الطير والناس  
 يقال جام طورى وطورانى  
 ويقال ما بها طورى اى احد  
 قال الجاهل وبلدة البيت

٦ لفظا احداً اذا وقع فى النفي  
 كان لمن يعقل فلهذا كان  
 استثناء الحمار منقطعا

٣ (قوله فان تمس فى دار  
 برهوة ثاوى آه) الرهوة  
 والرهو المكان المرتفع  
 والمنخفض ايضا يجتمع فيه  
 الماء وهو من الاضداد  
 ورهوة فى شعراى ذؤيب  
 عقبة بمكان معروف والصدى  
 ذكر البوم والصدى ايضا  
 ما يجيبك بمثل صوتك  
 فى الجبال وغيرها

الادمي فقلت لاحد فيها تأكيذا لنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول ( وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا يطرده في جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم الا اتباع الظن ﴾ وقولهم ليس له سلطان الا انتكاف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيويه وذلك نحو ما جاءني زيد الاعرو وما اعانه اخوانكم الاخوانه قال ﴿ ٤ ﴾ والحرب لا يبق لجاحها التخيل والمراح ﴿ ٥ ﴾ الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح ﴿ ٦ ﴾ وقال ﴿ عشية لا تغني الرماح مكانها ﴾ ولا النبيل الا المشر في المصمم ﴿ ٧ ﴾ والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فنوتيم ههنا يوافقون الجازين في ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ﴾ اي من رحمه الله تعالى ( وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فاستثناء متصل ( وقال السيرا في المراد بمن رحم الراح اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى ﴿ فلولاً كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلولاً كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا يجوز الابدال في الآيتين لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج يحيز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت ما آمنت قرية لان اليوم على ما فات دلالة على انتفائه ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شئ الاسلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴾ ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ماضر الامانقع وما زاد الامانقص وما فيهما صدرية وابوسعبد وابن مبرمان يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ( ومذهب سيويه ان ما بعد الا في المنقطع مشرد كما مر قبل واما نحو قوله ﴿ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ﴾ بهن فلول من ٥ قراع التكتائب ﴿ وقوله ﴿ فتى كملت اخلاقه غير انه ﴾ جواد فما يبق من المال باقيا ﴿ فظاهر فيه اول وجهي سيويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الشاء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فتفي عين الكمال عن معاليه ( قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر ) قال السيرا في لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا اخفش فانه قرنهما في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها ( وقال اي السيرا في ما علم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان

٤ قوله ( لا يبق لجاحها  
التخيل والمراح ) جمع  
الرجل اذا قمع عينه  
كالشاخص والمرح شدة  
الفرح والنشاط والاسم  
المراح بكسر الميم النجدة  
الشجاعة حافر وقاح اي  
صلب

٥ قراع التكتائب قبالتها

النصب بها اكثر كما ذكر سيويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قدم كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم ٦ وفيه نظر لان المقصود في جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضمير فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاء في القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ٧ ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة وقال بعضهم مأمول بالا ولم يثبت (قوله وما خلا وما عدا) انما لزم النصب بعدهما لان ماصدرية وهى تدخل على الفعلية غالبا كما يحى في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما خلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع الماصدرية نحو ٨ ما ذر شارق ونحوه (وجوز الجرحى الجر بعدما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة (قوله وليس ولا يكون) هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلها واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى ﴿انا انزلناه في ليلة القدر﴾ وقوله تعالى ﴿حتى تورات بالجواب﴾ بخلاف ذلك (واجاز الخليل ان بوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاء في الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتنى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقها ذن ما لحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجلا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحى مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرع على انه قال الاحوص ﴿فا ترك الصنع الذى قد تركته﴾ ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما ﴿اى الاجلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله ﴿وكل ابى باسل غير اننى﴾ ٩ اذا عرضت اولى الطرايد ايسل ﴿قوله (ويجوز فيه النصب ويختار البديل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليلا والافقليا) اعلم ان لاختيار البديل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى صريح او مؤول غير مردوده كلام تضمن الاستثناء وان لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى يدخل

٦ قوله ( وفيه نظر آه قبل المراد البعض المطلق فيستقيم وقيل الضمير للجائى  
٧ اوله كل شئ مهه ومهام اى منصوبا بلفظ عدا كما يدل عليه ما روى ايضا ما خلا النساء وذكرهن وهذا من الضروب في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية  
٨ اى ما طلعت شمس

٩ قوله ( اذا عرضت اولى الطرايد ايسل ) الطريدة ما طردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو ما يسرق من الابل الباسل الشجاع

فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه  
نحو قولك ما احد ضربته الا زيد يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا  
الا زيد اذ شمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ  
نحو ما احد لقيته كريم الا زيد او مثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا  
من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير او لى لانه  
الاصل ولا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال  
او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا  
من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب ( قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول  
ذلك الا زيد او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا  
قوله ) وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح  
للإبدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما قلت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى  
ما انصفني احد بكنه الا زيد ومنه قول عدى بن زيد \* في ليلة لا ترى بها احدا \* يحكى علينا  
الاكوا كبها \* ٢ وتري من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر  
لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى قلت لا اودى احدا ابو حنبل الله  
تعالى الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط وكذا  
يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغيره موجب نحو ما جاءني  
اخو احدا الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الا زيد  
( قولنا ومؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو وقل  
رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل بمعنى النفي ( قال ابو علي قلما يكون  
بمعنى النفي الصريح نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للثبات لجاز الرفع كما يجيء  
في نواصب الفعل قال ويحيى \* بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله \* ٣ قلما عرس حتى هجمته \*  
بالتبشير من الصبح الاول \* والاعلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ  
الابتداء كما لا تدخل على ما لنافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان  
اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جة لم يحسن على ما قال الاخفش قال  
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطاءه معنى الفعل  
الآتري ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمى به كالجمل وفاعل قل وقلما  
لا يكون الانكسرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالجورور رب قال ابو علي  
اقل مبتدأ حذف خبره هو جوابا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا  
وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقام  
الريدان موجود قال او نقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقام الزيدان  
( وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد يبدل

٢ يعني انه خلا من يحبه في ليلة  
لا يطلع فيها عليهما ولا يخبر  
بالحالهما الا الكواكب لو كانت  
من يخبر

٣ قوله ( قلما عرس حتى هجمته  
بالتبشير ) هاج الشيء يهيج  
هيجا اي ثار وهاجه غيره  
يتعدى ولا يتعدى والتبشير  
البشرى وتبشير الصبح  
اوائله وكذلك اوائل كل  
شيء



من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الازيدان واقل رجال يقولون ذلك  
الازيدون قال وانما نني ضمير يقولان وجع ضمير يقولون لان افعال التفضيل كما يجئ في بابها  
اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مشاة او مجموعة فهو مشي او  
مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وفضل الرجال والحق من هذه  
المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الازيد وقل من يقول ذلك  
الازيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول ٤ فالجمله  
اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل  
لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البديل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفى  
الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى  
يقول ذلك الازيد ولا يصح فالرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة  
بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الازيد  
اي ما يقول ذلك الازيد وينبغي ان يكون تأويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج  
في تجوز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت﴾ الآية فجعل  
التحضيض كالنفي وقد تجرى لفظة ابي وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى  
﴿فابي اكثر الناس الا كفورا﴾ ويا ابي الله الان يتم نوره ﴿والفرغ لا يجئ في الموجب  
الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابي القوم ان يأتوني الازيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال  
وتأويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ ﴿فشربوا منه الا قليل﴾  
اي لم يطعموه الا قليل ولا يجوز ه مات الناس الازيد اي لم يعش الناس الازيد وكذا لا يجوز  
في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الازيد وان قام احدا الازيد قت (وكان  
الزجاج يحيز البديل في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس﴾ لتأويله  
التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذا لوم على ما فات دلالة على انتفائه (وقدره النحاة  
واما قوله تعالى ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية يهتدون عن الفساد في الارض الا قليلا﴾  
فالنصب لا غير وقولنا غير مردوده كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام الازيد ردا  
على من قال قام القوم الازيد اذ ان نصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين واولنا وان لا  
يتراخي المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الازيد فان  
الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع  
تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك \* فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان  
عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جاز (وقال الكسائي والفراء لا حرف عطف بهذه  
الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاوانه للاستثناء وانما جعلناه عطف لان البديل والمبدل  
منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر معنى  
ما قام القوم الازيد ما قام القوم وقام زيد (والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال  
معاملة لفظية) قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

٤ ذلك الازيد نسخته

ه (قوله مات الناس) ومن  
هذا القبيل مات الناس الا  
العالون

٢ هو جواب السيرا في ٣ (قوله فيوجب البدل) اي حكمه اول اتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين) قال المصنفا لاول ان يقال اكثر القراء ٣ على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع ان بعض الناس قد جوز ذلك ايضا ٣ وهم ما عدا ابن كثير وابي عمر ٢٣٣٣ (قوله الاستثناء من اسرى يقتضى كونها غير مسرى بها)

اي يقتضى كونه غير مأثور بالاسراء بها وهو ظاهر ثم ان الاستثناء من ولا يلتفت يقتضى كونه مأثورا بذلك لان اهلك عام ولم تستثن منه فتكون داخله فيه ولا شك ان القصة واحدة فيلزم ان يكون مأثورا بشئ معين غير مأثور به بعينه واذا قرر الكلام على هذا الوجه لم يتجه ان يحجب بانها اخرجت من وجوب الاسراء بها ولا يوجب ذلك تحريم الاسراء بها فيجوز ان يكون قد اسرى بها فبينا ولها النهى في ولا يلتفت او بانها اسرت وتبعتم فبينا ولها النهى ايضا بل الجواب ان تناول العام اياها ليس قطعيا لجواز ان يكون مخصوصا فلا يلزم من رجوع الاستثناء الى قوله ولا يلتفت كونه مأثورا بالاسراء بها وحيث ذكر بوجه الاستثناء بما ذكر من انها تبعتم او اسرى بها مع كونه غير مأثور بذلك اذ يلزم من عدم الامر به النهى عنه فتأمل ٦ اعترضه في

الاشتمال فهو شبهه بدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام (والجواب انه بدل البعض ولم يحتاج الى الضمير لقريفة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه) قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب (٢) والجواب انه لا يمنع منه مع الحرف المقتضى لذلك كاجاز في الصفة نحو مررت برجل لا نظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمنه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا من احكام العطف (والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا ٣ فيوجب البدل في نحو ما جاءني اخذ الازيد ويحيز النصب والابدال في ما جاءني القوم الازيد والازيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاءني قوم الازيد لان دخول زيدا في قوم المكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحوه على عشرة الاو احدا (وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الازيد فانه يجوز جاءني القوم الازيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿ما فعلوه الا قليل﴾ فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني اخذ الازيد وما جاءني رجل الامر وفانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني اخذ الازيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للغاء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا (ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم احدا الا امرأتك﴾ تكاف جار الله لثلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى ﴿فاسر باهلك﴾ لانه قوله ولا يلتفت منكم احد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين اذن ولا يجوز تناقض القرائات لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن (قال وبيان التناقض ٥ ان الاستثناء من اسرى يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها (والجواب ٦ ان الاسراء وان كان

المنهل وجعله ابن هشام منقطعا وانه جلة وقعت بعد الانحو (لست عليهم بمسيطر) الاية فليراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيدآه) اي هو مأثور بان يسرى باهله اسراء مخصوصا بقيد ابقيد فلا استثناء سواء م

م رجع الى المقيد او الى القيد  
محصوله واحد ولا تناقض  
هناك وفيه بحث لان الاستثناء  
اذا رجع الى القيد كان المعنى  
فاسر بجميع اهلك اسراء  
لا التفتات فيه الامن امر أنك  
فيكون الاسراء بها داخل في  
المأمور به واذا رجع الى  
المقيد لم يكن الاسراء بها  
داخل في المأمور به فيكون  
المحذور باقيا بحاله فالخلص  
هو ما اشرنا اليه

مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذا المراد اسر باهلك اسراء لا التفتات فيه  
الامر أنك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسراو من لا يلتفت ولا  
تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبخر اي امش مشيا لا تتبخر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل  
صفته نحو ما جاءني رجل الامر وخير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل  
منه وهو الموصوف متقدم وحكي ان سيبويه يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك  
على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا  
فان الابدال من شئ علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداده والاعتناء  
بالشئ بعد الاستغناء عنه بعيد \* قوله (ويعرب على حسب العواامل اذا كان المستثنى منه غير  
مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الازيد لان يستقيم المعنى نحو قرأت الايوم  
كذا ومن ثمة لم يحز مازال زيد الاعمال) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرع والمفرغ في الحقيقة  
هو الفعل قبل الالانه لم يشغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى \* واعلم ان المنسوب اليه الفعل  
اوشبهه كاتكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما يعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب  
دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن  
اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كافي مقام القوم الازيد ايذا نابكونه من تمام المنسوب  
اليه وعبارة امكان اتباعه اياه بتجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البديل وذلك  
في غير الموجب وان لم يحز حذفه كافي الموجب لم يحز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه  
في حيز الفضلات كذا ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير  
الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا  
المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة  
دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الازيد والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج  
اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل  
والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه بعينه  
وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول  
المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينيا دخل فيه المستثنى قطع العدم قيام قرينة في الاغلب على مثل  
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير  
الموجب نحو مقام الازيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انقضاء وقوع الفعل منها او عليها  
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها  
ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل  
الا التساح ويعلم الله تعالى الاقدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الاستحيالات  
وقرأت الايوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى \* ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا

لقتال \* ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كانه اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول ٨ لقيت الافلانا لكن الاغلب عدم التفريع في الموجب ويجوز التفريع في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى \* فاني اكثر الناس الا كفورا \* فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزء اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه انقابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في مقام الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو مقام الازيد كالم يكن النجوم تمام المسند اليه في مقام النجوم الازيد بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستثناء المفرغ يجر في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والمخبر به فتحوما ضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمفاعيل نحو ما ضربت الازيد او ما مررت الازيد وان نظن الاظنا وما رأته الا يوم الجمعة والاقدامك وما ضربته الا ناديا وما المفعول معه فلا يجرى بعد الا لا يقال لا تمس الازيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيًا واثباتًا فالأمر مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال مقام زيد الا وعمر وكما تقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلم يدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من المحققات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكب او التمييز نحو ما امتلاء الاناء الاماء ونحو قوله تعالى \* وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم \* الواو للحال لان صاحب الحال عام وقبل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا يجرى بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وماليس احد الا وهو خير منك وما راجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله تعالى عنه \* قد كنت وما اهدد بالحرب \* تشبيها بالحالية (واما التفريع في المبتدأ والخبر وفروعهما فتحوما زيد الا قائم ومقامم الازيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيدا لاعلا وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الازيدا فريدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الازيدا فيها وزيدا لارا كبا لم يأتني لم يحجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الازيدا اخوتك واين الازيدا اخوتك لان العامل اى الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الازيدا اخوتك

٨ قوله (لقيت الافلانا) ومنه  
اضمرت المفعول الا ان يمنع  
مانع وقوله ويحسن الابهز  
عند الاحبة وقبل هذان  
المثالان واما لهما من قبل  
المؤول تأمل

٣ قوله ( فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم اهـ ) لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكتفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع يجعل التنوين للتحقير او للتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام

٤ قوله ( وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل آهـ ) فيه بحث لانك اذا قلت في ما زيد الا قائم تقديره ما زيد الارجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيد ليس منحصرا في رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخرو وكذا الكلام في الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكي فقد اندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى

ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الازيد احد وما عندك الازيد احد ولا يجوز ما الازيد عندك احد ولا هل الازيد عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما ( وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكيد ( ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ﴿ ان نظن الاظن ﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه ( وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم مخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان توهم انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع هذا التوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال ﴿ وما غتره الشيب الا غترارا ﴾ قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الانظن ظنا وما غتره الا الشيب غترارا وهو تكلف ( واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا توبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا رأسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا توبه منه ولا ضرب زيد عضوله الا رأسه وعطف النسق لم يجز فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لوجاه لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالفت لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها وتخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو جاءني احد لا لطريف ومالقيب احدا الا انت خير منه ( وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الابصفة الظرافة وما زيد متصف الابصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للتصنيف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولولم يكن الا التخييز ونحوه وكذا في الخبر والحال ( وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصص المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان مادونه في حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها ( ٤ وقال المالكي في الصفة انه صافقة بدل محذوف اي ما جاءني احد الارجل لطريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كالوظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يحيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله \*

يطالبني عى ثمانين ناقة \* ومالى ياغفرآ الاثمانيا \* ويجوز ان يريد الاثمانية جال فرخم  
 فى غير النداء ضرورة وما الجازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر فى الاعراب  
 ولا سيما فى الفاعل اذ لا يجوز حذفه الامع قائم مقامه وهو يحيز مقام الازيدا ( قوله  
 وهو فى غير الموجب ليفيد ) يعنى بغير الموجب النهى والاستفهام والنفي الصريح والمؤول كما  
 ذكرنا ( قوله ليفيد ) قد تقدم لك او قلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو  
 بعيد وقريئة تخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء  
 المفرغ فى الموجب ( قوله الا ان يستقيم المعنى ) اى يستقيم فى الايجاب معنى الاستثناء المفرغ  
 الذى يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الايوم كذا اذ لا بعد ان يقرأ فى جميع الايام الا اليوم  
 المعين واغلبه ان يكون فى الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم ( قوله ومن ثم )  
 اى ومن جهة ان المفرغ انما يحيز فى غير الموجب امتنع ما زال زيد الاعمالا لان ما زال موجب  
 اذ النفي اذ ادخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يحيز فى الافعال الناقصة فيكون المعنى دام  
 زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال ( ولقائل ان يقول اجل الصفات  
 المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله مما لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كقيل ما زيد الاعالم  
 فى الصفات المنفية ٢ او اجل ذلك على المبالغة فى نفي صفة العلم كانت قلت امكن ان يجمع  
 فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حلت هناك على المبالغة فى اثبات الوصف ( قال  
 المصنف ووجه آخره هنا فى منع نحو ما زال زيد الاعمالا وذلك ان ما زال لاثبات خبره  
 واللا نفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منقيا ( ولقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره  
 ان لم يعرض ما يقبله الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنى خبره اذا عارض ما يقتضى اثباته  
 نحو ليس زيد الا فاضلا \* قوله ( واذا تعذر البديل على اللفظ ابدل على الموضع مثل  
 ما جاءنى من احد الازيد ولا احد فيها الامر وما زيد شيئا الا شيئا لان من لا تزداد بعد الاثبات  
 وما ولا لا تقدر ان عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالانحلاف ليس  
 زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هى لاجله ومن  
 ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ) اعلم انه يتعذر البديل على اللفظ فى اربعة مواضع  
 فى المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد  
 او ليس زيدا وهل زيد بشئ وفى اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لارجل  
 ولا غلام رجل وفى الخبر المنصوب بـاء المجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن  
 المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء  
 باشرت المجرور كما فى جاءنى من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءنى من رجل  
 وامرأة والا لآتية بعد غير الموجب ناقصة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب  
 كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها  
 وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورا بها مباشرة  
 لها نحو ما زيد بقائم اى قيسامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقائم ولا

٢ قوله ( او اجل ذلك  
 على المبالغة ) اذ اجل قولنا  
 ما زيد الاعالم على المبالغة كان  
 معناه ان جميع الصفات قد  
 اتفقت عنه الا صفة العلم ويلزم  
 من ذلك ان يجعل سائر  
 صفاته الموجودة له فى حكم  
 العدم نظرا الى كمال العلم  
 وقصور تلك الصفات فيه  
 وهذا معنى يقبله الطبع  
 السليمة واذ اجل ما زال زيد  
 الا عالما على المبالغة كان  
 معناه دام زيد على جميع  
 الصفات الاعلى صفة العلم  
 ويلزم منه ان يجعل الصفات  
 المعدومة عنه فى حكم  
 الموجودة له نظرا الى ان  
 ثبوت تلك الصفات له اقرب  
 من ثبوت صفة العلم له وفيه  
 سمحة

قاعدا والا لآية بعدها مبطله لعدم الإيجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر  
الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لأن عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كذا كرنا  
قبل والابطال النفي الذي عملاله فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب  
الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجوز زيادة من  
في الموجب نحو ( قد كان من مطرو ) ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ لان كلامنا في من  
الاستغرافية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها  
في الموجب ليست هذه وكذا الباء الزيدة في نحو التي بيده وكفى بالله وبحسبك غير  
هذه التي نحن فيها اي التي لتأيد غير الإيجاب ٣ ( وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء  
المذكورتين اي المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد  
الارجل فاضل ما زيد بشئ الاشيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلمهم نظروا الى  
ان عدم الإيجاب وان زال بالا لان من الاستغرافية لما لزم المنكر وضعها والباء  
المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التأكيد جاز ان تعمل  
في المنكر لمشايعته ما ينبغي ان تدخل فيه وان كان في حيز الإيجاب وسهل ذلك عدم مباشرة  
الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما  
لما بعد الاتعم المعرف والمنكر وما ذكره كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد  
الابها ( وقال ابو علي انما يجوز جر البديل في ما جاءني من احد زيد ونصبه في لارجل الازيد  
لامتناع دخول من الاستغرافية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو  
ما جاءني من احد الارجل صالح ولا يجوز جر اتفاقا ٤ من البصريين ولا في نحو لارجل  
في الدار الارجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجاما ولنا ان نقول انما يجوز  
الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورتين لان اعمالهما فيما بعد لا يقتضي بقاء نفيهما  
بعدهما اذ لا يعملان الا للنفي ويجيء الا يقتضي زوال نفيهما بعدهما فيلزم التناقض ( فان قيل  
يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعا به لان معنى ليس ومساوى  
اجاما منهم ( قلت سلمنا تساوى معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد  
الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدهما اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول  
بالاكيزول نفيها ( فان قيل فقد اثبت لهما معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر  
لا يزول به وهو الفعلية ومما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية  
( قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها  
نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فقيت مفيدة لنفي كون مضمون  
خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي  
مضمون الخبر وهو معنى ماثي واحد في الحقيقة والمغزى وان كان في نفي الكون معنى  
الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظا آخر ذلك وهو معنى ما فن ثم قيل انهما بمعنى  
واحد اي في الحقيقة ه ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد

٣ فلا بد من تجوز زيادة انباء  
في نحو التي بيده اعني في المو  
جب اعمال الباء فيما بعد الا في  
ما زيد بشئ الاشيء نسخة

٤ منهم نسخة

ه والمغزى نسخة اي المقصد



( فاذا ثبت هذا قلنا ان الانتقضة معنى النفي في ليس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون  
النفي بحاله كافي ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد إيجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر  
وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية ( فالجواب ان ذلك فيها  
عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال  
النامية فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجرّد  
عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب ( فان قلت فاذا لم يحجز الجرو ولا النصب فيما بعد  
الافى نحو ما زيد بشئ الابشئ لا يعاب به ولم يحجز النصب في نحو ما زيد شيئا الاشئ لا يعاب به فا  
وجه الرفع ( قلت المبتدأ والخبر يترافعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت  
على المبتدأ والخبر غلبت الكن يبقى علمهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فن ثم اذا كان  
العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدّر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمر وان غير  
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدّر الا اذا اضطر اليه كافي ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك  
المقدّر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ماء المجازية في العمل لعدم لزومها احد القيلين كسائر  
العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وتوسط  
ان بينهما وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلى فلا  
يقال ما زيد رجلا نظيف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى  
القوى اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في عجبني ضرب زيد وعمر حتى قال  
بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كافي نحو ما زيد بشئ  
اوشئ الاشئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا وولكن قاعد كافي خبر ما قالوا اجب الحمل  
عليه اجابة الداعى الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الافي نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال  
من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول  
ذلك الا زيد بالرفع ولا يتمتع النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاءني  
احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس  
بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني  
احد الا زيد او اما في ما رأيت احدا الا زيد فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجئ النصب  
في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر \* ٣ مامها وخروقا لا نيس بها \*  
الاالصواح والاصداء والبوما \* وقال \* ٤ ولا امر للعصى الامضيعة \* وقال الخليل  
مضيعة حال وجاز تكثير ذى الحال لكونه عاما كانه قال للعصى امر مضيعة واما نحو قولك  
( لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار ) فالنصب على الاستثناء فيه اضعف  
منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء  
واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا واما يقرب مما مر من جهة  
الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله ( فاما اذا اضطر الى  
الحمل عليه كافي نحو ما زيد  
بشئ آه ) اى كما انه اذا  
انتقض النفي في خبر ما بالا  
وجب العود للضرورة الى  
الرفع الذى هو الاعراب  
الاصلى له كذلك اذا  
انتقض النفي في البدل عنه  
او فيما عطف عليه وجب  
اعتبار الرفع في ذلك الخبر  
لتصحح الاعراب ٣ قوله  
( مامها وخروقا ) الخرق  
الارض الواسعة ينخرق  
فيها الرياح والجمع خروق  
٤ صدره وضيعتم امرى  
بمنعرج اللوى

الازيد قبل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فتصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الموجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه جلا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا لزيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يحى في افعال القلوب فلما اجرته مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع لى حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذا لمعنى ما رأيت القوم الا زيدا \* ولا بأس بان تذكر بعض ما اشمله المصنف من احكام الاستثناء وهى انواع ( احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ٢ لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل ( وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئا بلا عطف خلافا للقوم فلا يقال ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثانى معمول لمضمر اى ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل ( وثالثها انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له على عشرة الاخسة وكذا لا يمنع استثناء الاكثر نحوه على عشرة الاسبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل الماخذين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الاعلى ما يقرب من الكلية والتام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابتعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذى توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطالناه فليرجع اليه \* ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءنى القوم الا زيدا لو قلت جاءنى غير زيد لم يكن نصا على انه لم يحثك زيد ولو قلت لم يحثنى زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءنى القوم الا زيد الفائدتين وكذا في لم يحثنى القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لى عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصافيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الاخسة او الاستة لاستهجن بل اريب اما لو كان جواب من قال لى عليك عشرة او حصل هنالك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقى واحد نحو قولك على عشرة الا تسعة ( ورابعا انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغيرا

٢ قوله ( لمثل ما قلنا ) من  
عدم جواز اعمال ما قبل  
الا فيما بعدها الا في احد  
امور ثلاثة

معنى اولا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكا فيه نحو ما براب  
وابن الازيدا اى زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن اياه الازيدا  
او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت  
فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه اولانحو ( ما فدى  
وصى نبيا الاعليا ) وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو  
من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الازيدا وكذا ما فضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب  
اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدم معا معافان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى  
فلاستثناء منه لان مرتبة بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الازيدا  
ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الازيدا  
احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ماتقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمقدم  
احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الازيدا ابن ويقدر  
ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتراكا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو  
ما ضرب احد وماتل الاخلا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم  
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ كما يجيئ ( وخامسها انك اذا كررت الاقاما ان  
تكرر ها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد  
من حرف العطف قبل الانحو ما جاءني الازيد والاعمر واما ان يكون بدلا وهو اما  
بدل الكل نحو ما جاءني الازيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت  
الازيدا الاربعة او بدل الاشتمال نحو ما عجبني الازيدا لاعلمه او بدل الغلط نحو ما جاءني  
الازيدا لاعمر واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الازيد اذا كان زيد هو  
الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما  
ان يكون في العدد او في غيره ( فالذى في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا  
هاشما الاعقلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب  
والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى  
منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر  
وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع  
مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الاعقلا  
وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الهاشما الاعقلا ان يجوز لك  
في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور  
ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل  
شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الهاشما  
( والذى في العدد نحو له على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة الاستة الاخسة الاربعة  
الاثلاثة الاثني الا واحد في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ (قوله لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحداه) وذكر بعضهم طريقا آخر وهو ان جميع الازواج اعني العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتة ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المنفيات عن مجموع المثبتات بقى خمسة وهذا وان كان طريقا حسنا في اظهار المطوب لكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المتعاقبة وارادة على مقتضى القواعد التحوية من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واف ٢٤٢ ﴿ باظهار المطلوب والجريان على القواعد

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٢ لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الاتسعة الاثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلية نسقط منها الثمانية يبقى واحد وتضم اليه سبعة تصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليها خمسة تصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة تصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الاتسعة بالنصب لم تكن مقرا بشئ لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت الاتسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الاتسعة ( وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الازيدا وزيدا وان بنرا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا تمسكا بنحو ﴿ لاصلاة الابفاحة الكتاب ﴾ وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاححة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء ٣ وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء مال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الاثلاثة الاربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلاثة منى خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الاثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الاربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فتكون احد عشر ( وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفى وقولك الاربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو امامن العشرة كما ان الاثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتتان فتكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

ولم يلتفت الى ما اشتهر من ان القائل بعد ما قال الا واحدا اذا قال الا اثنين الاثلاثة وهكذا الى ان يقول الاتسعة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القواعد اما اذا لم يؤول وجعل كل استثناء راجعا الى ما يليه فظاهر لكونه استثناء للاكثر عن الاقل واما اذا اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة المنفية عند قوله الا واحدا فلانه يستلزم الاستثناء المستغرق عند قوله الاثمانية فيكون باطلا ويكون الواجب اثنين نعم يمكن بيان وجوب الواحد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميع المثبتات في الزول والصعود وجميع المنفيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا بقى المنفيات عن المثبتات بقى واحد وقد عرفت

ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين اجمع الى قوله ( غيره ) الاثلاثة لانه اذن صالح لرجوعه اليه وزعم ان رجوعه اليه هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المنفية عند قوله الاثلاثة قال واذا اثبت الاثنان وضم الى الخمسة الواجبة كان المثبت سبعة والمنفى ثلاثة واعترض بانه يلزم مما ذكره ان يكون المنفى اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تسف لدفعه وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجالى وقد عرفت ما فيه ٣ ( وقوله وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا آه )

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحوه على خمسة الاستثناء وكذا اذا قلت له على عشرة الاخسة الاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او اقل فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاء في الازيدا الاعرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلا حد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه او لا كالساقط ومثاله ما جاء احد الازيدا والازيدا الاعرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وابقها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاء في الازيدا الاعرا احدا لا بكرا والاكبرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاء في الازيدا الاعرا الا بكرا الا خالدا (ونقل عن الاخفش تجويز اضممار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضممار حرف العطف بالقاشي المشهور \* واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الازيدا الاعرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمر مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الاعرا وخالدا مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمر اي ما جاءني غير زيد وعمر الا خالدا فالكل مستثنى من المنفى الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الازيد الاعرا الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالدا مخرج منه بعد خروج زيد وعمر وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الازيدا الاعرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الاعرا وجاءني غير زيد وعمر من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يميز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الحبز الازيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احدا اكل الحبز فقط الازيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الحبز الازيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الحبز الازيد او النصب واجب في اول المستثنيين لانه عن

لعلمهم تحيلوا ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كما نك قلت له على عشرة الانسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شيء كما صرحوا به واما اذا قلت الانسعة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفي ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الانسعة والاستثناء من المنفى اثبات عندهم فيصح ما قالوا

موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونعسبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الالمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الحبز الازيد والايزدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة بكما لها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا للممول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه جلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولاك اكرم بنى تميم والحقاه هم البصريون الافلانا \* قوله (ومحفوظ بعد غير سوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومحفوظ عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كافي حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصروهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر \* رأيت الناس ماحاشى قريشا \* فانا نحن افضلهم فعلا \* وما حكى المازنى من قول بعضهم ه اللهم اغفرلى ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبع نعتهم ٦ (قوله سجع الجودى) والجد والجدو والجد المكان الصلب المرتفع على وزن عسر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قبل جبل بالوصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه \*

٣ قوله كافي حجة القراءة  
اى الكتاب السمع بمحجة  
القراءة

٤ (قوله يرجع مذهب  
سيويه) كذا في بعض  
النسخ يدل بمنع فعليته  
ه اللهم اغفرلى ولن يسمع  
حاشا الشيطان واما الاصبع  
نعتهم

٦ (قوله سجع الجودى)  
والجد والجدو والجد المكان  
الصلب المرتفع على وزن  
عسر وعسر والجودى  
جبل بارض الجزيرة  
قبل جبل بالوصل بفتح  
الجيم والميم  
٦ اوله ولا ارى احدا  
في الناس يشبهه \*

وسبحت اى قلت سبحان الله وليت اى قلت ليك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى  
 هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها التسبيح قول سبحان الله والتسليم قول  
 سلام عليك والبسملة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد  
 واستدلالة على فعلية بالتصرف فيه والحذف نحو حاش الله ليس بقوى لان الحرف  
 الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوف اعمل وكثر فيها حاش وقل حشا  
 لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فعناه تنزيه  
 الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره اوفيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا  
 تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يبرنون من ارادوا  
 تبرئته على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص ٨ مما يصح فيكون أكد  
 وابلغ قال تعالى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ وقد جاء فى كلامهم الا قبل  
 ما خلا وما بعد الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي  
 دخول الاعلى حاشا الجارة \* قوله ( وغير صفة حملت على الا فى الاستثناء كما حملت  
 هى عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان  
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ وضعف فى غيره \* قوله ( غير مبتدأ وصفة خبره \* اعلم ان  
 اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير  
 زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو  
 الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تين فيه اثر الغضب كأنه غير الوجه الذى لا يكون  
 فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا  
 واثباتا فلما اجتمع مابعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات  
 الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا فى الاستثناء  
 فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار مابعد الامغاير لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد  
 غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان فى اصلها وصار مابعد غير مغاير لما قبلها  
 نفيا واثباتا كما بعد الاول لا تعتبر مغايرته له ذاتا لو صفة كما كانت فى الاصل الا ان حمل غير  
 على الا اكثر من العكس لان غيرا اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع  
 غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن  
 المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالتعذر  
 الاضافة اليها ولم يحمل الاعلى غير الا بالشرائط التى نذكرها ٨ فاذا دخل الاعلى  
 غير والا فى الاصل حرف لا تحمل الاعراب روى اصلها فجعل اعرابها التى كانت  
 تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدا عارية ٩ واذا دخل غير على الا واصل غير  
 من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى يتطفل غير على  
 الامشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع  
 المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر  
 لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

٧ قوله ( وكذا غيره )

كالخولة بمعنى قول لا

حول ولا قوة الا بالله

٨ قوله ( مما يصح ) او

يشينه اى مما يصح

٨ فاذا حمل نس

٩ اى لاصلية



في المستثنى بالاول هو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهة الظروف المهمة بلها مامه وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة لا تنصب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفًا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد ( قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الاستثناء البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بناءه على الفتح كما في قوله \* ٣ لم يمنع الشرب منها ~~فكان~~ نطقت \* كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله \* غيراني \* قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء \* من هذا الباب اي مبني على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى \* مثل ما انكم تنطقون \* ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعاً ( وقولهم يد مثل غير ولا تجيء الا في المنقطع مضافة الى ان وصلتها قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم \* انا افصح العرب يداني من قريش \* ويجوز ان يقال ببناءها لاضافتها الى ان وان يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع ( قوله كما جلت هي عليها في الصفة ) اي جلت الاعلى غير في الصفة ( قوله لجمع ) اي ما يدل على الجمعية جمعا كان كرجال او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الاوصاف كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة ( وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معروفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الاعلى اصلها من الاستثناء فاختر كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حل الاعلى غير الاستثناء ( واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل اورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الدراهما وربما كان المنكور محصورا وتجاوز الصفة لعدم دخوله قطعاً فيه كقوله عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الاعمر فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع ( هذا كله مبني على ان المستثنى

٣ قوله ( لم يمنع الشرب منها آه ) اخره بزفوف كأنها هقلة ام رثال دوية سقاء \* قوله بزفوف اي بناقة خفيفة سريعة قوله ام رثال فراخ النعام واحدها رأل قوله دوية منسوبة الى الدوقوله سقاء طويلة الساق

٤ قوله ( قد استعين على الهم اذا خف بالثوى ) اي استعين على هي اذا خف بالقيم الانطلاق والانكماش والنجاء الاسراع

٤ تمامه جامدة في غصون ذات او قال آه والبيت الذي قبله ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها قصرت الى وجنا شمال قوله لم يمنع ضمير منها عائد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله ثم ارعويت والمعنى لم يمنع الناقة من الشرب الاسماعها صوت تلك الحمامة قوله او قال جمع وقل بالفتح وهو لجماعة او باسكانها وهو شجرة المقل او ثمره

واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة ( واما على مذهب المبرد  
فيحوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول  
( وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كذا ذكر المصنف  
جمع اوشبهه منكر او معروف باللام الجنسية قال \* انيخت فالقلت بلدة فوق بلدة \*  
قليل بها الاصوات الالبغامها \* ويجوز في البيت ان تكون الالاستثناء وما بعدها بدلا  
من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ( ومذهب سيويه جواز وقوع الصفة مع  
صفة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه  
اكثر التأخرين تمسكا بقوله \* وكل اخ مفارقة اخوه \* لعمر ايك الالفرقدان \* وقوله  
عليه الصلوة والسلام \* الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون  
الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم \* وقال  
الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف  
الابعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع ( وقال المصنف في البيت شذوذ ان  
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل  
لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جازله وصف المضاف  
اليه وهو ان يقول الفرقدان لم يجعل الصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني  
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى \* لو كان فيهما آلهة  
الا الله لفسدنا \* قال سيويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله  
لفسدنا لم يجز يعني ان البديل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا  
صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال ( قال المصنف ولا يجزى النفي المعنوي  
كاللفظي الا في قلنا وقل رجل وابى ومتصرفاته كما في مضي قال وايضا البديل لا يجوز  
الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة  
المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصده الاستغراق  
لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل  
واجاز المبرد رفع الله على البديل لان في اومعنى النفي اذ هو لا متناع الشيء لا متناع غيره  
فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى  
\* فلو لا كانت قرية آمنت \* الآية مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى منع  
اجزاء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريع معهما مجرى النفي اذ لم يثبت  
واما عدم وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى في جواز الاستثناء  
بصحة الدخول كما تقدم ه ( قوله وهو في غيره ضعيف ) يعني جعل الصفة في غير مثل  
هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله \* وكل اخ مفارقة اخوه \* البيت  
ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيويه واتباعه كما تقدم \* قوله ( واعراب  
سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح ) انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة  
ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى \* مكانا سوى \* اي مستويا ثم حذف الموصوف

ه قوله ( كما تقدم ) من انه  
لا يقال ما جاءني رجال الا  
زيدا على انه استثناء متصل

واقیم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عرو اى بدله لان البدل سادسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز فى غير على مايجى \* والترم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلايجز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس الا فى فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال \* ولم يبق سوى العدوان دناهم كادانوا \* وقال \* تجانف عن جوالجامة ناقتى \* وما عدلت عن اهلها لسوائكا \* ومثله عند البصريين شاذ لايجى \* الا فى ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ ولقد تقطع بينكم \* وتقول لى فوق السداسى ودون السباعى \* واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاوغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الاو ليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كمايجى \* فى الظروف المبينة وغير خبر ليس اى ليس الجائى غيره ( وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله \* خالط من سلمى خياشيم وفا \* وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه وابقا المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كائنون كل وبعض عوضا من المضاف اليه ( وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا بما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء والنصب على اضممار اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك ( واما لاسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منه على اولوته بالحكم

المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اوليته بالحكم فان جر ما بعده فبإضافة سى اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعده بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخير مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بحملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ \* تمام على الذى احسن \* اوصفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسما بقياس لكنه روى بيت امرء القيس \* ولا سيما يوم ابداة جلجل \* بنصب يوما ايضا فكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز (قال الاندلسى لا ينصب بعد لاسما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كافى كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريم لاسما ان اتيت قاعدا ما هنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيت قاعدا \* واعلم ان الواو التى تدخل على لاسما فى بعض المواضع كقوله \* ولا سيما يوم ابداة جلجل \* اعتراضية كما فى قوله \* فانت طلاق والطلاق البه \* اذ هى مع ما بعده بتقدير جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فعنى جاني القوم ولا سيما زيداى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى المحبى وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقليل سيماء محذوف لا ولا سيما يخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحوايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحوانا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على القرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى انحواحبه ولا سيما وهوراكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لاسما ان اتيت قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجئ الواو قبل لاسما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجئها الا ان مجئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفيا والاول اولى واعذب وقد يقال لاسواء ما مقام لاسما \* واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يلها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد

صدره الارب يوم  
منهن صالح \* السى  
كالث يقال هذان سبان  
اى شيهان والجلجل  
موضع وهذا من السبع  
المعلقات  
واعرب نس

الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الايضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا لا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريع لتكون الاملاءة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها عما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قديين وذلك اما اقتترانه بقدر نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبه اليه من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليها لاشكر وما اتيت الا اتاني وعنده عليه الصلاة والسلام ما ليس الشيطان من بني آدم الا انهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الالمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احترق وان كان هناك احترق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحجار ناطق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الالمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الايفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والافيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما زوره الا زورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الالهنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كذا كرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الاعلى هذا المعنى اما ضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرتة الا واكرمني ولا زوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن بمضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبوا لفظه ايضا منفصل عن العامل بالانجاز ان يستظهر مطردا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فنشأ مطرد نحو ما زوره الا ويكرمني وندرجت واصك عينيه كالمز في باب الحال ويحيى في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرتة الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصيار على قد فلا يقال ما زرتة الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الغاء اذا كان مع قد كما يحيى في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة بمضمونه مضمون عامله لانه قد يحيى بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما ليس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل ( وقد تدخل الواو لما معناها

وما في الحديث من  
الاشكال والجواب حقيقه  
سعد الدين في حاشية  
الكشاف في تفسير سورة  
النساء

على الماضي اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الافعلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ﴾ كتبه اليه لما حن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته فذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقممت عليك به وقلت بالله نتفعلان او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابغىكم آلهما ﴾ اي ابغى لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الافعلت الافعلك والالقص معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الافعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولاه لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لفصد المباعدة في الطلب حتى كان مخاطب فعل ما اطلبه وصار ماضيا ثم انت تجرب عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسبق الذين ﴾ ونادى اصحاب النار ﴿ وقولهم رحك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ( ولما في الاستثناء لا تجيء الابدال في ظاهرها او مقدرا كما رأيت ولا تجيء الا في المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل لما جيع لدينا محضرون ﴾ قوله ( خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة ) لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ( قوله وامره على نحو خبر المبتدأ ) اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتأخر عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ ( وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضها هنا وبعضها في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ لمثل تلك العلة سواء وجهوهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدرها في قوله تعالى ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ﴾ وان كان قيصره قد من دبر ﴿ وفي قول الشاعر ﴾ وكان طوى كشخاعلى على مستكنة ﴿ فلا هو ابداه ولم يتقدم ﴾ ولا في قوله ﴿ اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ﴾ ٤ اخني عليها الذي اخني على لبد ﴿ اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى الماضي ( ومنع ابن

٢ كامر نمخه

٢ ( قوله لمثل تلك العلة )

اي لدلالة تكون على الحال والاستقبال فتقع المضارع في خبره لغوا

٤ ( قوله اخني عليها الذي

اخني على لبد ) اخني عليه

الدهر اي اتى عليه

واهلكته ويزعم العرب

ان لقمان هو الذي بعثه

عاد الى وفدها الى الحرم

ليستسقى لها فلما اهلكوا

خير لقمان بين بقاء سبع

بقرات من اظلم عفر

في جبل وعمر لا يمسها القطر

وبقاء سبعة انسر كلاهاك

انسر خلف بعده آخر

فاختار النور فكان آخر

نسوره يسمى لبدا وهو

منصرف لانه ليس بمعدول

كذا في الصحاح ام ظبي

جمع ظبي

هـ ( قوله فصرف مماثلا  
تمائل من علته اى اقبل  
وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس

مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال  
ومراد قاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حال مستمرة وهى  
مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الحال  
المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت ممثلا ثم نكست وكذا مازال  
واخواتها موضوعا لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان تمنع قرينة وما يصلح  
للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غنى او مضروب  
او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده اى هذا عادته لانه  
وان كان في الاصل فعلا لا على احد الا زمنا الا انه لمضارعة اسم الفاعل لفظا ومعنى  
يستعمل غير المفيد للزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار  
واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع  
لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضي فانه  
لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فيقع خبرا لهذه الافعال وامادام فلم يقع خبرها  
ماضيا لان ما المفيدة للذة نحو ماذر شارق تغلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال  
كايحيى في قسم الافعال فلماذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يحيى بمعنى الماضي  
كقوله تعالى ﴿مادمت حيا﴾ واماليس فهى للنفي مطلقا كاهو مذهب سيبويه على ما بين  
في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة  
او مضارع لمشابهة اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها  
ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع ( قوله ويتقدم معرفة ) هذا بخلاف خبر المبتدأ  
لانه لم يحز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للاباس اما ههنا فلا ليس وان كانا  
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للباس ويكفى ظهور اعراب احدهما  
نحو كان زيدا هذا وينبغى ههنا ايضا اذا اتنى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز  
التقديم نحو كان الفتى هذا \* قوله ( وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم  
ان خيرا فخير ويجوز في مثله اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا  
انطلقت اى لان كنت ( قوله مامله ) اى عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغى له هذا  
الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان \* واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها  
بعد ان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالطين ﴾  
اى ولو كان العلم بالطين وادفع الشر ولو اصبع اى ولو كان الدفع اصبع اى قليلا  
وقوله \* قد قيل ذلك ان حقوا ان كذبا \* فاعتذارك من شئ اذ قبل \* اى ان كان حقا  
وتقول لا ترتحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اى ان كنت ولو كنت  
وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اى ان كنت ولو كنت (واما في مثل  
التركيب الذى في المتن اعنى ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد  
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ننظر فيه فان جاز مع  
كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه



يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لان له اعمالا وفي تلك الاعمال خيرا وان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذى قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى هو في صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جاريا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا ( فان قلت فقد رد للرفع كان التامة ) قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راكبا فراجلا فراجل اى ان كنت راكبا فان راكبا كبر بما جرما بعد ان اوان لامع مابعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ماعدى بحرف جر نحو المراءى مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف ( وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا يصلح ٣ فطالغ اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالغ ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقديم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذى بعد الفاء فرفعه او لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لا ببق نحو فيجزي خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيذا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثانى اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعها ونصبها متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد ( قوله ويجب الحذف ) اى يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله \* ابا خراشة امانت ذانقر \* فان قوئى لم تأكلهم الضبيع \* اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لثلاثي جمع بين العوض والمعووض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوابا بقى الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار امانت وتقول ايضا ما زيد قائما ائت ( وقال الكوفيون ان الفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان الفتوحة شرطية قالوا القراءتان في قوله تعالى \* ان تضل \* اى قبح الهمزة وكسرهما بمعنى واحد اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا يرى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت ذانقر البيت ان كنت ذاعدد فلسست

٣ قوله فطالغ ( الطالغ  
ضد الصلاح

بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله \* اما ائت واما انت مرتحلا  
 \* ٤ فالله يكلا ماتاني ومانذر \* مع عطف اما انت بفتح الهمزة على ما ائت بكسر  
 الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق  
 معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع  
 كونه جواب الشرط لتكون الشرط محذوفا حذفاً لازماً ولما كان معنى الشرط ههنا  
 ظاهراً قال سيبويه دخل في ان معنى اذا ما بمعنى اذا ما واذما شرطية بلا خلاف ولا بد عند  
 البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى  
 لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم يأت كلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما  
 نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد  
 الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الامع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى \* واما بنعمة  
 ربك فحدث \* واما مقدرة نحو \* وربك فكبر \* كما يجيء في حروف الشرط فيقدر  
 البصريون اما انت ذا نفر تكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا  
 جواب اما ائت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلا \* ك الله لاجل ارتحالك  
 وكله تكلف والاولى ان نقول ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان  
 حذف شرطها جواز المغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسييف وان حقا  
 وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان  
 حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها  
 لان بقائها على وضعها الاصل مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصل بلا مفسر  
 هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل  
 الوجوب لانها تصير كأنها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون  
 كاللحاف لها عن مقتضاها اعني الشرط (ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف  
 منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء  
 لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجاء بها لما تغير صورة  
 حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع  
 اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي  
 ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لاحالة فلا بد اذن من اقامة جزء  
 من اجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني  
 فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت  
 ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبت الكوفيون  
 فليس بمشهور (وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا) وقال سيبويه لم يحجز حذف  
 الفعل مع اما المكسورة وقال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تأكيد الفعل  
 فمن ثم جاز في \* اما تخاف \* ٢ ومن عضة ما ينيب شكيرها \* النون كما جازت مع اللام في  
 نحو لتفعلن كما يجيء في نون التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء

٤ (قوله فالله يكلا ما ينيب  
 ومانذر) كلا الله كلا  
 بالكسراى حفظه

٢ (قوله ومن عضة ما ينيب  
 شكيرها) اوله اذامات  
 منهم واحد سرف ابنه \*  
 والعضة واحدة العضة  
 وهى كل شجر يعظم وله  
 شوك والشكير ما ينيب  
 حول الشجر من اصلها

كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال \*  
 ٣ من لدشولا قالى اتلائها \* اي من لساكنت شولا والاتلاء ان تلد الناقصة فتصيرت ذات  
 تلو \* قوله ( اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم ) ينقص  
 بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه \* قوله ( المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند  
 اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك  
 فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب  
 الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متأول ) لم يقل انم لا التي لنفي الجنس كما  
 قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجب ما هو اسم لا المذكورة ليس  
 منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتقييدات  
 المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا  
 او مشبها به وان يليها فلواختل واحد منها لم ينصب كما يجي ولو قصد الى اسم  
 لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها  
 ( قوله يليها ونكرة ومضاف ) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير  
 المجرور في اليه ( قوله لا غلام رجل لك ) مضاف ( وقوله لا عشرين درهما لك )  
 مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى ( قوله فان كان مفردا ) اي  
 فان كان اسم لا مفردا ولم يحز ذكر اسم لا تصریحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا  
 يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا ( قوله على  
 ما ينصب به ) هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح دخل فيه نحو  
 لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه  
 الثنى والمجموع والفتحة في لارجل عند الزجاج والسير في اعرابية خلافا للبرد والاختفش  
 وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجال قول سيويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها  
 فتنبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة  
 اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بنى  
 بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا ( وقال الزجاج  
 بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر  
 من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله ( قال ابو سعيد اتمار ك  
 مع عامله لافادة لاء التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار  
 لان لارجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لامع النكرة كما ان من مركب معها  
 تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة  
 ) والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم  
 المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفى ليس باشده  
 بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين  
 ( وقال سيويه انما حذف التنوين من المنفى لان لا تعمل الا في النكرة ولا معمولها  
 في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعنى ان اختصا صها

٣ ( قوله من لدشولا قالى  
 اتلائها ) الشول النوق التي  
 جفها واتي عليها وارتفع  
 ضرعها من تاجها سبعة  
 اشهر او ثمانية الواحدة شائلة  
 والتلو ولد الناقدة الذي يتلوها

بالتذكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببناءه اوسبب  
 حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشئين خالفت سائر العوامل  
 كان واخواتها فخواف بمعمولها سائر الممولات وهذا في ضعف اعني بناء الممول  
 او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته (والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية  
 وذلك لان قولك لارجل نص في نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لارجل في الدار  
 ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لانصايل هو الظاهر  
 كما ان جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما في رجل اذ يجوز ان يقال لارجل  
 في الدار بل رجلان وما جاءني رجلان لا يجوز لارجل في الدار بالفتح بل  
 رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فيما ارادوا التنصيص على  
 الاستغراق ضموا النكرة معنى من فنوها وانما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على  
 حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة  
 ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون  
 مضاف مبني الا نادرا نحو خمسة عشر وكسره ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه  
 دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين  
 واما نحو لارجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلين ولا مسلين مبني وخلافا للبرد فان  
 قال به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقص بنحو يازيدان ويازيدون  
 وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقليل يازيدان ويازيدان والنون ليس  
 كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثني والمجموع  
 في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف  
 عليه في باب لا مبني نحو لارجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون  
 التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثني  
 والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقص بيازيدان ويازيدون (وقيل انما قال ذلك  
 لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع) والجواب انه لم يبق دليل قاطع  
 على ان لا مركب مع المنفى كيجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان  
 سلمنا فتحن نقول حضر موتان وحضر موتون في السمي بحضر موت كيجيء في باب  
 المثني واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما عانظرا  
 الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو منغوض بنحو  
 بامسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلاثونه بلاثون لانه وان لم تكن  
 للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى  
 على ما ينصب به والمازني يفتح بلاثون نحو قوله ﴿اودي الشباب الذي يجد عواقبه  
 فيه تلهذا ولا لذات للشيب﴾ حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعدلاء التبرئة مما  
 كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اول مما قبله طردا للباب على نسق واحد \*  
 واعلم ان الجار اذا دخل على لاء التبرئة منع من بناء المنفى بعدها نحو قولك كنت بلا

مال وغضبت من لاشئ وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلان مال وايضا فان عمل  
 لانما كان لمشايتها ان كما يحكى وتوسطها يطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر وور بما قبح نظرا  
 الى لفظ لا قتل كنت بلان مال وذلك كما بنى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش  
 \* لولم يكن غطفان لا ذنوب لها \* الى لامت ذوو واحسا بها عمرا \* فلا زائدة وقد اعتبرت  
 فبنى الاسم لها فانظرك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى  
 \* لا تريب عليكم اليوم \* عند سيويه وجهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى  
 والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كافي لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو  
 خبر المبتدأ كافي قولك عليك تريب واليوم معمول لعلكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى  
 \* لا عاصم اليوم من امر الله \* اليوم خبر المبتدأ وان كان جنة اذ المعنى لا وجود عاصم على  
 حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف اى العصمة المنفية من امر الله وهذه  
 الجملة التبيينية لا محل لها كما قلنا فى سقياك ان التقدير هو لك وانما لم يكن للجملة المبينة محل  
 لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا تظن  
 ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك فى الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف  
 وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خيرا عن ذلك المصدر مثبتا  
 كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستغاثة وما عليك  
 المعول وليس بك الاتجاء ومنه \* لا تريب عليكم \* وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى  
 ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول بك  
 مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لامصليا  
 فى الجامع اذا نقيت فى الوجود من يوقع صلاته فى الجامع اى ليس فى الوجود من يصلى  
 فى الجامع ويجوز ان يكون مستقرا فى الجامع من يصلى فى غيره واذا قلت لامصلى  
 فى الجامع فالمعنى ليس فى الجامع مصلى سواء صلى فى الجامع او فى غيره هذا (وحكى ابو على  
 عن البغداديين انهم يحيزون كون الظرف والجار فى نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم  
 اليوم من امر الله من صلة المنفى المبنى وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى (وذهب  
 ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف (قوله  
 وان كان معرفة او مفصولا بينهما وبين لا وجب الرفع والتكرير \* اعلم ان لاء التبرئة انما  
 تعمل لمشايتها لان ووجه المشابهة ان لاء التبرئة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير  
 ولواء التبرئة للبالغة فى النفي لانها لنفى الجنس فلما توغلنا فى الطرفين اعنى فى النفي والاثبات  
 تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما  
 ان اصلها التى هى انما تعمل لمشايتها الفعل لا بالاصالة فهى مشبهة بالمشبهة والثانى  
 ان الظاهر ان بين ان ولواء التبرئة تافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقارنة فعلى هذا نقول  
 انما لم تعمل فى المعرفة لان ووجه المشابهة وهو كونها لنفى الجنس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله ( لا تريب عليكم  
 اليوم تربت عليه قبحت  
 عليه فعله

٣ كذا فى بعض النسخ الى  
 قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفى الجنس بانتفاها وكذا لم تعمل  
 في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكالم يحز  
 العمل في المفصول لم يحز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها  
 لاء التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ( ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين  
 بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبين مع الفصل لانها لما  
 مزجا تعدى البناء من لاء الى المنفى بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدى البناء اليه ثم  
 نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيهما مع كون المنفى نكرة غير مفصولة ويجب  
 في المواضع الثلاثة اى التى الغيت فيها لا اما وجوبا كفى المعرفة والمفصول واما جوازا كفى  
 النكرة المتصلة تكريرا ولا يجب ذلك اذا عملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة  
 على كونها لنفى الجنس وعملها على ان اوباء اسمها كافى في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لاء  
 التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفى الجنس في النكرات لان لنفى  
 الجنس هو تكرير النفى في الحقيقة واما فى المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفى الجنس الذى  
 لا يمكن ان يحصل فى المعرفة ( واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لاء فى المواضع  
 الثلاثة امام المعرفة فتحول لا زيد فى الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا وامام المفصول فتحول  
 لافيهما رجل قال \* بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت \* ركا يها ان لا الينا رجوعها \*  
 وامام المنكر المتصل فتحول لارجل فى الدار قال \* وانت امرء منا خلقت لغيرنا \* حياتك  
 لا تنفع وموتك فاجع \* ومثله قولهم لا سواء وقوله \* فانا ابن قيس لابرأح \* وقوله  
 تركتني حين لا مال اعيش به \* ٦ \* وحين جن زمان الناس اوكلنا \* واجيب بان قولهم  
 لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهى فى المعنى هى الداخلة على المضارع وتلك  
 لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك  
 وما خوذك هذا الفعل اى لا ينبغي ان تأخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها  
 ولا نفع ولا برأح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء ٢ ويكون لافى لا سواء عوضا من المبتدأ  
 المحذوف اذ لا يقال هما لا سواء على ما ذهب اليه سيويه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة  
 الاستعمال وبان لابرأح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم وقيل ان لافى لا نفع  
 وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا فى المرفوعات انه لم يثبت اعمال لافى ليس والاولى حل ذلك  
 على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب فى الاختيار تكرير لاء المهملة الداخلة  
 على غير لفظ الفعل الا فى موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا  
 دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك  
 مرحبا ولا اهلا اى لا آتيت اهلا ولا سهلا اى لا وطئت سهلا ولا نعمة اى لا نعمت عينك  
 نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك  
 ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه فى الاصل امر او نهى فكأنه قيل لا سلمت  
 سلاما كاذكرناه فى باب المبتدأ ولا اسالك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لا نولك

٦ ( قوله وحين جن زمان  
 الناس اوكلنا ) الكلب شبه  
 جنون يأخذ الكلب فاذا  
 هقر انسانا كلب ٢ كذا  
 فى بعض النسخ الى قوله  
 تحكم

٣ وثاني الموضوعين ان يستعمل  
لا يمكن غير وبمعناه اعني غير  
الذي لا يقصد به اثبات  
موصوف له بل يقصد به  
سلب ما اضيف اليه كما تقول  
كنت بغير مال اذا قصدت  
سلب المال ولم يقصد اثبات  
موصوف لغير اذ ليس  
مرادك انك كنت مع شيء  
هو غير المال المال فتقول  
غضبت من لاشي ومانت  
الا كلاشي وانك ولا شيئا  
سواء فلا استعمال لاستعمال  
غير وبمعناه باشرتها العوامل  
التي لم يباشرها قبل ذلك اذ لم  
يجز في لارجل في الدار ان  
يدخل عليه ان او غيرها  
ولكونها بمعناه تقول انت  
غير قائم ولا قاعد آ ٦) نسخته  
طويله

٤ (قوله اي علاك الشيب في  
وقت وقت الشيب) والظاهر  
ان يعكس ويقال المعنى قد  
شبت في وقت واقف في اثناء  
وقت الشيب فاضاف الوقت  
الاول الى الثاني لاستعمال  
الثاني عليه

٥ (قوله قلوصي حين لاجين  
حينين او تحن) القلوص من  
النوق الشابة وهي بمنزلة  
الجارية من النساء

ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما تكرر لافي هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل  
لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى﴾  
على ما يجي في قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان  
تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لاشي او بحرف الجر اي حرف كان نحو  
كنت بلاشي وغضبت من لاشي واما انت الا كلاشي وخلقنت من لاشي او انتصب نحو انت  
ولاشيئا سواء او ارتفع نحو انت لاشي وثانيها ان ينجر ما بعد لاياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال  
ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول  
جرير \* ما بال جهلك بعد الحلم والدين \* وقد علاك مشيب حين لاجين \* فالاولى ان لازادة كما  
في قوله \* في بئر لاجور سري وما شعر \* ٤ اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب  
قبل آوانه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والاول اي الوقت الاول من الثلثين الى  
ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه (وقال ابو علي لا غير زائدة على تأويل  
وقت لا وقت اللهم كما فوق الثلثين واما قول الشاعر \* حنت قلوصي حين لاجين محن \* فحين  
الاول مضاف الى الجملة اي حين لاجين حينين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير  
كقوله تعالى ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع  
وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم  
راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعروف باللام فان  
التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها  
بمعنى غير نحو لارجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعروف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه  
من تكريرها في نحو لارجل في الدار ولا المرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى  
معنى غير ولضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع  
والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط يلزم  
تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يعنى من الاله﴾ وقولك  
زيد لارا كب ولا ماش وجاءني زيد لارا كبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لارا كب واللا  
انسان اعم من الاحياء ان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة  
استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل بعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر  
تقدير من الاستغرافية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت  
بلازيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لاف غير  
بمعناها ونعني بكون لا بمعنى غير كونها التي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها مصدر الكلام  
وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر \* واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر  
بعض الخلال بنكرة فينتصب بلاء التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لاحسن  
في الحسن البصري وكذا لاصعق في الصعق او ما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا



ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظتي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تكبيرهما قال \* لاهيتم الليلة للطي \* وقال \* ارى الحاجات عند ابى حبيب \* نكندن ولا مية في البلاد \* ولتاويله بالنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يعرف بالاضافة لتوغل في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يعرف بالاضافة الى اى معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا باحسن لها لا يفصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقضاكم على ﴾ فصار اسمه رضى الله تعالى عنه كالجنس المفيد للمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصيل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لشكركما هما بالمعنى المذكور (وجوز الفراء اجراء المعرفة بحرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع \* قوله (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعها ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني) يعنى اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه (الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لافى الموضوعين للتبرئة فنبى اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتهما ويجوز على مذهب سيويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لاحول ولا قوة لنا اى موجود ان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فمما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر وضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين (واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها ماملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا غاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كفى ان زيد او ان عمرا قائمان كأنهما شئ واحد وانما الممنوع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان تكون الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول كفى قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لاحول وقوة كقوله \* فلا ب وابنا مثل مروان وابنه ٢ \* على ما يجئ فلا يجوز عند سيويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بل لان الناصبة لاسمها ماملة عنده

٥ قوله (خبيب) خبيب اسم رجل وهو خبيب ابن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابى خبيب

٢ وتماه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزر اقال \* لانسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع قال \* لعمرم الصغار بعينه لام اى ان كان ذلك لابل قال تعالى لا فارض ولا بكر وقال الشاعر \* وما هبرتك حتى قلت معلنه لاناقة لى في هذا ولاجل

في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا ( والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لازمة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ في لااب وابن فعند سيويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لاحول وقوة موجودان لكونه خبرا مبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لثلاثي مجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لاحول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لاحول ولا قوة على ما يجئ بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لاحول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل على ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة ( والرابع رفعها على ما ذكرنا انه لا يجوز الغاء لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ( ومذهب سيويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جلتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة ( والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان توافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا ( فاذا تقرر هذا فلا حاجة بناء الى ما ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فاننا لانضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجمع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوبة على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين \* قوله ( واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتثنية ) قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما للانكار او للتوبيخ او للتثنية او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لطاهر قول سيويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام او العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان \* ٤ الاطعان ولا فرسان عادية \* الانجشؤم وسط التناير \* ٥ وفي مثل الاقاص بالعر يضرب لمن ذل بعد عزة فعني الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه

٤ قوله ( الاطعان ولا فرسان عادية ) من العدو والاستفهام للتقرير اي لا طعان لكم ولا فرسان لانكم تنعمون بالافراط في الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء فاعدين حول التناير ويروي البساتين ٥ قوله ( وفي المثل الاقاص بالعر ) قال في الصحاح قص الفرس وغيره يقص قصا وقاصا اي استن وهو ان يرفع يديه ويطرخهما معا ويعجن برجليه وفي المثل ما بالعر من قاص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزه

الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لأنها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التثنية كقوله \* الاسيل الى خرفا شربها \* الاسيل الى نصر بن حجاج \* فالمازنى والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيحوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الامال كثير انفقته والاماء وخمر شربها وخبرها عندهما اما ظاهرا ومقدر كافي المجردة ( واختار المصنف والجزولى مذهبهما ) وقال سيويه لا يجوز حمل التابع على الموضع ولا خبر لها اذا التثنية يغنيها عن الخبر وبصير معنى اسمها معنى المفعول فعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هبلى غلاما واما ما يلى لا اى اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله \* الارجلا جزاء الله خيرا \* ٧ يدل على محصلة تبيت \* ٨ والبيت مضمين فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيدكر في قسم الحروف والفعل محذوف اى هلاترونى رجلا ويروى الالفاء فى الا التثنية نحو الارجل جزاء الله خيرا وروى الارجل بالجر اى الامن رجل \* قوله ( ونعت المبنى الاول مفردا يلية مبنى ومعرب رفعا ونصبا نحو لارجل ظريف وظريفا وظريف والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا ) قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يلية حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى يبنى النعت اذاولى مبنى لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التى هى سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفي فى المعنى داخلا فيه لان النفي فى قولك ٩ لارجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لاظريف فلذا لم يبين صفة المنادى فى نحو يازيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التى هى سبب البناء اذا الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا لانت العرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثانى وما بعده فلا يبنى كريم فى نحو لارجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم يبين نعت العرب لانتقاء الوجه الاول والثالث فيه ٢ من الالوجه الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعد منها ولم يبين النعت الثانى وما بعده ٣ لانتقاء الاول والثالث ولا تتقائهما لم يبين النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبينان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبينان بجرهما مجرى اسمها ولا نقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله ( يدل على محصلة المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن تبيت اى تبيت تفعل كذا والمضمن من البيت ما لا يتم معناه الا بالذى يلية

٨ تمامه \* ترجل لى وتقم ببنى واعطىها الا تاوة اذ رضيت \* قوله ترجل اى ترح و قوله تقوم اى تكنس والاتاوة قال فى الشواهد الخراج والرشوة ٩ قوله ( لارجل ظريف ) الظرافة الكياسة

٣ قوله ( من الثلاثة المذكورة ) يعنى فى قوله لاجتماع ثلاثة اشياء ٣ قوله ( لانتقاء الاول ) باعتبار عدم الاتصال لفظا لا باعتبار كونه فى المعنى هو المبنى

تكلفات مستهجنة ( وقال ابن برهان والسير في تفصيا من هذا ليست لافي هذا الموضع  
خاصة مركبة مع المنفى بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في مجملها  
كأن عمل في خمسة عشر اذا قلت لاجسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب  
لامع المنفى في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفى ههنا مع نعته ( قوله ومعرّب رفعا ونصبا )  
سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها ( وقال يحيى بن معط صفة المبنى  
المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى المضموم  
مضافة ولفارق ان يفرق بان يالو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع  
صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لارفعه وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل  
في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى  
بنائي فكان حل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي  
هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف  
على آخر والرفع اعرابي فكان حل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على  
الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا ( وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب  
بكونه مضافا او مضارعا له لم يحز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا  
ذهب المصنف كما مر في خبر لاء التبرئة ( ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لافي  
نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لافي محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر  
المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو علمت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام  
لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يحز رفع وصف اسمها كالم يحز رفع او صاف اسماء تلك  
لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ( ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما لضعف  
عمل لا الا ترى انه يطل بالفصل ويدخلها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه  
ايضا على رأى المبرد فهي عامل ضعيف تعمل لمشابهة المشبهة اعني ان مشابهة ضعيفة فلا  
جرم يجوز اعتبار اسمها الاصل اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل  
ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا ومضافا كان الوصف  
او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع جلا على المحل  
بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لافي الحركة البنائية نحو جاءني  
هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب جلا على الحركة البنائية لمشابتها للاعرابية  
بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يازيد  
الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة جلا على محل اسمها المنصوب لانها  
تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب ( قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز )  
لما قلنا في الصفة سواء هذا اذ لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعها واجب نحو  
لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفى المبنى ( ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع  
نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كيجي في باب المعرفة ولا يجوز البناء في

المعطوف كما جاز في الوصف لا تنفاه مصحح البناء هو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز  
 لاب وابن كما قلت في النداء يازيد وعمر و ذلك لضعف لاعتبار التأثير الا فيما يليه او كان في حكم  
 ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لارجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من  
 جعل العامل في خبر المبنى نفس لا لا المبتدأ ان لا يجوز رفع المعطوف جلا على المحل الا بعد الخبر  
 كافي ان (وقال الاندلسي الذي يقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان  
 والتوكيد اللفظي فلانص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما مع اسم لا حكمهما مع المنادى المضموم  
 ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب لي (وقال ابن مالك البدل ان كان  
 نكرة كان مرفوعا ومنصوبا وان كان معرفة وجب رفعها) (وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل  
 البدل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرط  
 بل يربى عليه من حيث كونه ه هو المقصود بالنسبة) (ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف  
 بان الوصف ٦ متركب كالوصف فتركيب لامع الموصوف كتركيبهما مع الوصف واما البدل  
 فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يقي البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط  
 ولا مع لالانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه  
 لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل  
 كما يجيء في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل  
 في باب لاء التبرئة وباب النداء كما تقول لامثله احدولا كزيد رجل ولا كعمر واحد (قال امرء  
 القيس \* ولها في الهواء الجوطالبة \* ولا كهذا الذي في الارض مطلوب \* وهذا يدل على انه  
 يجوز رفع صفة المضاف جلا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا جلت  
 على اللفظ قلت لامثله احد اول كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كافي  
 قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا) واما قول جرير \* لا كالعشية زيرا ومنورا \* فقبل انتصاب  
 زيرا بتقدير الفعل اي لا اري كعشية اليوم اي كراير عشية اليوم زيرا كما تقول ما رأيت  
 كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزير حتى يكون عطف بيان لها (واقول مع تقدير  
 كراير عشية اليوم زيرا صار الاخر هو الاصل الاول كافي قولك لا كالعشية عشية وعشية  
 فيجوز ان يكون زيرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأكيذ فلا يجوز تأكيذ المنفى المبنى تأكيذا  
 معنويا لان المنكر لا يؤكذ ذلك التأكيذ كما يجيء في باب التأكيذ وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه  
 في المنادى كونه على لفظ المؤكذ مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك  
 وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني لاماء ماء باردا فان  
 شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربت به رفعاً ونصباً وذلك لانك لما  
 وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه  
 قرأنا عربيا \* فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب  
 في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا اعراب \* قوله

ه هو المنفى بلا وهو المقصود  
 فيجب بناؤه كذا في بعض  
 النسخ غير المعتمدة  
 ٦ يتركب مع الموصوف  
 واما البدل نسخته

٧ هذا كله على مذهب  
 النحاة وقد يجيء في باب  
 التوابع ان عطف البيان  
 هو البدل لحكمه اذن لحكمه  
 نسخته

( و مثل لا اباله ولا غلامى له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له فى اصل معناه ومن ثم لم يحز  
 لا ابافيهما وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه ) يعنى ان الكثير ان يقال لا اباله ولا غلامين  
 له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر  
 السالم وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف  
 نونى المثنى والمجموع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباله ولا اخا  
 له فتكون معرفة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعنى يكون مضافا واللام  
 زائدة فيكون معربا \* ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاة ان هذا المذكور  
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى ( فقليل لهم اللام لانظر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر  
 ) اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيدي لتلك المقدرة كتم الثانى فى ياتيم تيم  
 عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف  
 والمضاف اليه كالفصل ( فقليل لهم ما الذى جعلهم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف  
 والمضاف اليه باللام المقحمة توكيذا دون سائر الاضافات المقدرة باللام ) اجابوا بانهم قصدوا  
 نصب هذا المضاف المرفوع بلام من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع  
 مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف  
 فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون  
 هذه المعاملة المنفية المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابال رجل حاله كذا ولا غلامى لشخص  
 نعمته كذا والدليل على انه مضاف قوله \* وقدمات شماخ ٤ ومات مزرد \* واى كريم  
 لا ابالك يخلد \* فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا احاك ولا يدك وقد جاء  
 الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض فى المنادى وهو شاذ كقوله \* يا بوس  
 للجمل ضرار الاقوام \* قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان  
 معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه فى صورة النكرة والغرض  
 من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا  
 لا ابالك ولا اب لك سواء فى المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون  
 لا ابالك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى ( والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا ابالك  
 ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك وابل لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين  
 واحدا مع ان المسند اليه فى احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لافى لا ابالك  
 محذوف اى لا ابالك موجودا وما فى لا اب لك فهو لك اى لا اب موجود لك فالجمله الاولى  
 بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف فى اتحاد فحوى الجملتين  
 مع كون المسند اليه فى احدهما معرفة والاخرى نكرة ( ثم قال المصنف ان الوجه  
 فى مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى  
 حكم المضاف من اثبات الالف فى ابواخا وحذف النون فى غلامى ومسلمى ولا يريد  
 بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذى مر فى المنادى اذ لو كان كذلك

٤ ( قوله وقدمات شماخ  
 ومات مزرد ) مزرد اخو  
 شماخ الشاعر ابن ابى شداد

لوجب تنوينه كافي لاحسن وجهه ولاحافظا كتاب الله وايضا فان ابالك وابالك عنده  
 شئ واحد من حيث المعنى ولك في لاب لك اما خبر لا اوصفة لاسمها واسم لا لا يصير  
 بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لارجل في الدار ولا غلام ظريفا  
 ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لارجل في الدار ولا غلاما ظريفا ( قوله لمشاركته ) اي  
 لمشاركة نحو ابالك لابالك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل  
 معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف  
 اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما  
 يجئ في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يحز  
 اي من جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته في اصل معناه لم يحز لا بابا فيها ولا رقيبى عليها لان  
 المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى ( قوله لفساد المعنى ) يعنى ان المعروف لا يكون  
 بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا بالرجل  
 طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين  
 ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلا تمناع الفصل  
 بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فالفصل بين شبه  
 المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون  
 الظرف المستقر نحو لا يدى بهالك ولا غلامى اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان  
 الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يحزه سيديوه والخليل بل اوجبا اثبات  
 النون بالضرورة الشعر كما في قوله \* ٦ كان اصوات من ايفالهن بنا \* واخر الميس  
 انقاض الفراريج \* قوله ( ويحذف في مثل لا عليك ) اي لا بأس عليك اي يحذف اسم لا في  
 لا عليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لثلا يكون  
 اجماعا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي  
 لامثله موجود وجازا ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف جرفا لاسم  
 محذوف اي لا احد كزيد \* قوله ( خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى  
 مجازية واذا زيدت ان مع ما وانتقض النفي بالاوتقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه  
 بموجب فالرفع ( قوله هو المسند بعد دخولهما ) اي دخول ما في مسئلتها ولا في  
 مسئلتها لانهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان ( قوله وهى مجازية )  
 اي هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لاعت المجازيين  
 ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة المجازية اذن اعمال ما وحدها دون  
 لاعمل ليس بشروط ستجئ وغير المجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا ( قوله واذا  
 زيدت ان مع ما ) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله \*  
 ٢ وما ان طبنا جبن ولكن \* منابانا ودولة آخرينا \* اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل  
 كما في لغة بنى تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى يعمل فيه من الاسم او الفعل

٦ قول ( كان اصوات من  
 ايفالهن ) الايفال السير  
 السريع وآخره الرجل  
 هى التى يستند اليها الراكب  
 والميس شجر يتخذ منه  
 الرجال وانتقضت الدجاجة  
 او العقاب اي صوتت قال  
 الراجز تنقض انقاض  
 الدجاج المحض

٢ قوله ( وما ان طبنا )  
 الطب الدأب والعادة



٣ وعلى لغتهم ورد التنزيل  
قال تعالى ماهذا بشرا وماهن  
امهاتهم ٤ قوله (بني غدانة)  
غدانة حى من يربو غ  
والصريف الفضة والمعنى  
في قوله وماان طبناجين نفي  
نسخه

٦ قوله (الاوارى ماان لاه)  
الارى محبس الدابة وقد  
سمى الاخيه آرياهو حبل  
يشده الدابة في محبسها وتامه  
والنوى كالخوض بالظلومة  
الجلد \* النوى حاجز حول  
البيت والخيمة من التراب لئلا  
يصله الماء والجلد الارض  
الغليظة ٧ قوله (لاياما) يقال  
فعل كذا بعد لاى اى بعد  
شدة وابطاء ولاى لاى اى  
ابطاء ومازادة اى اى اى بعد  
ابطاء ما ٨ قال تعالى وما محمد الا  
رسول ٢ قوله (ويروى  
مامسيئا من اعتب) اعتبى  
فلان اذا عاد الى ميسرى  
راجعا عن الاساءة اى ازال  
العتب والهزمة للسلب ٣ فتح  
الواو فيه بالنقل من ان  
وصلها للضرورة وذلك  
جائز

لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل ٣ واما الحجازيون فانهم  
اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناها سواء في الحقيقة وذلك لان معنى  
ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقى مفيدا نفي الكون ومعنى ما مجرد  
النفي ومعلوم ان نفي الشئ بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند  
النحاة ان ما وليس كلاهما نفي الحال (والحق انهما المطلق النفي كما يجي في الافعال الناقصة فلما كان  
قياس اعمالها ضعيفا انزلت لادنى عارض فن ذلك بجي ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت  
زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد  
الايحاب فصارت ان كالا الناقصة لنفي ما في نحو ما زيد لا منطلق ويجوز ان يقال انما انزلت  
للفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافه شذوذا وهو عند المبرد قياس  
انشاد ابو علي \* ٤ بني غدانة ما انتم ذهابا \* ولا صريفا ولكن اتم الخرف \* وان العازلة عند  
الكوفيين نافية لازائدة ولعلمهم يقولون هي نافية زيدت لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على  
النفي افاد الايحاب ٥ (وردد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفي المعنى الامفصولا بينهما كما في ان  
زيد قائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتأكيد فلان قد  
يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن بحثا للتحقيق وكذا في الا ان مع ان في الامعنى  
التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشاد الفراء \* ٦ الاوارى ما ان لا اينها \* بالجمع  
بين ثلاثة احرف نافية والرواية ٧ لا يا ما اينها وما يعزلها عن العمل انتقاض نفيا لان  
علمها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨ (ونقل  
عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيا بالا وانشد في ذلك \* وما الدهر الا منجنونا باهله  
\* وما طالب الحاجات الامعذبا \* واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران  
منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومن قناهم كل ممزق ﴾ فيكون مثل  
قولك ما زيد الاسيرا على ماضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر  
ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا  
تصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور وتبعه العبدى  
لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جاريا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل  
ان واخواتها (قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره  
(قال الربيعي الاعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق \* فاصبحوا  
قد اعاذ الله دولتهم \* اذهم قریش واذما مثلهم بشر \* فان سيويه حكي ان بعض الناس  
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذا ما في الدنيا بشر  
ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى في مثل  
حالهم وفي مثل مكانهم من الرفع ٦ ويروى \* مامسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله  
\* ٣ لوانك يا حسين خلقت حرا \* وما بالحر انت ولا الخلق \* دليل على

جواز تقديم الخبر المنصوب اذا الباء لا تدخل الاعلى الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى  
ابو علي والزنجشري امتناع دخولها على خبر ماء التيمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها  
تدخل بعدما المكوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقاء ثم قال \* لعمرك ما ان ابومالك \* بواه ولا بضعيف قواه  
\* ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربيعي والبيت المذكور شاهده  
ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتأكيده النفي فلا  
تدخل بعد انتقاضه وقد دخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعدهل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر  
النفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد ترادف في خبر لاء التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار  
٤ وقيل هي بمعنى ه في ور بما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان  
الاية بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى ﴿ اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم  
يعبى بحلقهن بقادر ﴾ وقد ترادف بعد ليت قال \* ندمت على لسان كان مني \* ٦ فليت بانه في جوف  
عكم \* وما يبطل عمل ما ان تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا  
عمر وصار بالخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿ فامنكم من احده حاجر ﴾ واما الخبر  
اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر حاله ( وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر واتصاب  
الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشئ لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها  
محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول  
الفعل اليه كافي استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو  
الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا  
عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس  
الامع ان وان ( واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء بديل موجب نحو ما قائما الا زيد  
اي ما احدا قائما الا زيد وليس بشئ \* لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر  
فيكون قد عملا ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما يبطل العملها  
فكيف اذا اجتماعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولا يجوز  
ايضا ان تعمل ما مع الفصل بينهما وبين معمولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي ( قوله واذا عطف  
عليه ) اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة ( قوله بموجب )  
وذلك اذا عطف عليه بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف  
العطف ( قوله فالرفع ) اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا  
وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده ( وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اي  
ما زيد بقاء ثم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على  
المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطف عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده  
فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف ( وقال ابن جعفر هو عطف على  
التوهم لانه كثير ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما يعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع  
وهذا كتوهم الجر في قوله \* مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة \* ٢ ولانائب الايين غرابها

٤ وقد روى ابن مالك الرفع  
في خير على ان لا بمعنى ليس  
اوليس خبر اخير بعده النار  
على زيادة الباء ه وقد يؤتى  
بني صريحا نحو قوله \* ولا خير  
في خير يرى الشر دونه ولا  
في صديق كل يوم يعاتبه \*  
٦ قوله فليت بانه في جوف  
حكم ) الحكم العدل وهما  
عكمان اي عدلان ٧ وايضا  
لا تعمل نسخ بكسر الجيم  
اي بحرف موجب اي  
وليس بناعب والمآزني وابو  
العباس لا يجيز ان هذه  
الرواية وهي عندهما ولا  
ناعبالا لانه لا يجوز ان يضم  
الخافض

( قوله ولا ناعب ) نعب  
الغراب صاح

\* وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطف على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل قال \* معاوى انا بشر ٣ فاسجح \* فلسنا بالجبال ولا الحديد \* ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجز المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله \* مثائبهم ليسوا مصلحين \* البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا امر تفعا به بعده ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز ذلك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعدا غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لني الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لني المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفیان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيد وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فالجملتان حالتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا بوجه يرفع قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس اذ لا يطل عملهما بتقديم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسم على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفًا للفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجئ من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد او ما زيد

٣ (قوله فاسجح آه) الاسجحاح  
حسن العفو يقال ملكيت  
فاسجح ويقال اذا سألت  
فاسجح اى سهل الفاظك  
وارفق معاوى مرخم من  
معاوية

بقائم ولا قاعد ابوه جازلت في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم مامكرا فقلت مازيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جلتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفعيم نحو قوله تعالى ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ واما في الجملتين فكثير وان اتصلنا بكقوله تعالى ﴿لَنْ نُّؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسَلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾ وان جعلت موضع المبوب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو مازيد قائما عمرو وعمر ابو زيد لم يحز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو مازيد ضاربا زيد فان فيه ربط بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يحز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع ه السببي اجنبيا نحو مازيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع مانصب قاعد لان عمر لا يصلح ان يكون قاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اوفى معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لورفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يحز عطف الخبر على الخبر لم يبق الاعطف الجملة على الجملة فوجب امارفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوازنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الرابعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجوز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجئ في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو مازيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الابتدир العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا (ونقض سيويه عليهم ذلك بجواز مازيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجئ في التوابع) واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله \* ان هو مستوليا على احد \* الاعلى اضعف المجانين \* وليس بمشهور (وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره) قال الاندلسي ينبغي في لا العامة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من مقال لكن النحاة لا يدكرون في كتبهم الاشرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لالتاء نحو لات فتخص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو \* لات حين مناص \* وقد تدخل على لفظة او ان ولفظة هنا ايضا (وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد \* ولات ساعة مندم \*

ه هذا السبب نسخ

والثاء في لات للتأنيث كما في ربت وثمرت قالوا اما لتأنيث الكلمة اى لا اولمبالغة النفي كما في علامة فاذا اوليها حين فقصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهة الهاء ٢ بكسع الثاء اذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجي في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضم فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا واخبر محذوف اى لات حين مناص حاصله ولا تستعمل المحذوفة احد الجزئين هذا قول سيويه (وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات هى لاء التبرئة ويقويه لزوم تكثير ما ضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لاحول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما في لاعليك (ونقل عن ابى عبيد ان الثاء من تمام حين ٣ كجاء \* العاطفون تحين مامن عاطف \* والمطمعون زمان مامن مطعم \* وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تأوان ولا تها (واما لالات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافى عنهم وليس بشئ اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذ وايضا لو كان جار المكان لا بدله من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى قوله \* طلبوا صلحنا ولات اوان \* فاجبنا ان ليس حين بقاء \* اى لات اوان طلبوا ثم حذف الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سوا كن كما كسر ذال اذ (او نقول حذف الجملة وبني على الكسر للساكنين لاعلى السكون لثلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبيئات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل (وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الارجل اى لا من رجل وامالات هنا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال \* حنت نوار ولات هنا حنت \* وبدا الذى كانت ٤ نوار اجنت \* وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقدي قطع عن الاضافة قال \* ٥ فى اثر الاطعان عينك تلح \* نعم لات هنا ان قلبك ٦ متيح \* اى ليس هنا تلح ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحلمهم ليس على ما قال ابو على في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يطرده ذلك العذر لوروره في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ادمسده اذن ولم يثبت \* قوله (المجرورات هو ما شتم على علم المضاف اليه) يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى لثلاثة الكسر

٢ قوله (بكسع الثاء)

الكسع ان تضرب دبر

الانسان بيدك او بصدر

قدمك استعارة لزيادة

الحرف اخيرا

٣ متصلة بحين وهى النافية

للجنس لانها كانت في مصحف

عثمان ابن عفان رضى الله

عنه متصلة بها هذا بناء على

ان حين وتحين لغتان

٤ نوار اسم ام الشاعر

٥ قوله (فى اثر الاطعان

عينك) اطعان جمع طعينة

وهى الهودج سواء كانت

فيها امرأة او لا

٦ قوله (متيح) يقال

رجل متيح اى متعرض لما

لا يعنيه

٧ قوله ليس الا المسك آه

ولا بد من اعتبار تقدم

الاعلى الجملة كما لا يخفى

والفتح والياء \* قوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا) بنى الامر او لاعلى ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه (وقد سماه سيويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجز باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت يزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر (قوله لفظا) نحو زيد في مررت يزيد (قوله او تقديرا) كافي غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان اتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لا اختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اي توصل بالحرف ظاهرا او مقدرا (قوله مرادا) حال بعد حال اي مقدر مرادا قال احتزرت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهرا وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم المفعول به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر باق كان كالك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جربعد ذلك كما قلت في الفاعل انما نحده ليعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر \* واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتاج في اضافته اليه لاني حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدغم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نزيد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نزيد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الانسبائه عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل مابه تقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لاني المقتضى فقبل الرفع

٨ من الدعامة اي يقوى  
وهو الظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى امرا  
 ظاهرا جليا في الاغلب \* قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) قال  
 في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد  
 فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا  
 كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج  
 في التقديرى وانما قال اسما يخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه  
 يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنوينه) اى التنوين او مقام مقامه من نونى التثنية  
 والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف الاضافة كما في  
 كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل  
 تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثني والجمع فلما اردوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا  
 تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة  
 (وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى ﴿واقم الصلوة وائتاء  
 الزكوة﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه \* قوله (وهي  
 معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام  
 فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل  
 نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة  
 وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازة الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهة من العدد  
 ضعيف) اعلم انه لا تلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضاداتها اللفظية التي هي كون  
 المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى  
 معمولها اى هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة  
 لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم  
 الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلاثة  
 اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن  
 المضاف اليه اى في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف  
 اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو  
 بعض القوم ونصف القوم وثلاثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على  
 بعضه وكذا يزيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه  
 لان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من  
 المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس  
 من الاوثان﴾ واما قولك ثلاثة دراهم وراقود دخل فاما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر  
 كما يحكى في باب العدد فالثلاثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلاثة  
 واخل راقود وثوب ذراعا وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدربه (وبقولنا

ثلاثة تسقطا آتاهما مضافة عند  
 جميع النحاة \* منها اذا قيل  
 ابو عذرها وليت شعري واقام  
 الصلاة \* العذرة البكرة  
 ويقال فلان ابو عذرها  
 اذا كان هو الذى اخترعها  
 واقتضاها صحاح



يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم  
 الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على مايجئ من التأويل  
 لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف  
 هو المسجد لاغير ولايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة  
 الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولايصح  
 اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقيل كربلا بمعنى اللام كما  
 قاله باقي النحاة ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة  
 واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ  
 طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل مالم  
 يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام  
 وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما (قوله وتفيد  
 تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت  
 تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية  
 ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى  
 غلام من بين غلمانه له من زيد خصوصية يزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له  
 دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك وبين الخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ  
 اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العملية هذا اصل وضعها  
 ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل  
 الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله \* ولقد امر على التميم  
 بسبني \* وذلك على خلاف وضعه فلا تنظن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى  
 اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى  
 غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان  
 لم يكن له الا واحد (قوله وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص  
 من غلام امرأة (قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من  
 التعريف) فان كان ذالام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي  
 بذلك اللفظ نحو قوله \* علازيدا يوم النقارأس زيدكم \* بابيض ماضى الشفرتين يمان \*  
 ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها (وعندى انه  
 يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في  
 باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك  
 وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم \* مضر الحمراء وانما الرشاء وزيد  
 الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف في الاغلب  
 عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة

فيكون تحصيلا للحاصل والفرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف  
المعرف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين \* واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التشكير  
بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ماهو بمعناها  
من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا  
دون اخرى اذ كل ما في الوجود الاذاته موصوف بهذه الصفة وكذا بمائة زيد لا تخص  
ذاتا بل يلى نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول  
والقصو والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يخص ( قال ابن السري اذا اضيفت  
غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا نحصر الغيرية كقولك عليك بالحركة غير  
السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾  
اذ ليس لمن رضى الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه  
بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بماثلتك في شئ من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو  
ذلك فقليل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشئ الفلاني والمعرفة والنكرة  
بمعانيهما فكل شئ خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة ( وقدح ابن السراج في قوله هذا  
بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اى  
الصلاح لان علمهم كان فسادا وبقول الشاعر \* ان قلت خيرا قال سرا غيره \* والجواب  
انه على البدل لا للصفة او جل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم  
التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير  
ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل  
ضارب وانما جاز هذا لجلهم غير على لا فكأنك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد  
لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة من جل لا على غير  
والدليل على تأخيرهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى ﴿ غير المغضوب  
عليهم ولا الضالين ﴾ ٢ كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين ( وسمع سيديويهلى  
عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره  
( ومنعها الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون  
ايما رجل واى رجل لعدم السماع وان لم يمنع القياس قالوا ولفظ شبهه يتعرف بالاضافة  
لأنحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علم  
وسمع فعنى مررت بالرجل شبهك اى من يشبهك في جميع الوجوه ( وقال ابو سعيد  
في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى  
مفعوله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واطافة اسم الفاعل  
انما تكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال ( ٣ فالجواب انه لمافات موازنة المضارع  
لم يشترط فيه احد الزمانين او نقول شرط ككون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية  
ان لا يكونا بمعنى الماضى لان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيحى في هذا الباب والاستمرار

٢ قوله ( كانه آه ) كذا  
وقع في بعض النسخ

٣ فالجواب انها تكون  
لفظية اذا كان اسم الفاعل  
بمعنى الحال والاستقبال او  
لاستمرار كما يحى بعيد هذا  
والاطلاق يفيد الاستمرار

كما يجئ بعدوا الاطلاق يفيد الاستمرار ( وقالوا في حسبك وشرعك وكافيك وناهيك وكفيك ونهيك ونهيك انها انما لم تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيدوكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسما افعال كما يجئ في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ﴿ فان حسبك الله ﴾ لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمساواة قدك وقطك غير المتصرفين ( وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل ورجلين كافيك من رجلين ٤ وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك وكذا سائر تصرفاته ( وقالوا مررت برجل هذك من رجل ورجلين هذك من رجلين ورجال هذك من رجال وبامرأة هذك ومعنى هذك اى انقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فادته ووربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك ورجال هداك وبامرأة هداك وبامراتين هداك وبنسوة هداك ويجوز ان يقال في حسبك وهذك ونهيك ونهيك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر ( وبعض العرب يجعل واحداه وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم \* اماوى انى رب واحداه \* اخذت فلاقت عليه ولاسر \* وليس العلة في تكثيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فاهاء عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحداه اى رب رجل واحداه وسيجئ في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك صاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك ( واجاز ابن كيسان تكثير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو ما جاء فى غلام زيد ظريف اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك فى المرفع باللام كقوله \* ولقد امر على اللثيم يسبنى \* وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال \* لما اتى خبر الزبير تواضعت \* سور المدينة والجال الخشع \* اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال \* اذا بعض السنين تعرفنى \* كفى الايتام فقد ابى اليتيم \* وقال \* مر اليبالى اسرعت فى نقضى \* اخذن بعضى وتركن بعضى \* اذ يقال

٤ ورجال كافيه من رجال  
نسخه

٦ قوله ( قال حاتم اماوى  
انى ) الماويه المرأة كانها  
منسوبة الى الماء وماويه  
امرأة حاتم

السنون تعرفن واليالي اخذن ومنه قوله \* فاحب الديار شغفن قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا \* فاكسى التأنيث والجمع وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبينة ( قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف ) قد مر وجهه ( وقوله وما اجازه الكوفيون ام ) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لاتعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب ( وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول ٨ لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظيره لافى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لالتعريف وفى هذا الاعتذار نظرا ما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لنصوصية كية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دل على النصوصية لم يأت بالعدد و ايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى ﴿ سبع بقرات سمان ﴾ واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا خاتم فضة \* قوله ( واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الاتخفيف فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف ٢ الواهب المائة الهيجان وعندها \* وانما جاز الضارب الرجل جلا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف جلا على ضاربك ( قوله ان يكون صفة ) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج ( قوله مضافة الى معمولها ) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لالى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة ( قال المصنف ومن ذلك ﴾ مالك يوم الدين ﴾ على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كايدي المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كايدي النخاة فى نحو

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة  
نسخه

٢ البيت للاعشى واخره  
عوذا تزجى بينها اطفالها  
٣ قوله ( ساج ) ساج نوع  
من الشجر

ياسارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافه غير محضة قال \* رب  
ابن عم لسلي ٤ مشعل \* طباخ ساعات الكرى زاد الكسل \* ولعل المصنف جعل مالك  
يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك  
مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع  
صفة لله انه بمعنى اللام نحو قيل كربلا رضى الله عنه اوانه بمعنى الماضى كانه قال ملك  
يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخلق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله تعالى  
\* وسبق الذين ونادى اصحاب النار \* لكونه من الامر المحتوم فكأنه وقع ومضى  
وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق  
عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول  
المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله او الى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى  
ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظيا على ما يجئ في بابها ان شاء الله  
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلاثة اشياء اضافة مآظاهرة انه موصوف  
مضاف الى صفته او مآظاهرة انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل  
بمعنى من وسيجئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة  
لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف  
اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا  
في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو  
المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول  
او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فسجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدأ جائزة  
العمل فاضافتها ابد اللفظية واما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز  
مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال ولم يكونا لاحدا لازمة الثلاثة بل كانا  
للإطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان  
ادنى مشابهة للفعل تكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا  
الآتى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت  
برجل مصرى جاره وكذا هـ برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سبب هو  
فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت  
المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام  
وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعيين  
هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف  
اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما  
الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة  
نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا ايضا فان الى مثل

٤ قوله (مشعل) مشعل  
مبادر

٤ المشعل الحاد في امره  
المشعر يقول اذا كسل  
اصحابه عن الزاد عند  
تعريضهم لغلبة الكرى  
عليهم كفاهم ذلك الرجل  
وشمر في خدمتهم والعرب  
تفخر بذلك فاضاف  
الطباخ الى الساعات مجازا  
و نصب الزاد على انه  
مفعول به ويجوز ان يكون  
الزاد مجرورا على انه اضيف  
اليه الطباخ وفصل بساعات  
الكبرى للضرورة

هذا المرفوع اذا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتقاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهتهما بالفعل كما سيجي وكذا يعملان في الظرف والجارو المجرور مطلقا لان الظرف يكفيه راحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشا بهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحية للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحية للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشا بهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمر ويسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهم اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو \* انه لمحار ٦ بوائكها \* وضروب بنصل السيف سوق سمانها \* واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطاوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستتر فكان اضافته لفظية كقوله \* بمنجرد قيد الاوابد هيك \* اى مقيد الاوابد ومنه قولهم \* ٢ هذه ناقة عبر الهواجر \* اى عابرة فيها كقوله \* ياسارق الليلة اهل الدار \* واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافتهم محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملما عمله الا عند انكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضى محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملكة رسلا ﴾ جعل فاطرو جاعل صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث تعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستتر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان بمعنى الاستمرار فى الفعل غير وضعى فان وضعه على الحدوث قال سيويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل

٥ (قوله برجل خز صفة  
سرجه) صفة الدار  
وصفة السرج واحدة  
الصف ٦ (قوله بوائكها)  
جمع بائكة من باكت الناقة  
تبوك اذا سمعت ٢ (قوله  
هذه ناقة عبر الهواجر)  
جل عبر اسفار و جال عبر  
اسفار و ناقة عبر اسفار اى  
لا يزال يسافر عليها

تقدره كأنه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمره مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كعمره \* واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضمنية وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضمنية تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمحل بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيم ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبيها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية وازافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد ( فان قلت فقطضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها ) قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل و اسم الفاعل والمفعول يطلبانهما تضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول ( قوله ولا تفيد الاتخفيفا فى اللفظ ) وذلك لما قلنا ان مشابهتهما للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسو والفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السبيين والصفة المشبهة فقد يكون



في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستناره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه ( فان قلت كيف ادعيت انها لم تقذف الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه ( قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصل الضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا لا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصوصة ولا معرفة ( قوله ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه ) اى من جهة انها لم تقذف تعريفا بل افادت تخفيفا فن جهة انها لم تقذف تعريفا جازت هذه المسئلة ( وامتنع بزيد حسن الوجه ) فلو افادت تعريفا لم تجز الاولى لزوم كون المعرفة صفة للتكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ( ومن جهة انها تقيد تخفيفا جاز الضاربا زيد ) لحصول التخفيف بحذف النون ( وامتنع الضارب زيد ) لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة ( قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجوز فيه ايضا ( قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لانحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قل الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجرفيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه خللت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتى في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجرح وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعريفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله \* لحافى لحاف الضيف ٢ والبرد برده \* والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا يماجيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا او لا مقصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمنفعل فقل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة

الوصف الى موصوفه اذ الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب  
الأتري ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون  
في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها  
على الاصح كما يحكى لم يجزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعا جعلوا المرفوع في صورة  
المنصوب حتى لا تكون كأنك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار  
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف  
فيه حاصل بحذف الضمير واستناره ثم تقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع  
ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر  
بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه  
وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجزاة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة  
اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية) ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز  
اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا انه يقول الضارب  
زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معروفا وان اختلف التعريفان والظاهر  
ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب  
زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا هو ضارب زيد وهذا هو ضارب رجل  
اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جلة اسمية في التقدير  
ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرافي في هذا قول  
فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي  
هذا الذي هو غلام زيد) قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان الضاربك  
قولين كما يحكى عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس  
الفراء حينئذ عليه متدفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حل في صحة الاضافة وان لم يحصل  
بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بل انظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست  
للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة  
كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره امانتونا  
اونونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلولم يحذف ولم  
تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة  
في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف  
لانها باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك  
لان للفراء ان يقول اذا جازلك حل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على  
المجرد منها لعله في المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين لولم يصف لما ذكرت

٤ وحله الصفوى على  
كون كل منهما مضافا الى  
الضمير المتصل بلا تخفيف  
ففي تنظير الشارح ح نظر

انهما من باب واحد فهلا جازى جل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعلها حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول لمجردا من اللام معها وكذا حال الصفة المشبهة \* فاعلم اولاً ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسمى الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولى المجرد جاز اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بهامثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضارب زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خالياً من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل ( قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام ( ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام فى التسابع مثل المعرف باللام كما فى قوله \* الواهب المائة الهجان وعندها \* لانه يحتمل فى التسابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقرون باللام المجرد عن النون غير ما ذكرنا ٥ من المظاهرات لم يجز اضافته اليه خلافاً للقراء كالم و ان ولى المجرد عن اللام او المقرون بهما مضمر فحذف النون والنون فيهما واجب على الصحيح المشهور ( وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربى ٦ فى الشعر وانشد \* وليس حاملنى الا ابن جال \* وقيل بل النون للوقاية تشبيهاً بحمى وان كان شاذاً ابضا وقيل الرواية يحملنى لاحاملى وانشد ابضا \* هم الفاعلون الخير والامرونه \* اذا ما خشوا من محدث الامر معظماً \* قال سيديويه البيت مصنوع وانشد ابضا \* ٧ ولم يرتقق والناس محتضرونه \* جميعا وايدى المعتفين ٨ رواهقه \* قال سيديويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية ( وقال المبرد الهاء فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحدفها اجراء ٢ للوصل مجرى الوقف وحركتها تشبيهاً لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلاً ( ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولاً وحذف النون والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر ( واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيديويه ان لم يكن ذى اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا اعتباره المضمير بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيداً لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجروراً على الاضافة

٥ وهى المفعول به المعرف باللام والمضاف الى المعرف بها وهلم جرا والمضاف الى ضمير المعرف بها فى قول ابن مالك

٦ اصله ضاربى بفتح الياء ثم كسر النون للياء لوجوب كسر ما قبلها واما ضاربك فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر

٧ ( قوله ولم يرتقق به ) ارتقق به اى انتفع به حضره واحتضر بمعنى

٨ ( قوله رواهقه ) رهقه اى غشيه

٢ للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف نسخه

المهزة للاستفهام ومن  
للتعليل والدمنة بالكسر  
ما بقى من آثار الدار وفيهما  
اى عليهما والباء في بحقل  
بمعنى في ومحلها النصب على  
الحال والمراد بهما موضع  
الرخامي وقد عني أمحال من  
الدمنتين اى اندرس آثارهما  
وعلى بمعنى في وجارنا صفا  
كلام اضافي فاعل اقامت  
اراد بهما الانثيتين الصفا  
الجيل او الحجر الاملس  
وكيتا الاعالى صفة جارتا  
اى اعاليها شديد الحمرة  
وجوتنا مصطلحا اى  
اسافلهما مسودة والمصطلى  
بالضم موضع النار وفجوتنا  
صفة مشبهة من جان  
اضيفت الى ما اضيف الى  
ضمير موصوفاها اعنى  
مصطلحا وضميره يعود  
الى جارتا فمح مثل مررت  
رجل حسن وجهه  
بالاضافة

٤ ( قوله رحيب قطاب  
الجيب منهار فيقه ) الرحيب  
الواسع والقطاب مخرج  
الرأس من الجيب والقطب  
هو القطع جسده بيده  
واجتسه بيده اى مسه  
والرفيقة الحاذقة التى  
استمرت على الجلس يقال

رجل بض اى رقيق الجلد متملى وجارية بضه

ومنصوبا كما في قوله \* الحافظوا عورة العشيرة \* بالنصب ( وقال الرمانى والمبرد  
في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او جموعا مجرورا بالاضافة  
هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يحيز فيه ما لا يجوز  
في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف  
بيان وهو في الحقيقة البدل على ما أتى في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل من علم يحز  
ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا  
( وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشده \* انا بن تارك البكرى  
بشرا \* ينصب بشرا لا غير جلا على محل البكرى ( وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام  
ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه  
في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله \* الواهب المائة الهجان وعبدها \*  
وتقديره وعبد المائة ( قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا و غلام زيد فليس فيه الا النصب  
جلا على محل المجرور ( ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع  
لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير  
ذلك ( واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة من  
اللام او مقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سبى مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد  
نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات  
او منكر ا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن  
وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذواللام صاحب الصفة  
نحو حسن وجه الاخ جيل فعلة وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد  
حسن وجهه وهو قبح عند سيبويه الا للضرورة قال \* اقامت على ربعيها جارتا صفا \*  
كيتا الاعالى جوتنا مصطلحا \* وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ٤  
\* رحيب قطاب الجيب منهار فيقه \* يحس الندامى بضه المتجرد \* اذا حذفت التنوين من  
رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين ( وقال المبرد الضمير الذى في مصطلحا  
للاعلى لان المعنى كيتا الاعلى فيكون مثل حسن وجه الاخ جيل فعلة وقد يجئ في باب الصفة  
المشبهة علة استقباهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفه  
رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن  
الغلام كرمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها  
بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والتنوين للمعاقبة لالاضافة كما ذكرنا  
من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سبى  
مرفوع بها فان اضافتها اليه وجب ان يكون ذالام بدرجة او بدرجات نحو الحسن  
وجه ابى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجه لما يجئ في باب الصفة المشبهة  
( وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل

وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام  
والجميله ولا يجوز اتفاقا بلي القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى  
اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت  
بالرجلين الحسنين غلامهما والجميله وكذا بالرجال الحسن الغلام والجميلى وجهه ويحى في باب  
الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى (ولا تضاف الصفة الى مرفوع  
بها غير سبى نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لثلاثين الصفة بغير مرفوع  
بها في الظاهر كاذكرنا في اسمى الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اي مائة الناقة والهجان  
البيض يستوى فيه الواحد والجمع كالفلان على ما يحى في باب الجمع (قوله وعندها) اي العبد  
الذى يرعاها وتنام البيت عودا ٦ تزجى خلفها اطفالها العود جمع عائدة وهى الحديثة  
النتاج وزجى اي ساقى (قوله) (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو  
مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحقاء متأول ومثل جرد قטיפعة واخلاق  
ثياب متأول ولا يضاف اسم مائل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس  
ومنع لعدم انفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فانه يختص وقولهم سعيد كرز  
ونحوه متأول) اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شئ واحد على ضربين امان  
يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والسمى والعام والخاص  
اولا يكون والاول على ضربين امان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالسمى  
الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى  
العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل  
اولا يحتاج فالذى لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظى الحى والاسم اذا اضيف الى  
الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب الفصل وبلد  
بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص  
ولا ينعكس الامر اى لا يضاف الخاص الى العام المهمل لتخصيص الابهام فلا يقال مثلا زيد  
نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتفى من غيره الابهام والذى يحتاج الى  
التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذوات  
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذوات صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف  
الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ما هو المقصود  
بالنسبة نحو قالهن حتى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب  
وجب تأخير اللقب لانه اين واشهر من الاسم كما يحى في باب العلم ويحى هناك انه يجوز  
نصب اللقب المؤخر ورفع على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا  
دون الاخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهى  
الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة  
الاول اليه) وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (زجى) اي العبد  
سميت عائدا الان ولدها  
يعود بها الصغرة والمعنى يهب  
المائة من الابل وراعيها  
وخص الهجان وهى البيض  
اكبر منها لانها حال

٢ ذاته نمح ٣ قوله ( وآل مرار في السور ) مرار اسم ٢٨٦ رجل قبل اول من وضع خطنا هذا

رجال من طي منهم  
مرار بن مرة قال الشاعر  
\* تعلمت باجاد آل مرار  
وسودت انوابي ولست  
بكتب \* وانما قال آل  
مرار لانه كان قد سمي كل  
واحد من اولاده بكلمة من  
ابجاده وهي ثمانية كذا في  
التحاج وعلى هذا فظاهر  
كلام الشرح مختل وكأنه  
سقط من القلم شيء فنأمل  
٣ وفي بعض النسخ ال  
آل فلا اختلاف  
٤ قوله ( الاقبح آه ) قبحه  
الله اي نجاه عن الخير تقول  
قبحاله وقبحا ايضا  
٥ قوله ( خائفة على  
الاحاق ) احق اي اتى  
بولد احق  
٦ قوله ( في مثل ) اي  
حوض ثلث الشيء فائلم  
وتلم والمثل موضع  
قوله ( من بصرة وسلام )  
البصرة حجارة رخوة الى  
البياض ماهي وبها سميت  
البصرة والسلة واحدة  
السلام وهي الحجارة  
٨ قوله ( لا ينش ) نعشه  
اي رفعه والتخون التفض  
والتخون ايضا التعهد تقول  
الغزال ناعش لا يرفع طرفه  
الا ان تبجي امه وهي المتعده  
له ويقال الاماتقص نومه  
دعاء امه له وبغام الظبية  
صوتها وقد بغمت تبغ بالكسر وبغمت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ما أحدثه به البيت لذي الرمة ( به القفا )

نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب  
مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر ( فاذا تقرر هذا قلنا ان التأويل نحو  
سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ  
ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد  
والمراد المدلول ٢ وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فعني جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب  
ولا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد  
كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول مالا يصح نسبته الى الالفاظ نحو  
ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ( فان قلت فلم يقدموا اللقب مضافا الى  
الاسم او غير مضاف ( قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى  
عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات  
او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم ( واما ذا وذات ومانصرف منهما اذا اضيفت  
الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي  
وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا  
جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا ببعض وذات ببعض  
الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبح  
والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالعني جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم  
يضاف المسمى الى اسمه وقوله \* اليكم ذوى آل النبي تطلعت \* نوازع من قلبي ظماء  
وألب \* اي اصحاب هذا الاسم وجاءني ذوا سيويوه اي صاحب هذا الاسم كما يجئني في باب  
الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مرار في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور  
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو  
قولهم هذا حي زيد فتأويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة  
العام الى الخاص وانما ذكر اللفظ حي مبالغة وتأكيذا فعني هذا حي زيد اي المشار اليه  
عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعله حي زيد  
فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد  
اي هو هو بعينه حيا قائما لا يرب فيه ثم صار يستعمل في التأكيذ بمعنى ذاته وعينه وان كان  
المشار اليه ميتا قال \* ٤ الاقبح الاله بنى زياد \* وحي ابيهم قبح الحمار \* وقال \* يا قرآن  
اباك حي خويلد \* قد كنت ٥ خائفة على الاحاق \* ( وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي  
وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله \* الى الحول ثم  
اسم السلام عليكم \* ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر \* وفي قوله \* تداعين باسم  
الشيب ٦ في مثل \* جوانبه من بصرة وسلام \* وفي قوله \* ٨ لا ينش الطرف الا ما  
تخوته \* داع يناديه باسم الماء \* بنعوم \* وبالعاء لنظا المقام في قول الشماخ \* ذعرت

صوتها وقد بغمت تبغ بالكسر وبغمت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ما أحدثه به البيت لذي الرمة ( به القفا )

٩ قوله (كالرجل العين)  
هو شئ ينصب وسط الزرع  
يستطرد به الوحوش

٢ قوله (اذناك لا تخصص  
ولا تعريف بخلاف هذا آه)  
وفي بعض النسخ اذ تلك  
لا تخصص ولا تعرف بخلاف  
هذه وهو ظاهر

به القطا ونفيت عنه \* مقام الذئب ٩ كالرجل العين \* والحق ان الاسم في المواضع المذكورة  
له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكنته يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب  
اى صوت الماء وصوت الشيب اذا لاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ  
والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم  
لا يقولون جاءنى اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الامع ما يتعلق  
باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم  
الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو  
من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد  
بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما  
الى الآخر الموصوف وصفته (فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس  
استشهاد الاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق  
ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بخذف التنوين كما في جرد قطيفة او بخذف  
اللام كمسجد الجامع اذا صلحها قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة  
الصفة الى معمولها عندهم ٢ اذناك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو  
الثاني من حيث المعنى لانهم موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه يخصص الاول ويعرفه  
واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر  
بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته في اللفظ عن المجرور به غاية التباعد  
فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة  
الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن  
الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى  
نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين  
كما يحكى من مذهب الفراء ولولم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد  
(وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس  
بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقي على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع  
التزاع فعند البصريين نحو بقلة الجماء كسيف شجاع اى المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف  
هذا المجرور لانه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الجبة الجماء وانما نسبوها الى الجمق  
لانها تنبت في مجارى السيول ومواطىء الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت  
يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة  
الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل  
كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها  
للتبيين اذا جرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من



الفضة ومن غير فالإضافة بمعنى من ( ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والجمعاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة ٢ الوتيرة وبقلة الجمعاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى بجانب اليمن ( واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشخط ٣ النوى وليث اسد فالقراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف ( قال ان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله ٤ فقلت انجوا عنها نجا الجلدانه \* سير ضيكما منها سنام وغاربه \* والتجا هو الجلدو الانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كفى نهج البلاغة \* لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم \* وقوله \* ورخاء الدعة \* وسكالك الهواء \* ولوقلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لا يحتجنا الى تعسفات كثيرة ( ومما اختلف فيه هل اضافة محضة ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو فى حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجئ ذكر احكامه فى باب والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجارو المجرور فى محل النصب بانه مفعول افعل كالمظهر من فان الجار فى قولك افضل من الابتداء الغاية والجارو المجرور مفعول افضل فافضل فى افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده سواء انجر بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية فى نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد فى الارتقاء والزيادة فى الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له فى اصل الفضل لانه لنقصان درجته فى مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجئ فى باب لا يرفع فاعلا مظهرا للبشرائط تأتى فى باب ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضرا ويعمل نصبا فى محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذى تنصبه الجوامد ايضا كفى عشرون درهما نحو احسن وجهها ودليل تنكيره قول الشاعر \* ٦ ملك اضلع لبرية لا \* يوجد فيها للمالديه كفاء \* وقوله ولم ارقوما مثلنا خير قومهم \* اقل به منا على قومهم فخرا \* ومذهب سيويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه فى حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كائى فيدخل فيه دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا فى قولك زيدا ظرف الناس مفضل فى الظرافة على كل واحد من بقى بعد زيد من افراد الناس فالمعنى ٧ بعضهم الزائد فى الظرافة على كل واحد من بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد

٢ كذا فى النسخ ولعله  
صلاة الوتر ٣ النوى  
الوجه الذى ينويه المسافر  
من قرب او بعد وهى مؤنثة  
لا غير صحاح ٤ قوله ( فقلت  
انجوا عنها نجا الجلد ) التجا  
مقصود من قولك نجوت  
جلد البعير عنه وانجيت اذا  
سلخته وقال يخاطب ضيفين  
طرقاه فقلت البيت قال القراء  
اضاف التجا الى الجلد لان  
العرب يضيف الشئ اذا  
اختلف اللفظان

٥ قوله ( وسكالك الهواء )  
السكالك والسكاكة الهواء  
الذى يلاقى اعنان السماء

٦ قوله ( ملك اضلع البرية )  
الضلاعة القوة هو اضلع  
اى اقوى  
٧ زيد نسخ

خروج هذا المفضل منه فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كافي قولك بعض القوم وثلاثهم  
 وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتداء ثمة لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل  
 من عمرو ولو كان بتقدير من المدينة كافي خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطرد اعلى المضاف  
 كاذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى  
 كإضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿قَبَارِكُ اللَّهُ  
 أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف أي هو اضلع وخير قومهم  
 نصب على المدح وثانيهما أن يكون افعل مفعلاً على جميع أفراد نوعه مطلقاً ثم تضيفه  
 إلى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملاً على أمثال المفضل نحو زيد افضل اخوته  
 أو لم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد أي افضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد  
 فالإضافة فيه لأجل التخصيص كافي غلام زيد ومصارع مصر لالتفضيله على أجزاء  
 المضاف إليه فهذه الإضافة محضة اتفاقاً بمعنى اللام (ثم نقول افضل بالمعنى الأول أمان  
 تضيفه إلى المعرفة أو النكرة فإن أضفته إلى المعرفة لم يحز أن تكون مفردة نحو افضل  
 الرجل وافضل زيد إذ لا يمكن كونه بعض المضاف إليه بلى إذا كان ذلك الواحد من أسماء  
 الأجناس التي يقع لفظ مفرد لها على القليل والكثير نحو البرني أطيب التمر جازو الرجل  
 ليس جنساً بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين أي أحدهما المفضل على الآخر وافضل  
 الرجال أي أحدهم المفضل على كل واحد من الباقيين وأما إذا أضفته إلى النكرة فيحور  
 إضافته إلى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيد ان افضل رجلين  
 والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب افعل والمضاف إليه أفراداً وتثنية وجمعاً  
 ويجوز أفراد المضاف إليه وأن كان صاحب افعل مثنى أو مجموعاً قال الله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا  
 أُولَٰ كَا فِرِهَ﴾ وحكم أي في الإضافة حكم افعل يعني أنك إذا أضفت أي إلى المعرفة  
 فلا بد أن يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعاً وإذا أضفت إلى النكرة جاز كون المضاف إليه  
 مفرداً ومثنى ومجموعاً والعلة في ذلك أن أي استقهما كان أو شرطاً أو موصلاً  
 موضوع ليكون جزءاً من جملة معينه بعده مجتمعة منه ومن أمثاله وكذا افعل المضاف  
 بالمعنى الأول فنقولنا جزءاً من جملة يخرج نحو والفرس أفره البغال ويوسف أحسن  
 أخوته فإنه لا يجوز مثله بالمعنى الأول إذ ليس جزءاً من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو  
 زيد افضل رجلين أو رجال فإنه لا يجوز إذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير  
 معينة من مرض الرجال وكذا يخرج نحو أي رجلين زيدواي رجال هو فإنه لا يجوز  
 إذ وضع أي للتعين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن  
 أمثاله يخرج نحو وجه زيد أحسنه ونحو قولك أي زيداً أحسن وجهه أميده أم رجله  
 فإنه لا يجوز لأن زيداً لم يجتمع من الوجه وأمثاله وكذا لا يجوز أي بغداد أطيب أي دورها  
 إلا أن يقدر المضاف أي أحسن أعضائه وأي أعضاء زيد وأي دور بغداد  
 فأى موضوع لتعيين بعض من كل معين و افعل بالمعنى الأول لتفضيل بعض من كل معين  
 بعده على سائر أبعاضه (فإذا تقرر هذا قلنا لم يحز زيد افضل الرجل وأي الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لغة

لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضهما من الجملة المعينة بعده وهى المثني وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت بهـذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسؤل ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤل وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعال نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيفته الى المعرفة او الى النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او ثنية او جمعا فلهذا لم يميز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيد بن ثنية بل هو جزء واحد مثل الزيد بن وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتهما رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظن ان صاحب افعال التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتهم افرادا او مثنيات وجوعا ( فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجر مثل ذلك فى المعرفة ) قلت لان المنكر لا يختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصيح ان يعتبر به عن كل واحد واحد على البديل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لابضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو واى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه فى اى والمفضل فى افعال نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم اى واىك فالمراد به اينسا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير فى اينافصرحوا بالضميرين فوجب اعادته اى رعاية

لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ لا للمعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال \* فاني ما وائك كان شرا \* فقيد الى المقامة لا يراها \* وجاء مثله في الضرورة \* ٣ اظلمى واطلمه \* وائ معرب مع ان فيه امامعنى الشرط او الاستفهام او هو موصول لازومه الاضافة المرحمة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الامع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يحى في الموصول قال تعالى ﴿ باى ارض تموت ﴾ (قوله ولا يضاف اسم مسائل للمضاف اليه في العموم) اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم (قوله كليث واسد وحبس ومنع) مثالان للخصوص الا ان الاول عين والثاني معنى (قوله عين الثى) يريد بالثى شيئا معينا كزيد وعمر واما تقول عين زيد والافالشيء اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان تذكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال \* فهل لكم فيما الى فاني \* طبيب بما اعبى \* النطاسى حذيم \* اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾ وقد بترك عند سيوبه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفًا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبدالله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضماء المضاف ههنا فيكون محذوف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبدالله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبي وذلك لا يجوز كما يحى في باب العطف ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفًا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين ه لكان الداخل عليه لا الزيدة لتأكيد النفي معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو فاذا المجى ليس منقيا عن زيد بل عن غلامه (واحباب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكأنه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن الخطاب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعله هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبدالله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا تجبى الفسادات

٣ قال الراجز \* يارب  
موسى اظلمى واطلمه \*  
سلط عليه ملكا لا يرجه \*  
٤ (قوله النطاسى) النطاسى  
الحاذق

٤ والى لعله بنى عندي  
وابن حذيم طبيب معروف  
عندهم الا ان في بعض نسخ  
المفصل بالجيم

ه لم يحز لان الداخل عليه  
لا الزيدة لتأكيد النفي  
الذى في المعطوف عليه  
انما يعطف على ما دخل عليه  
الحكم المنفي نحو ما جاءني  
زيد ولا عمرو لان المجى  
المنفي دخل على زيد ولا  
يجوز ما جاءني غلام زيد  
ولا عمرو بجر عمرو اذ  
المجى ليس منقيا عن زيد  
بل عن غلامه

٦ المثلث نسخته  
٢ ( قوله وقد جعلتني من خزيمة اصعبا ) حذيمة بالحاء المهملة المفتوحة والزاء المكسورة اوله \* فادرك ابقاء العرادة ظلها \* وقد البيت وبعده \* امرتكم امرى بمنعرج اللوى \* ولا امر للعصى الامضيعة \* اذ المرء لم يغش الكريمة او شكت \* حبال الهوبنى

٣ بالفتى ان تقطعا \* والهوبنى المشى على هيئة ٣ فيه ان تقطعا نسخته ٤ ( قوله الاعلالة البيت ) الاعلالة استثناء منقطع اى لا تقبل منكم عطاء ولا خفارة ولكن تزوركم بالخيول والسلاح هو للاعشى واوله \* وهناك يكذب ظنكم ان لاجتماع ولا زيارة \* ولا براة للبرى ولا عطاء ولا خفارة \* الاعلالة آه قوله للبرى اى من كان بريئا لا ينفعه برأته لان شر الحرب بعمكم كلكم قوله ولا خفارة اى لازمة ولا عهد اى اذا غزوناكم بطل ظنكم ان لا تغزوكم ولا تزوركم بالخيول والسلاح

المذكورة ( قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالثناء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون ( اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التأنيث بجرى ٦ المؤنث كثير فعلى هذا لا يمنع من اكتساء المضاف معنى التأنيث والثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التأنيث فكما مر من قوله \* مرا اللبلى اسرعت \* واما الثنية فكقولك مامثل اخيك ولا ايك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله \* وما حب الديار شغفن قلبي \* واما اداء القاطب القبية معنى الخطاب فلم يجزى الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمنهم يجزى ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وايك يقولان وفي التأنيث كقوله عليه الصلاة والسلام \* ما رأيت مثل الجنة نام طال بها \* وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال \* يسقون من ورد البريص عليهم \* بردى يصفق بالرحيق السلسل \* اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التأنيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى \* وكمن قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون \* فقال هم ( وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حجار برفع صوت الثانى اى مثل صوت حجار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد ( واستضعفه سيويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا باحسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لاء التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله \* ٢ وقد جعلتني من خزيمة اصعبا \* اى ذا مقدار مسافة اصعب وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبهاه في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجزى في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله \* يامن رأى عارضا اسرته \* بين ذراعى وجبهة الاسد \* وقوله \* ٤ اعلالة او بداهة سابع نهد الجزارة \* لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبدل المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسر الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الاعلالة سابع او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول

والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيم تيم عدى (ومذهب سيويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا) ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو ياتيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لافصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذوان كقوله تعالى ﴿وكلا ضربناه الامثال﴾ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴿واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فلاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكي الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين ﴿اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ﴿لما رأته سائدا ما استعبرت﴾ لله در اليوم من لاهما ﴿وقوله ﴿كان اصوات من ايقالهن بنا﴾ او آخر الميس انقاض الفرائج ﴿وبغيرهما عزيز ٦ جدانحو قوله ﴿تمر على ما استمر وقد شفت﴾ غلال عبد القيس منها صودرها ﴿(وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلاله كقراءة ابن عامر ﴿قتل اولادهم شركائهم﴾ وهو مثل قوله ﴿فزجتها بمزجة زج القلوص﴾ ابى مزاده وقوله ﴿تنفى يداها الحصى في كل هاجرة﴾ نفى الدراهم تقاد الصياريف ﴿عند من روى بنصب الدراهم وجرت نقاد﴾ وانكرا كثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كافر في باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او ميمسا او غيرها فقرأة ابن عامر ليست بذلك ٧ ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصولين ﴿قوله﴾ (واذا اضيف الاسم الصحيح والمحقق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفائتة وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين) (قوله الاسم الصحيح) الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ويعنى بالمحقق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكسى وآبى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه (قوله كسر آخره) انما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جوزه هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

٥ (قوله سائدا) اسم  
جبل  
٥ بعده \* تذكرت ارضا  
بها اهلها \* اخوالها فيها  
واعمامها \* اى تذكرت  
٦ قليل نسخته

٧ منع الرضى تواتر  
القراءات السبع موافقة  
للمختبرى في هذه الزلة  
وجهور المحققين ذهبوا  
الى ان القراءات السبع  
متواترة ذكر ذلك المولى  
الفتازانى في شرحه  
للكشاف

ففي ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كايحيى ( قوله والياء مفتوحة او ساكنة )  
يعنى الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكنتين  
كايحيى وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف  
الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك ( قوله فان كان آخره الفا ) يعنى ان لم يكن  
الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واو او ياء والالف تثبت  
في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كسماى او لا كفتاى وحيلاي ومغزاي وهذيل  
تجز قلب الالف التى ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب  
في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب  
ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها  
الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب  
قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب  
قلب الالف ياء بل لوابقبت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا ( فان قيل فكان الواجب  
على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءنى مسلموى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره ) قلت بينهما  
فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة  
وانما جوز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى  
الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع  
الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم للباس يعرض في  
بعض المواضع الا ترى انك تقول مختارو مضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في  
الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال \* يا ابن الزبير ٣ طالما عصيكا \*  
وطالما عنيينا ليكا \* لنضربن بسيفنا فيكا \* ( قوله وان كان ياء ) اى ان كان آخر الاسم ياء  
وذلك في المنقوص نحو قاضى وفي المثني والمجموع نصبوا جراحو مسلموى ومسلمى ( قوله  
وان كان واو ) وذلك في المجموع بالواو والنون رفعوا وانما قلبت الواو ياء لان قياس  
لغتهم كايحيى في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء  
وادغام اولاهما في الثانية وانما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اى الين  
فخفف بالادغام فقلب انقلهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام  
نرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء اولاهما لا كطى او ثانيا كسيد واصلهما  
طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها  
نحو مصطفي واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس  
وزن بوزن وجب قلبها كسرة للياء كافي مسلموى وسهل ذلك قريبها من الاخير الذى  
هو محل التغيير فلماذا لم تقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو  
مسلمى بالادغام تمموا بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير في  
قلبها كسرة وابقائها نحولى في جميع الوى اذ يشبهه فعل بفعل ( قوله وفتحت الياء  
للساكنتين ) يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون

٣ قوله ( طالما عصيكا  
وطالما عنيينا ) العصي  
مقصود مصدر عصي  
بالسيف اذا ضرب به  
عنى بالكسر تعب وعنيته  
وعنى بكذا



كما جاز في الصحيح والمحقق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة نافع ﴿محياي ومماتي﴾ وذلك اما لان الالف اكثر مدامن اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما الاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف رجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كافي نحو فيه ولديه ومنه قراءة حزة ﴿وما انتم بمصرخي﴾ وهو عند النحاة ضعيف قال ﴿قال لها ٤ هل لك ياتاني﴾ قوله ﴿واما الاسماء الستة فاني واخي واجاز المبرداني واخي وتقول حي وهي ويقال في في الاكثر وفي﴾ هذا حكم الاسماء الستة عندنا فاما الياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولا ياء محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحوك وهنوك اما فوك فحالته ثلاث قطع الاضافة و اضافته الى ياء المتكلم و اضافته الى غيرا في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لا متنازع حذفه وابقائه اما الحذف فليقاء الاسم المتكلم على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا نسيا فلولا لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يدودم فوجب قلبها الفا لتحركها وافتتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونها شفويتين واما قوله ﴿خالط من سلمى خياشيم وفا﴾ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها (قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجرك كما قال كفي بالنأي من اسماء ٦ كاف ﴿قال ٧ واخذ ٧ من كل حي عصم﴾ وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كغدى ثم فاي لتحرك الواو وافتتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات الثلث على الكسر لتناسب وكان العين ههنا كما حركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيهها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يازيد بالاعرابية فجئ بدلا بالواو والالف في يازيدان و يازيد ون وشبهت الفتحة البنائية في لارجل بالاعرابية فجئ بدلا بالياء فقيل لارجلين

٤ قوله (هل لك ياتاني)  
تاسم اشارة بمعنى هذه  
وفي في بالتكلم

تمامه ﴿صهباخرطوما  
عقارا قرقفا﴾ كلها الجر  
واوله ﴿كان ذافدا مة  
منظفا﴾ قطف من اعنابه  
ما قطفنا ﴿يصف به  
عذوبة ريقها وفاعل  
خالط راجع الى ذافدا مة  
وهي ماء العنب وفعوله  
صهبا وخياشيم بدل  
بعض من سلمى وهي  
حال من صهبا اي  
خالط من خياشيم سلمى  
وقاها ريقها التي هي  
صهبا كانه عقار ومنظفا  
اي مصفا وقطف اهله  
واسند الى السبب مجازا  
٦ كافي نسخة

٧ قوله (من كل حي عصم)  
العصمة بضم العين القلادة  
بكسرهما الحفظ

ولامسلين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في في مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في في وقد يقال في وفيه وفي زيد في جميع حالات الاضافة قال \* كالحوت لا ير وبه شيء يلقيه \* يصح ظمان وفي البحر فيه \* والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميماء عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين لساكنين ولاساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميماء وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال \* هما نفسا في في من فويهما \* على النايح العاوى اشد رجاء \* وهو جمع بين البديل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي قدمت على اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاءم زيد كامر ( واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احدها اللام المقطوع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يحى في ذكر لغاتها وثانيتهما الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك واخول جعل لاميها اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يحى في لغاتها وثانيتهما الاضافة الى ياء المتكلم ( قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلامعنى لردها معها ) واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم ردا للام في اربعتهما كما نقل عنه ابن عيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل جارا لله والمصنف ولما ردها الزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهته قول الشاعر \* وابي مالك ذو المجاز بدار \* واجيب بانه يحتمل ان يكون ابى جعلا اب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال \* فلما بين اصواتنا \* بكين وفدينا بالابنا \* كما قيل في اخ اخون قال \* وكنت لهم كشر بني الاخينا \* والمذهب لا يثبت بالاحتمالات \* قوله ( واذا قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفيه وقبح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يدوخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع ) \* اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوف في اللام مطلقا اي مضامين ومقطوعين فيكونان كيد فتسنيهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا ( وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاهما اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتهما ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا ( واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرهما ولما لم يكن هي المشهورة

٨ قوله ( اشد رجاء )  
جمع رجة وهي الحجارة الضخمة

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجة فيها وثالثتها  
تشد يد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله \* رحت وفي رجلتك  
ما فيها \* وقد بداهنتك من المنزر \* فللضرورة وليس بلغة رابعة ( وفي فم لغات  
اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وقبح الفاء مع خفة الميم  
حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فمثلت  
الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثنية الفاء بناء على ان الواو التي ابدل  
منها الميم تقلب في حالة الاضافة الفاء وياء فيكون الفاء في الحالات الثلاث اذن مثلثا لا  
للاعراب فجوز تليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة  
فماثلت الفاء مقصورا مطلقا وكأنه جمع بين البديل والمبدل منه او الميم بدل من اللام  
قدمت على العين كما مر فيكون قوله فمويهما مثني فموا والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم  
مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال \* حتى اذا ما خرجت من قه \* قال ابن جني هو  
للضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلان من العين واللام والجمع اقام العاشرة اتباع  
الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فم ونظرت الى فم وكأنه نظر فيها  
الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفك وفيك وقديتبع فاءه ايضا حرف اعرابه فيقال  
مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنه تابع لحرف الاعراب اتفاقا ( وفي دم ثلاث لغات  
القصر كعصى والتضعيف كد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد ( قوله  
وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع ) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة  
الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم  
يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو وضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما  
كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كالجني لم يتوصل بذو الى الوصف بهما  
وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء  
الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس  
ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل و ايضا لو حذف المضاف الموصوف به  
والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل  
على محمد وذويه فشاذ كان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله \* فلا اعني  
بذلك اسفليكم \* ولكني اريد به الذوينا \* شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب  
واما قولهم ذوزيد وذوى ال النبي فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم  
واصحاب هذا الاسم ( قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين  
الافوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها  
وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة جلوها  
في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ وابو حرم مفتوحة العين فلجمعها  
على افعال كآباء وآباء واجاء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما  
ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا

٩ يخرج هذه الاشياء بيان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها ثبت كل نوع من الاعراب فمقتضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبرا ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه يصير به ثاني مطلوبي ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعي وكذا كونه اسم ما الحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعني اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل المفعولية ثم كون الاسم اسم ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوبي ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعي والعمل الفرعي للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبرا كان وخبر ما اذ بهذا الكون يصير كالمفعول اعني كان المفعول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه ٢٩٨ الاخبار مطلوبة ثانية بعدما هو كالفاعل

اعني الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تمييزا او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولية المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثاني لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملا بسمة الثاني فهو ملابس ومن ثم فيه معنى الفاعلية فزيد في اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا عمرا محمول على العطاء والاكساة والضرب ومفعولية الثاني لكونه ملا بسا فالدرهم معطو اي مأخوذ والجهة مكتساة وعمر مضرروب وكذا مفعولية اول مفعولي

كحوض واحواض وبيت وبيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذوات كنواة لقولهم في شاهادواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية ( وقال الخليل وزن ذوفعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذواتا في ذات وذواتا ( وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلّة آخه واماهن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستبدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام قتح العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لادليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كذا كرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواه ولا م فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولا م ذوياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواه وباب طويت اكثر من باب القوة والجل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولا م اب واخ وجم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وجوان وهنوان واخوة واخوات واما هنية في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لامهم قد يكون همزا كاتين \* ( قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما وصله خبر المبتدأ كخبرى كان وان واخوانهما ويشمل الحال وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا ( قوله من جهة واحدة ) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا

علمت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا اليه المفعول الحقيقي علمت ومفعولية ( وكذا ) الثاني لكونه متضمنا للمفعول الحقيقي له كما مر في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد و غلام زيدا ومشابها للمضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه فتبين بهذا ان انتصاب اول مفعولي علمت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثاني في ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض عيونا اذا انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثاني لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبي لقيت زيدا الظريف ومنصوبي لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع فمن جهة واحدة وهي كونهما ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر بدان الخبر نحو زيد عالم فاضل وعلمت زيدا فاضلا حليما وبالحال بعد الحال نحو فقيعد مذموما مخذولا وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاءني هـ

ه القوم الازيدا الاعرا اذ الثاني في الجميع باعراب سابقه من جهة واحدة ويدخل في قوله ثان النعت الثاني وما فوقه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منهما ثان للتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب في الحد بيان ما علة الشيء لا حصر جميع مفرداته واما الكلام آه نسخة ٣ (قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار ما لا في المبتدأ ﴿ ٢٩٩ ﴾ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما

بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا طنت من حيث انه يقتضى منظونا فيه ومنظونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه و هيئة له في حال وقوعه عليه عمل في معموليه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ما عداه

٤ عدة في الكلام نسخ ٥ (قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد) لا تدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما بينا وفي نحو قولك جاءني زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا وما قوله ثم نقول

وكذا في ﴿ نجرنا الارض عبونا ﴾ انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا (٣ وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما ٤ عمد في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات ٥ وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو ﴿ هو الغفور الودود ﴾ الآية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا علما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ﴿ فنقعد مذموما مخذولا ﴾ وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الازيدا الاعرا لا يتغير اسمها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا (وقوله كل ثان) فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التأكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلامنا ثان للتبوع كالتابع الاول (واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال) قال سيديويه العامل فيها هو العامل في التبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كافي المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة (وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيديويه اولى لان المنسوب الى التبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان الجنى في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوب الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاولى معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذا العامل المعنوى في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالمشاذ النادر فلا يحتمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل

الاخبار المتعددة آه فجاوبه ان ليس شيء مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمد والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات في العمد والفضلات فان كون الشيء عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلي ( واما البديل فلا خفش والرومانى والفارسى واكثر التأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسمع اما السماع فتحوقله تعالى ﴿ لعلنا لمن يكفر بالرحن لبيوتهم ﴾ وغير ذلك من الآى والشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقتها للبديل منه تعريفا وتنكيلا ( والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو لعلنا غير مكرر وكذا في غيره ( فان قيل لولم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى ﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا ( قلنا لما يحصل من اللام فائدة التأكيد جازلهم ان يجعلوه كالعدم ويسمونه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البديل من العوامل الاحرف الجركونه ٦ كبعض حروف المجرور ( والجواب عن القياس ان استقلال الثانى وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لامقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يشره بل عمل في الثانى ( ومذهب سيويه والبرد والسيرافى والزمخشري والمصنف ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه اذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثانى هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البديل فحكمه فيما ذكرنا حكم البديل ( واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال ( قال سيويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف ( وقال الفارسى في الايضاح الشعرى وابن جنى في سر الصناعة ان العامل في الثانى مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعرو واقول لادليل فيه ادعلة البناء في الثانى وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يازيد والحارث اعنى اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته حرف النداء المقتضى للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان يقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين ( والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصندر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعرو وكذا لا جفلة في قام زيد وعرو واذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الواجب تعدد الغلام في جاءنى غلام زيد وعرو وهو متحد ولكن معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد ههنا معا بدرهم وايضال يجز يازيد والحارث ولم يجز مازيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ بقي خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة ( وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثانى غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كالجر من المجرور  
وكبعض حروفه نسخه

٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ماى مبهمه لانعين فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم ٣٠١ انه المقصود الاصلى ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس كذلك ونحو المقتل قد

اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شئ فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف

الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا آه) قد

ذكر المص في بعض

تصانيفه ان مايدكر في

تحديد اللفاظ يراد انها

تذكر للدلالة عليه وضعا

فاذا قيل المفعول به ماوقع

عليه فعل الفاعل يراد انه

ماذكر ليديل على ذلك فلا

ينتقض حده بنحو زيد

ضربه فعلى هذا يكون

معنى قوله تابع يدل على

معنى في متبوعه انه تابع

ذكر ليديل على ذلك فلا

ينتقض بماذكره لان

علمه انماذكر لييسند اليه

الاعجاب باليدل على معنى

في متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم

ابوه) كان المص نظرا الى

ان كون رجل قائم الاب

معنى فيه وان كان اعتباريا

٤ قوله (اذكلهم في جاءنى

القوم كلهم آه) الظاهر

ان لفظ كلهم انماذكر ليديل

اكثر قوله (العت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءنى زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعنى بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جرى تابعا نحو جاءنى رجل ضارب (قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو المقتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على مافسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية (قال والجواب انا احتزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات (ولقائل ان يمنع في الموضوعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا تكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا تكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولولم يدل الاعلى المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شئ الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشئ وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التى دل عليها هذا اللفظ (فانعم ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة بالدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحسوس فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والمحسوس (٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا (قال تابع) يدخل في تابع جميع التوابيع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثانى لما ذكرنا في حد التابع (وقولنا يدل على معنى في متبوعه) يخرج عنه ما سواه (قلت يدخل فيه البديل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه (ثم نقول اما خروج البديل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيذ الذى هو تكرير لفظى او معنوى فظاهر واما التأكيذ المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد ٤ اذكلهم في جاءنى

على احاطة المحيى للقوم واما كون القوم مشمولاً للمحبي فامر لازم لا معنى مقصود اصلى فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصد الاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ



القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم ( فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما ) فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ والهن اثنين ﴿ نعتا ﴾ ( قوله مطلقا ) فصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب ( هـ ) اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ( ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل ما يخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندى زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لانحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيى فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الالتي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلاثهم عند التمييز كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا لمبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل واى الرجل ومع هذا فهي اسماء لصفات عامة وكذا يخرج اسم الإشارة لخصوصه كما يجيى ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا ٧ ( ونقول في حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ورجل اى رجل ورجل تيمى ورجل حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البديل في نحو اعجبني زيد عمله ﴿ قوله ﴾ ( وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الشاء او الذم او التأكيد نحو نفخة واحدة ﴿ معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في التكرار وذلك ان رجل

هـ قوله ( اقول قد خرج آه ) هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه يجعل ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات واقتراحهما في التقيد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الفاعل ٦ لكل ما يماثلته تعريفا وتكبيرا نسخته

٧ وصفا نسخته

في قولك جاءني برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلا ما كانت اولاً نحو زيد العالم والرجل الفاضل ( قوله وقد يكون لمجرد الشاء ) لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد الشاء او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد انشاء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مملا شريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذلا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مملا شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الا في قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿ نفخة واحدة والهين اثنين ﴾ فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تأكيد لصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى ﴿ الهين اثنين انما هو الله واحد ﴾ وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرر نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترجيح نحو انا زيد البائس الفقير \* قوله ( ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تيمى وذى مال او خصوصا مثل مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل ويزيد هذا ) قال في الشرح يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه \* اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيوبه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيها معا والمصنف لا يشترطه فيها ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان اولا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول ( قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما ) اى وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جمع استعمالاته كالنسوب والمضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذى والى وفروعهما ٣ وذو الطائفة لان الذى قام بمعنى القائم ( قوله او خصوصا ) يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهى كاسم الجنس الجامد بالظر الى اسم الإشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى في اسم الإشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما وجعلته صفة لغير اسم الإشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال

٣ واما ذوالى في لغة طى  
بمعنى الذى فحقها ان يوصف  
بها المعارف تقول انا ذو  
عرفت صحاح

اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسديليس وضعيا ( فان قيل لم لم يحز ان يوصف  
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة  
كاجاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك  
الاسد فان شخصا وسبعه مبهمان كاسم الاشارة ( قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة  
زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد  
الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان  
في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله  
\* رباه شتاء لا يأوى لقلتها \* الا السحاب والاايوب والسبل \* وكالاورق في الحمام  
والاطلس في الذئب والغبراء والخصراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل  
فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معنيا وفي يائها الرجل للموصوف فائدة منع  
حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا  
على ما قال المصنف اى واسم الاشارة في نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا  
فاى انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم  
والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما  
في غير هذه المواضع فلا يقع صفة ( والذي يقوى عندي ان اى رجل لا يدل بالوضع  
على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة  
للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشيء  
بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال  
بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ( ومن ثمه قال القراء  
في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقعة صفة ان تكون  
صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل  
اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف  
اى رجل هو فعناء اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت  
بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيداى رجل وتجاوز المخالفة بين الموصوف  
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايمامة واطماعة واما اسم  
الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف  
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عدم الموضوع للدلالة على  
المعنى خصوصا وجب ما ذكره من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول  
ذو اللام وذو الطائفة او خصوصا كائى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة  
واسم الاشارة التابع لما ذكرنا ( وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها  
المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس  
مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل وكل الرجل وجد الرجل وحق  
الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

٤ قوله (رباه آه) رباه فعال  
من ربأت الجبل صعدته  
وشتاء صفة هضبة  
والايوب المطر لانهم يزعمون  
ان السحاب يأخذ الماء من  
الارض فهو يأوب اليها  
والسبل المطر بين السماء  
والارض ومن المعلوم ان  
المرتفعة بهذه الصفة  
لا تكون الالهضبة

٥ من القياسى عموما  
نسخه

وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه  
الفاظ الثلاثة كالتأكيده اللفظي فلهذا لم يحز انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى  
الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا ٦ فيقال انت رجل  
كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق  
في جميع الرجال ومعنى جد الرجل او كان ماسواك هزل وحق الرجل اى من سواك  
باطل وهما من باب جرد قطيعة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم  
وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك  
جاءنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى  
خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى شئت اوشئ شئت ويجوز  
ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل مادون من لان  
مالبيهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى ﴿ وما رب العالمين ﴾ وقوله تعالى  
﴿ انى نذت لك ما فى بطنى محررا ﴾ وما نحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل  
ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال  
نهيك اونهاك ٨ او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا  
فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيدان المذكور هو المخصوص بالمدح  
من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا  
فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويحى مثل ذلك بعد كثيرا بما يقصده  
المدح والتعجب نحو يالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز  
من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح والتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس  
اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك  
اى مقصودك او من هم اى اذابه اى يذيك وصف محاسنه كقولهم هذك اى ينقل عليك  
عدمناقه من هذه المصيبة اى او هنته وكمرته ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف  
وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق ورجار حار سوء والمراد  
بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق  
فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب  
صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء  
بشئ قالوا كذب عليك ( قال عمرو بن معدى كرب لمن شكاليه المعص كذب عليك  
العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال \* وذبانية  
اوصت بنها \* ٢ بان كذب القراطيف والقرووف \* اى عليكم بهما والاضافة فى نحو  
رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر  
الصفة نحو خبر السوء اى اخبر السيئ \* فعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك  
قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل  
مع صفته صفة للاول كما مر فى باب لاء التبرئة فى نحو لاء ماء بارد ويجوز ان يكون الثانى

٦ نحو انت نسح

٧ ( قوله رجل شرعك  
آه ) شرعك اى حسبك  
وفى المثل شرعك  
ما بلغك الهلا يضرب  
فى التبليغ باليسير  
٨ ( قوله وكفيك ) الكفى  
مصدر كفى الشئ

٢ ( قوله بان كذب  
القراطيف والقرووف )  
القرطف القطيفة  
والقرف جلد يدبع  
بالقرفة وهى قشر  
الرمان ويجعل فيه اللحم  
المطبوخ بالتوابل

بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ الا ان وجوب تطابقهما  
تعريفا وتنكيراً يرجح كونه صفة (ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة قال  
عليه السلام) ﴿الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة﴾ وتقول عندي برقفيزان وكذا  
الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة  
والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب  
ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعمل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى  
مرضى) قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم  
الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كما فيهما من كثرة الفعل تجسما منه (واما غير شائع وهو  
ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل  
اسد) قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة  
اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك  
الكوز ممتلىء ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هوز هير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة  
وهو بدل عند سيويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا  
في قولهم له صوت صوت جار ويقولون مررت برجل نار حرة اى مثل نار حرة  
ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حرة بمعنى كامل شدة وكامل حرة فلا يكون بتقدير  
حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب  
في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل  
بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يلىق به من الاوصاف فعنى برجل اسداى جرى و برجل  
جار اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر \*  
ليل يقول الناس من ظلماته \* سواء صححات العيون وعورها \* كان لنا منه بيوتا  
حصينة \* مسوحا اعاليها وساجا ستورها \* اى سودا اعاليها وكشيفا ستورها (وثانيها  
جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى  
كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا) (وثالثها جنس مصنوع منه الشئ  
يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد) قال سيويه يستكره نحو خاتم طين  
وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا (قال السيرا في اذقلت مررت بسرج  
خز صفته وبصحيفة طين خاتمها و برجل فضة حلبة سيفه و بدار ساج بابها و اردت  
حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون قولك بدابة اسد ابوها وانت تريد  
بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المائلة والجل  
على المعنى جاز هذا كلامه (قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلبة سيفه انها  
فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى  
بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرّج كله اى كائن  
من عرّج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان

معنى بسرج خز صفته اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقه وان لم يكن فضة واماطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابنى عشرة واخ لك واب لك \* قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتكثير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشاربها الى خارج اشارة وضعية والتكثير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجئ في باب المعرفة والنكرة واذالم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتكثير فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتكثير بالنعت المفرد (فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جازنعت النكرة بها دون المعرفة) قلت لمناسبة النكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها وموقعا يصح وقوع المفرد هناك كافي المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التكثير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعني كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه كعلم زيد في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيدية المتكلم هي المجهولة في انا زيد فلا يلزم من تكثير المضمون تكثير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة واولزم ذلك للزم تكثير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءني زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الان تكون الصفة والصلة جلتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بيعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتثني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفة للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابيه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف

ه فان المجهول في جاءني زيد  
العالم وزيد هو العالم انتساب  
العلم الى زيد ولو وجب تكثير  
همالم يحز جاءني زيد العالم  
وانا زيد وجوازه مقطوع به  
نسخه

وكيف يقدر ما لا يصح

نصحه

٤ (وقوله هل رأيت انثب قط) جملة استفهامية وقعت صفة لمذق بناء على اضمار القول والمذق اللين تختلط بالماء فنقل بياضه وبصير لونه يضرب الى الكهبة فيشبه بلون الذئب

• (قوله اخبر تقيه) اصله تقلى من قلاه بقلبه ابغضه حذف الياء للجزم لانه جواب الامر والهاء السكت كافي كتابه وقولهم لا خبرن خبرك لاعلمن عليك تقول منه خبرته اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بلوته واخبرته فقوله اخبر امر بالتجربة وقع مفعولا ثانيا لوجدت لاصفة للناس لان الجملة لانقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول فعلم انه مفعول والمفعول الثاني في باب ظننت خبر مبتدأ في الاصل وما لا يحتمل الصدق والكذب لا يكون خبر المبتدأ فيكون قوله اخبر تقيه محمولا على اضمار القول اي وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اي ان اخبرتهم ابغضتهم

بلام لاتشير بها الى واحد بعينه كقوله \* ولقد امر على الاثم يسبني \* لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في التعريف ( وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جزأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعيد الله مثلك وكون الوصف مما يمنع جعله مطابقا للموصوف بادخال الالف واللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلانقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول ويفوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة (قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يخذف الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد تقع الطليعية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله \* جاؤا بمذق ٤ هل رأيت الذئب قط \* اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالانحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو \* وجدت الناس ٥ اخبر تقيه \* (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتذكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل ) قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفاله وهو الكثير كافي رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفه لذلك الشيء لتزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعاً ونصباً وجراً بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يحجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به



وان اضيفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو يزيد ضارب عمرو  
 غلامه امس ويزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف  
 بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله ٥ وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيويه ان  
 ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد  
 الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالعائل والضارب او غير  
 علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم ( وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا  
 فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل  
 ضاربه عمرو ويزيد مخالطه دآء ) والزمه سيويه تجوز نصبه على الحال مع كونه معرفة  
 ٦ لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز يزيد الضارب الرجل  
 غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو يزيد مخالطه دآء فربما لا يلزمه لارتكابه  
 انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه  
 مفعول كامر في الاضافة على مذهب بعضهم ( والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا  
 كان او لا على ان يكون هو المرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل  
 ضاربه عمرو ) وسيويه يوافق في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في  
 وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة \* ٧ ونظرن من خلل الستور باعين \* مرضى  
 مخالطها السقام صحاح \* واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كامر  
 في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره \* حين ٨ العراقيب العصا  
 وتركته \* به نفس عال مخالطه بهر \* برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء  
 ( وقال عيسى بن عمران كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما  
 غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاولى  
 ) وسيويه ينازعه ايضا في الوجوب لافي الجواز والزمه سيويه بما لا يحصى لهما عنه وذلك  
 انه قال المضاف اضافة لفظية كالنوت عند العرب وعند النحاة والمنون سببا كان او غيره يجوز  
 جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون  
 تقديرا ولا سبب في اضافة عارض لا يحجب الرفع او النصب فايحاج احدهما بلا موجب  
 تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل على الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس الا الرفع  
 على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة  
 بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل كاجعل صاحبه كذا فعلى هذا نقول في المثني والمجموع برجل  
 ملازمه الزيدان وملازمه بنو فلان وما يقع سببا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول  
 والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى جاره لكونه بمعنى منسوب  
 فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماحا على قبح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء  
 ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فعلى هذا يقبح كون  
 انذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ﴿ انذرتهم ام لم

٥ قوله وان لم يكن السببي  
 ماضيا جاز عند سيويه آه )  
 لم يذكر في السببي المضاف  
 بمعنى الماضي خلافا في جواز  
 وقوعه نعتا فدل على الاتفاق  
 كما في المنون مطلقا

٦ قوله ( لان المانع عنده  
 من اجرائه آه ) واذا لم يجوز  
 الاجراء جاز النصب على  
 الحال ان لم يكن التعريف  
 مانعا عنده بل وجب ان  
 لم يمكن وجه ثالث فتأمل  
 ٧ قوله ( ونظرن من  
 خلل آه ) الخلل واحد  
 الخلال كجبل وجبال  
 وقرئ من خلله ومن  
 خلاله

٨ قوله ( العراقيب )  
 العرقوب العصب الغليظ  
 الموتر فوق عقب الانسان  
 وعرقوب الدابة في رجلها  
 بمنزلة الركبة في يدها البهر  
 بالضم تتابع النفس وبالفتح  
 مصدر يقال بهر الحمل اي  
 عليه

تذرههم \* على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده  
على الابتداء والخبر وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف  
الاول لانه بمعنى مستوفى من اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حباك  
فضله ومررت برجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلانه وبحية  
ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشئ نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه  
وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك  
برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لاعلى  
القياس كما تقدم ذكرها ( قوله فالاول يتبعه ) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف  
فى اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة  
التي هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ونطفة  
امشاج فلان ٤ البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع  
كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع  
الاجزاء ذلك الشئ المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع  
قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسقيكم مما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام ( وقال  
سيبويه افعال واحد لاجمع وجاء قيص شراذم ٥ ولحم خراذيل ٦ وثانيها واحد من  
التعريف والتذكير ( واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم  
استشهادا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل  
اونعت مقطوع رفعا اونصبا كما يحى فى موضعه ( واجاز الاخفش وصف النكرة  
الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر  
مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع  
الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى  
( قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول ) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين  
من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتذكير  
( قوله وفى البواقى كالفعل ) اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع  
والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افراد  
السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله  
فى التذكير والتأنيث او يذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث او حقيقيا مفصولا  
كالفعل ولونظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى  
الخمس البواقى منظورا الى فاعله وكأنا كالفعل لان فاعله حيثئذ الضمير المستكن فيه  
الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر  
العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب  
وبرجلين ضارين وبرجال ضارين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة

٢ قوله ( من جملة العشرة  
الاشياء المذكورة آه ) ينبغي  
ان يجعل بدلا او عطف بيان  
للعشرة لا مضافا اليها العشرة  
لانه استضعف ذلك كما مر  
٣ قوله ( ونطفة امشاج )  
مشيج وامشاج كيتيم وايتام  
صحاح  
٤ البرمة القدر والجمع برام  
بالكسر صحاح  
٥ الترمذ الطائفة من  
الناس والقطعة من الشئ  
وثوب شراذم اى قطع  
صحاح وكذا شراذيم  
٦ قوله ( خراذيل )  
خردلت اللحم بالدال والذال  
قطعته صفارا  
٦ الخردل معروف والواحد  
خردلة

ضاربات كالتقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن\* قوله (ومن ثمه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه) اي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثني والمجموع ضعيف كما يجيء في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه واقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثني الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للتثني والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يتقلبا في حالتي النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لافاعله نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشايعته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كي قعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه\* قوله (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساويا له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذهويدل على ما يدل عليه مفسره فلورجع الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو (واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وقولك مررت به المسكين والجهلور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لاشئ اخص من المضمر ولا مساو له\* قوله (والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذوالالام الابمثلة او بالمضاف الى مثله) ينبغي اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه

لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لافي المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء الجيب واما في النكرات فانت تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجي فعله هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو (فالقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفصره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترب به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرفة باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فاجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿لَنْ اَكُلَ الذُّبَّ﴾ كما يجي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه (واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لغلام) ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلمهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصده الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فيوضع فان بخلاف سائر المعارف كما يجي في باب المعارف (وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول) وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام (وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما

في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ايهام اى الذى لا يشتبّه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم  
الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر  
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابع الغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب  
لاصفة فاسم الاشارة في قولك يزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة وعند غيره وعليه فقس  
واتالم يحز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمه تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص  
فان اكتفى به المخاطب فذاك هو لم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما زاد ادبه المخاطب معرفة  
(فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى  
واشهر) فنقول المضمير لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات  
المعينة للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمى ذلك المعنى  
بالسمية نحو احر و اشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو  
الذى والتى واللاقى وبابها لمشايبته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة ٢ فصاعدا بخلاف  
من وما واما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا  
قليل فروعى ذلك الاكثر واتما يوصف بذو الطائفة وان كانت على حرفين كافي قوله \* قولا  
لهذا المرء ذو جاء ساعيا \* هلم فان المشرقي الفرائض \* لمشايبته لذو الموضوع للوصف باسماء  
الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا (بلى قال  
الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما يحكى والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم نعت  
بالمبهم وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا نعت بالمضاف الى  
المضمير لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف  
الا بذى اللام والموصول لما يحكى وكان القياس ان يوصف كل واحد من المبهمين وبذى اللام  
وبالمضاف الى احده هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه  
مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب  
زيد قال والمنع منه تعسف) وعلى مذهب سيويه لوجاء مثل ذلك فهو بدل لاصفة فان جعلنا  
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمير نعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف  
الى المضمير والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة  
فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى  
اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول نعت بهما هذا  
كله على مذهب سيويه الذى عليه الجمهور (ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف  
المعارف بعضها بعضا على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم  
فهو عنده بدل لا ووصف على مامر وقدتين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام  
الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله \* لهذا المرء ذو جاء  
ساعيا \* قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام لايهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نسخة

٤ واما المضاف الى العلم فينعت  
بكل واحد من المبهمين وبذى  
اللام وبالمضاف الى المضمير  
وبالمضاف الى العلم والى كل  
من المبهمين والى ذى اللام  
واما المضاف الى اسم آه  
نسخه

٦ فعلى نسخة زيادة بان  
اي حكمك بان آه

بهذا الابيض وحسن بهذا العالم) كانه سئل فقبل كان الواجب بناء على قولك ٦ بان  
الموصوف اخص او مساوان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف  
الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال  
كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائيه ( فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات  
وانما تعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن  
تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف  
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين  
فى نفسه كذى اللام لا بالشيء الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه  
تعريفه المستعار فاقصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى  
ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت  
زائدة الا ذو الطائيه وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع  
اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة ( قوله ومن ثمه  
ضعف ) اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار اليها بضعف بهذا  
الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا  
العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم \* ولا بأس ان نذكر  
بعض ما غفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام ( احدها جمع الاوصاف مع تفرق  
الموصوفات \* اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب  
عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيلا جازا افراد كل واحد منهما بوصف وجاز  
جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعرو الظريف والثانى نحو جاءنى  
زيد وعرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على  
التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزبدى وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر المبتدأ  
والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا  
تعريفا وتنكيلا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان  
لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيلا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما  
فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لاسبب العطف  
نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف  
او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد  
مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولا مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى  
ايضا لم يجوز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت  
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الظريف  
عرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عرا الظريف الظريف نعت الشائى بجنبه

ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوتة ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصر بين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا ( واجاز هشام وتعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وتعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتأكيذ جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظريفان وان لم يكن مكررا للتأكيذ فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا ٢ رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والممولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدئين جاز عند سيديويه والتحليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتكبرا نحو قام زيد وقعد عمرو والظريفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو والظريفين واخوك زيد وابوك عمرو والظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدئين او للخبرين ( والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان ( والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمى الاشارة قريبا وبعد اخلافا لسيديويه فانه جعل خبر بهما كفاعلى الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك الممولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتكبرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابني لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى ولا بني معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان الممولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف الممولين تعريفا وتكبرا ( وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة مفعولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف ( واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا لكسائى فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو والظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا \* واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الاعلى من اثنته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لاتعلم قبحعلمها بمنزلة واحدة ( وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات \* اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغايرا الصفات فاما ان تجي

٢ اسمين او فعلين او حرفين

نسخه

٣ او حرفين نسخه

٤ عمرا والظريفين او نسخه



بالصفات على وفق عدده اواقل في الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وزازا واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم زازا وهم شاعر وكاتب وزازا ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم زازا ولو تخالفا تعريفاتنا فليكن في القطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكوا بكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله \* فلا تجعلى ضيفى ضيف مقرب \* وآخر معزول عن البيت جانب \* اى منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله \* فاصبح في حيث التقينا ٢ شريدهم \* طليق ومكتوف اليدين ومن عفا \* اى منهم طليق وقوله من عفاى از عفا الموت اى قاربه وفي الثاني اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر ( وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله \* ٣ كان جولهم لما استقلت \* ثلاثة اكلب يتطاردان \* واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب ( وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا \* اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابرو نفخة واحدة لانه يكون قطعا لشيء مما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلماذا لم يقطع التأكيدي في نحو جاءني القوم اجمعون استعوان والشرط الاخر ان يعلم السامع من انصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلم المتكلم لانه ان لم يعلم فلانعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المجمل فان العلم في الاغلب مستلزم للتجمل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى \* وامراته حالة الخطب \* وقولك الحمد لله الحميد ( وشرط الزجاء في القطع تكرار النعت والآية رد عليه ( فقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا ان اسم الإشارة محتاج الى نعته ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه نعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يحز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجئ نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد انقطع بحرف هو نص في القطع اعنى الواو \* قال \* وباؤى الى نسوة عطل \* وشعثا مراضيع مثل السعالى \* ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق \* لا يبعدن قومي الذين هم \* سم العداة وآفة الجزر \* ٤ النازلين بكل معترك \* والطيون معاقد الازل \* والواو في النعت المقطوع اعتراضية

٢ قوله ( شريدهم )  
الشريد الطريد من عفا  
زعه اى قتله مكانه وكذلك  
ازعه اذا قتله سريعا كذا  
في الصحاح ٣ قوله ( كان  
جولهم ) الجمول بالضم  
بلا هاء الابل التى عليها  
الهواذج كانت فيها النساء  
اولا بمعنى الاحال ايضا واما  
الجمولة بالفتح والهاء فهى  
الابل التى تحمل

٤ النازلون والطيون نسخه

نصبته اورفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للنعوت تعريفا وتكيرا كقوله تعالى ﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده﴾ واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت واتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذا الاتباع بمدا القطع قبج والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترجا نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشبيها نحو بزيد الغاصب حتى وقد ذكرنا في الداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (ويونس اوجب الاتباع في الترجم اما على النعت فيما يمكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيت البائس ومررت به المسكين) والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولولم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يحز قطعه كقوله بزيد البزاز او صاحب الثياب الا بعدل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه نعتا ولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو والاتباع باقي بحاله اذا طال ذيل النعوت كما قال الزجاج في ﴿ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بهم﴾ ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا اجاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يحز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اى في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا (ورابعها حذف الموصوف \* اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بشرط المذكور بعد لكن لا كالأول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوف ففهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تعالى ﴿ومنهم دون ذلك﴾ وقال ﴿وما منا الا له مقام معلوم﴾ اى ما من ملائكتنا الا ملائكة مقام معلوم \* وقال الشاعر \* وما الدهر الا نار تان فتنبها \* اموت واخرى ابغى العيش اكدح \* اى منهما تارة اموت فيها (وحكى سيويه ما منهم مات الا رأيت في حال كذا وقال \* فكلتني ثنتين كالماء \* واخرى على لوح احمر من الجمر \* وقال \* لو قلت ما في قومها لم يتهم \* يفضلها في حسب ٧ وميسم \* فان لم يكن كذا لم يقيم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال \* انا بن جلا وطلاع الثيايا \* متى اضع العمامة تعرفوني \* وقال \* مالك عندي غير سهم وجحر \* ٨ وغير كبداء شديدة الوتر \* كانت بكفى كان من ارمى البشر \* وقال \* كانك من جبال بنى اقيش \* يقعقع خلف رجله بشن \* وانما كثر بالشروط المذكورة لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور \* ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال النعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال \* والمؤمن العائدات الطير يسميها \* ركبنا مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى ﴿وغرييب سود﴾ لان حق غرييب ان يتبع اسود لكونه

نسخه

ه فقط

٦ اى منهما كالماء ٧ ( قوله  
وهيسم الميسم الجمال يتيم من  
اثم كسر تاؤه في لغة ٨ قوله  
وغير كبداء آه الكبداء قوس  
بلاء مقبضها الكف

٢ ( قوله ليس لكم بسى ) بسى اى بمثل قوله ( هموز ) الهمز مثل ٣١٨ الفمرو الضغط يقال همزت الشئ فى كفى

٣ وفى قوله \* كبير اناس  
فى بجاد من مل \* بجر من مل  
لجاورته لاناس تقديرا لا  
لجباد وذلك لان الجبار  
والجور متعلق بمن مل  
والتقدير كبير اناس من مل  
فى بجاد او مشبهها لسانه  
٥ ( قوله مع متبوعه ) يخرج  
البدل لانه هو المقصود عندهم  
دون متبوعه وسذكر الكلام  
عليه فى باب ونذكر ان عطف  
البيان هو البدل ويخرج بقوله  
مع متبوعه المعطوف بلا  
وبل ولكن وام آه اجيب  
عن هذه الثلاثة بان التسابع  
والتبوع معا مقصود ان  
بالنسبة وان كان احدهما  
بالاثبات والآخر بالنفي وهذا  
الجواب ظاهر فى لا ولكن  
واما فى بل فانما يصح اذا  
جاء التبوع فيه مقابلا  
للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا  
لا اذا جعل فى حكم المسكوت  
٦ ( قوله لان المقصود بالنسبة  
معهما احدا الامرين آه ) قد  
يقال احدهما مطلقا نسبة  
اليها على السواء فيصدق  
انهما من حيث الابهام  
مقصود ان بالنسبة وان لم  
يكن شئ منهما بخصوصه  
مقصودا بالنسبة ٧ ( قوله  
لان الصفات يعطف آه )  
قد جوز الز مخشرى وقوع  
الواو بين ه

تأ كيد الله نحو اجر قاتى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الاضرورة والنية التأخير  
كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف  
او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا كرمبارك انزلناه ﴾  
وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه مبارك ﴾  
وقوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله يقوم بحبهم ﴾ ويجوز انه اذلة ﴿ وقال الشاعر \* اقلسيه بطى \*  
الكو اكب \* وربمانويت الصفة ولم ند كر لعلم بها \* قال \* الايهما الطير المرتبة بالضحية \* على  
خاله لقد وقعت على لحم \* اى لحم اى اللحم واذاولى النعت لا او اما وجب تكريره كاذ كرنا فى الحال  
قال تعالى ﴿ لا فارض ولا بكر ﴾ وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف  
اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجربا لجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف  
والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى  
ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر ضبي وهذا حبيب رمانى والذى هو لك الحجر والحب  
لا الضب والرمان ) والخليل بشرط فى الجربا لجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتنسبة  
وجعا وتذكرا وتنا نيشا فلا يجزى الا هذان حجرا ضب خربان ولا يجزى خربين خلافا لسيبويه  
( واستشهد سيبويه بقوله \* فاياكم وحية بطن واد \* هموز الناب ٢ ليس لكم بسى \* بجر هموز  
( وقال بعض البصريين ان التقدير هذا حجر ضرب خرب بجره بحذف المضاف الى الضمير فاستتر  
الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز  
الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اى حيته فبقى هموز ناب ثم لما ضيف هموز الى الناب استتر  
الضمير فيه كفى حسن الوجه ٣ \* قوله ( العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه  
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسأثنى نحو قام زيد وعمرو ) ( قوله مقصود بالنسبة )  
يخرج الوصف وعطف البيان والتأ كيد على ما قال لان المقصود فى هذه الثلاثة هو  
التبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان  
المتبوع بذكر اشهر اسميه ولاشك انك اذا بينت شيئا بشئ فالقصد هو المبين والبيان  
فرعه وكذا انما تجئ بالتأ كيد اما البيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة  
لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة  
الاسم اليه اذا كان مضافا ( قوله ٥ مع متبوعه ) يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم  
دون متبوعه وسذكر الكلام عليه فى باب ونذكر ان عطف البيان هو البدل ( ويخرج  
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما او ٦ لان المقصود بالنسبة معها  
احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه ( قوله يتوسط بينه الى آخره ) ليس من تمام  
الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف  
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

هـ الموصوف والصفة  
لأن كيد اللصوق في مواضع  
عديدة من الكشف وحكم  
المص في شرح المفصل في  
مباحث الاستثناء ان قوله  
تعالى ولها منذرون في  
قوله وما اهلكنا من قرية  
الاولها منذرون صفة  
لقرية فلوا كتنفي بقوله تابع  
يتوسط لدخل فيه مثل هذه  
الصفة فتأمل وقال في امالي  
الكافية ان مثل جام في زيد العالم  
والعالم والعاقل تابع يتوسط  
بينه وبين متبوعه احد  
العشرة وليس بعطف على  
التحقيق وانما هو باق على  
ما كان عليه في الوصفية  
وانما حسن دخول العاطف  
لنوع من الشبه بالمعطوف  
لما بينهما من التغاير  
٩ ولا يجوز نسخه

على بعض كقوله \* الى الملك القرم وابن الهمام \* وليث الكتبية في المزدحم \* وقوله \*  
يا لهف زياية المحرث \* الصابح فالغائم فالآيب \* ٩ ويجوز ان يعترض على حده بمثل  
هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست  
بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز \* قوله ( واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمفصل  
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على  
المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وزيد ) انما اكد بالمفصل في الاول لان  
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كاجاز في الظاهر  
والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيده كان  
كالمعطوف على بعض حروف كقوله فاكدا ولا ينفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من  
حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون  
العطف على هذا التأكيده الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون  
هذا المعطوف ايضا تأكيدها للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الانثى و  
زيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء ومعنى ويجوز  
تأكيده المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضربت انت وضربت انا ( قوله الا ان يقع  
فصل فيجوز تركه ) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله \* فلست بنازل الامات  
\* برحلى او خيالها الكذوب \* او بعدها كقوله تعالى ﴿ ما شر كنسا ولا اباؤنا ﴾  
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيده النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله  
تعالى ﴿ فكذبوا فيهاهم والفاوون \* وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا ﴾  
وقد لا يؤكد الامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول  
الكلام قد يغني عما هو الواجب في حذف طلب الاختصار نحو قولك حضر القاضي  
امراة والحافظ وعورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك  
ان مذهب البصريين ان التأكيده بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيده  
ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب ( واما الكوفيون  
فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيده بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح ) قوله واذا  
عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض ( انما لزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور  
بجازه اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله  
والجرور لا ينفصل من جازه سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون  
كالعطف على بعض حروف الكلمة فن لم يحز اذا عطف المضمر على المجرور الا إعادة  
الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل  
كما يحز في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق  
الا إعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وزيد  
ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في

قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنالك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر  
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينة امر يقتضى طرفين فعرفنا ان تكرير الثانى لهذا  
الغرض فقط فان البس نحو جاءنى غلامك و غلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما  
لم يحجز بلى يجوز لوقام قرينة دالة على المقصود ( فان قلت فأتقول بعد اعادة الخافض أ تقول  
الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور ) قلت النظر  
المستقيم يقتضى ان القول بالثانى اولى وذلك لان القول به فى نحو المال بينى وبينك متعين اذ لا  
معنى للمضاف الثانى كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفى نحو مررت  
بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى فيه معنى اذ لا يقتضى الباء الاولى من حيث المعنى  
اسمين يجران به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور  
فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك فى بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء  
الثانية مجتلفة لثقل الغرض الذى اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور  
عطفاً على المجرور ههنا كما فى مسألة بين ( فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف بمجرور مع تكرر  
العامل بما كان مجروراً به قبل تكرره اعنى العامل الاول لان وجود الثانى لا امر لفظى وهو  
من حيث المعنى كالعدم كما قال سيويه فى نحو لا بالزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى  
ان يحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى زيد فانها  
لا تلغى مع زيادتها وهذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار  
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً كقوله \* فاليوم ٢ قرأت تهجونا  
وتشمتا \* فاذهب فابك والايام من عجب \* واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة  
مستدلين بالشعار ولادليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله  
تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر فى قراءة حزة ( واجيب بان الباء مقدرة والجر  
بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدراً فى الاختيار الا نحو الله لافعلن  
وايضاً لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن  
يكون قسم السؤال لان قبله ﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون  
الامع الباء كما يجئى والظاهر ان حزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا  
نسلم تواتر القراءات السبع ( وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور  
المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد  
قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيده  
المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف ) فان قيل كيف جاز  
تأكيده المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه نحو اعجبتنى جبالك من غير  
شرط تقدم التأكيده بالمنفصل وجاز ايضا تأكيده الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك  
والابدال منه نحو اعجبت بك جبالك من غير اعادة الجار ولم يحجز العطف فى الاول الا بعد  
التأكيده بالمنفصل وفى الثانى الامع اعادة الجار ( فالجواب ان التأكيده والبدل ليسا باجنيين

٢ قدبت نسخ

منفصلين عن متبوعهما لالفاظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع  
او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتأكيذ عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل  
بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جرى ما هو كالجزم من متبوعه  
على ما هو كالجزم من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما  
كالجزم مما قبله ومتصل به واما عطف النسق فنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف  
ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جرى ما هو مستقل  
كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزم مما قبله لمخالف التابع والمتبوع ( فان قلت فهلا  
طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت  
ولم افروا النفس والعين بتأكيذ متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل  
قبل التأكيذ ( قلت ذلك لعل اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل  
ويقعان غير توكيذ نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم تؤكدهما اولا بالمنفصل  
لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتأكيذ نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها  
ثم طردوا الحكم في البواق مع ان ضمائرهما بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس  
واما كل واجع فلا يلتبس بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل  
الظاهرة اصلا فلا نقول جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل  
مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور اولا لان مرتبته المتأخر اثنى ٤  
خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين  
بتقدم تأكيذ مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال  
لان النفس تستعمل غير تأكيذ ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيذا وهذه العلة تبطل عليه  
في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه \* قوله ( والمعطوف في حكم المعطوف  
عليه ومن ثم لم يجوز في ما زيد بقائهم اوقائما ولا ذاهب عمرو الارتفاع وانما جاز الذي يطير  
فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية ) لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف  
عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف  
المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على  
المتن او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى  
ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى  
ما قبله كونه جملة ذات ضمير تأنيديه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى  
ما قبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا  
ضعف \* الواهب المائة الهجان وعبيدها \* ونقول في رب شاة وسختها ان المعطوف  
نكرة كما يحكى في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله \*  
علقها تبا وماء باردا \* وقوله \* متقلدا سيفا ورمحا \* لكنه انما جاز لان المنصوب  
بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على  
فهم المراد اي علقها تبا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب

٤ من نمضه

بناء على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يازيد والحارث اوجب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يالكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يابها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يازيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لارجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يازيد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لارجل ولازيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها ( فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو يازيد اجر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ تجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا خبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالتقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه ( قوله ومن ثم لم يحز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الالرفع ) وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو ( فان قلت فيجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ( قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لاعلام رجل ولازيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه ( وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حلا على المعنى لان المعنى لاقاعد ابواه فهو في حكم ماثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المتني في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لاقبيحة ٣ لانه بتقدير لاقبيحة جاريته ( قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله ( على عطف الاسم والخبر آ ) اي المجموع على المجموع ليكون عطف الجملة على الجملة  
٣ لان الضمير المستحق في قبيحة راجع الى جاريته فكانك قلت لاقبيحة جاريته



في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق ( و اجاب بان هذه الفاء للسببية للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف ( والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا وبغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي قرينتها وكجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسألة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء في زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا لغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لامنع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمر او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا و اياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المعطوف صار من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء و ثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يحز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القيمة ولا ينسبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يحز لان الواو لمطلق الجمع لادلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء و ثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا و اياها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف فلا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء و ثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كاتين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء و ثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اياه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير \* قوله ( واذا عطف على عاملين ٦ لم يحز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا للسيبويه ) معنى قواهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين او المرفوعين على معمولين مختلفين

٤ اذ المعطوف المفرد كجزء  
المعطوف عليه لاجل  
عدم الاستقلال فلما آه نسجه

٦ مختلفين ليس في المفروء  
الا في بعض نسخ

نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلف في الاعراب ولا يعطف العمولان على عاملين بل على معمولي لهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا وبكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عاملين او ثلاثة او أكثر \* اعلم ان الاخفش يحيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكرا خالد فهذا لا يجوز اجزا منهم من يجوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كازعم المصنف من قوله يحيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ( ومنع سيويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فتحسبوا قولهم مررت الى الغزو بجيش والحق ركب لا يجوز اجزا على اسمين اوليت حرف العطف اذا اخبرني مفضولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان نقول وامس وعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فتحذف فيه منع منه الكسائي والفاء وابو على في السعة وذلك اذ لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولان غير عطف لعامل المعطوف والمرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكرا وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال \* اتعرف ام لا رسم دار معطلا \* من العام يغشاها ومن عام اول \* ٢ قطار وتارات خريق كأنها \* مضلة بو في رعيل فجحلا \* فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد وعمرا وبكرا خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد ( قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولي لهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم

٢ قوله ( قطار ) القطار جمع القطر وهو المطر والخريق الريح الباردة الشديدة الهبوب قوله مضلة بو في رعيل فجحلا البو جلد الحوار يحشى لتعطف عليه الوالدة اي الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة ما لم يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل كذا في الصحاح والرعيل اي في قطع

والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتي عمرا وبالظن نحو خرج محمدا واظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يجئ فى حروف العطف ( ولزجج الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير كما ذكرنا وسيبويه يمنع مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا يضاء شحمة اى ولا كل يضاء وقوله تعالى ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ اى وللذين واعتذر ابن السراج لهما فى قوله تعالى ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾ الى قوله آيات او آيات على القرائتين بان آيات اعبدت ٤ توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء ( واما المتأخرون فان الاعلم الشنترى منع نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذا قدمت فى المعطوف عليه انجز على المنجز عنه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو جاز لا استواء آخر الكلام واوله فى تقديم الخبرين على المنجز عنهما ( قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه ٥ لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه ( والمصنف جوز بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيد والحجرة عمرا لكن لا لعللة التى ذكرها الاعلم بل قال لان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرده فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنهبقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما ( قوله خلافا للفراء ) يعنى ان الفراء يجيزه مطلقا وفى هذه الاحالة نظر على ما قلنا ( قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ) اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور ( قوله خلافا لسيبويه ) اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور \* ولندكر بقية احكام العطف فيها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو

٤ قوله ( توكيدا للاولى آه ) وهى قوله لا آيات فالنصب على لفظها والرفع على محلها فى النصب يكون العامل ان وفى الرفع العامل هو الابتداء العامل فى محل الايات وعلى التقديرين الآية من صورة العطف على عاملين

٥ قوله ( لاستواء آخر الكلام واوله ) بذلك يظهر بطلان ما ذكر من ان احدهما يكون مجرورا والالكان المعمولان لعامل واحد

اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية  
اي لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولك  
لمن قال انا صلى ليلا ونهارا في الليل تصلى اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو  
من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم ﴾  
قلت ﴿ اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال  
اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما  
وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخوانها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي  
بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق  
المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى اوزيد وبلى لازيد  
لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر  
نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفيا  
كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول  
لمن قال ٦ مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو  
اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف  
التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق  
الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف  
عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هو قانت آناء الليل ﴾ اي الكافر خير ام من هو قانت (ويجوز  
تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو  
ضربت وعرا او فعمر او ثم عرا او او عرا او لا بشرط ان لا يتقدم المعطوف  
على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد وعمرو وذلك لان العامل يعمل  
في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها  
ولا يستباح كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوعه اي العامل في المتبوع  
فنعم لم يتقدم على ٧ معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون  
اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال  
وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ  
مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد عمرو  
قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد  
فنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل زيد عمرو قائمان وكيف وعمرو  
زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا  
تقدم الخبر نحو قائمان وزيد وعمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل  
على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه  
مقرونا بالا او معناها فلا تقول ما جاءني زيد لا عمرو وانما جاءني زيد وعمرو وذلك  
٢ لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفا نفيا واثباتا كما مر

٦ (قوله مات الناس بلى حتى الانبياء) الظاهر ان لفظة بلى وقعت موقع نعم سهوا من القلم لما سيجيء من ان استعمال بلى في الايجاب شاذ ونقول لعله مامات

٧ معمول نسخه

٢ لكون ما بعد الا نسخه

في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ( ) ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جا آتى ومات الناس حتى الانبياء وقتوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها﴾ فالعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكتزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿والله ورسوله احق ان يرضوه﴾ اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ٣ ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثانى وكذا يجوز زيد قام وعمرو وعلى حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفًا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقتها لهما خلاف ( ) قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما امامن الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام وامامن الثانى نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالو ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذا الاشتراك في الضمير لا يدل على انتهاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكروهما صديقاي واما لا ولكن وبلا واما واو واما فطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه ٣ مبتدئين وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اناك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمه وازيد اضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرو جاءني وقد جئتنيهما واكرمتهما وتقول في اوائلي للإباحة جالس الحسن او ابن السيرين وباحته ويجوز وباحتهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ﴿ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما﴾ وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى ﴿واذا رأوا تجارة اولهوا انقضوا اليها﴾ بافراد الضمير مع ان الانقضاء اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرواية الدلول عليها بقوله رأوا ولا يستكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز ﴿قوله ٤ وكان سيان ان لا يسرخوا غمنا﴾ اوى سرحوه بها واغربت السرح ﴿فقال

٣ وقوله تعالى ﴿واذا رأوا تجارة اولهوا انقضوا اليها﴾ اى الى الرواية

٢ المبتدئين نسخ

٤ قوله ( وكان سيان ان لا يسرخوا ) سرحت الماشية سرحا والسرح السال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقعة سرح اى سريعة

ه قوله ( بات يغشها )  
غشبت الرجل بالسوط  
اذا ضربته به

مع سبان او يسرحوه ( والحق ويسرحوه ) وتقول ازيدا ضربت ام عرا او عرا  
وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد ولكن عمرو اوبل عمرو وقد دعوتهما ( ومنها  
انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى ﴿ فالتق  
الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾ على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تعالى  
﴿ صافات ويقبضن ﴾ اى يصفقن ويقبضن قال ﴿ ه بات يغشها بعضب باتر ﴾  
يقصد في اسوقها وجائز ﴿ اى ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على  
العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا  
لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يمسكون بالكتاب واماوا الصلوة ﴾ ونحو ان الذين  
كفروا ويصدون ﴿ وارسل الرياح فتثير سحابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد  
زيد غدا وبالعكس ( وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذ تاجنا بالبناويل  
نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها  
فرا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فتحو  
مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما  
اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ  
والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتذكيرا دون البواقى  
فقولك جئتك اخاف وراجيا وعند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه  
كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جنى وذلك بالواو  
دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف ﴿ واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا  
عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اى وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمرو  
كذلك قال ﴿ وعرض زمان يا ابن مروان لم يدع ﴾ من المسال الامسحتا او مجلف ﴿  
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذى بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل  
على المعنى اذ معنى لم يدع الامسحتا لم يبق من جوره الامسحت ويجوز ان يكون المعنى  
او هو مجلف واو منقطعة اى بل هو مجلف كما يجئ في حروف العطف اويكون  
مجلف مصدرا عطف على عرض كافي قوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ قوله  
( التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول ) قوله يقرر معنى التقرير ههنا  
ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداة ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه  
صريحاً كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس  
زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم  
اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ( ثمان التأكيد  
يقرر ذلك الامر اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على  
معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله امل الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط  
او لظنه به التجوز فالغرض الذى وضعه التأكيد احدى ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم  
ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احدى هذين

٢ ( قوله فيجب ايضا تكرير اللفظ آه ) ٣٢٩ وقد يكرر المنسوب اليه ثلاثي شك في كونه حقيقة كقولك

أريت الاسد الاسد في موضع يستغرب وجوده فيه

٣ قوله ( في كونه حقيقة ) اي لغوية

٤ قوله ( في النسبة او الشمول بيان للامر ) اطلق النسبة ليتناول كونه منسوباً

وكونه منسوباً اليه فتأمل

٥ قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر

وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن بذلك

الامر من باب كون المتبوع منسوباً اليه وكذا في قوله

تعالى نفخة اه نسخته

٦ وفي اكثر النسخ ولا تقولوا آه وهو سهو

٧ قوله اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة

واحدة قال المصنف في الجواب تقرير امر المتبوع

لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة

لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلاً

وايضاً وان واحدة ان لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم

اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي

مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمناً لا قصداً

الامر من فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به اللفظ فيه تكريراً لفظياً نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو ( وكذا ان ظنت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولاك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيد قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان مع العسر يسرا ﴾ ان مع العسر يسرا لا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازاً وانت تريد المباشرة لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضرباً شديداً او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبق شك ٣ في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة تكلمت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ والثاني ان يظن السامع به تجوزاً في ذكر المنسوب اليه المعين فربما تنسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير النص اي قطع غلامه بامرهم فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير ( والثالث ان يظن السامع به تجوزاً في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد ( قوله امر المتبوع ) اي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه او كونها شاملة عامة له فالتكرير لفظاً او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكونه منسوباً اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكونه مانسب اليه عاماً لاجزائه شاملاً ( وقوله ٤ في النسبة او الشمول ) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شاك في العلو اعظم من ان يوصف وامرى في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوباً اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحوه قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الالهية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوباً اليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا ﴾ ولا من باب شمول الاتخاذ للآلهين وكذا في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلمظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوباً اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملاً لا حاد النفخة اذ لا احادها ( وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظاً واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة



فيجب ان يكون تأكيداً ( واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن  
لامطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة  
تضمناً لمطابقة ( ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة  
فكل مدلول متبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمناً او التزاماً  
وايضاً اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمناً لمطابقة لان  
كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احدهم مدلول اللفظ من حيث كونه جماعاً  
معرفاً باللام المشار بها الى رجال معينين لامدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالاً مجتمعين  
وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظاً كلا  
موضوعاً للثنية التي هي مدلول الرجلان ضمناً وهو مع ذلك تأكيد ( فان قلت بل  
معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدتين هما الزيدان ففهوم  
التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل  
ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة ( قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف  
ومعناه الاثنان لهما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فعني كلا الزيدين  
اثنان الا انه لم يستعمل لفظ اثنان والمدلول لفظ الزيدين ضمناً لمطابقة \* واعلم  
انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنية والاجتماع لاعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ  
الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد  
تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا  
الوحدة والاثنية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه  
المعاني الالفاظ جميع فان الاغلب فيه كالمجيء قطعاً عن الاضافة مع قصدك اجتماع  
المذكورين باعتبار نسبة الفعل ( وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب بعضها  
لم يجيء المنصوباً على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اى لم يشاركه  
احد في المجيء وبعضها لم يجيء الاتباعاً على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا  
الا ان اثنان لم يستعمل مضافاً في المشهور الفصح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو  
بالزيدين اثنان اجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلاً لا تجيء الاتباعاً مضافة في  
التقدير على رأى الخليل وربما نصبت جمعاً وجمع حاليين كجاءني القبيلة جمعاً والقبائل  
جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد كدبه لكن بقاء زائدة نحو جاءني  
القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه  
نحو رأيت عينه ورأيت بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه  
اما مقطوعاً عن الاضافة حالاً كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتيك بهم جميعاً ﴾ اى بهم  
اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيك بهم معاً ومعناه  
انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الايمان او افرقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما  
مضافاً غير تأكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافاً  
تأكيداً وهو اقل الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة ثانية على التأكيد

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فافوقها كما مر باب الحال نحو جاء في القوم ثلاثهم وجاء في ثلاثهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الابد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والالم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاء في رجال ثلاثة قسرين بهذا انك تقول الوصف واحد واثنان وجاعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التأكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا واحد وكلاهما واجعون واخواته لغير معين العدد وثلاثهم واربعهم فافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تو اكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الا يقوله او الشمول والافعالها تأكيدا وصفة سواء (قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول) (اقول ان كان معنى التقرير ماذكرت وهو تحقيق ماثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع نحو جاء في العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو \* اقسم بالله ابو حفص عمر \* اذا فرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الاثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئاً آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات \* قوله (وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجرى في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ ٤ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع واتبع وابضع فالاولان يعلمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البوابة اجمع جمعاء اجمعون جمع) اعلم ان التأكيد اما التقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمننا لامطابقة وذلك بكل او كل واجمع وثلاثهم واربعهم ونحو ذلك واما التقرير اصل النسبة وهو اما تكرير لفظ الاول او تكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المنصل وكل حرف هـ الا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب وهي لا ونم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء اولان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله \* فلا والله لا يلقي لما بي \* ولا للبا بهم ابد اشفاء \* وقوله \* وصاليات

٢ (قوله يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع) اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها لتدل على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره ٣ لكن لا بعينه نسخته ٤ مخصوصة نسخته

هـ الا ما يؤدى نسخته

ككما يؤثني \* والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل  
يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت وضربت وان كان العماد في الاول  
معمولا ظاهرا فاختار عبد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن  
غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم  
والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمدا الاول بمعمول ظاهر  
اختر في عمدا الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره  
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجهها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره  
منفصلا فنقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا  
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير  
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل  
حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب  
المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيتهم اياه لكنهم كما اجازوا تأكيده  
بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيتهم هو  
فالمرفوع المنفصل يقع تأكيده لفظيا لاى متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا  
وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور  
فتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب  
الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل  
لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثني وجعبي التصحيح وباب ما لا ينصرف  
(وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيده في ضربتك اياك بدل وهذا عجيب  
فان المعنيين واحد هو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيده لاتحاد المعنيين  
والفرق بين البدل والتأكيده معنوي كما يظهر في حد كل منهما (وقال الزمخشري في  
مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى  
فهو تأكيده لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يازيد زيد بدل وجب ذلك  
تأكيده لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب  
نحو ثلاث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيد بن استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا  
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك في التأكيده لان  
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا الا ترى انك تقول  
في باب النداء يازيد اذ فعمله كالنداء المسبق لهذا اكله في غير المستقل واما المستقل فتكرره  
بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال \* فإني الى ابن النجاء بغلتي \* اناك اناك اللاحقون  
احبس احبس \* وقال في الحرف المستقل \* لا لا ابوح بحب ٧ مية انها \* اخذت على  
موثقا وعهودا \* او مع فصل كقوله \* تراهما من ابل تراهما \* وقال تعالى \* وهم  
بالآخرة هم كافرون \* ويحسن التكرير اذ ذكرت ما يطلب شيئين اولهما ذيل فيكرر  
المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى \* لا تحسبن \* بالياء \* ان ين يفرحون

نسخه

٧ ثنية

بما اتوا ويحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴿ بالتاء ايضا ﴾ بمفازة من العذاب  
 فانه طال المفعول الاول بصلته ( التاء كيد اللفظي على ضربين لانه اما ان تعيد لفظ  
 الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفقا قهما في  
 الحرف الاخير ويسمى اتباعا ( وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر  
 نحو هنيئامريثا وهو سرير او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام  
 لفظا ٢ وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافرد معنى نحو قولك حسن بسن فسن  
 او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشراى استخرجته  
 (وقولهم اكنعون ابصعون قيل من القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث  
 مشتق من حول كنع اى تام ومن تبصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن  
 البتع وهو طول العنق مع شدة مفررة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ ما قال ابن  
 برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها امامن القسم  
 الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او خبيث نبيث ( وباب الاتباع  
 بعضه مبنى ٤ كحبص بيص وحيث يبت كما يحى في المركب ويجب ان يراعى تجانس  
 اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واوبوص ياء واصله حبص بوص ( وقد  
 يكون مع التاء كيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾  
 بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاء كيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض  
 ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون  
 ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف  
 مستقلا بنفسه مستقيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترجم  
 الذى فيه والفاظ التاء كيد ليست مستقلة مستقنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على  
 بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترجم فتقطع وقلو عطف اوقطعت لكان كعطف  
 الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاء كيد اللفظي  
 بالفاء او ثم فلما يحى في حروف العطف ( وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول  
 فيجرى مجرى التاء كيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو  
 بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله  
 فيجوز ان يكون ارتقا عهما على البدل وعلى التاء كيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا  
 وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطر قومك ليلهم ونهارهم  
 هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاء كيد لان المعنى مطرت اما كننا  
 كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها  
 فيجوز ان يكون ارتقا عها على التاء كيد ولجريا مجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير  
 منها ولا يطر ذلك في ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فليل ضرب زيد الظهر والبطن  
 وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر  
 قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ او تقوية نسخ

٣ على نسخه

٤ قوله ( كحبص بيص )

وقعوا في حبص بيص

اى في فتنة تموج باهلها

متأخرين ومتقدمين تركوا

البلاد حيث يبت اى

منشرين مسرعين

٥ اجمع نسخه

المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثانى على ظهره وبطنه كقوله تعالى ﴿ واختر موسى قومه ﴾ اى من قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا ( قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثانى وتقول مطر قومه الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد ( قوله فالأولان ) يعنى نفسه وعينه ( قوله يعمان ) اى يقعان على الواحد والثنى والمجموع فى المذكر والمؤنث فلو اُحد المؤنث تغيير الضمير فقط تقول وعينه نفسها وعينها وتغيير الصيغ مع الضمير فى مثنى المذكر والمؤنث ويجوعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما وعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلبكما كما يبنى فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم وعينهم والنسوة انفسهن وعيْنهن ( قوله والثانى ) يعنى كلا لثنى المذكر وكلتا لثنى المؤنث تقول كلانا وكلتا كلوا وكلتا هما ( قوله والباقي ) اى كله واجمع الى ابضع لغير المثنى اى للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط فى كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكر المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقي يعنى فى اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اجمع اجمع اجمع وللواحدة جمعا كتعا بتعا بصعا وللجمع المذكر العاقل اجمعون اجمعون اجمعون اجمعون وللجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلان كان او غيره ( ويجوز لك اجراء ما للواحدة اغنى جمعا واخواتها على كل جمع اجمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيى فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينات او بالدور كلها جمعا كتعا بتعا بصعا لتأ ويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جميع المجموع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينات كلهن جمع كتع ( وجوز الانداسى فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات مستشهدا بقول جرير \* اقبلن من ثلثات ٦ اوادى خيم \* على قلاص مثل خيطان السلم \* ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى ﴿ والصافات صفا ﴾ اى الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز فى نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ ذكرنا ( وقد اجاز الكوفيون والاخفش لثنى المذكر اجمعا اجمعا ابصعا ابصعا ولمثنى المؤنث جمعا وان كتعا وان بصعا وان تعاوان وهو غير مسموع \* ( قوله ولا يؤكد بكل واجمع الاذو اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اكرمت انقوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جازيده كله ) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد

٦ قوله ( اوادى خيم )  
خيم جبل قال جرير اقبلن  
من تجران او جنى خيم  
٦ قوله ( ثلثان ) ثلثان  
جبل

يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل  
الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال  
كالشراء والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء  
بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمي والذهب فلا  
تقول جاءني العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الجمي بان يجي  
بعض منه ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيد ان كلاهما لان الزيدان  
لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان  
يقال اختصم زيد وحده ( واجاز الاخفش اختصم الزيد ان كلاهما وهو مردود  
بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين و اشتريت العبد من  
افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله ولكنه لم يمكن رفع ذلك  
الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبد كله لم يرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاستنبه  
برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر  
فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشتريت  
جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما  
ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد  
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي  
يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتمييز عن غيرها اولى من  
تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني مع تأكيد النكرات شئ واحد ٤ وهو  
جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام  
﴿ فتكاحها باطل باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ فهو مثل  
ضرب ضرب زيد ( واما تكرير المنكر في نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله  
تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس في الحقيقة تأكيد اذ ليس الثاني لتقرير  
ماسبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوها  
مختلفة ( وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقنا كدراهم  
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه بعيد  
لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد  
تعريفا وتكريا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودرهم مما ليس بمعلوم المقدار  
فلا خلاف في امتناع تأكيدهما واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ﴿ ياليتني كنت  
صيبا مرضعا ﴾ ٥ تحملى الذلفاء حولا اجمعا ﴿ وقول الآخر ﴿ قدصرت البكرة  
يوما اجمعا ﴾ واما قوله ﴿ اولاك بنو خير وشر كليهما ﴾ جميعا ومعروف الم ومنكر  
﴿ فحمل كليهما على البديل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز  
جمي كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ اما يبلغن عندك  
الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيدا

٢ الوهم  
٣ الاحتمال الثاني منه  
٤ قوله ( وهو جواز  
تأكيدا اذا كانت النكرة  
حكما لا محكوما عليه ) فلا  
يصح على هذا جاءني  
رجل رجل لدفع توهم  
غفلة السامع او اعتقاده  
غلط المتكلم وقد يقال  
المنوع تأكيدا لا تأكيدا  
لفظيا وهذا اقرب ولهذا  
علل عدم الجواز بكون  
تلك الالفاظ معرفة

٥ قوله ( تحملى الذلفاء  
حولا اجمعا ) الذلف  
صغر الانف واستواء  
الارنية يقال رجل اذلف  
وامرأة ذلفاء وبه سميت  
ياقوتة اخرجت من كبس

والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما بلفظان هو بدل لكونه معطوفاً على  
البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي ضربت نفسه  
اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها  
خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون  
حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه في الصفة اولى منه في خبر  
المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيـد للتطويل  
فتناوياً ( وقال هشام اذا عطف على شيء لم تحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف  
عليه دال على انك لم تغلظ فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد وعمر ولا نكربما تجوزت  
في نسبة الضرب الى زيدا وربما غلظت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطف بناء على  
ان المذكر بكر \* قوله ( واذا اكد المضمـر المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل  
نحو ضربت انت نفسك ) قدمضي شرحه في باب العطف \* قوله ( واكتع واخواه  
٧ اتباع لاجمع فلا تقدم وذكرها دونه ضعيف ) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ  
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى  
اتبين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها تقديم  
النفس على صفتها اولى ( واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع  
لما هيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله  
تعالى ﴿ كل شيء هالك الا وجهه ﴾ اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامداً  
واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعال وايضاً  
ان كلا قديع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيـداً واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه  
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه  
اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام هذا المعنى خاف فيهما  
وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايهاشئت من النفس الى اجمع  
لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس واجمع ومتصرفاته  
واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم  
جعلوا النهاية ابضع ومتصرفاته واماذكروا اتباع ومتصرفاته ( قال وهذا يدل على قلته  
والبغدادية جعلوا النهاية اتباع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابضع اتباع وكذا ذكر  
الجزولي والزنجشري قدم اتباع على ابضع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور  
ابضع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع  
وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابضع اتباع ولا خلاف  
انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته ( وقال ابن كيسان تبدأ باتبين شئت بعد اجمع  
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية  
والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع  
جاني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابضع وجع بصع وايضاً جمع تبع وايضاً جمع

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة  
اولى منه في خبر المبتدأ  
نسخه

٧ المشهور بفتح الهمزة وفي  
المقروءة على المص بكسرها



٨ (قوله فسمجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿٣٣٧﴾ ان كلهم دال على الاحاطة آه) هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جمع

بين كلهم واجمعون في الآية  
جله بعضهم على المبالغة  
في الشمول والاحاطة لكثرة  
الملائكة كثرة غير محصورة  
ولا حظ بعضهم ان اجمعون  
بحسب اصل الاشتقاق يدل  
على الاجتماع فلا يعد قصد  
ذلك المعنى مع تلك المبالغة  
تكثير اللفظة ٢ (قوله او  
تخلصهم فان الدهر خلاص)  
الاخلاص الترك ٣ (قوله  
بطن عرعر) عرعر موضع  
٤ (قوله ان البديل هو  
المقصود بالنسبة دون  
متبوعه بخلاف عطف البيان  
آه) الظاهر انهم لم يريدوا  
انه ليس مقصودا بالنسبة  
اصلا بل ارادوا انه ليس  
مقصودا اصليا والحاصل  
ان مثل قولك جاءني زيد  
اخوك ان قصدت فيه  
الاسناد الى الاول وجئت  
بالتاني تمة له توضيحا فالتاني  
عطف بيان وان قصدت فيه  
الاسناد الى الثاني وجئت  
بالاول توطئة له مبالغة في  
الاسناد فالتاني بدل وح  
يكون التوضيح الحاصل به  
مقصودا تبعا والمقصود  
اصالة هو الاسناد اليه بعد  
التوطئة فالفرق ظاهر كما  
حققه المتأخرون ٥ لان  
الابهام آه وقع نسخه

بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب  
المذكور (قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتبون ابصعون ابتهون فكلهم  
تأكيده للقوم واجمعون تأكيده لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأكيده لما قبله (وقال غيره  
الصحيح ان كلها تأكيده لاؤ كد الاول كالصفات المتتالية (وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى  
﴿٨﴾ فسمجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿٣٣٧﴾ ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود  
منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فغناه الشمول والاحاطة  
اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانها كررها ترادف  
لفظين لمعنى واحد وى محذور في ذلك مع قصد المبالغة ﴿٣٣٧﴾ قوله (البديل تابع مقصود بما نسب  
الى المتبوع دونه) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأكيده الوصف وعطف  
البيان كما قال (قوله دونه) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا  
والمقصود بالنسبة من البديل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرده ما قاله في نحو  
جاءني زيد بل عرعر وقال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق (اقول وانا الى الان  
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البديل  
كما هو ظاهر كلام سيويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فتحو  
مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فبديل مكانه ما هو اعرف منه  
ومثله قوله تعالى ﴿٣٣٧﴾ وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ﴿٣٣٧﴾ قال ومن البديل ايضا  
قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اى هم عبد الله وزيد وخالد قال ﴿٣٣٧﴾ يابى  
ان تفقدى قوما ولدتهم ﴿٣٣٧﴾ او تخلصهم ﴿٣٣٧﴾ فان الدهر خلاص ﴿٣٣٧﴾ عرو وعبد مناف والذى  
عهدت ﴿٣٣٧﴾ ٣ بطن عرعر اى الظلم عباس ﴿٣٣٧﴾ قالوا الفرق بينهما ٤ ان البديل هو المقصود  
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول  
(والجواب انا لاناسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا  
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانا قلنا ذلك لان الاول في الابدال  
الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل اولم يد كر كما يد كر في كل  
واحد من الثلاثة صونا للكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم  
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان  
ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر (ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما ما  
احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفه نحو زيد رجل صالح  
او كون اولهما متصفا بصفه والثاني اشهر نحو بالعلم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون  
الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان  
للابهام اولا ثم التفسير ثانيا ٥ وقعا وتأثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد  
فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا

ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من  
جلة بدل الكل ما يكون الثاني موصفا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما  
اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله \* اقسم بالله ابو حفص عمر \* فان ابن  
الخطاب رضى الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه  
عمر ولا من كنية ابو حفص الاياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو  
بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا كان لك خمسة اخوه اسم  
احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيدا احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد  
احد افراد اخيك اى هو واحد من جلة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى  
زيد اخوك فاخوك واحد من جلة من يطلق عليهم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول  
عند الاقتران واما عند الاقتران فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على  
خسة ( والاغلب ان يكون البديل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى  
متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله \* فلا وايك خير منك انى \* ه ليؤذيني  
التعجم والصهيل \* قدر الموصوف اى فلا وايك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك  
لو حذفت الاول في جاءنى زيد العالم لا تحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من  
موصوف فلذا قيل ان الثانى في نحو ٦ العائدات الطير بدل وفى الطير العائدات صفة وبخلاف  
التأ كيد فانه وان كان جامدا لكن ككون معناه مفهوما من المتبوع لو سكنت عليه منع من  
اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبديل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم  
يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأ كيد جازا اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم  
مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جازا ان يعتبره غير مستقل اخرى فالاول نحو  
يا زيدا خ ويا اخانا زيد مبينين والثانى نحو يا غلام بشرو بشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا  
بالنصب وكذا قوله \* انا بن التارك البكرى بشر \* بالجرو وكذا المنسوق يجوز جعله  
مستقلا نحو يا زيد وعرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث ٧ لليلة المذكورة بعينها وانما  
لم يجوز يا زيد وعرا ولا يا زيد وعرو بالتونين كجاز يا غلام بشرو بشرا فى البديل لان العاطف  
كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرة له والفائدة فى بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال  
والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير فى النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثانى بعد ٢ التجوز  
والمساحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصده بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تين ذلك  
بقولك ثلاثة وكذا فى بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد  
به الثانى نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيدا اذا اعجبك علمه وسلب  
زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه  
( وقال سيويه فى قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت  
اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثبت الاسم تو كيدا كقوله تعالى \* فوجد

ه قوله ( ليؤذيني التعجم )  
حجم الفرس و تعجم اذا  
صوت لطلب العلف قوله  
( الصهيل ) الصهيل صوت  
الفرس ٦ قوله ( نحو  
العائدات الطير ) جمع العائدة  
من العود اى المؤمن العائدات  
٨ قوله ( لليلة المذكورة )  
وهى ان المنسوق لا يدل على  
معنى فى المتبوع ولا يفهم  
معناه من المتبوع وكان  
اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى  
نسخه

الملائكة كلهم اجمعون ﴿ وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق  
الاخران البديل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا ٨ فباي شيء يعرف  
المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البديل وفرقوا  
ايضا بينهما بعد وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتكثير بخلاف عطف البيان (والجواب  
تجوز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي \* قوله (وهو  
بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه  
والثالث بينه ٩ وبينه ملاسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره) قوله فالاول  
مدلوله مدلول الاول (فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد  
لكان تأكيذا واخوك بدل على اخوة المخاطب ولم يكن بدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان  
على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر (قوله والثاني جزؤه)  
اي بدل البعض جزؤه الاول نحو كسرت زيدا يده (قوله والثالث بينه وبينه ملاسة بغيرهما) اي  
بين الاول والثاني ملاسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو  
جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط (وانما قيل لهذا  
بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على  
المظروف بل من حديث كونه دالا عليه اجالا ومتقاضياه بوجه ما بحيث تبقى النفس  
عدد ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجئ الثاني ملخصا لما اجل في الاول  
مبنياله (وقال البرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل  
منه على البديل ليفيد ويتم لان اعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد  
لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لا يعجبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهرا  
في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى  
﴿ يسئلونك عن الشهر الحرام ﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين  
وكذا العن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن  
بخلاف ضربت زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء  
آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيفاه وبنو الوزير وكلاؤه لان شرط  
بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة  
على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير  
ان القاتل سيفاه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا (ودليل حصر  
الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول  
بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثاني  
اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضياه بوجه ما  
اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط (وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة

٨ قوله (فباي شيء يعرف  
المخاطب ذلك فيما لم يتكرر  
فيه) يعرف ذلك بمقامات  
الكلام وقرائن الاحوال فان  
كان المناسب للمقام المبالغة  
في الاسناد وتكرار الحكم حل  
على قصد تكرير العامل  
وان كان المناسب له مجرد  
التوضيح حل على عدم  
القصد ٩ وبين الاول نسخه

اقسام ابدأ وهو ان تدكر المبدل منه عن قصود وتمدث ثم توسم انك غلط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمد الشعراء كثير المبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى على كقولك هند نجم بدر شمس كأنك وان كنت معتمد الذكرك تغلط نفسك وتري انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس (واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار (واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تداركه بذكر المقصود ولا ينجى الغلط الصريف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطنة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقة الاضطراب عن الاول المغلوط فيه بل ومعنى بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البديل هو الغلط (وبدل الكل من الكل يجب موافقته للتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لاني التعريف والتشكيك واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناسية ناصبة كاذبة اعلم ان البديل والمبدل منه في الابدال الاربعة يتبعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل يزيد اخيك برجل اخ لك يزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض يزيد رأسه برجل رأسه يزيد رأسه برجل رأسه امثلة الاشمال يزيد علمه برجل علمه يزيد علمه برجل علمه امثلة الغلط يزيد الحمار برجل حمار يزيد حمار برجل الحمار (قوله وان كان نكرة) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فغنت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان درويت نكرة بالنصب فالعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة (قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز تركه اي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى (بالواد المقدس طوى) اذا لم يجعل ٦ طوى اسم الوادي ٨ بل كان مثل حطم وختع من الطوى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقدس وقول الشاعر \* انا وجدنا بني جلان كاهم \* كساعد الضب لا طول ولا قصر \* اي لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله \* فلا وايبك خير منك \* البيت فان لم تغد النكرة الا ما افاده الاول لم يحز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو يزيد رجل وقدمه انه لا فائدة فيه \* قوله (ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل الامن الغائب نحو ضربته زيدا) هذه قسمه اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمه البديل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتشكيك فامثلة الكل من الكل وهما مظهران يزيد اخيك واذا كانا مضميرين فنحو لقيتهم ٨ اياهم اذا تقدم لفظا الزيدان واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والتهاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو توكيد لنظري لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا

٦ طوى اسم موضع بالشام  
تكسر طاءه وتضم ولا  
يصرف فن صرفه جعله  
اسم وادومكان وجعله نكرة  
ومن لم يصرفه جعله بلدة  
وبقعة وجعله معرفة وقال  
بعضهم طوى وطوى الشيء  
المتنى وهو صفة وليس يعلم  
وهو مصروف لا غير وقالوا  
في قوله تعالى انك بالواد  
المقدس طوى طوى مرتين  
اي قدس وقال الحسن اي  
ثبت فيه البركة والتقدس  
مرتين ٧ (قوله بل كان مثل  
حطم وختع) ختع في الارض  
اي ذهب وليل خيع على  
مثال صرداي ماهر بالدلالة  
٨ اياها نسخه

كاهم في مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد وكذا في مررت بك انت  
وبه هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك  
ولورجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رأيت  
زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته  
زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده  
ثم قطعت اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقعت زيدا اياه والنحاة يوردون في مثله  
نحو يد زيد قطعت زيدا اياه ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن  
ذكرنا جلتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثلة  
الاشتمال كرهت زيدا جهالتهم والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالتهم وابغضته اياه والمضمر  
من المظهر كرهت زيدا ابغضت زيدا اياه والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالتهم  
وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياه اذا تقدم ذكر زيد  
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياه مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد  
كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول  
على الثاني لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية بدل البعض ولا بد في بدل البعض  
والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما  
ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى ﴿ قتل  
اصحاب الاخدود النار ﴾ لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا ( وقال الكوفيون  
يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف  
المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله ﴿ لح في لحاف الضعيف والبرد برده ﴾ ( قال ابن  
الخشاش لا يجوز جاءني زيد لاخ اي اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل  
فقد مضى في باب التأكيد ( قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر ) الى آخره \* اعلم ان بدل  
البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب \* قال  
الشاعر في بدل البعض \* او عدني بالمجن والاداهم \* ٢ رجل ورجلي شنة المناسم \* وقال في  
الاشتمال \* ذريني ان حكمك ان يطاع \* وما الفيتني حلمي مضارعا \* بخلاف بدل الكل من الكل فان غير  
الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول \* قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد  
ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجوز يزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة  
لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من  
احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما عرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من  
المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف  
وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا  
لكان الثاني تأكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ ( قوله رجلى ) منصوبة  
بدل من الضمير المنصوب  
وتقديره اوعد رجلى  
بالمجن والاداهم وهى  
القيود الواحدا هم ورجلى  
غليظة لاننا لم نجعلها في القيد  
وقبل معناه اوعدني بالمجن  
واوعد رجلى باداهم  
وتقريره انه عطف على  
عاملين والقول الاول اولى  
٢ ( قوله رجلى ورجلى  
شنة المناسم ) الشن بالتحريك  
مصدر شنت كفه اي غلظت  
وخشنت ورجل شن  
الاصابع وكذلك العضو  
والمنسم بالكرم خف البعير

ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الاترى الى حواز مررت بزيد رجل  
ما قل قرب نكرة افادت مالا تفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في  
تلك النكرة ( واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ لِيَحْمِمْكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لِأَرْيَبَ فِيهِ الَّذِينَ  
خَسِرُوا ﴾ والباقيون يقولون هونعت مقطوع للذم امام رفوع الموضع او منصوبه ولا  
يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الاترى الى  
قوله تعالى ﴿ وَيَلْ لِكُلِّ هَمَزَةٍ لِمَزَةٍ الَّذِي جَعَلَ مَالًا ﴾ ( وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير  
اللازم الاستتار وهو في افعال امرا وتفعّل في الخطاب وافعل وتفعّل واذا وقع ما يوهّم ذلك  
فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجّبني جالك اى تعجّبني جالك ولعل ذلك  
استقبحا لا بديل الظاهر مما لا يقع لظاهره ولا ضميرا بارزا واذا ابدل بما تضمن معنى الاستفهام  
فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليسين انه بدل من متضمن الاستفهام  
واما قوله تعالى ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْبَنَاءِ الْعَظِيمِ ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل  
( واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة  
هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس  
في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب  
عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو  
ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاء زيدا كريم ٤  
وقديعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ٥ \* وكانه لهق السراة كانه ٦ \* ما حاجبيه  
معين بسواد \* ولم يقل معينان \* وقال ان السيوف عدوها ورواحها \* تركت هواذن  
٧ \* مثل قرن الاعضب \* ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل  
من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ  
إِنَّمَا يَضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ وكقول الشاعر \* ان على الله ان تبايعا \* تؤخذ كرها او نجى  
طايعا \* ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تأكيذا لا بد لا نحو ان تنصر تعز نصرك  
ولا اعرف به شاهدا والذي يفصل به مذكوران كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز  
في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَنَّتَيْنِ الَّتِي قَاتَلْتُمَا  
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ الآية اى منهم فئة وقال الشاعر \* وكنت كذى رجلين رجل صحيحة \*  
واخرى رمى فيها الزمان فشلت \* يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين لرفع نحو مررت  
برجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البديل باضمار اعني كما مر في  
باب لوصف \* واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدى بالنعته ثم بالتاكيد ثم بالبديل ثم  
بالمسوق اما الابتداء بالنعته قبل التأكيذ فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا يؤكّد ( وابن  
كيسان يقدم التأكيذ على النعت اذا نعت يفيد مالا يفيد الاول بخلاف التأكيذ وانما يقدم  
التأكيذ على البديل لان مدلول البديل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التأكيذ

٤ ( قوله ) وقديعتبر الاول  
في اللفظ اى في البديل  
مطلقا

٥ ( وقوله ) وكانه لهق آه  
اللهق بالتحريك الابيض  
وسراة كل شئ ظهره  
ووسطه

٦ قوله ( ما حاجبيه معين )  
ما في قوله ما حاجبيه زائدة  
والعين سواد اى صب  
السواد فيه يعنى انه ابيض  
ولا سواد فيه الا في حاجبيه  
والشاهد فيه في بدل  
الحاجبين من الضمير المتصل  
في كانه وضمير معين بسواد  
يرجع الى الضمير في كانه  
لا الى الحاجبين

٧ قوله ( مثل قرن الا  
غضب ) الا غضب مكسور  
القرن الداخل

مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه  
 اما بالكلية او بالعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجتنبي من متبوعه \* قوله  
 ( عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسام بالله ابو حفص عمرو فصله من  
 البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر ) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه  
 لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق  
 لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند الحاجة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم  
 فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحذف بهذا الحد  
 الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحذف بدل الغلط بما حذبه المصنف مطلق  
 البدل ( قوله \* اقسام بالله ابو حفص عمر \* قصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب رضي  
 الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيدواني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم  
 يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف  
 بعيره \* اقسام بالله ابو حفص عمر \* ٨ مامسها من نقب ولادبر \* اغفر له اللهم ان كان  
 فجر \* وعمر مقل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى  
 التقيا فاخديده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده  
 وكساه ( قوله في مثل \* انا ابن التارك البكرى بشر \* قال اما قلت في مثل اشارة الى  
 ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا خانا الحارث ٩ ولا يجوز لوجعل بدلا  
 لعدم جوازها ٩ الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت  
 ما عليه في باب البدل ( والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت  
 على ان الثاني عطف بـلن لابدل ( والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب  
 بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للرار الاسدي وتماه  
 \* عليه الطير ترفيه وقوعا \* ٢ فعليه الطير ثاني مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى  
 المصير والافهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان مبتدأ فهو حال  
 من الضمير المستحق المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو وجوده  
 الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف  
 زيد علمه وخصلة من خصال عمرو وجوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا  
 منه يده حذف المعطوف عليه واقم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام  
 المستثنى مقامه في نحو ما جاء في الازيد وهذا اخر قسم العربات من الاسماء والحمد لله رب  
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين \* ثم الحمد  
 لله على درك السؤال وبلوغ الغرض المأمول ثم الجزء الاول  
 بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله ( مامسها من نقب  
 ولادبر ) نقيب البعير  
 بالكسر اذارقت اخفافه  
 ونقب الخف الملبوس اى  
 تخرق والدبر تخرق ظهر  
 الدابة من الركوب ونحوه  
 ٩ الحارث نسخته  
 ٢ فالتارك ان عديناه الى  
 مفعولين فقوله عليه الطير  
 ثانيهما والافهو حال نسخته



فهرس الجزء الاول من شرح الكافية للجم الائمة محمد بن حسن الرضى

٠٠ ونونهما	٠٢ (الكلمة) وتحققها مع الكلم واشتقاقها
٣٣ التقديرى للتعذر والاستئقال	٠٠ وإطلاقها على القصيدة
٣٥ (غير المنصرف)	٠٣ الفرق بين القول والكلام واللفظ
٣٦ مشابهة الاسم للفعل ثلثة	٠٠ وبيان المفرد والمركب
٣٨ حكم غير المنصرف وما يجوز صرفه	٠٤ دفع المناقاة بين الوحيدة والجنس وأنه
٣٩ جمع الاقصى والفا التانيث	٠٠ على ضربين موضع توافق المبتداء
٤٠ العدل	٠٠ للخبر ووضع المركبة
٤٤ وزن الفعل من الاسماء ثلثة اضرب	٠٦ قسمة الشئ الى جزئياته
٤٦ الوصف والصفات الغالبة	٠٧ دفع التناقض فى قولك من حرف جر
٤٨ التانيث	٠٠ وتحقيق اتصاف الالفاظ بالاسمية والفعلية
٥٢ المعرفة	٠٧ (الكلام) والفرق بين الجملة والكلام
٥٣ العجمة	٠٠ والاسناد والاخبار
٥٤ منتهى الجوع	٠٩ (الاسم) وما فيه معنى الحرف قد يكون
٥٨ منع الصرف مقدم على الاعلال	٠٠ مفردا وقد يكون جملة
٥٩ التركيب والالف والنون	١٠ الفرق بين من ولفظ الابتداء
٦١ وزن الفعل	١٢ معنى كاف الاسمية والحرفية
٦٤ العلمية المؤثرة ثلثة اضرب	١٢ استقلال معنى اسمى الاستفهام
٦٧ اختلاف سيبويه والاختفش فى اجر	٠٠ والشرط وخواص الاسم ومعنى الحد
٧٠ جميع الباب باللام والاضافة ينكسر	٠٠ والاطراد والانعكاس
٧٠ (المرفوعات) (الفاعل)	١٤ بيان اقسام التنوين
٧٣ موضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول	١٥ قد يقصد بالثنية والجمع التكرير
٧٥ موضع وجوب تأخره عنه وحذف	١٦ (المعرب)
٠٠ الفعل والفاعل	١٦ الفرق بين المعرب والمبني فى الحكم
٧٧ تنازع الفعلين	٠٠ (الاعراب)
٨٣ (مفعول مالم يسم فاعله) وقيام الجملة	١٩ المحتاج الى تمييز معانى الكلام على ضربين
٠٠ المؤلة مقام الفاعل ونائبه	٢١ بيان اختلاف ناصب الفضلات
٨٥ (المبتدأ والخبر)	٢٢ وحذف حرف الجر لزوما
٨٦ المبتدأ الذى لا خبر له	٢٠ وضع الاسماء لتستعمل مركبة
٨٨ بيان عامل المبتدأ والخبر واصله التقديم	٢٣ انواع الاعراب
٨٨ وقوع المبتدأ نكرة بلا تخصيص او معه	٢٥ (العامل)
٩١ كون الخبر جملة	٢٦ بيان عامل المضاف اليه وتقسيم اسماء
٩١ بيان الرابطة والظرف يقدر بجملة	٠٠ المعربة
٩٤ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم	٢٦ اسماء الستة
٠٠ عين ولا حال منه ولا صفة له	٢٩ بيان اختلافات علامة التشديد والجمع

٩٥	جواز رفع بعض الظروف	١٤٣	تابع تابع المنادى
٩٦	وقوع اليوم خبرا عن لفظ الجمعة	١٤٥	نداء يا الله خاصة
١٠٠	والسبت	١٤٧	المنادى المضاف الى ياء المتكلم
٩٧	اشتمال المبتدأ ماله صد الكلام	١٤٨	ترخيم المنادى
٩٨	تضمن الخبر المفرد ماله الصدر	١٥٣	ما حذف للترخيم في حكم الثابت
١٠٠	تعدد الخبر بلا عطف او معه	١٥٦	اشتمال النداء في المندوب وزيادة
١٠١	تضمن المبتدأ معنى الشرط في الخبر	١٠٠	الالف في اخره
١٠٣	حذف المبتدأ والخبر جواز وكذا	٩٥٩	يجوز حذف حرف النداء
١٠٥	اسم الجنس اما للاستغراق او الخصوص	١٦٠	ويحذف المنادى
١٠٧	جواز رفع الحال مسدا لخبر	١٦٢	ما ضمير عامله على شريطة التفسير
١٠٩	اصل المبتداء التعريف وتعدد	١٦٤	ما يجب الصدر
١٠٩	(خبران واخواتها)	١٦٧	الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله
١١١	(خبر لا نفى الجنس)	١٦٩	التفسير على ضربين
١١٢	(اسم ما ولا المشبهتين بليس)	١٧٠	ما يختار فيه الرفع بالابتداء
١١٢	(المنصوبات) فنه المفعول المطلق	١٧٢	ما يختار فيه النصب بالعطف
١١٦	حذف فعله جواز او وجوبا	١٧٥	ما يستوى الامر ان
١١٨	وضابطة السماعي	١٧٦	ما يجب النصب
١١٨	اسماء اصوات مقام المصادر	١٧٨	تفصيل ما يشتغل عنه المفسر من الضمير
١١٩	والمصادر المضبوطة	١٨٠	التحذير
١٢٣	مواضع القياس ستة	١٨٣	(المفعول فيه) وتفسير المبهم من المكان
١٢٣	توكيد لنفسه واغيره	١٨٥	نصب الفعل جميع انواع الزمان
١٢٤	اجدك لا تفعل ١٢٧ (المفعول به)	١٨٦	لفظ مكان وكذا لفظ الموضوع والمقام
١٢٩	حذف فعله جواز او وجوبا في	١٨٧	وظرف الزمان على ضربين واسماء الشجر
١٣١	اربعة مواضع لازعائك ومن انت	١٨٩	الظرف المتصرفه وغير المتصرفه
١٣٢	زيد وعذيرك واهلك والليل	١٩٠	انصرف الظروف وعدم
١٣٣	وكليهما وتمرا والكلاب على البقر	١٩١	انصرافها
١٣٦	المنادى	١٩٠	اعلام الاجناس وما يكثر جعل
١٣٩	وبناءه على ما رفع به	١٩١	المصدر حينما
١٤٠	لام الاستغاثة	١٩٤	(المفعول له) والعلة الحاملة والغائبة
١٤١	توابع المنادى	١٩٨	(المفعول معه) وعامل المفعول معه
	لزوم اللام في الاعلام واقسامها	٢٠١	(الحال) عامل الحال
	الاعلام الغالبة اربعة اقسام	٢٠٤	وجوب تقدمها
	نداء المعرفة باللام	٢٠٧	عدم اشتراط الاشتقاق في الحال
		٢٠٩	والصفة
			مادل على حديثين على ضربين

- ٢١١ كونها جملة خبرية وما فيها من الرابط  
٢١٢ حذف العامل  
٢١٤ الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد  
... الفعلية كما بعد الاسمية  
٢١٥ اختلاف عامل المؤكدة ( التميز )  
٢١٧ معنى المقدار  
٢١٨ معنى تمام الاسم  
٢٢١ التمييز عن النسبة وهو اما اسم او صفة  
٢٢٤ ( المستثنى ) وهل هو مشترك لفظي او لا  
٢٢٥ دفع التناقض في الاستثناء بوجوه  
٢٢٦ اعراب المستثنا والاختلاف في عامله  
٢٢٨ بيان قسمي المنقطع مع تحقيق لا عاصم  
... اليوم آه  
٢٣١ بيان شرط اختيار البديل في المستثنى  
٢٣٥ الاستثناء المفرغ  
٢٣٥ المفعول معه يجئ بعد الا  
٢٣٦ الاستثناء في التوابع وما فيه من  
... الاشكال وحله  
٢٣٧ تعذر البديل على اللفظ  
٢٤٠ بيان انواع الستة من احكام الاستثناء  
٢٤٤ مجرور بعد غير سوى وسواء  
٢٤٥ وغير صفة جلت على الا  
٢٤٧ واعراب سوى وسواء  
٢٤٧ تفصيل لاسما  
٢٤٩ الواو الداخلة على لاسما اعتراضية و  
... جواز كونها عاطفة ولا خبر لا ولا لاسما  
... محذوف ولا سواء مقام لاسما ومطلب  
... هم  
٢٥٠ حرف النفي مع الافيد معنى الشرط  
... والجزاء يدخل الاول ما يعنى الاعلى  
... الماضى اذا تقدمهما السؤال  
٢٥١ خبر كان واخواتها وبيان خصائصه  
... من وقوع خبر كان ماضيا بلا قداو عدمه  
٢٥٢ حذف عامل كان
- ٢٥٥ ( اسم ان واخواتها )  
٢٥٥ ( المنصوب بلا التى لنفى الجنس )  
٢٥٦ وجه بناء اسمها وان النكرة في  
... سياق النفي تفيد العموم  
٢٥٦ دخول الجار على لاء التبرئة والجملة  
... التينية لا محل لها من الاعراب  
٢٥٧ بيان مشابة لا التبرئة لان  
٢٥٩ الجملة الاسمية مقدرة بالفعل في الدعاء  
... عدم تكرير تكرير لافى الموضوعين  
٢٦٠ تأويل العلم بنكرة وفي مثل لاحول  
... آه خسة اوجه  
٢٦٠ تجويز عمل العالمين المتماثلين في معمول  
... واحد  
٢٦١ دخول الهمزة على لا واعراب نعت  
... اسم المبني وعطفة  
٢٦٥ الفصل بين المضافين باللام المقحمة  
... وبالظروف  
٢٦٦ ( خبر ما ولا المشهتين )  
٢٦٧ بيان ان العازلة وعملها  
٢٧١ لفظ لات كربت وتمت  
٢٧٢ ( المجرورات )  
٢٨٣ الاضافة المعنوية  
٣٧٥ اضافة غير الى ضد واحد  
٢٧٧ الاضافة اللفظية  
٢٧٨ اضافة اسمى الفاعل والمفعول الى  
... معمولها  
٢٨٠ افادة اللفظية التخفيف  
٢٨٣ حكم المضاف الى السبب والاجنبى  
٢٨٥ عدم جواز اضافة الصفة الى  
... موصوفها وبالعكس  
٢٨٦ اضافة ذا واذات وذا صبح وذا غبق  
٢٨٨ جوز الكوفون اضافة الشئ الى  
... نفسه مع اختلاف اللفظين و اضافة  
... افعل التفضيل  
٢٨٩ حكم اى فى الاصفة حكم افعل

٣٢٠	اجاز الكوفية ترك الجار اذا عطف على الضمير المجرور ومنع تواتر القراءات السبع	٢٩١	احكام الاضافة من حذف المضاف وحذف المضاف اليه والفصل بينهما
٣٢١	المعطوف في حكم المعطوف عليه	٢٩٢	المضاف الى ياء المتكلم من الصحيح او المعتلة
٣٢٣	العطف على العاملين مختلفين	٢٩٥	حكم اسماء الستة عند اضافتها
٣٢٥	احكام العطف من حذف الواو مع معطوفها وكذا ام مع معطوفها و	٢٩٦	حكمها عند القطع
...	حذف الواو من دون المعطوف و	٢٩٨	(التوابع)
...	حذف المعطوف عليه بعد بلي وعدم حذفه	٢٩٩	الكلام على عامل التوابع وعامل
...	بعد حرف التصديق والعاطف ام	...	البدل وبديلة الجار والمجرور من الجار
...	واما جواز تقديم المعطوف بالواو	...	والمجرور
...	والفاء وثم واو	٣٠١	(النعت) والصفة العامة والخاصة
٣٢٧	ومطابقة الضمير للمعطوف باو وحتى	...	ومن العامة الخال والخبر
...	وغيرهما	٣٠٣	فائدته التخصيص والتواضع آه
٣٢٧	لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى	...	وعدم اشتراط اشتقاقه
...	المعطوف باو وعطف الفعل على الاسم وبالعكس عطف الماضي على	٣٠٤	من الجوامد الواقعة صفة اماماعى
...	المضارع وبالعكس وعطف المفرد على	...	وقياسى ككل وجدو حق وشرعك
...	على الجملة وبالعكس اذ تجانسا وتطابق	...	وحسبك
...	الصفة والموصوف اكثر من تطابق	٣٠٦	والسماعى ضربان
...	المبتدأ والخبر والحال وصاحبها ونجوز	٣٠٧	وصف النكرة بالجملة وانها ليست
...	المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد	...	نكرة ولا معرفة
(التأكيد) ٣٠٠	الفرق بين الفاظ التأكيد اذا اضيف	٣٠٨	وصف بحال الموصوف وبمتعلقه
...	او قطعت عن الاضافة والاثنان	٣١٠	مطلب سواء عليهم ما نذرتهم الاية
...	لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح	٣١١	المضمر لا يوصف وكذا ذو اللام
٣٣٢	التأكيد اللفظى على ضربين	٣١٢	مراتب التعريف
٣٣٣	قد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف	٣١٣	الترم وصف باب هذا بذى اللام
...	بخلاف المعنوى وافادة بعض	٣١٤	احكام النعت من جمع الاوصاف
...	الابدال معنى الفاظ الشمول	...	مع تفرق الموصوفات
٣٣٦	التأكيد بالنفس والعين وبكل واجمع	٣١٥	وتفريق الصفات مع جمع الموصوفات
٣٣٧	(البدل)	٣١٦	قطع الصفة رفعا ونصبامع ان واوها
٣٣٩	للبدل اربعة اقسام	...	اعتراضية
٣٤٠	كون المبدلين معرفتين او نكرتين	٣١٧	حذف الموصوف وتقديم ما يصلح
٣٤٠	وظاهرين ومضميرين وابدال الضميرين	...	لنعت بابدال المنعوت والجرب الجوار
٣٤٣	(عطف البيان)	٣١٨	(العطف)
		٣١٩	ولا يبعد العامل الاسمى والجار والمجرور
			عطف على مثلها ام المجرور على المجرور

اِسْتِیْرَاجَاتُ

## استدراكات

﴿ ٢ ﴾

٨ ( قوله وعلى ما فسرنا الوضع آه ) اى على وجه يكون احترازا عن شئ فلا يجه ان ذكره تصريح بما علم التزاما ٩ ( قوله خلاف المشهور آه ) وايضا فقوله لفظ مغن عن الوضع بمعنى الصوغ فيكون ذكره ليتعلق به قوله لمعنى ٢ ( قوله ومعنى اللفظ مايعنى به ) قيل المعنى مصدر بمعنى المفعول او اسم مكان استعمال فيه او هو مخفف المعنى يقال عرفت ذلك فى معنى كلامه وفى معناه كلامه وفى معنى كلامه

﴿ ٤ ﴾

٥ اللغوى فلا يلزم الدور هذا ما قيل فى توجيه كلامه وحينئذ يكون نحو مسلمان وبصرى وضویر بی کلمة حقيقة وان سلم ان اجزائها تدل على اجزاء معانيها لا كلمتان صارتا بالامتزاج فى حكم كلمة واحدة كما اختاره الشارح لكن لقائل ان يقول يلزم على هذا ان يكون مثل قالوا وقالوا وقلت داخلا فى حد الكلمة مع انه بجلة مركبة من فعل وفاعل فتأمل ٣ ( قوله احترز بقوله وضع عن لفظ آه ) اى قديلا على هذا المعنى كما اذا سمع من وراء جدار فيخرج ح عن الحد بقيد الوضع واما اذا علم حيوته بالمشاهدة فلا دلالة له اصلا فيخرج عن الحد بقوله لمعنى وعلى هذا فلا منافاة بين اثباته للمهملة او لا معنى وبين اخراجه بقوله لمعنى ثانيا واما قوله وقدمر فهو اشارة الى ان هذا الاحتراز انما يتصور اذا فسر الوضع بالصوغ كانه عليه بقوله عما صيغ ٤ ( قوله فالجواب ان اللام آه ) بل لتعريف الماهية والطبيعة ٥ ( قوله فيناقض ) قيل فعلى هذا ينبغي ان لا تصح ارادة الاستغراق فى مثل اللفظة والكلمة والتمرة وان لا تصح ان يقال كل لفظة ولا كل تمرة خير من جرادة بقصد العموم قلنا المتافى للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد ولذلك قال كل الانسان ولم يقل كل انسان واما صحة استثناء اى فرد اريد من الانسان ههنا فباعتبار ان ثبوت هذا الحكم للكل انما هو ثبوته لكل فرد لا باعتبار انه اريد بلفظ الانسان كل فرد منه ٦ ( قوله والمقصود فى هذا الموضع هو الثانى آه ) قيل فعلى هذا لا يكون الوحدة مرادة اصلا وان كانت الماهية متصفة بها فتأمل ٧ ( قوله ان قيل لم لم يقل لفظة آه ) التوافق بينهما فى التذكير والتأنيث انما يجب بثلاث شرائط الاول ان يكون الخبر مشتقا او فى حكمه الثانى ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كجريح الثالث ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث فى هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه

## استدراكات

﴿ ٩ ﴾

ح معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه تارة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة للملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظته العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظته العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الابد كمتعلقه وهذا معنى ما قيل الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لاتعين الا بالنسب اليه فلما يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لافي العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيعقل بتعقله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولقطة من موضوعه لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستعمل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلانستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها اوجبا اذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليتمكن ان تعتبر تلك النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لاتتعقل الابد كمتعلقاتها ولما كان وضعها لتلك الجزئيات وضعا واحدا لم يلزم ان يكون لقطة من مشتركة بينهما ٣ قوله ( فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره ) جعل معنى الحرف حاصلا في لفظ آخر بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك اللفظ لا يدل عليه وكل ذلك لاحصائه لان معنى اللام متعلق بمعنى الرجل حقيقة لا بلفظه وكذلك الاستفهام متعلق بمعنى الجملة واذا تضمن لفظ معنى لفظ آخر دل عليه كما في اين ومتى والا فلا تضمن اصلا



## استدراكات

﴿ ١٠ ﴾

هـ هو لقصور في معناه بحسب المعقولة لالقصور في دلالة ٧ قوله ( الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء آه ) اذا كان كل واحد منهما موضوعا لذلك المعنى فلم صار ذلك المعنى في نفس احدهما مطابقة دون الاخر فان قيل اراد ان لفظ الابتداء وضع لذلك المعنى مطلقا ولفظ من موضوع له من حيث انه حاصل في غيره قلنا معنى الابتداء امر واحد حاصل في غيره متعلق به فجعل احدا للفظين موضوعا له في نفسه والاخر موضوعا له من حيث انه متعلق بغيره عار عن الفائدة على قياس ما قيل في اشتراط ذكر المتعلق وايضا اعتبار هذه الحيثية في معنى من لا يخرج عن الاستقلال وصلاحيية الحكم عليه كما اذا قيل الابتداء الحاصل في الغير فالحق اختلاف المعنى وان معنى من الابتداءات المخصوصة الملحوظة في غيرها واما اذا لوحظت بالذات كقولك ابتداء السير من البصرة صارت معاني مستقلة لكنها بهذا الاعتبار ليست معنى من

## استدراكات

### ﴿ ١١ ﴾

ف فتوهم انه له وعلى تقدير تسليم انه له فالماضى حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شئ منهما زمان معين بل الزمان العين من لوازم مدلوليهما ٧ ( قوله وغيره غير والحق انه بمعنى المضى آه اى العبور بمعنى المضى ) فلا يرد على هذا المص ايضا كما يرد الماضى والمستقبل

### ﴿ ١٢ ﴾

ه الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة بخلاف الحد فانه يجب اطراده وانعكاسه ولا حاجة الى هذا العدول عن الظاهر فان المطرد المنعكس يسمى عند النحويين حدا اى معرفا والمطرود الذى لا ينعكس يسمى عندهم خاصة قال المص فى شرح منظومته نعى بالخصيصة الامر الذى اذا وجد دل على الثبوت واذا فقد لم يدل على الانتفاء فيطرود ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص من المحدود

## استدراكات

### ﴿ ١٣ ﴾

هـ جعله حالا والالقال ناطقة و ايضا يدفعه قوله صوت الحمار ٦ ( قوله فتقصوه  
مالايكون معمول الفعل ) اى المضارع اى منه ٧ ( قوله ودج ) دج صياح للدجاج  
٨ ( قوله فاذا سميت بالاسم ) اى جعلته علما ٩ ( قوله تمخضت للتمكن ) فيه رد على  
من استدلل بثبوت التنوين بعد العلية على انها ليست للتكثير ٢ ( قوله وثانيها  
للتمكن ومعناه كون الاسم معربا ) هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمکن يدل على امكنية  
الكلمة اعنى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعبرين و حينئذ لا يتصور معناها  
في غير المنصرف

### ﴿ ١٧ ﴾

هـ من التعريف لافيه نفسه ٢ قوله ( اما ان عرف الاختلاف الصحيح آه ) الذى  
يعرف الاختلاف الصحيح الحاصل فى كلامهم بالتبع مستغن عن التحو انما المحتاج اليه  
من لا يعرفه كذلك فالتبع يضع له قوانين يعرف بها الاختلاف الحاصل فى كلامهم  
فتعريف العرب نافع بالقياس اليه ليحصل له ضابط فى معرفة الاختلاف واما بالقياس  
الى غيره فلا فائدة فيه سوى ان يعرف المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ من غير ان ينتفع  
به فى معرفة احكام كلامهم ٣ قوله ( بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه  
الاخيرا ) تحقيقه ان المبنى لما منع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك  
المانع فلا يقدر فى آخره اعراب بل يقال هو فى محل اسم آخره اعراب واما المقصور  
مثلا فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر فى آخره اذ لا يجز عن التحمل  
التقديرى ولا يحتاج هنا الى اعتبار اسم آخر

## استدراكات

﴿ ١٨ ﴾

د بامر اعتباری لاوجودله وذلك لانه قال فهو امر لايتحقق اذنحن نقطع انالتكلم اذا قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزید انه ليس في آخر زيد الاضم وفتح وكسر لامر آخر يسمى اختلافا ای لامر آخر متحقق بدليل ماسبق وبدليل ان اختلاف آخر زيد في المثال المذكور مما لايمكن انكاره ٢ قوله ( فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها ) فيه بحث اذلايلزم من عدم كونه ناشيا من كل واحد ان يكون ناشيا من المجموع لجواز ان ينشأ من اثنين منها ٣ قوله ( والانتقال من حيث هو هوشى واحد ) هذا لاينافي ان يندرج تحته افراد متنوعة ثلاثة اواكثر كما ان الاعراب من حيث هو هوشى واحد وينقسم الى ثلاثة

## استدراكات

﴿ ١٩ ﴾

هـ تحكم وايضا اذا انتقل الاسم من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن الفتح الى الكسر فقد استوفى اقسام الاعراب ولم يوجد هناك انتقال من السكون الى الفتح ولا من السكون الى الكسر ٨ قوله ( بحسب تغير الحالات المنتقل اليها ) اى دون المنتقل عنها ٩ قوله وليس كذا الف المثني وواو الجمع اذا جعلنا اعرابا ) يعنى لا يقدر الالف قبل الاعراب مغايرة لما بعده لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية ٢ قوله فبين لك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم ( اى سواء كان بالحركة او بالحرف ٣ قوله ( والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاً ) اى لا مذكرناه ثانياً لفساده وذلك لان التحول كما يتغير باعتبار التحول يتغير باعتبار التحول اليه فيلزم ان يزيد الاعراب على ثلاثة كما ذكره ٤ قوله ( والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون ) قد عرفت فساد ذلك بلزوم كون الاسم فى حال السكون الاصلى معرباً بناء على ان الاختلاف نسبة الى طرفيه على سواء فان قيل لا يحصل الاختلاف الا عند حصول الحالة المنتقل اليها اذ لا اختلاف حال حصول المنتقل عنها قلنا اذا حصل الاختلاف كان نسبته اليهما على السوية فتح يحكم بكون الاسم فى الحالتين معاً معرباً او مبنيّاً ٥ قوله ( لقوله ما اختلف آخره به ) لعله اراد بقوله ما اختلف آخره ما يكون سبباً للاختلاف لا ما حصل به الاختلاف بالفعل او يحصل وقد وجد فى الاسم فى التركيب الاول ما هو سبب لاختلاف آخره فى الجملة وان لم يترتب عليه الاختلاف بالفعل لتوقفه على امر آخر وليس يعتبر فى مثل اختلف ويختلف اذا استعمل فى هذا الموضع ونظائرهما اقتران بزمان كما لا يخفى

## استدراكات

﴿ ٢٢ ﴾

م التقدم زمانا وتلفظا فلا مدخل للتأثير الحقيقي فيما نحن بصددده وايضا تأثير كل واحد منهما انما هو في رفع الآخر لافي ذاته قلت لو كان هنالك تأثير في الحقيقة لكان الاولى والاناسب ان يقدم المؤثر في التلفظ وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره وتقدم كل واحد منهما على رفع الآخر تلفظا لا يتصور الا تقدمه على الآخر تلفظا فتأمل ؛ قوله ( في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة ) لا يخفى ان حق العلامة من حيث هي علامة ان تكون متقدمة على ماهي علامة له لتعرف هي اولا ثم يعرف بها ماهي علامة له فلو كان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه ان يقدم على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثم اطلق التحويلون الحكم بان مرتبة العامل المتقدم على معموله هـ ( قوله قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجه آه ) قد تحقق فيما سبق ان عمل كلمة في اخرى انما هو بحسب ارتباط بينهما في المعنى اذ بذلك يحدث في الاخرى معنى يحتاج الى وضع علامة له وليس بين المبتدأ والخبر ارتباط الا باعتبار كون الخبر مسندا الى المبتدأ فلو جعل الخبر عاملا ومعمولا معا بالقياس اليه لم يكن ذلك الا بحسب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وتأخره عنه من هذه الجهة لانهما جهة كونه عاملا وجهة كونه معمولا والعامل من حيث هو عامل مقدم رتبة والمعمول من حيث هو معمول مؤخر رتبة ٦ ( قوله فاذا اختلف الجهتان فلا دور ) هذا الاختلاف لا يجده نفعاً بل الواجب ان يبين اختلاف جهتي العاملة والمعمولة كافي كلمة الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار هـ الملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر رتبة من جهتين مختلفتين ولا استحالة فيه بخلاف المبتدأ والخبر لاتحاد جهة العاملة والمعمولة وفيهما كاييناه